الدكتور أحمد محمد قدور

مبادئ اللسانيات

طبعة مزيدة منقحة

٢٠٠٨
دمشق
حاضنة اللغة العربية
دار الفكر - دمشق - برامكة
٠٠٩٦٣ ٩٤٧ ٩٧ ٣٠٠١
٠٠٩٦٣ ١١ ٣٠٠١
Http://www.fikr.com/
e-mail:fikr@fikr.net

مبادئ اللسانيات

طبعة مزيدة منقحة

د. أحمد محمد قدور

الرقم الاصطلاحي: ١٠٤٨,٠١١

الرقم الدولي: ISBN: 978-9953-511-93-1

التصنيف الموضوعي: ٤٠٨ (اللسانيات التطبيقية)

٤٢٤ص، ١٧ × ٢٥ سم

الطبعة الثالثة: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

ط١ ١٩٩٦م

© جميع الحقوق محفوظة لدار الفكر دمشق

المحتوى

المقدمة ٩

الفصل الأول : مدخل إلى اللسانيات ١٥

١- تعريف اللسانيات وتاريخها ١٥

٢- مناهج اللسانيات وفروعها ٢٦

٣- مصطلحات اللسانيّات ومشكلاتها ٣٤

أولاً- مشكلة طرق التعامل مع المصطلح اللساني من حيث الجوانب الفنية ٤٩

ثانياً- مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني ٥٣

الفصل الثاني : الدرس الصَّوتي ٦٥

١- تمهيد ٦٥

٢- علم الأصوات النطقي ٧٦

أ- وصف جهاز النطق ٧٨

ب- الأصوات الصامتة والصائتة ٩٠

جـ- المخارج الصوتية ٩٣

د- درجات الانفتاح ١١٩

هـ - صفات النُّطق ١٢٣

و- الصوائت: مقاييسها وصفاتها ١٣٢

٣- علم الأصوات التشكيلي ١٣٩

أ- الوحدة الصوتية (الفونيم وصوره) ١٤٢
ب- المقطع ١٥٤
جـ- النَّبر ١٦٣
د- التنغيم ١٦٦
هـ- قواعد التشكيل الصوتي (النُّسج) ١٧٠
الفصل الثالث : الدّرس الصَّرفي ١٨٥
١- تمهيد ١٨٥
٢- الوحدات الصرفية ١٨٩
٣- أقسام الكلام ٢٠٦
٤- المقولات الصرفية ٢٢٨
٥- التصريف والزمن ٢٥٦
الفصل الرابع : الدرس النحوي ٢٦٩
١- تمهيد ٢٦٩
٢- أنواع الجمل ٢٧١
٣- المعنى النحويّ ٢٨١
أ- القرائن المعنوية ٢٨٤
ب- القرائن اللفظية ٢٨٧
٤- تحليل التركيب الإسنادي ٢٩٥
أ- الاتجاه الوظيفي ٢٩٧
ب- الاتجاه التوزيعي ٣٠٦
جـ- الاتجاه التوليدي والتحويلي ٣١٣
الفصل الخامس : الدَّرس الدّلالي ٣٣٧
١- تمهيد ٣٣٧

٢- الدلالة، ومناهج دراسة المعنى ٣٤٣
أ- الدلالة ٣٤٣
ب- السياق ٣٥٣
جـ- الحقول الدلالية ٣٦٢
د- التحليل التجزيئي للمعنى ٣٦٧
٣- العلاقات الدلالية ٣٦٩
٤- التغيّر الدلالي ٣٨٢
أ- أسباب التغيّر الدلالي ٣٨٦
ب- أشكال التغيُّر الدلالي ٣٩١
جـ- مجالات التغيّر الدلالي ٤٠٠
فهرس المصادر والمراجع ٤٠٥
فهرس الأشكال ٤٢١

المقدمة

شهدت الدراسات اللغوية في الغرب منذ القرن التاسع عشر توسُّعاً ونضجاً، حتى صارت محطَّ أنظار الدارسين في مجالات أخرى. وقد بعث هذا التطوّر نهضة علمية لا تزال آثارها ممتدة حتى أيامنا هذه. ولم تكن هذه الدراسات التي صارت تدعى باللسانيات (Linguistique) في سعيها إلى الدرس العلمي للظواهر اللغوية لتحجم عن الاستعانة بالعلوم الأخرى مهما بدا بعضها بعيداً عن مجال اللغة. وقد مهَّد هذا الاتصال، وما ينطوي عليه من تأثُّر وتأثير، لنشأة فروع علمية جديدة كانت اللسانيات الطرف الأساسي فيها، كاللسانيات النفسية والاجتماعية والجغرافية ونحوها.

وكان القرن الثامن عشر قد شهد ظهور الفيلولوجيا (Philologie) التي ترجمت خطأ عندنا إلى (فقه اللغة). وأهمّ ما تعنى به (الفيلولوجيا) تحقيق النصوص وفكّ رموز النقوش وإعدادها للنشر العلمي. لذلك لم تتعدَّ هذه الدراسة حدود العمل التمهيدي اللازم لدراسة اللغة.

لكنَّ ظهور فرديناند دوسوسير (Saussure) (ت ١٩١٣م) جعل اللسانيات واضحة الحدود من حيث الاختصاص، ومن حيث المناهج التي نضجت وآتت أُكلها كالمنهج التاريخي والمقارن والوصفي.

ولَمّا بدأت معالم هذا العلم الجديد تلوح في درسنا اللغوي الحديث منذ أربعينيات هذا القرن تقريباً، انقسم الدارسون عندنا بين مهوِّن من شأن

هذا العلم ومعظِّم. فالذين هوَّنوا منه لم يقفوا على مبلغ ما فعله في الغرب حتى يقدّروه حقَّ قدره. أما الذين عظَّموه فقد جعلوا منه قطب الرحى في كلِّ دراسة، وصغر لذلك في عيونهم، ما أنجزته الدراسات العربية القديمة في اللغة ومناهجها.

والحقُّ أنَّ اللسانيات ينبغي أن تكون عامل (تحديث) لا عامل تهديم، وأن يكون ما يفد منها إلى درسنا على سبيل الإضافة والإثراء وليس على سبيل المسخ والإلغاء. فمن الإفادة المرجوة مثلاً تحديث مناهج الدرس اللغوي، وتخليص هذا الدرس مِمّا لحق به من معطيات خارجة عن مجال اللغة، وابتناء علوم لغوية جديدة على هدى من الأنظار الحديثة كعلم الأصوات وعلم الدلالة والمعجميّة، مِمّا لم يعرف في درسنا ضبطاً منهجياً أو إطاراً معرفياً (إبستمولوجياً)، مع كثرة الجهود وسعة المعطيات.

إنّ اللسانيات ضرب جديد من ضروب الدراسة اللغوية يعتمد مناهج ووسائل محدثة لا تقتصر على هذه اللغة دون غيرها. لذلك لا نجد بأساً من إضافة هذا الدرس إلى علومنا اللغوية، لأنَّ فيه فوائد لا تنكر؛ شريطة أن يكون للعربية مكان في هذا الدرس حتى لا تبقى اللسانيات علماً أجنبياً لا يتعدَّى دورنا فيه حدود الترجمة. وقد ظهر من هذا الدرس شيء يمكن أن يُتابع ويبنى على أساسه. مثال ذلك الدراسة الرائدة للدكتور تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)، والدراسة المهمّة للدكتور عبد السلام المسدّي (التفكير اللساني في الحضارة العربية). فالدرس اللساني العربي المقترح لا يمكن أن يكون صحيحاً من وجهتنا ما لم يكن مسبوقاً بكشف دقيق لإنجازات علماء العربية في كلِّ مجال من مجالات درسها، وفهم واع لمناهج الدرس اللساني المستجلب ومقاصده.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الآن محاولة لتقديم الإطار اللساني الأجنبي مع سعي حثيث لتكييف (Adaptation) هذا الإطار ووضعه ضمن الدرس اللغوي العربي غير منبتّ ولا مستنكر. وقد حاولت جاهداً أن يكون للمعطيات العربية مكان ضمن المقولات الرئيسية التي أبْرَزَتْها اللسانيات العامة. كما حاولت أن أضع بين يدي القارئ خلاصة للدرس اللساني المستقى من عشرات المراجع الأصيلة بعيداً عن تشويه الترجمات وبلبلة الدراسات وفوضى المصطلحات.

وتحقيقاً للغاية المرجوّة فقد جاءت فصول الكتاب متسلسلة وفق مستويات التحليل اللساني. فكان الفصل الأول خاصاً بالتمهيد للسانيات، وكان الفصل الثاني خاصّاً بالأصوات من خلال فرعيها الأساسيين وهما الفونيتيك والفونولوجيا. على حين خصّص الفصل الثالث للدراسة الصرفية التي يُعبِّر عنها مصطلح المورفولوجيا، ثم تلا ذلك الفصل الرابع الذي عني بالدرس النحوي الخاص بالتركيب (Syntaxe) وتحليل المعنى الإسنادي. وجاء الفصل الخامس ليدرس الدلالة ويقف على جوانبها.

ولا بدَّ من التنبيه على أن الكتاب لم يعرض لشيء من اختصاصات اللسانيات التطبيقية كالمعجم وتعليم اللغات وأمراض الكلام، كما لم يتعرض لتاريخ المدارس اللسانية وأعلامها تفصيلاً، لأن هذه الجوانب أوسع من أن تكون مع فصول هذا الكتاب على صعيد واحد. كذلك أغفلت التعرُّض لقضية التطوُّر اللغوي لِعلمي أنّها جديرة بمصنّف مستقل لا يغني غناه عرض مبتسر أو إشارة موجزة.

أما مصادر هذا الكتاب فهي مجموعة من المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية، ومجموعة أخرى من مصادر عربية لغوية متنوعة، منها ما هو ذو منحى لساني عام متأثر بالدرس الأجنبي، ومنها ما هو ذو منحى لغوي خاص بالعربية وعلومها. إضافة إلى جملة من الكتب القديمة والحديثة مما

كان مجالاً لاستمداد الأفكار الجزئية أو الأمثلة والشواهد المتعدِّدة. وهناك أيضاً مجموعة من الدوريات العربية التي حوت دراسات مهمَّة، وكتب أجنبية موضوعة باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

وأملي كبير في أن يكون هذا الكتاب نافذة يطلُّ منها دارسو العربية على نحو جديد من الدرس يعينهم على كشف جوانب كثيرة من تراثهم اللغوي، ويعمِّق نظرهم في خصائص لغتهم على هدى من المناهج الحديثة التي ينبغي أن توطَّأ لخدمة العربية الفصحى؛ لغة العلم والحضارة وعروة الأمة الوثقى.

وبعد فقد أتيحت لي الفرصة لمراجعة هذا الكتاب وتدقيق مسائله بعد أحد عشر عاماً على طباعته. وسيرى القارئ والدارس المتابع ما تمتاز به هذه الطبعة من الطبعات السابقة زيادةً وضبطاً وتنقيحاً.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

في حلب الشهباء

في ١٧ من محرم لسنة ١٤٢٨هـ

الموافق للرابع من شباط عام ٢٠٠٧م

أحمد محمد قدور

الفصل الأول

مدخل إلى اللسانيات

١- تعريف اللسانيات وتاريخها

٢- مناهج اللسانيات وفروعها

٣- مصطلحات اللسانيات ومشكلاتها

الفصل الأول

مدخل إلى اللسانيات

١- تعريف باللسانيات وتاريخها:

اللسانيات (Linguistique) هي العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيداً عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية. وكلمة (علم) الواردة في هذا التعريف لها ضرورة قصوى لتمييز هذه الدراسة من غيرها، لأنَّ أول ما يطلب في الدراسة العلمية هو اتِّباع طريقة منهجيّة والانطلاق من أسس موضوعية يمكن التحقُّق منها وإثباتها[١].

والعلم (Science) بحثٌ موضوعه دراسة طائفة معينة من الظواهر لبيان حقيقتها وعناصرها ونشأتها وتطوُّرها ووظائفها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والتي تربطها بغيرها، وكشف القوانين الخاضعة لها في مختلف نواحيها[٢].

وتختلف اللسانيات عن علوم اللغة عند الغربيين قبل القرن التاسع

---

(١) انظر: مصطلح (Linguistique) في معجم اللسانيات
Dictionnaire de Linguistique, P. 300 - 303.

(٢) انظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص ٢٤.

عشر في كثير من الخصائص، ويرى جون ليونز (J. Lyons) أنَّ أهمّ هذه الخصائص هو:

١- أنَّ اللسانيات تتَّصف بالاستقلال، وهذا مظهر من مظاهر علميَّتها. على حين أنَّ النحو (Grammaire) التقليدي كان يتصل بالفلسفة والمنطق، بل كان خاضعاً لهما في بعض الأحيان.

٢- تهتم اللسانيات باللغة المنطوقة قبل المكتوبة، على حين أنّ علوم اللغة التقليدية فعلت العكس.

٣- تُعنى اللسانيات باللهجات ولا تفضّل الفصحى على غيرها، على النحو الذي كان سائداً من قبل. فاللهجات على اختلافها وتعدُّدها لا تقلُّ أهمية عن سواها من مستويات الاستخدام اللغوي.

٤- تسعى اللسانيات إلى بناء نظرية لسانية لها صفة العموم، إذ يمكن على أساسها دراسة جميع اللغات الإنسانية ووصفها.

٥- لا تقيم اللسانيات وزناً للفروق بين اللغات البدائية واللغات المتحضِّرة، لأنها جميعاً جديرة بالدرس دونما تمييز أو انحياز مسبق.

٦- تدرس اللسانيات اللغة في كلّيتها وعلى صعيد واحد، ضمن تسلسل متدرِّج من الأصوات إلى الدلالة مروراً بالجوانب الصرفية والنحوية[١].

ويرى فرديناند دوسوسير (F. de saussure) (ت ١٩١٣م) أنَّ اللسانيات تقوم بثلاث مهمّات هي:

(١) انظر: ليونز، نظرية شومسكي اللغوية، ص ٣٩ ومايليها.

١- تقديم الوصف والتاريخ لمجموع اللغات، وهذا يعني سرد تاريخ الأسر اللغوية، وإعادة بناء اللغات الأمّ في كلٍّ منها ما أمكنها ذلك.

٢- البحث عن القوى الموجودة في اللغات كافة وبطريقة شمولية متواصلة، ثم استخلاص القوانين العامة التي يمكن أن تُردَّ إليها كلُّ ظواهر التاريخ الخاصة.

٣- تحديد نفسها والاعتراف بنفسها[١].

والخلاصة أنَّ أهمّ ما جعل اللسانيات في القرن التاسع عشر علماً حديثاً هو إخضاع الظواهر اللغوية لمناهج البحث العلمي، خلافاً لِما كان عليه الحال من قبل، إذ كانت علوم اللغة في أوربة تتصف بالذاتية والتخمين والتأمل العقلي البعيد عن الموضوعية.

❁ ❁ ❁

ترجع بداية اللسانيات بوصفها علماً حديثاً إلى القرن التاسع عشر، لأنه شهد ثلاثة منعطفات كبرى في مسيرة هذا العلم، هي اكتشاف اللغة السنسكريتية، وظهور القواعد المقارنة، ونشوء علم اللغة التاريخي.

أما اكتشاف السنسكريتية فقد تمَّ بصورة جليَّة على يد وليام جونز (W. Jones) (ت ١٧٩٤) عام ١٧٨٦م - وكان قاضياً في كالكتا - حين أعلن أمام الجمعية الآسيوية في البنغال عن أهمية هذه اللغة للبحوث اللغوية الأوربية. يقول جونز: "إنَّ للغة السنسكريتية - مهما كان قدمها - بنية رائعة أكمل من الإغريقية وأغنى من اللاتينية، وهي تنمُّ عن ثقافة أرقى من ثقافة هاتين اللغتين. لكنَّها مع ذلك تتصل بهما بصلة وثيقة من

(١) انظر: دو سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص ١٧.

القرابة سواء من ناحية جذور الأفعال أم من ناحية الصيغ النحوية، حتى لا يمكننا أن نعزو هذه القرابة إلى مجرَّد المصادفة. ولا يسع أيّ لغوي بعد تفحُّصه هذه اللغات الثلاث إلا أن يعترف بأنها تتفرَّع من أصل مشترك زال من الوجود»[١].

وعني شليجل (F. Schlegel) في كتابه (حول لغة الهنود وحكمتهم) ١٨٠٨م، بشرح هذه النظرية التي طرحها جونز. وفي الحقبة التي ظهر فيها جونز أصدر الأب بارتلمي (P. de Barthelemy) - وكان مبشِّراً في الهند - كتاباً بعنوان (قواعد السنسكريتية)، وآخر بعنوان (في قدم اللغات الفارسية والسنسكريتية والجرمانية والتجانس بينها)[٢]. ثم صدرت في إنكلترة مجموعة من الكتب التي تعالج السنسكريتية، لكنَّ باريس غدت مركز الدراسات المتصلة بالسنسكريتية واستقطبت لذلك كثيراً من الباحثين من ألمانية وإنكلترة.

والجديد في هذا الموضوع حقّاً هو استخدام اللغة السنسكريتية أساساً للمقارنة ضمن اللغات الهندية الأوربية. وهكذا صار هذا الاكتشاف مادة لتطبيق أسلوب المقارنة.

وأسلوب المقارنة لم يكن من ابتداع اللغويين، إذ شاع قبل ظهور كتاب بوب (Bopp 1867م) عام ١٨١٦م المعروف بـ (في نظام تصريف اللغة السنسكريتية ومقارنته بالأنظمة الصرفية المعروفة في اللغات اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية). وأبرز مجال عرفه هذا الأسلوب هو علم التشريح وعلم الحياة. ولم يكن تأثُّر اللغويين عصرئذ بالأسلوب المقارن في العلوم الطبيعية أمراً عارضاً، إنَّما كان مقصوداً منذ البداية. فشليجل الذي دعا إلى ضرورة إيجاد القواعد المقارنة صرَّح بأنَّ ذلك سيتمُّ

---

(١) مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص ١٦٢.

(٢) انظر: مونان، المرجع السابق، ص ١٦٣.

بالوسيلة نفسها التي توسَّل بها علم التشريح في إلقائه ضوءاً ساطعاً على الحلقات الأولى من الكائنات، ولذلك يلاحظ تأثُّر أصحاب المقارنات اللغوية بالمفردات والمصطلحات الشائعة في البحوث الطبيعية تأثُّراً كبيراً. وهكذا شاعت في مجال اللغة ألفاظ لم تكن تستساغ من قبل نحو (الجهاز العضوي) و (الرشيم) و (الجذور)، و (النسيج الحي) و (حياة) الألفاظ وغيرها[١].

وأشهر من طبَّق الأسلوب المقارن في الدراسات اللغوية في تلك الفترة شليجل (ت ١٨٢٩م) الذي درس الحضارة الهندية، وأسهم في تصنيف اللغات، ونبَّه على صلات التشابه الكثيرة التي تربط اللغات الأوربية والهندية والآرية بعضها ببعض. كذلك كان راسك (R. Rask) (ت ١٨٣٢م) رائداً من روّاد القواعد المقارنة، مع أنَّ أبحاثه نشرت بعد كتاب بوب الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة. ويرى بعض مؤرخي اللغة أنَّ راسك لا يمكن أن يُسمَّى مؤسِّس القواعد المقارنة، لأنه كتب باللغة الدانماركية، ولأنه لم يطَّلع على السنسكريتية مباشرة، ولأنَّ حياته القصيرة لم تتح له بذل جميع طاقاته، مع أنه كان أقرب من بوب إلى الطريقة العلمية وأدقّ منه[٢]. ومن روّاد هذا الأسلوب أيضاً غريم (J. L. Grimm) (ت ١٨٦٣م) صاحب كتاب (في القواعد الألمانية). وهو يعدُّ من مؤسِّسي الأسلوب التاريخي أيضاً.

أما بوب فهو مؤسِّس القواعد المقارنة الذي لا ينازع. لقد ظلَّ يبحث في مجال المقارنة نصف قرن من الزمن، بعد أن درس مجموعة من اللغات؛ كالفارسية والعربية والعبرية والسنسكريتية، وعدداً آخر من اللغات الأوربية. "وكان الهدف الأساسي من القواعد المقارنة إثبات

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.
(٢) انظر: مونان، ص ١٧٣.

القرابة بين اللغات، وهي لا تسعى إلى تتبُّع تاريخها خطوة خطوة، بل تعتمد طريقة الموازنة الدقيقة الصارمة، وتنتهي من عملها أو تستنفد طاقتها إذا أثبتت أنَّ التشابه بين أشكال لغتين لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة، ومن ثمَّ لابدَّ أن تكون اللغتان قريبتين من الناحية التوليدية. إما أن تكون إحداهما منحدرة من الأخرى وإما أن تنحدرا معاً من أصل مشترك»[(١)]. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى بعض اللغويين الذين ينتمون إلى مدرسة بوب، ولا سيّما ماكس مولر (M. Muller) وجورج كورتيوس (G. Curtius)، أوغست شليشر (A. Schlaicher). فقد قدَّم هؤلاء، كل بحسب طريقته خيراً للدراسات المقارنة[(٢)].

ثمَّ ظهر نتيجة تطوُّر الأسلوب المقارن الذي اعتمد في طرقه العلمية على رصد التطوُّر التاريخي أسلوب جديد لم يعد يهتمّ بإثبات القرابة بين اللغات، بل يهتمّ بمعرفة جميع التطورات اللفظية في لغة ما من خلال مجموع تاريخها. لكن التفريق بين الأسلوبين: المقارن والتاريخي لم يتَّضح إلا بعد عام ١٨٧٦م تقريباً، مع بقاء تداخل بين الأسلوبين. لقد اهتمَّ غريم وديز (Diez) وشليشر بوضع القواعد التاريخية، كما اهتمت مدرسة النحويين المحدثين (Néo - grammairiens) بهذا الأسلوب متأثرة بنفوذ علم التاريخ الذي كان يعدُّ العلم الرائد في فكر القرن التاسع عشر[(٣)].

لكن أسلوباً آخر جديداً ما لبث أن اتضحت معالمه أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هو الأسلوب الوصفي الذي دعا إليه

---

(١) مونان، ص ١٨٦.

(٢) انظر: دو سوسير، المحاضرات، ص ١٣.

(٣) انظر: دو سوسير، ص ١٥، ومونان، ص ١٨٧، ٢١٥ – ٢١٧، ويوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٥ – ٢٦. وحول مدرسة النحويين المحدثين انظر: مونان، ص ٢٠٩ – ٢١٨.

بداية أنطون مارتي (A. Marty ت ١٩١٤م) ثم فرديناند دوسوسير. وقوام هذا الأسلوب المنهجي هو دراسة الظواهر اللغوية في فترة زمنية محدَّدة وبالوصف العلمي البعيد عن الأحكام المسبقة أو معايير الخطأ والصواب. لقد صار هذا الأسلوب سائداً لدى أكثر الدارسين اللغويين في كلّ أنحاء العالم منذ أن اكتشفت القيمة الحقيقية لمحاضرات دوسوسير أواسط هذا القرن.

❁ ❁ ❁

لابدَّ لاستكمال هذا التعريف العامّ باللسانيات وتاريخها من الوقوف عند دوسوسير وكتابه. فالدارسون المحدثون يتفقون على أنَّ دوسوسير هو الأب الحقيقي للسانيات؛ لأنه وضَّح اختصاصها ومناهجها وحدودها، وأثرى الدراسات الإنسانية بالكثير من الأفكار اللغوية الرائدة حتى صارت اللسانيات باعثاً لنهضة علمية تولّد منها علوم ومناهج جديدة. ويكفي أن نشير هنا إلى ما امتاز به عمل دوسوسير من تنظير عميق سعى إلى وضع الأسس المنهجية للتحليل اللغوي، ومن تركيز على وصف اللغات الإنسانية للوصول إلى الكلّيات المشتركة بين اللغات، ومن بحث عن العوامل المؤثرة في النشاط اللغوي كالعوامل النفسية والاجتماعية والجغرافية، ومن اقتصار على المناهج اللغوية في درس اللغة ونبذ كلّ ما هو دخيل عليها[1].

لقد بات معروفاً أنَّ دوسوسير لم يشتهر بما كتبه من بحوث مقارنة في رسالتين عن أحرف العلة في اللغات الهندية الأوربية، وعن حالة الجر المطلق في اللغة السنسكريتية، إنما اشتهر بكتاب لم يكتبه هو (محاضرات

(١) انظر: مناقشتنا لكتاب دوسوسير في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد /١٦/ ، المجلد /٤/ ، لصيف عام ١٩٨٤م، ص ١٧٩ - ١٨٧.

في الألسنية العامة) (Cours de Linguistique générale)[١]. فقد قام اثنان من تلاميذه في جنيف بإعداد هذا الكتاب معتمدين في ذلك على أمليات سجّلها زملاؤهم. والتلميذان هما (بالي) (Bally) و (سيشهي) (Sechehaye). وصدر عام ١٩١٦م بعد وفاة المؤلف بثلاث سنوات. ومع أنَّ الظروف التي ظهر فيها الكتاب لم تكن ملائمة بسبب الحرب العالمية الأولى، فإنَّ الكتاب لقي كثيراً من الاهتمام. لكنَّ ما في الكتاب لم يقدَّر حقَّ قدره إلا بعد عام ١٩٦٣م، ولا سيما عام ١٩٦٧م، الذي شهد انتشاراً واسعاً لأفكار دوسوسير. فقد تجاوز كثير من الدارسين تلك التحفظات التي أثيرت حول صحَّة ما تقدِّمه الأمليات من فكر المعلِّم بعد جدال ونقاش طويلين.

ويقع الكتاب في مقدمة وخمسة أجزاء (أبواب)، وهو في مئتين وسبعين صفحة من القطع الصغير[٢]. وسنعرض أهمّ ما جاء فيه قبل أن نتوقَّف عند أبرز الأفكار المنهجية المستخلصة منه. ففي المقدمة يتناول دوسوسير قضايا عامة تتعلَّق بتاريخ اللسانيات ومادتها وعناصر اللغة ومبادئ علم الأصوات ومفهوم الفونيم (Phonème). وفي الجزء الأول يتناول طبيعة العلامة أو الرمز اللغوي (Signe) واللسانيات السكونية والتطورية. وفي الجزء الثاني يبحث دوسوسير اللسانيات التزامنية

---

(١) ترجمه إلى العربية يوسف غازي ومجيد النصر عام ١٩٨٤م، وعلى هذه الترجمة نعتمد، ثم ترجمه صالح القرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش عام ١٩٨٥م، وصدر في تونس بعنوان (دروس في الألسنية العامة). وترجمه يوئيل يوسف عزيز عام ١٩٨٥م أيضاً، وصدر في بغداد بعنوان (علم اللغة العام) وترجمه عن الإنكليزية أحمد نعيم الكراعين، ونشرته دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية من دون تاريخ.

(٢) هذا الوصف مستمدّ من ترجمة غازي والنصر المشار إليها سابقاً، ويقع الكتاب في الطبعة الفرنسية (Payot 1969) في ٣٣١ صفحة من القطع الصغير.

(الوصفية) والقواعد وفروعها. ويخصّص الجزء الثالث لدرس اللسانيات التزمّنية (التاريخية) والتغيرات الصوتية والتأثيل (étymologie). أما الجزء الرابع فيتناول فيه دوسوسير اللسانيات الجغرافية وتنوع اللغات وبواعث التنوع الجغرافي وانتشار الموجات اللغوية. ويضمُّ الجزء الخامس الأخير مسائل في اللسانيات الاستعادية (التاريخية المتجهة إلى الأقدم) وقضايا اللغة الأكثر قدماً وشهادة اللغة على الأنثروبولوجية وما قبل التاريخ.

أما الأفكار السوسورية (نسبة إلى دو سوسير) الشائعة فهي تتمثَّل في مجموعة من المسائل الثنائية المتعارضة. وسنعرض أهمّها فيما يلي:

١- **ثنائية لسان / كلام:** فرَّق دوسوسير بين ثلاثة مصطلحات أساسية في الدرس اللساني، هي: اللغة (Langage) وهي ظاهرة إنسانية لها أشكال كثيرة تنتج من الملكة اللغوية. واللسان (Langue) وهو جزء معيَّن متحقِّق من اللغة بمعناها الإنساني الواسع. وهو اجتماعي وعرفي ومكتسب، ويشكل نظاماً متعارفاً عليه داخل جماعة إنسانية محدَّدة. مثال ذلك (اللسان العربي) و (اللسان الفرنسي)، أي ما نطلق عليه في العربية عادة كلمة (اللغة). والكلام (Parole) وهو شيء فردي ينتمي إلى اللسان. ولأنَّ اللسانيات عند دوسوسير منظومة اجتماعية فإنه دعا إلى دراسة اللسان لأنه اجتماعي وعرفي.

٢- **ثنائية دال / مدلول:** ذهب دوسوسير إلى استعمال مصطلح (Signe) أي رمز أو علامة للدلالة على (الكلمة) لفظاً ومعنى. والرمز اللغوي له وجهان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، هما: الدالُّ (Signifiant) وهو الصورة الصوتية، والمدلول (Signifié) وهو الصورة المفهومية التي تعبِّر عن المتصور الذهني الذي يحيلنا إليه الدالّ. وتتمُّ الدلالة (Signification) باقتران الصورتين الصوتية والذهنية وبحصولها يتمُّ الفهم. وقد ألحَّ دوسوسير على أن العلاقة بين الدالّ والمدلول علاقة

اعتباطية غير معلَّلة. وسنقف عند مزيد من الحديث عن هذه العلاقة في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

٢- **ثنائية تزامن / تعاقب:** تتعلق هذه الثنائية بالمناهج اللسانية. فدوسوسير يرى أنَّ الظواهر اللسانية يمكن أن تدرس بالنظر إلى الزمن بإحدى طريقتين: الأولى هي الدراسة في زمن محدَّد أي (Synchronique) وفق مصطلحه الذي يقابله عندنا التزامني والوصفي والتعاصري والتواقتي ونحو ذلك. والثانية هي الدراسة التي تجري عبر مراحل زمنية متتالية أي (Diachronique) حسب دوسوسير، ويقابل هذا المصطلح عندنا التعاقبي والتطوري والزماني والتاريخي ونحوها. وقد أرسى دوسوسير أسس المنهج التزامني (أو الوصفي Descriptif) في الوقت الذي كان الدارسون يعكفون فيه على المنهج التعاقبي (أو التاريخي Historique) الذي صار سمة للدرس العلمي. وقد صرَّح هرمان بول (H. Paul) بذلك قائلاً: "إنَّ الطريقة العلمية الوحيدة لدراسة اللغة هي الطريقة التاريخية"(١).

٤- **ثنائية المحور الاستبدالي والمحور النظمي:** فرَّق دوسوسير بين المجموعات اللغوية المتوافرة في الذاكرة والتي تشكل محوراً شاقولياً استبدالياً (Paradigmatique) والمجموعات اللغوية الحاضرة في الجملة، والتي تشكل محوراً أفقياً نَظْمياً (Syntagmatique). ولكي يتمّ إدراك معنى ما يرد في الجملة من كلمات لا بدَّ من النظر إلى المحورين معاً(٢).

---

(١) انظر: مونان، تاريخ علم اللغة، ص ٢١٧.

(٢) مثال ذلك قولنا: سقطت طائرة مروحية قرب المطار. فمعنى (الطائرة المروحية) ضمن نسق الجملة ما يستخلص من المحور النظمي، على حين أن معناها الذي لا يقدمه نسق الجملة يستفاد من كلمات أخرى على المحور الاستبدالي نحو: طائرة ركاب، طائرة حربية، طائرة شراعية، طائرة نفاثة ونحوها.

وهناك ثنائيات أخرى استخلصها الدارسون كالتعارض بين الرمز اللغوي (Signe) والرمز العام (Symbole)، والتعارض بين المؤسسات الاجتماعية والسيمياء، والتعارض بين السيمياء واللغة، والتعارض بين الشكل والجوهر في وحدات اللغة. لقد وُصِف مذهب دوسوسير بأنه قائم على (هوس) التقسيم؛ إذ يمكن إرجاع معظم ما أتى به من أفكار إلى قسمة ثنائية تعارضية.

وثمة أفكار وردت في محاضرات دوسوسير بعثت علوماً جديدة أو أبرزت مناهج درسية مهمة. فقد أشار دوسوسير إلى الصلة بين اللغة وأنماط الإشارة الأخرى؛ كنظام المآدب والأزياء والسلوك والإشارات العسكرية وأبجدية الصمّ والبكم. وتصوّر وجود علم جديد دعاه بـ (Sémiologie) يدرس أنظمة الإشارة اللغوية وغير اللغوية. وقد صارت السيمياء حقيقةً علماً من العلوم المحدثة[١]. وكانت فكرة دوسوسير عن اللغة بوصفها منظومة (Systéme) تتألف من عناصر لا توصف بحدِّ ذاتها بل من خلال تقابلها مع العناصر الأخرى باعثاً لنشوء البنيوية (Structuralisme) مع أنَّ دوسوسير لم يستعمل كلمة (Structure). كذلك كان تركيزه على العوامل الجغرافية داعياً إلى الاهتمام بالصلة بين اللغة والجغرافية حتّى ظهر اختصاص لساني جديد هو اللسانيات الجغرافية (Linguistiqua Géogrephique)[٢].

والحقيقة - كما يقول دانييل مانيس[٣] - أن اللسانيات تستند إلى هذه المبادئ القليلة التي وضعها دوسوسير أو التي استخلصت من محاضراته أو

(١) انظر للتوسع كتاب بيارغيرو، السيمياء، ترجمة أنطوان أبي زيد، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٤م.

(٢) انظر: عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ١٨ - ٢٠.

(٣) انظر: مانيس، علم اللغة، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر، مجلة المرقف الأدبي، العدد المزدوج (١٣٥ - ١٣٦)، تموز وآب ١٩٨٢، ص ٢١٢.

التي بنيت على أساس ما ورد في تضاعيف أفكاره. ولذلك فإن جميع نظريات العلوم اللسانية الحديثة تمتّ بصلة أكيدة إلى محاضرات دوسوسير التي غدت أهمّ مصدر للسانيات في العالم على اختلاف اللغات وتعدُّد الاتجاهات.

٢- مناهج اللسانيات وفروعها:

تتيح اللسانيات للدارسين إمكانات منهجية متعدِّدة لتناول الظواهر اللغوية وتصنيفها واستخلاص سماتها. فقد استقرَّ الأمر مؤخراً على أنَّ المناهج اللسانية التي يمكن سلوكها هي بحسب تاريخ ظهورها:

١- المنهج المقارن.

٢- المنهج التاريخي.

٣- المنهج الوصفي.

٤- المنهج التقابلي.

فالمنهج المقارن يختصّ بدراسة العلاقات التاريخية بين لغتين أو أكثر ضمن أسرة لغوية واحدة. ومن المعروف أنَّ اللغويين في القرن التاسع عشر توصَّلوا إلى تقسيم اللغات إلى مجموعات أو أسر معيَّنة، يضمُّ كل منها فروعاً متعدِّدة. وأهمّ هذه المجموعات الكبرى هو المجموعة الهندية الأوربية والمجموعة السامية الحامية. أما ما دعي بالمجموعة الطورانية فليس قائماً على صلات القرابة بل هو جمع للغات لا تنضوي تحت إحدى المجموعتين السابقتين، ولا ترتبط إحداها بالأخرى بأيِّ رابطة لغوية تدلُّ على تشابه أو قرابة أو أصل[1].

(١) عمد معظم الدارسين في هذا القرن إلى جعل ما ينضوي تحت تسمية (اللغات الطورانية) في فصائل صغرى يربط بين أفراد كل منها ما يمكن أن يلاحظ من صلات تشابه. انظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص ٢٠٦.

أما المجموعة الهندية الأوربية فتضم عدداً كبيراً من اللغات الممتدة من الهند إلى أوربة. ولهذه المجموعة فروع متعدِّدة كالفرع الهندي والفرع الإيراني السلافي والفرع الجرماني والفرع الروماني[١]. كذلك تضمُّ المجموعة السامية الحامية فروعاً متعدِّدة كالفرع الأكادي والفرع الكنعاني والفرع الآرامي والفرع العربي الجنوبي والفرع الحبشي والفرع المصري القديم والفرع البربري والفرع الكوشي[٢]. وقد أدى تطور الدرس المقارن في المجموعتين السابقتين وفروعهما الكثيرة إلى نشوء ما عرف بعلم اللغة المقارن الذي يمتاز بقواعد معيَّنة وطرق خاصة. كما أدى التخصُّص في مقارنة فرع من فروع إحدى هاتين المجموعتين إلى نشوء علم خاصّ به كعلم اللغات الجرمانية المقارن وعلم اللغات الرومانية المقارن وعلم اللغات السلافية المقارن[٣]. وهكذا يتبين أن دراسة العلاقات التاريخية في أيِّ مجال كالأصوات والصرف والنحو والمعجم بين لغة وأخرى ضمن أسرة لغوية واحدة أو فرع معيَّن من فروعها هي التي شكَّلت بعد تكاثر البحوث ووضوح الأسس ما عرف بعلم اللغة المقارن (Linguistique Comparée).

ويختصُّ المنهج التاريخي بدراسة التطور اللغوي عبر الزمن من خلال الوقوف على التطور الاجتماعي والثقافي والعلمي وكلّ المعطيات المؤثِّرة في اللغة. فالبحوث التي ترصد توزع اللغة وانتشارها وتحوّلها إلى لهجات، أو التي تقف على تحوُّل اللغة الرسمية (أو الفصحى) إلى لغة عالمية نتيجة الحروب والتوسُّع السياسي، أو التي تبيّن كيفية تحوُّل اللهجة إلى لغة عامة مشتركة، تنضوي جميعها تحت ما دُعي بعلم اللغة التاريخي.

(١) انظر: وافي، علم اللغة، ص ١٩٧ - ٢٠١ ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٩٨ - ١٢٦.
(٢) انظر: وافي، ص ٢٠١ - ٢٠٥، وحجازي، المدخل، ص ٨٦ - ٩٧.
(٣) انظر: حجازي، علم اللغة العربية، ص ٣٦ - ٣٧.

كذلك تنضوي الدراسات القِطاعية المتخصصة تحت هذا العلم، كدراسة تطوّر الأصوات في اللغة المعينة عبر الزمن، أو دراسة تطوّر باب نحوي أو أسلوب نحوي كالاستفهام أو الجملة الفعلية، أو دراسة تطور بناء أو صيغة صرفية من عصر إلى عصر، أو دراسة تطور معاني الكلمات من أقدم النصوص إلى أحدثها (أو إلى أيِّ عصر يحدِّده الباحث). فالمنهج التاريخي إذن هو وسيلة لتأريخ اللغة وظواهرها ورصد حياتها من عصر إلى آخر، وبيان مسار ما يطرأ عليها من تطوّر. وقد أطلق على الدراسات التي نحت هذا المنحى بوسائل علمية خاصة مصطلح علم اللغة التاريخي (Linguistique historique).

أما المنهج الوصفي فيتناول بالدرس العلمي كلّ الظواهر اللغوية بعد تحديد مجالها وزمنها وبيئتها. فلا بدَّ هنا من تحديد المجال كأن يكون لغة فصحى أو لهجة أو مستوى معيناً (Niveau) من مستويات الاستعمال؛ كمستوى الشعر أو مستوى الإعلام أو الصحافة، وتحديد الزمن؛ لأنَّ المنهج الوصفي يفترض أن هناك (سكوناً) ضمن مرحلة زمنية محدَّدة فيدرس الظواهر اللغوية في المرحلة الزمنية المقصودة من غير التفات إلى ارتباطها بغيرها عبر الزمن. كذلك يحدّد المنهج الوصفي البيئة التي تنتمي إليها الظواهر المدروسة، وهدفه من ذلك كلّه أن يكون البحث محدّداً وخاصّاً بقِطاع من اللغة حتى تكون النتائج صحيحة ودقيقة قدر الإمكان. والمنهج الوصفي ينبذ أيَّ موقف معياري ينطلق من الخطأ والصواب، لأنه يفرِّق بين ما هو علمي وما هو تعليمي. فالدرس العلمي يتوسل بالمنهج الوصفي أساساً، على حين أنَّ الدرس التعليمي هو الذي يحتكم دوماً إلى قواعد الخطأ والصواب. وقد مرَّ بنا في مفتتح هذا التمهيد أنَّ اللسانيات جرَّدت الدرس اللغوي من المنطق والمعيار والنزعة التعليمية وسعت إلى دراسة اللغة لذاتها من غير التفات إلى ما كان يُفرض عليها من مناهج أو

ما يقودها إلى غايات أخرى بعيدة عنها. إنَّ دراسة أي ظاهرة من الظواهر اللغوية ضمن الحدود التي رأيناها تعدُّ دراسة وصفية. من ذلك مثلاً دراسة نظام الجملة في الصحافة الأدبية في مصر خلال عقد الأربعينيات، ودراسة الأبنية الصرفية في ديوان شاعر محدث كعمر أبي ريشة، ودراسة الدلالة في مجال معيَّن كالألفاظ العسكرية أو المصطلحات الحربية لجيش عربي حديث في قطر عربي، ودراسة الكلمات الدخيلة في علم محدّد من العلوم الطبيعية الحديثة، ودراسة عدد من الأصوات في القراءة القرآنية على لسان قارئ معيَّن من القرّاء المحدثين، ودراسة الكلمات الحضارية في الشعر الجاهلي، ودراسة صيغ الجمع في ديوان المتنبي. فكل دراسة تنشأ على هذا النحو تدخل في اختصاص علم اللغة الوصفي (Linguistique descriptive).

ويتناول المنهج التقابلي (Contrastive) - وهو أحدث المناهج اللسانية - لغتين أو لهجتين أو مستويين من الكلام بالدرس العلمي للوصول إلى الفروق الموضوعية بين الطرفين اللذين تبنى عليهما الدراسة. وقد نشأ هذا المنهج أصلاً من محاولة التغلُّب على صعوبة تعليم اللغات لغير أبنائها، ولذلك لا يشترط فيه أن يكون خاصّاً بدراسة اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة. فالدراسة التي تقابل بين خصائص الجملة في الإنكليزية من جهة والعربية الفصحى من جهة أخرى تعدُّ دراسة تقابلية، وقِسْ على ذلك الدراسات الأخرى التي تقابل بين لغتين أو لهجتين في أيِّ ظاهرة أو قِطاع من قطاعات الدرس اللغوي. ولا شكَّ في أنَّ الدرس التقابلي يفيد من نتائج الدرس الوصفي، لأن المقابلة تكون بعد التعرُّف إلى خصائص المادة المدروسة تعرُّفاً علمياً صحيحاً. وتُوظَّف الدراسات التي تُنْشَأ على هذا النحو التقابلي في مجال علم اللغة التطبيقي الذي يضع ثمار الدراسات التقابلية النظرية في برامج تطبيقية تسهِّل تعليم

اللغات[1]. وقد أطلق على الدراسات التي تسلك هذا المنهج مصطلح علم اللغة التقابلي (Linguistique Contrastive).

أما قطاعات الدرس اللساني فتشمل الظواهر اللغوية كافة، من الأصوات، والصرف والنحو والدلالة. فاللسانيات - كما مرَّ بنا في مفتتح هذا التمهيد - سعت إلى درس اللغة كلِّها، وأعادت لذلك الاتصال الذي لا بدَّ منه بين هذه القطاعات جميعاً. فالتحليل اللساني يبدأ بالأصوات لأنها العناصر الأولى التي تشكل الكلمات أو الوحدات الدالة، ثم ينظر في بناء الكلمة من حيث الشكل والوظيفة، ويتقدَّم بعد ذلك إلى تركيب الكلمات في جمل إسنادية فيبين قواعده ومعانيه النحوية. وينتهي عند درس المعنى المتحصِّل من معاني الكلمات معجمياً وسياقياً من خلال تضافر القطاعات اللغوية والمعطيات الاجتماعية والثقافية.

فالقطاع اللغوي هو جانب من جوانب الكلام الذي يراد تحليله وبيان معناه. لذلك تحدَّدت قطاعات الدرس اللغوي على هذا النحو المتدرِّج صعداً:

١- قطاع الأصوات ويشمل وصف الأصوات وقواعد تشكيلها، أي ما ينضوي تحت مصطَلَحي (Phonétique) و (Phonologie).

٢- قطاع الصرف، أي ما يدخل ضمن مصطلح (Morphologie).

٣- قطاع التركيب أو النحو، أي ما يتصل بتركيب الجملة (Syntaxe) أو (Grammaire).

٤- قطاع الدلالة، أي ما يتعلَّق بمعاني الكلمات معجمياً، وما يلحق به من مجالات علمية وتطبيقية كالمصطلح والمعجم ممّا يضمُّه مصطلح (Sémantique).

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص ٤٠ - ٤١.

والقطاع الدرسي مماثل عندنا لمصطلح (مستوى) (Niveau) المستعمل في التحليل اللساني للدلالة على العناصر اللازمة لإجراء التحليل صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً[١]. ولا نرى فائدة في هذا الصدد من تعميم مصطلح المستوى ليشمل معظم ما ينضوي تحت واحد من علوم اللسانيات كعلم الأصوات وعلم الصرف ونحوها[٢]. آية ذلك أنَّ ما يدخل ضمن درس الأصوات مثلاً من قضايا تاريخية واتجاهات علمية مختلفة إضافة إلى العناصر اللازمة للتحليل اللساني يفوق بكثرته وتعدُّد مناحيه النظرية والتطبيقية كلّ ما يشكِّل القِطاع الدرسي أو المستوى اللغوي. ولأجل ذلك يصح وصف هذا الدرس بكلِّيته بأنه (علم الأصوات)، على حين أنه لا يصحُّ وصف ما يشمله القِطاع أو المستوى بذلك لعدم كفاية مادته وفقدانه الإطار الإبستمولوجي الذي يجعل جملة من القضايا عِلماً بالمعنى المتعارف عليه لهذا المصطلح (Science). فهناك إذن (قِطاعات) أو (مستويات) حين الوصف والتحليل، و (علوم) حين التأريخ والتصنيف وضبط المسائل النظرية والتطبيقية.

ولا بدَّ من الإشارة إلى استعمال مصطلح (المستوى اللغوي) بدلالة تختلف عمّا سبق، إذ يرد عادة وصفاً لِقَدْر من الظواهر اللغوية التي يستخدمها فرد أو فئة في بيئة اجتماعية وثقافية ضمن زمن معيَّن ومعيار محدَّد يبين الخطأ والصواب[٣]. من ذلك (مستوى الشعر الحديث) و (مستوى الصحافة الأدبية في مصر إبان عقد الثمانينيات) و (مستوى النثر في القصة القصيرة المعاصرة)، ونحو ذلك. فالمستوى اللغوي هنا يصف

(١) لذلك يوصف المستوى بأنه مجموع عناصر (éléments) أو وحدات (unités).

(٢) يوصف علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو وعلم الدلالة بأحد الاصطلاحين التاليين: (science) و (étude)، أي علم أو دراسة. انظر مصطلح (niveau) في معجم اللسانيات D. de Linguistique, p. 337

(٣) انظر مصطلح (Level) في معجم اللغة النظري للخولي، ص ١٥٢.

مجموع الظواهر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تنتمي إلى زمان ومكان محدَّدين. ويشكِّل مجموع المستويات اللغوية (لغة) معينة كالعربية الفصحى المعاصرة.

❁

تجمع الدراسات الحديثة على أن اللسانيات أو (علم اللغة) (Linguistique) كلِّي يشمل كلَّ دراسة للظواهر اللغوية وما يتصل بها من مناحي الاتصال بالعلوم الأخرى على اختلافها. وتقسم العلوم الداخلة في اللسانيات عادة إلى قسمين كبيرين هما:

١- اللسانيات النظرية (Linguistique Théorique).

٢- اللسانيات التطبيقية (Linguistique Appliquée).

وتضم اللسانيات النظرية علوم اللغة التي تعنى بالظواهر اللغوية وحدها، كعلم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو أو التركيب وعلم الدلالة. وينضوي تحت بعض هذه العلوم علوم أخرى فرعية سنبين حين نتناول القطاعات الدرسية تفصيلاً في الفصول التالية.

أما اللسانيات التطبيقية فتضمُّ العلوم التي تطبق الدرس اللساني النظري، كتعليم اللغات القومية والأجنبية، وصناعة المعاجم (Lexicographie)، والترجمة، وأمراض الكلام، ومختبرات اللغة[١].

وإذا تجاوز الدارس الفروع اللسانية المتولِّدة من تطبيق منهج معيَّن كعلم اللغة المقارن أو التاريخي أو الوصفي أو التقابلي، وتجاوز كذلك الفروع المتولِّدة من الدرس المتخصِّص في اتجاه محدَّد من اتجاهات الدرس اللساني كعلم اللغة التحويلي أو علم اللغة الوظيفي أو علم اللغة البنيوي، فإنه يقف على فروع أخرى معظمها يدخل ضمن اختصاص علم

(١) انظر: محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص ١٥٧.

اللغة التطبيقي أو اللسانيات التطبيقية. ولا يستثنى من ذلك إلا علم اللغة العام (Linguistique générale) الذي يدخل ضمن اللسانيات النظرية.

من هذه الفروع التي نتجت من صلة اللسانيات بالعلوم الأخرى، والتي تنحو نحواً تطبيقياً واضحاً:

١- اللسانيات الاجتماعية (Siciolinguistique).

٢- اللسانيات النفسية (Psycholinguistique).

٣- اللسانيات الجغرافية (Linguistique Géographique).

٤- اللسانيات العصبية (Neurolinguistique).

٥- اللسانيات التربوية (Pédagolinguistique).

٦- اللسانيات الأجناسية (Ethnolinguistique).

وهناك فروع أخرى كاللسانيات الرياضية والحاسوبية والبيولوجية والنوعية (Géolinguistique) والأسلوبية[١].

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ بعض هذه الفروع مستقر معرفياً بعد كثرة الدراسات وتعدُّد مناحي التطبيق، على حين أنَّ بعضها الآخر ليس كذلك لِحداثته وعدم الاتفاق على حدوده. وتعدُّ فروع اللسانيات: الاجتماعية والنفسية والجغرافية أقدم الفروع وأوسعها انتشاراً.

لقد أفادت اللسانيات من كثير من العلوم لكي تكون دراسة الظواهر اللغوية متكاملة فيزيائياً وطبّيّاً واجتماعياً ونفسياً وجغرافياً، وجعل هذا اللسانيات تدخل مجالات علمية لم يكن للعلوم اللغوية عهد بها من قبل. غير أنَّ هذا الاتجاه اللساني نحو العلوم المختلفة لم يلبث أن انعكست

(١) انظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص ١٥٥، ومحمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص ١٥٥ - ١٥٧.

آثاره في هذه العلوم فولّد منها علوماً جديدة ما كانت لتوجد لولا هذا الاتصال اللساني. وهكذا تبادلت اللسانيات وعلوم أخرى اجتماعية وإنسانية وطبيعية وأساسية التأثُّر والتأثير على نطاق واسع، مع ملاحظة الإقبال الكبير على الإفادة من اللسانيات وتوظيف نتائجها في مجالات متعدِّدة ولا سيما في العقود الأخيرة، من الستينيات حتى أيامنا هذه.

٣- مصطلحات اللسانيّات ومشكلاتها:

تعاني اللسانيّات (Linguistique) مبدئياً ما تعانيه العلوم المقترضة من مشكلات متعدِّدة، كوضع ثمرات العلوم في متناول الباحثين، من حيث اللغة والأسلوب، والأدوات العلمية الخاصة، ومتابعة التطوّر السريع الذي يرهق في عصرنا المتابع بَلْهَ المتباطئ، وتكييف المعطيات الغريبة لتتنزل في الواقع العلمي والحضاري الجديد، وابتداع المصطلحات الموافقة للعلم، والمستمدة من اللغة منسجمةً غير ناشزة. لكنَّ اللسانيّات تعاني، إضافة إلى ما سبق، من كونها علماً جديداً عند الأجانب أنفسهم، ممّا يفرض على درسنا تبعات أخرى تتَّصل بتداخل المصطلحات في لغاتها الأصليّة، وتعدّد الاتجاهات، واختلاف المناهج لاختلاف طبيعة هذا العلم الفكريّة عن غيره من العلوم الطبيعيّة والرياضيّة ونحوها. فاللسانيّات التي ما فتئ أصحابها يصفونها بالعلم (Science) لا تخرج عن نطاق العلوم الإنسانيّة، وإن استمدت كثيراً من أدواتها من العلوم الأخرى كالرياضيات، والفيزياء، والطب.

ولأنَّ عملنا في هذا البحث يختصّ بالمصطلح الإنساني، فإنّ من المفيد والطريف في آن معاً أن نذكر اختلاف الدارسين عندنا حول المصطلح الرئيس الدّال على هذا العلم أي (اللسانيات). فقد بلغت المصطلحات المعرَّبة أو المترجمة لمصطلح (Linguistique) ثلاثة

وعشرين مصطلحاً وفق ما أورده الدكتور عبد السلام المسدّي، نحو: الألسنيّة، وعلم اللغة، واللغويّات، والدراسات اللغويّة الحديثة، وعلم اللغة العام، وعلم اللسان، واللانغويستيك...[١]. وهكذا كاد الاختلاف حول هذا العلم يصرف الباحثين عن مضمونه إلى الانشغال بعنوانه. لكنَّ عمل الدكتور المسدّي يخلص إلى نتيجة حاسمة -كما يرى- حين يعتمد مصطلحاً واحداً هو (اللسانيّات)، مستنداً إلى أدلة مقنعة حقاً، وإلى توصية لأهل الاختصاص تزكّي هذا المصطلح، وتدعو إلى استعماله على النطاق العربي كله. وقد كان يمكن للأمر أن يتم على ما أوصى به الدكتور المسدي، ومعه كثيرون ممن اقتنعوا، أو التزموا بتوصية أنداده لولا أن دارِساً آخر هو الدكتور أحمد مختار عمر لم يخالف ذلك المصطلح استعمالاً فقط، بل راح يرجع بالأمر إلى بدايته مجادلاً بعد خمس سنوات من كلام المسدي، وإحدى عشرة سنة من توصية ندوة اللسانيّات (١٩٧٨م) في صلاح (اللسانيّات) وشيوعها، ومفضلاً مصطلح (الألسنيّة) الذي بدأ استعماله ينحسر تدريجياً ليحل محله مصطلح اللسانيّات في أقطار المغرب كلها، ومعظم أقطار المشرق. ومن الغريب حقاً أن يرى المتابع نقضاً لكلام الدكتور عمر من المجلة التي نشر فيها بحثه، وهي مجلة (عالم الفكر) التي كانت تذكر مصطلح (اللسانيّات) ضمن الموضوعات التي ترحب بإسهام الكتاب فيها[٢]. لكن المجلة جارت الدكتور عمر الذي جعلته محرراً للعدد الخاص باللسانيّات، حين أوردت مصطلح الألسنية على غير عادتها. ولم يمر هذا التحول من دون مفارقة طريفة، فقد اجتمع المصطلحان في عدد واحد من المجلة المذكورة،

---

(١) انظر: د. عبد السلام المسدي (قاموس اللسانيات)، الدار العربية للكتاب (١٩٨٤م)، ص ٧٢.

(٢) انظر: عالم الفكر، المجلد العشرين، العدد الأول ١٩٨٩م، والعدد الثاني للعام نفسه.

عندما أشارت المجلة إلى المحور القادم تحت عنوان (الألسنية) نزولاً عند رغبة الدكتور عمر المحرر الضيف، ثم ذكرت في الصفحة التالية[١] ضمن ترحيبها المعتاد بالموضوعات المقترحة عنوان (اللسانيّات). وواضح مما ذكرنا المنزع الفردي الذي يتحكم في أكثر مجالات درسنا حاجة إلى تكاتف الجهود واتفاق الآراء.

وإضافة إلى المنزع الفردي الذي مررنا بمثال بارز له، نجد أن اللسانيّات عند أهلها تشكو تفرعاً وشيئاً من الاختلاف حول المفاهيم والمصطلحات، مما ينعكس على درسنا فيزيده تشتتاً على تشتت. آية ذلك أن اللسانيّات علم ذو فروع متعددة يشكل كل منها علماً له مجاله واصطلاحه، ويبدو ذلك في انضواء علوم الأصوات والصرف والتركيب والمفردات، (وكل من هذه العلوم له أكثر من فرع) تحت عنوان اللسانيّات. وأن مصطلحات هذه العلوم عند أصحابها فيها القديم والحديث، ولكل خصائصه التي ينبغي أن تراعى حين النقل والاقتباس، وأن اللسانيّات قاربت علوماً كثيرة، فأحدثت مجالات جديدة للدرس والاختصاص هي نتاج تفاعل علمي حديث، ولّد كثيراً من المصطلحات الجديدة البعيدة تقليدياً عن مجال الدراسات اللغوية، كالرياضيات والفيزياء والبيولوجية والحاسوب والإنثربولوجية وعلوم الاتصال والإعلام والسيمياء.

وإذا أضفنا إلى ما سبق ما يضطرب في واقعنا العلمي والثقافي من أدواء الانعزال، وضعف الاتصال، وغياب التنسيق، وقلة الاهتمام

---

(١) انظر: عالم الفكر، المجلد العشرين، العدد الثاني (الألسنية: ص ٢٧٩) و (اللسانيات) على صفحة الغلاف الأخير داخلاً ضمن: (ترحب المجلة بإسهام المتخصصين في الموضوعات التالية: (أ)- بين العلوم الطبيعية والإنسانية. (ب)- الطاقة النووية. (جـ) اللسانيات. (د) الإعلام المعاصر. علماً أن ما جاء لدى الدكتور عمر من حجج لمناصرة (الألسنية) على حساب (اللسانيات) لا يخلو من ضعف.

الرسمي، وجدنا أن ما يشكو منه واقع اللسانيّات ليس غريباً، وإن بدا واضحاً وملحّاً أكثر من غيره.

ويمكن للدارس أن يتبين في واقع اللسانيّات عندنا مرحلتين؛ امتدت الأولى من صدور كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي (علم اللغة) في مطلع الأربعينيات إلى بدء عقد السبعينيات. على حين أن المرحلة الثانية بدأت مع السنوات الأولى من السبعينيات، ولا تزال مستمرة حتى أيامنا هذه. ويلاحظ أن ما صار يعرف بأزمة المصطلح اللساني خاصة، ومشكلات اللسانيّات عامة، كان نتاج المرحلة الثانية التي شهدت توسعاً مطّرداً في الترجمة والتأليف والتطبيق. أما المرحلة الأولى فلم تشهد مثل ذلك، إنما أثارت نقاشات عامة حول مناهج الدرس اللغوي ضمن باب التأثر بالعلوم والثقافات الأجنبية، ورفدت عن طريق الإضافة والتكييف درسنا اللغوي المحدث دون أن تُقَدَّم اللسانيّاتُ على أنها علم له استقلاله مناهجَ ومدارسَ ومصطلحاتٍ.

أما سبل تلقي المصطلحات اللسانيّة، وأشكال ورودها في المصنفات العربية، فقد تدرجت عبر المرحلتين المشار إليهما آنفاً؛ نحو الاتساع والتعمق والتوزع، حتى صارت المصطلحات اللسانيّة باباً من أبواب الدرس اللساني، له ما لِلسانيات من ملامح وسمات، وإن كان يمتاز بأشياء ترجع إلى طبيعته ووظيفته خاصة.

وأقدم ما نتوقف عنده في هذا الصدد هو اقتباس الدكتور وافي لكثيرٍ من المصطلحات اللسانية وغيرها في كتابه (علم اللغة)، الصادر عام (١٩٤١م). فقد اجتهد الدكتور وافي في إيجاد بدائل عربية للمصطلحات الدخيلة، وكان منهجه غالباً يقوم على كتابة المصطلح بحروف عربية (دخيلاً) كما هو، ثم يورد المصطلح بلغته الأصلية، وهي الفرنسية عنده. وقد يورد ترجمته إلى العربية، نحو (ليكسكولوجيا) Lexicologie أي (علم

المفردات) (ص ٨). ومثل هذا نجده في تمهيده للكتاب كثيراً. (ص ٦ – ١٥). وقد يكتفي الدكتور وافي بإيراد المصطلح بحروف عربية دون كتابته بلغته الأصلية، ثم يورد ترجمته، وذلك نحو (الإسيونوجرافيا) أي (علم أحوال المحيطات) (ص ١٩). وكان الدكتور وافي يشفع إجراءاته التعريفية والمصطلحية بكثيرٍ من التعليقات والحواشي.

وهناك كتب أخرى نحت هذا المنحى في اقتباس المصطلح في كتب مؤلفة حديثاً، دون وجود مشكلة تتعلق بالمصطلح، مع أن طرق تعاملها لم تكن واحدة. من ذلك كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور إبراهيم أنيس، الصادر عام (١٩٤٧م)، وكتاب (مناهج البحث في اللغة) للدكتور تمام حسان، الصادر عام (١٩٥٥م)، وكتاب (علم اللغة، مقدمة إلى القارئ العربي) للدكتور محمود السعران، الصادر عام (١٩٦٢م)، وكتاب (أصوات اللغة) للدكتور عبد الرحمن أيوب، الصادر عام (١٩٦٣م)، وكتاب (علم اللغة العام) للدكتور كمال بشر، الصادر عام (١٩٧٠م)، وكتابا الدكتور محمود فهمي حجازي: (علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة) الصادر عام (١٩٧٠م)، و (علم اللغة العربية) الصادر عام (١٩٧٣م).

ويلاحظ أن هؤلاء سلكوا مسلكاً متشابهاً في إيراد المصطلح الأجنبي، مكتوباً بالحروف اللاتينية، ومقروناً بالترجمة المقترحة، دون الإكثار من كتابته بلفظه بحروف عربية، ولا سيما إذا كان غريباً على خصائص العربية، نحو اللانغويستيك والسيمانتيك والسانتكس، وما يشبهها، وكنا رَأينا من ذلك كثيراً عند الدكتور وافي ومن تبعه كالأستاذ محمد الأنطاكي في (الوجيز في فقه اللغة) الصادر عام (١٩٦٩م).

وقد امتدت جوانب الدرس اللساني في عقد السبعينيات لتشمل أكثر أقطار العروبة، بعد أن كانت تقتصر على مصر، متخذةً لبوس تجديد

الدرس اللغوي وإثرائه. أما ما يتصل بالأقطار الأخرى فقد كانت جوانب الدرس قليلة، ويغلب عليها الاقتباس غير المنهجي. وهكذا بدأت المرحلة الأخرى التي شهدت بروز (اختصاص) اللسانيّات في المناهج الجامعية، وازديادَ الإقبال على (موضوع) اللسانيّات في الصحف والمجلات ازدياداً ملحوظاً. وتوالت الترجمات المتعددة المصادر، والمختلفة الاتجاهات، والكثيرة الفروع. وقد أسهم هذا كله في إحداث نهضة ثقافية جددت كثيراً من الأفكار الدرسية في اللغة والنقد والبلاغة.

والترجمة هي السبيل الأخرى لتلقي اللسانيّات الجديدة. وهي - أي الترجمة - نافذة للفكر تضمن له سبيل الإثراء والتبادل والتجديد، ولذلك عُدَّت في تاريخ الحضارات الإنسانية عاملاً من عوامل النهوض والإنشاء والابتكار. ولا بد من الإشارة - قبل أن نعرض للآثار المترجمة - إلى أن ترجمة الجوانب اللسانيّة في المرحلة الأولى لم تشهد تنبهاً إلى استقلال اللسانيّات، وحاجتها إلى مصطلحات خاصة بها، إذ جرت العادة على جعل تلك الجوانب تحت مصطلح قديم معروف عندنا هو (اللغة). وقد يرد في بعض المترجمات مصطلح (اللسان)، وهو مصطلح قديم أيضاً، ولكن وروده لا يشير إلى بروز علم جديد هو (اللسانيّات).

ويلاحظ أن الترجمات الأولى التي عددناها ضمن (اللسانيّات)، وإن لم نذكرها باسمها، إذ المضمون غالباً هو المعول عليه، كانت سليمة مما اتصفت به الترجمات الأخرى اللاحقة التي واكبت مرحلة الامتداد والاتساع. فقد نهد للترجمة قبلاً مختصون أتقنوا اللغتين المنقول منها والمنقول إليها إتقاناً ممتازاً، ولم يكن فيهم - كما ظهر بعد ذلك - المتنطع أو الدخيل أو الشادي الذي لا يحسن لغة قومه، بَلْهَ لغة غيرهم التي يريد أن يترجم منها.

ولم تكن المصطلحات في الترجمات الأولى مشكلة تعيق عمل

المترجم لأسباب كثيرة ذكرنا بعضها سابقاً، ولذلك أهمل كثير من هذه الترجمات وضعَ قوائم مصطلحية تشير إلى دلالات المصطلحات الأجنبية المستخدمة في أثناء الترجمة. ولا تشير هذه القوائم حين وجودها في ذيل بعض الترجمات - كما أرى - إلى مشكلة تتصل بالمصطلحات، إذ لا تعدو أن تكون توضيحاً لاحقاً يستكمل عمل المترجم الأمين المتمكن. وأهم هذه الترجمات ترجمة الدكتور محمد مندور لبحث (علم اللسان) لماييه، عام (١٩٤٦م)، وترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص لكتاب (اللغة) لفندريس، عام (١٩٥٠م)، وترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب لكتاب (اللغة بين الفرد والمجتمع) لجسبرسن، عام (١٩٥٤م)، وترجمة الدكتور تمام حسان لكتاب (اللغة في المجتمع) للويس عام (١٩٥٩م)، وترجمة الدكتور كمال بشر لكتاب (دور الكلمة في اللغة) لأولمان عام (١٩٦٢م)، وترجمة صالح القرمادي لكتاب (دروس في علم أصوات العربية) لكانتينو، عام (١٩٦٦م)، ويلاحظ هنا أن القرمادي وضع فهرساً للألفاظ الاصطلاحية (فرنسي / عربي) ضم (٢٨٠) مصطلحاً، وصار ذلك سنّة متّبعة. ويشار في هذا الصدد إلى أن الدكتور محمود السعران هو أول من اعتنى بوضع قوائم الاصطلاحات اللغوية منذ عام (١٩٥٨م)[1].

---

(١) انظر كتابه: (اللغة والمجتمع رأي ومنهج)، مطبوعات المطبعة الأهلية، بنغازي، (١٩٥٨م)، ص ١١٦ - ١٢٣، وانظر: محمد رشاد الحمزاوي، (العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات)، نشر دار الغرب الإسلامي، ط. ثانية، بيروت (١٩٨٦م)، ص ٩١. ونشير في هذا الصدد إلى أن المترجمين دأبوا على وضع ثَبَت مصطلحي ثنائي اللغة يلحق بالترجمة، ويكاد لا يخلو كتاب مترجم من هذا الثبت الذي توسع فيه بعضهم كماً وكيفاً حتى صار معجماً صغيراً. ومن الترجمات التي جرت هذا المجرى ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر لكتاب (أسس علم اللغة) لماريو باي، عام (١٩٧٣م)، وترجمة الدكتور بدر الدين القاسم لكتاب (مدخل إلى اللسانيات) لإيلوار، عام (١٩٨٠م)، =

وهناك سبيل آخر من سبل تلقي اللسانيّات، هو في حقيقته مزيج من الاقتباس والترجمة، أُضيف إلى الترجمة فأغنى المصطلحات اللسانية عدداً، وزادها استعمالاً في مجالات اختصاصها، مِما كان له آثار إيجابية لا تنكر في ترسيخ الدرس اللساني المحدث في العربية، إذ يغدو الموضوع اللساني مستمداً من المصادر الأجنبية المتعددة، وموضوعاً بطريقة قريبة من التأليف بحدوده المنهجية المعروفة. وأمثلة هذا السبيل كثيرة، منها كتاب الدكتور عبد الصبور شاهين (في علم اللغة العام) الصادر عام (١٩٧٤م)، وكتاب الدكتور عبد السلام المسدي (الأسلوبية) الصادر عام (١٩٧٧م)، وكتاب الدكتور ميشال زكريا (الألسنية (علم اللغة الحديث): المبادئ والأعلام) الصادر عام (١٩٨٠م). وكتاب الدكتور أحمد مختار عمر (علم الدلالة) الصادر عام (١٩٨٢م). ويلاحظ أن هذه الكتب - وهي غيض من فيض - التزمت انسجاماً ومادتها الأجنبية المستمدة بوضع قوائم اصطلاحية ثنائية اللغة، مع ما حفلت به من شروح للمصطلحات في أثناء الدرس.

ولا شك أن سبيل الاستمداد الذي نهجته هذه الكتب صار أكثر السبل تمهيداً لدخول المصطلحات اللسانية إلى نسيج اللغة العربية دخولاً

= وترجمة الطيب البكوش لكتاب (مفاتيح الألسنية) لجورج مونان عام (١٩٨١م)، وترجمة مجيد الماشطة لكتاب (علم الدلالة) لبالمر، عام (١٩٨١م)، وترجمة الدكتور نجيب غزاوي لكتاب (علم اللغة في القرن العشرين) لجورج مونان، عام (١٩٨٢م)، وترجمة الدكتور جعفر دك الباب لكتاب (دراسات في علم النحو العام والنحو العربي) لخراكوفسكي، عام (١٩٨٢م)، وترجمة مصطفى صالح لكتاب (اللسان والمجتمع) للوفيفر، عام (١٩٨٣م)، وترجمة الدكتور أحمد الحمو لكتاب (مبادئ اللسانيات العامة) لأندريه مارتينيه، عام (١٩٨٥م)، وفيه ثَبَت مصطلحي فريد (فرنسي / ألماني / عربي)، وترجمة الدكتور حلمي خليل لكتاب (نظرية تشومسكي اللغوية) لجون ليونز، عام (١٩٨٥م).

صحيحاً، مع تنبه أصحاب هذه الكتب إلى موضوع اللسانيّات عِلماً ومصطلحاً، وهو ما غاب عن بعض الكتب المشابهة لها في مرحلة سابقة. وكان من الطبيعي أن تؤتي هذه السبل المتعددة (الاقتباس والترجمة والاستمداد) ثمارها المرجوة دون أن تثير جوانب سلبية، لو أنها تخلصت من مشكلات المصادر الأجنبية، وأدواء حياتنا الثقافية. لقد أسهم التدافع على موضوع اللسانيّات، والإكثار من الإسهام فيه، وتعدد طرق التعامل المصطلحي في إثارة مشكلة المصطلح اللساني مُقدَّمةً على سائر المشكلات اللسانية. ومن هنا بدأت الأصوات تتعالى واصفةً واقع الدرس اللساني الراهن ومكان المصطلحات منه أو داعيةً إلى التوحيد أو عاملةً على تحقيق ما يمكن تحقيقه في سبيل لَمِّ الشعث ورأب الصدع.

وهكذا جاء تصنيف معاجم المصطلحات اللسانية دعماً لتطور هذا العلم الوليد، وسعياً إلى تلافي ما يعانيه من قصور. وقد انطلق معظم هذه المعاجم انطلاقاً صحيحاً، إذ عمد إلى الوصف والجمع والتصنيف قصداً إلى التوحيد؛ لأنه ينبغي الانطلاق من الواقع أولاً، ثم يكون الانفتاح على الجديد بعد ذلك. ولم يلتفت بعض الذين أسهموا في تصنيف المعاجم اللسانية - أو ترجمتها على الأصح - إلى هذا الملمح المهم، بل عمدوا إلى (طرح) موادّ جديدة من المفردات التي لا يرقى أكثرها إلى مصافِّ المصطلحات في (سوق) التداول اللساني الذي يشكو اكتظاظاً وازدحاماً خانقاً.

وإذا استثنينا ما أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام (١٩٦٢م) من مصطلحات لغوية ضمن مصطلحاته العلمية المتعددة، ومصطلحات أخرى تتعلق بعلمي الأصوات واللغة في المجلد (١٨) لعام (١٩٦٥م) من مجلة المجمع نفسه، وجدنا الدكتور محمد رشاد الحمزاوي يسبق الباحثين إلى تصنيف معجم (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية) عام

(١٩٧٧م)، وهو مستمد من أحد عشر مصدراً عربياً[١]. ويمتاز عمل الحمزاوي الذي نرجو له الإكمال والمتابعة، بالاستقراء والتوثيق والتأريخ.

وجاء عمل عبد الرسول شاني (معجم علوم اللغة) اللسانيّات[٢] على طريقة الثَّبَت المصطلحي، إذ خلا من التوثيق - بل من حسنات عمل الحمزاوي كلها - وحشَدَ ضروباً من التعامل مع المصطلح، دون أن يشير إلى خطة واضحة، أو يقترح شيئاً من ذلك. وظهر بعد ذلك عدد لا بأس به من المعاجم اللسانية، أهمّها: معجما الدكتور محمد علي الخولي (معجم علم اللغة النظري)، عام (١٩٨٢م)، و (معجم علم اللغة التطبيقي) عام (١٩٨٦م). ومع أن الخولي أهمل الإشارة إلى مصادر التعريفات الاصطلاحية، وأهمل التتبع التاريخي الذي رأيناه لدى الحمزاوي، فقد عوض ذلك بكثرة المصطلحات التي شملت في معجميه معاً كل فروع اللسانيّات النظرية والتطبيقية، ولم يَسْتبِدَّ في فرض أي ترجمة أو وضع، إذ ترك المجال مفتوحاً للاختيار؛ لأن واقع الدرس اللساني عندنا لا يسمح بالانتقال المفاجئ من البلبلة والفوضى إلى الانتظام والتوحيد. وثمّةَ معجم لا بدّ من الإشارة إليه؛ لأنه يمثل طريقة مقابلة لطريقة الخولي؛ وهو (قاموس اللسانيّات) للدكتور عبد السلام المسدي، الصادر عام (١٩٨٤م)، وهو في الحقيقة ثَبَت مصطلحي (عربي / فرنسي) و (فرنسي /

(١) نشر عمل الحمزاوي في حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٤، لعام (١٩٧٧م)، وطبع بعد ذلك في كتاب مستقل، وصدر عن الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر عام (١٩٨٧م)، كما نشرت المصطلحات من دون تعريف في مجلة اللسان العربي، المجلد ١٨، الجزء (٢)، لعام (١٩٨٠م)، ص ٨٧ - ١٢٢.

(٢) نشر عمل شاني في مجلة اللسان العربي، المجلد (١٥)، الجزء الثاني، لعام (١٩٧٧م).

عربي)، يخلو من الشروح خلوّاً تاماً، ولذلك يصعب أن ينطبق عليه مفهوم (المعجم) لخلوه من أكثر شروط المعجم كالتعريف والمصادر والأمثلة. ولم تكن المقدمة المطولة التي وضعها المسدي في مفتتح قاموسه لِتسدَّ مسدَّ مقدمة تخص عمله تحديداً من حيث المنهج والمصادر وطرق التعامل مع المصطلح. ومع ذلك كله يقف قاموس المسدي بإزاء معجمي الخولي مقدماً مصطلحات جديدة ومكملاً الصورة، إذ كل اصطلاحاته مبعثها المصادر الفرنسية، على حين أن كل اصطلاحات الخولي أساسها المصادر الإنكليزية، وتوجدُ معاجم أخرى لا تنطوي على فائدة عملية غالباً، مع أن بعضها توافر على تصنيفه أكثر من باحث، على حين أن المعاجم التي أشرنا إليها آنفاً جاءت ثمرة جهود فردية[١].

لقد تبين مما سبق أن الفترة التي حددت مسيرة اللسانيات عندنا، تلك التي امتدت نصف قرن تقريباً لم تشهد التفاتاً إلى موضوع اللسانيات بوصفه عِلماً جديداً إلا في العقدين الأخيرين؛ أي في السبعينيات

(١) من المعاجم اللسانية التي صدرت في الثمانينيات: (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) عام (١٩٨٣م) لمجموعة من المؤلفين، وهو (عربي / إنكليزي) و (إنكليزي / عربي) ويخلو من الشروح ولا يعتمد على المصادر العربية. وجل مصادره ينتمي إلى المدارس الأمريكية في اللسانيات. و (معجم علم اللسانيات) عام (١٩٨٤م)، وهو مطبوع على الآلة الكاتبة، وقد أصدره مكتب تنسيق التعريب في الرباط، وما يزال بعيداً عن أيدي أهل الاختصاص. و (قاموس اللسانية) للدكتور بسام بركة، عام (١٩٨٥م)، وهو شبيه بعمل الدكتور المسدي في اتكائه على المصطلحات الفرنسية، و (قاموس المصطلحات اللغوية)، والأدبية لإميل يعقوب وبسام بركة ومي شيخاني (عربي - إنكليزي - فرنسي) بيروت (١٩٨٧م). ولعل أوفى هذه المعاجم اللسانية وأشملها (معجم المصطلحات اللغوية) (إنكليزي - عربي) مع ١٦مسرداً عربياً، وهو من تأليف الدكتور رمزي منير البعلبكي، الصادر عن دار العلم للملايين، بيروت عام (١٩٩٠م)، وبلغت صفحاته (٨٠٦).

والثمانينيات. فقد حفل هذان العقدان بكثيرٍ من الجهود العلمية، والنشاطات الثقافية المتعلقة باللسانيات، وهذا ما جعل الحديث عن مشكلات اللسانيات يتردد فيهما كثيراً، ولا سيما مشكلة المصطلحات التي شغلت حيِّزاً مهمّاً من الدرس والتصنيف والنقاش. وسنلقي في الفقرة التالية مزيدَ ضوء على هذه المشكلة التي صارت بالتراخي والتفاقم جملة من مشكلات متشعبة ما تزال تنتظر الحلول المناسبة.

رأينا في الفقرة السابقة حين تحدثنا عن واقع اللسانيات ومصطلحاتها أن اللسانيات تشترك والعلوم المقترضة في عصرنا الراهن في كثير من المسائل، كسُبُل التلقي، وأشكال التوظيف، وطرق التعامل. ورأينا أيضاً أن اللسانيات تمتاز من هذه العلوم بجملة من الخصائص التي تبرز انفرادها بمشكلات معينة. لكن ما يلاحظ حقّاً في هذا الصدد هو أن ما يتصل بالمصطلحات جانب مهم من جوانب الاشتراك بين العلوم المقترضة عامة واللسانيات خاصة. ومعروف أن قضايا المصطلحات كانت إحدى أهم القضايا التي تصدت لها مجامع اللغة وهيئات العمل الثقافي المشترك، كمكتب تنسيق التعريب. ولقد اطَّرد في الأذهان حيناً من الدهر أن مهمة مجامع اللغة ليست إلا إيجاد المصطلحات العلمية والفنية المناسبة للعلوم المقترضة والمحدثة، وما ذلك إلّا لِمسيس الحاجة إليها وتزايد الإشكال الذي يولِّده نقصها أو اختلافها أو عدم انتشارها. ولم يكن ما تمَّ في هذا السبيل - على ما فيه من جهود مباركة - كافياً ولا مستمراً.

واستناداً إلى ما تقدم نرى أن ما يشكو منه المصطلح العلمي العربي المحدث ينطبق على المصطلح اللساني، ولا سيما في الجوانب التالية:

١- تحكم الوضع الفردي الاجتهادي، وتحوله إلى صورة من صور الإقليمية أحياناً.

٢- عدم الاتفاق على منهجية واحدة للتعامل مع المصطلح من الجوانب الفنية، مع وجود منهجيات مقترحة مناسبة[١].

٣- غياب فاعليّة جهات التنسيق أو العمل المشترك إن وجد، وحالة مكتب تنسيق التعريب مثال على ذلك.

٤- عدم الالتزام بخطة موحدة، أو إستراتيجية لاقتراض العلوم، وتحديد مصادرها، ومرامي توظيفها.

٦- غياب أي تنسيق مع جهود النشر والإعلام، يربطها بالمصادر الرسمية والعلمية المختصة.

ويكفي المرء أسفاً أن يذكر أن معظم الجامعات العربية التي قويت بعد ضعف المجامع لا تولي المصطلح العلمي في شتى فروع الاختصاص أدنى اهتمام. وقد ذهبت دعوات كثيرة إلى إيجاد أقسام خاصة أو شعب لتنسيق المصطلحات داخل الجامعات وخارجها أدراج الرياح، وبقيت الجهود تضيع في التكرار والتعدد، مع جهل كثير من المتخصصين الجدد بما سبقهم من أعمال الترجمة والتعريب. وليس وصف هذه المشكلات أمراً عجباً، أو كشفاً مبتكراً؛ لأن ما تشكو منه المصطلحات العلمية على اختلافها مطروح للنقاش منذ عقود، ومتداول أمام الندوات والمؤتمرات التي يتفق مَنْ فيها على كل شيء غالباً، ثم ينفض الجمع ولا يبقى مِما جرى الاتفاق عليه إلّا الذكرى. وفي هذا دليل بارز على اتساع المسافة التي تفصل بين القول والعمل في أكثر مناحي حياتنا الحاضرة.

---

(١) انظر مثلاً على ذلك: أحمد عمار (دعوة إلى التزام منهجية في صوغ المصطلحات الطبية) البحوث والمحاضرات، طبع القاهرة عام (١٩٦٠ - ١٩٦١م)، ص ٤٥ - ٥٦

أما ما يختص المصطلح اللساني فضلاً عما سبق، فهو جملة مشكلات ليست على قدرٍ متساوٍ من الأهمية، لكنَّ لكل منها دوراً في تشكيل ملامح المصطلح اللساني عامة، وأهم هذه المشكلات:

١- كثرة ما ينشر، وهو ما لا يرد ضمن مشكلات العلوم المحدثة؛ لأن المشكو منه فيها هو العكس، أي قلة ما ينشر أو ندرته. وقد مرَّ بنا ما تسبّبه هذه الكثرة من البلبلة والتشتت.

٢- تعدد مصادر المصطلح واختلافها بسبب طبيعتها اللغوية والثقافية، على النقيض من العلوم التي لا يظهر فيها شيء من هوية الثقافة أو اللغة غالباً بسبب طبيعتها المعرفية القائمة على الرموز والاصطلاحات الرياضية والنظرية.

٣- استعمال المصطلحات اللسانية استعمالاً مترخّصاً، لا يلتزم المفاهيم المتفق عليها عند أهل الاختصاص، ولا سيما ذلك الاستعمال الجاري على أيدي بعض الكتّاب ممّن تعلَّقوا باللسانيات لركوب قطار النقد أو الأسلوبية أو نحو ذلك من مدارس واتجاهات أدبية.

٤- حداثة اللسانيات ومصطلحاتها، قياساً على التقدم النسبي الذي صار يحسب للمصطلح العلمي في العربية، إذ مضى عليه نحو من قرن ونصف من الوجود والتداول والتوظيف، ثم الدرس والتصنيف ومحاولة التوحيد.

٥- اتساع المجال المعرفي للسانيات، وما يفرضه على المصطلح من تعدد وجوه الاستعمال، والدخول في مجالات بعيدة عن مركز الاختصاص في اللغة. على أنَّ العلوم الأخرى ما فتئت تضيق من مجالاتها، وتحدث علوماً فرعية مشتقة منها.

وقد أدى هذا الاتساع كما مرَّ بنا في مواضع سابقة إلى تضخم الجهاز المصطلحي لِلّسانيات عدداً ونوعاً.

ويبقى المجال مفتوحاً لمزيدٍ من التفصيل في كلتا المجموعتين من المشكلات المتعلقة بالمصطلح العلمي عموماً، والمصطلح اللساني خصوصاً، وقد كان ذلك وما يزال مدار كثير من الدراسات والكتب التي مثَّلت تياراً تأليفياً ضمن تيارات الدرس العلمي واللغوي الحديث[١]. ورغم أن هذا البحث لا يقوى على الدخول في تلك المشكلات لضيق مجاله واقتصاره على الوصف، فإنه لا مناص من تخصيص القول في مشكلتين رأينا أنهما سن الأهمية بمكان، وهما: مشكلة طرق التعامل مع المصطلح من حيث الجوانب الفنية، ومشكلة اضطراب دلالة المصطلح بسبب الوضع أو الاستعمال. وسيكون حديثنا مشفوعاً بالأمثلة المستمدة من الدراسات اللسانية التي يتجه إليها هذا البحث أصلاً.

---

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب الدكتور محمد رشاد الحمزاوي: (المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، عام (١٩٨٦م)، وللحمزاوي مقالات كثيرة من هذا النحو جمع بعضها في كتب. انظر مثلاً على ذلك في كتابه: (العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات) ص (٨٩ - ١٢٤)، تحت عنوان: (الفصاحة وقضايا وضع المصطلحات اللغوية)، و (الفصاحة وتوحيد المصطلحات)، وقد سبق للمؤلف نشر البحث الأول تحت عنوان: (مشاكل وضع المصطلحات اللغوية) في (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية)، تونس، عام (١٩٧٨م)، ص (٢٥٩ - ٢٦٧). وانظر أيضاً مقالة للدكتور إبراهيم بن مراد بعنوان (المشاكل المنهجية في نقل المصطلح العلمي الأعجمي إلى العربية) في مجلة المعجمية، العدد الثاني لعام (١٩٨٦م)، ص (٣١ - ٤٣). وانظر كذلك المقدمة المطولة التي كتبها الدكتور عبد السلام المسدي لكتابه (قاموس اللسانيات)، بعنوان: (مقدمة في علم المصطلح)، ص (١١ - ٩٦). هذا فضلاً عما أشرنا إليه في الحواشي السابقة كمقالات الدكتور مازن الوعر، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور سمير ستيتية، وهي غيض من فيض.

أولاً- مشكلة طرق التعامل مع المصطلح اللساني من حيث الجوانب الفنية:

في العربية طرق متعددة تستطيع بها اللغة توليد ألفاظ جديدة أو معان محدثة، أو اقتراض أصوات ومفردات وتعابير ليست منها؛ وفاء بالحاجة الحضارية والعلمية المتنوعة. وقد استطاعت العربية في زمن النهوض الحضاري في العصر العباسي أن تفيد من إمكاناتها الذاتية في الاشتقاق والتطور الدلالي، وتقبل الدخيل، لتصير لغة للعلم بعد أن كانت لغة للأدب ولا سيما الشعر. وحين واجهت العربية في عصرنا هذا ما يماثل ذلك النهوض بل يفوقه التفت العلماء واللغويون إلى تلك الوسائل التي نمت بها العربية في عصر نهضتها الأولى، واستطاعت من خلالها مواكبة العلوم الطارئة عليها عصرئذ[1]. ولا بد من الإقرار بجدوى هذه الوسائل في عصرنا؛ إذ تولد عن طريقها آلاف المصطلحات في كل المجالات العلمية والثقافية. لكن غنى هذه الوسائل ومرونتها واستنادها إلى مخزون لفظي ودلالي غير محدودين أدى إلى ظهور مصطلحات مترادفة، إذ لجأ كل واضع إلى وسيلة من هذه الوسائل، فاجتمع الدخيل الذي يُورَد بلفظه كما هو، والمعرَّب الذي يوضع في قوالب عربية، والعربي الذي أُشرب المعنى الجديد، والشرح الذي يحدد المفهوم عن طريق الجمل بدلاً من اعتماد لفظ ما، ليشير إلى مصطلح أجنبي واحد.

ولقد كان يمكن أن تُتَلافى آثار هذه الوسائل المتعددة، لا؛ بل أن

---

(١) انظر: مصطفى الشهابي، (المصطلحات العلمية في اللغة العربية)، ط. ثانية، دمشق (١٩٨٨م)، ص ١٢ وما يليها. وانظر: نقد الدكتور المسدي لهذه السبل في كتابه: (قاموس اللسانيات) ص (٢٥ - ٤٦). وانظر أيضاً تعليق الدكتور الحمزاوي السريع على رأي المسدي في النحت، في مجلة المعجمية، العدد الثالث، لعام (١٩٨٧م)، ص ٢٠٢.

يحسن استغلالها، لو أن الجهات الجماعية أخذت دورها في الاختيار والتوحيد والنشر، ولو أن أصحاب الشأن تخلّوا عن منازعهم الفردية ولزموا أكثر صور المصطلح شيوعاً واستعمالاً. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث على نطاق واسع، بل حدث ما هو أدهى حين لم يرتضِ بعض المعنيين كل الصور المترادفة للمصطلح الواحد، وراح يبتدع صوراً جديدة يظنها عصا موسى التي لقفت ما ألقاه السحرة!

واستند بعض من ذهب هذا المذهب إلى أن المصطلحات المعروضة تنقصها الدقة ولا تتوافر فيها شروط الاصطلاح، لذلك أعرض عنها جميعاً مع أن بعضها مستعمل لأكثر من عقدين من السنين، وابتدع مصطلحاً جديداً ليحلَّ محلَّ تلك المصطلحات أو الصور المتعددة لها. مثال ذلك ما ذهب إليه الدكتور سمير ستيتية حين عرض للمصطلحات الدالة على ما يدعى في اللغات الأجنبية بـ (Morpheme) نحو: المورفيم والصيغم والوحدة الصرفية والصرفية المجردة والمورفيمة والصرفيم والصرفية، فلم يرتض شيئاً من ذلك، بل ذهب إلى وضع كلمة (صرفون) لأنها أصح كما يرى[1]. وقد يكون ما فعله الدكتور ستيتية صحيحاً من الوجهة الوضعية أو الدلالية للمصطلح، لكنه ليس ملائماً للسياق الذي وُظّف فيه، إذ لا يخلو مصطلح من المصطلحات وإن كان مستقراً في عرف المتخصصين من نقص في الدلالة بسبب تعدد مجال الاستعمال واختلاف المنهج.

وقد جرت العادة أن الباحثين يستخدمون المصطلحات مشفوعة بالشروح والتعليقات التي تحدد المقصود إن كان فيه ثمة اختلاف عما استقر في الاستعمال.

---

(١) انظر مقالة الدكتور سمير ستيتية المشار إليها في الحاشية رقم (١)، ص ١٢من هذا الكتاب.

ثم إن الدلالة المستندة إلى معيار الشيوع تكتسب ظلال معان متعددة تعوّض ما ينقص المصطلح من دقة وتحديد في أثناء الوضع. ولا شك بعد ذلك في أن بعض ما ابتكره الدكتور ستيتية هو من الغرابة بمكان، ولا يبرر طول المصطلح الأعجمي ذلك التكلف في وضع مصطلحات نحو (صرصوتون)، و (صرصويتون). وقد يختار الدارس المصطلح الأجنبي كما هو، أو مع بعض التحوير، فِراراً من مثل هذه الصور المصطلحية الغريبة التي تحتاج إلى زمن غير معروف حتى توضع في الاستعمال، وتصقلها ألسنة الباحثين وأقلامهم في محاريب العلم.

وطبيعي في هذا الصدد أن نجد معظم الدارسين يفضل ما استعمله هو، أو ما ابتدعه دون أن يولي قضية الدلالة أو الشيوع أي اهتمام. ولقد مرَّ بنا ما ذهب إليه الدكتور أحمد مختار عمر حين فضل مصطلح (الألسنية) على كل ما استُعمل من صور مشابهة. ونشير هنا إلى أنه فضَّل أيضاً ما استعمله من المصطلحات على غيرها، نحو: الفونيم (استعمله في كتابه دراسة الصوت اللغوي)، والمورفيم (استعمله في ترجمة كتاب أسس علم اللغة لباي)[1].

لذلك نرى أن الباحثين الذين سعوا إلى وضع خطط توحيدية للمصطلح العلمي - واللساني جزء منه - تكفل استعمال طرق محددة تلائم اللغات الأجنبية، وتوافق طرق العربية في الأصوات والنحت والسوابق واللواحق والاشتقاق والمجاز، كانوا متفائلين جداً. إن جوهر القضية - كما أؤكد دائماً - ليس في استعمال النحت وسيلة لتوليد المصطلحات، أو رفض استعماله، أو في الإكثار من الدخيل، ونحو ذلك مما كان - وما يزال - مثار نقاش الدارسين المتخصصين واختلافهم،

(١) انظر مقالة الدكتور عمر المشار إليها في الحاشية رقم (١)، ص ١٢من هذا الكتاب.

إنما في إيجاد آلية للتنسيق تنطلق مما هو موجود فعلاً، ثم يرتئي أهل العلم ما يعمل على التوحيد. وليس مهمّاً عندي أن يتفقوا من بعد على هذه الطريقة أو تلك مما تحفل به مساعي الدارسين.

ونضرب مثلاً على الأشكال المتعددة للمصطلح الواحد من المصطلحات العامة التي هي عناوين للعلوم اللسانية وفروعها، وهي الأوْلى بالاتفاق، والأجدر بالاهتمام. والمصطلح المقصود في مثلنا هذا هو مصطلح (Sèmiologie) الذي عُرِّب جزئياً فقيل: (ساميولوجيا) و (سيميولوجيا) و (سيميولوجية)، و (سيامة) و (السيما)، وترجم بكلمة عربية قديمة هي (السيمياء)، ووضع له مصطلح على طريقة المصدر الصناعي فقيل: (العلاميَّة). كما ترجم بتراكيب إضافية ووصفية، فقيل: (علم الأدلة) و (علم الدلائل) و (علم العلامة) و (علم العلامات) و (علم الإشارات) و (علم الإشارات اللغوية) و (علم الرموز اللغوية) و (علم الإشارات والرموز)[١] و (علم دلالة الأمراض). والترجمة الأخيرة خاطئة لأنها لم تستند إلى فهم صحيح لدلالة المصطلح في لغته الأصلية[٢]. وهناك مصطلح آخر قريب من هذا هو (الأعراضية) الذي ربما صِيغ نسبةً إلى الأعراض السريرية انسجاماً مع مدلول الكلمة في القرن الثامن عشر حينما استخدمت منذ عام (١٧٥٢م) لتسمية فرع العلوم الطبية الذي يدرس أعراض المرض وعلاماته الظاهرة[٣].

---

(١) انظر في هذه التسميات وأصحابها مراجعتنا لكتاب (السيمياء لبيارغيرو)، في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد (٢١)، المجلد السادس شتاء (١٩٨٦م)، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) انظر: المسدي (قاموس اللسانيات) (مرجع سابق)، ص ٧٧، والترجمة وردت في كتاب البنيوية لبياجيه، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري.

(٣) انظر مقالة الدكتور معجب سعيد الزهراني: (في المقاربة السيميائية) والمنشورة في مجلة علامات في النقد الأدبي م١/ ج٢ (ك١ ١٩٩١م) ص (١٤٦ - ١٤٨).

=

ويبلغ عجب المرء مداه حين يرى أن كتاباً في السيمياء وهو المصطلح الذي نفضّله ترجمة للمصطلح الفرنسي (Semiologie) - تُرجم عام (١٩٨٤م) لمؤلفه (Pierre Guiraud) بعنوان: (السيمياء) لبيار غيرو، وصدر ووزع توزيعاً واسعاً. لكن مترجماً آخر - وهو الدكتور منذر عياشي - تصدى لترجمة الكتاب مجدداً، مع أنه لا يحتاج إلى ترجمة جديدة، فالترجمة الأولى جيدة، ونَشَرَه بعنوان: علم الإشارة السيميولوجيا لبيير جيرو[1]. وللقارئ أن يلاحظ الفروق في العناوين فقط، (فالسيمياء) المصطلح العربي ذو الكلمة الواحدة صار، أو عاد، (سيميولوجيا وعلم الإشارة)، و (بيار) صار (بيير)، و (غيرو) صار (جيرو). ولو أن المترجم تونسي لقال: (قيرو)، فتأمل!

ثانياً- مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني:

إن دلالة المصطلح أخطر من لفظه مع ما يفعله اللفظ من بلبلة رصدنا شيئاً منها في الفقرة السابقة. فالدلالة هي الغاية القصوى التي يطلبها الباحث، لذلك ينبغي أن تكون محددة ومضبوطة ضبطاً نابعاً من المجال الذي ترد فيه. وأول ما يجب الالتفات إليه ههنا هو الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية الخاصة من جهة

= وقد وردت (الأعراضية) في ترجمة كتاب فرديناند دوسوسير (محاضرات في الألسنية العامة) بترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، جونيه بلبنان، عام (١٩٨٤م)، ص ٢٧، ووردت في كتاب الدكتور يوسف غازي (مدخل إلى الألسنية)، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق (١٩٨٥م)، ص (٤١ - ٤٢). وهو يفرق بين (Semiologie) أي الأعراضية كما يرى، و (Semiotique) أي السيمياء.

(١) الترجمة الأولى لأنطوان أبي زيد، وصدرت عن منشورات عويدات ببيروت عام (١٩٨٤م)، والثانية للدكتور منذر عياشي، وصدرت عن دار طلاس بدمشق، عام (١٩٨٨م).

أخرى، حتى لا يكون خلط أو التباس. وإذا ما التفت الباحث إلى هذا الفرق تخلص المصطلح من كونه كلمة عامة ترد في مستويات الكلام على تعددها وتحوّل إلى كلمة بارزة غير ضائعة بين كلمات مشابهة لها، بل صار عنواناً من عناوين العلوم والمعارف وعَلَماً عليها.

ومن أمثلة اختلال دلالة المصطلح اللساني عندنا ما دأب عليه مترجمو المصطلحات من الاستمداد الواسع من المعاجم اللغوية العامة التي تعنى بالرصيد المشترك (Lexique Commun) دون أن يتجشموا عناء مراجعة المعاجم الاصطلاحية الأجنبية، أو يبحثوا في المصطلحات العربية المستمدة من التراث، أو المتداولة في الاستعمال الراهن. وقد جعل هذا كثيراً من الجهود الاصطلاحية ضعيفة الأثر لِقلة جدواها العلمية، إذ لا يعدو بعضها أن يكون قوائم مفردات لا مصطلحات[1]. ويلاحظ أن معظم ما يوضع من هذا القبيل يحتاج لكي يفهم فهماً صحيحاً من حيث الدلالة الاصطلاحية إلى مراجعة أصله الأجنبي، فكأن ما قام به الواضع المترجم لم يكن. ولو أن أصحاب الشأن تأنَّوْا حين التعبير عن المصطلحات الأجنبية مستندين إلى بعض القواعد المعروفة في هذا الصدد لاستطاعوا تقديم مصطلحات جديدة توازي المصطلحات الأجنبية في صوغها وتحديد دلالتها.

ومن الاضطراب في دلالة المصطلح اللساني ما يعتري بعض الواضعين من ضعف في أثناء ترجمة المصطلح الأجنبي، فيلجأ إلى التعبير عن المصطلح بجملة أو أكثر بدل أن يضع له كلمة واحدة أو

(١) انظر إشارة الدكتور سمير ستيتية إلى هذا الجانب في مقالته (مرجع سابق)، ص ١٦٤، وانظر مثيلاً لذلك في مراجعة الدكتور محمود الربيعي لكتاب توفيق الزيدي (أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث)، في مجلة فصول، القاهرة، العدد الثالث من المجلد الرابع لعام (١٩٨٤م)، ص (٢٢١ - ٢٢٣).

تركيباً إضافياً أو وصفياً أو نحو ذلك. والنتيجة التي يفضي إليها هذا المسلك هي الإبقاء على وجود الاصطلاح الأجنبي أساساً وترسيخه بدل الاستغناء عنه باللفظ العربي أو المعرَّب. ومن أمثلة العبارات الشارحة التي تفسر دلالة المصطلح الأجنبي ولا تهتم بوضع المقابل العربي ذي الدلالة المحددة في نطاق اللغة والعلم، ما وضع بإزاء المصطلحات التالية، وهي (Synchronie): دراسة اللغة في حالة استقرار، و (Diachronie): دراسة اللغة في حالة تطور. و (Acoustique): دراسة الموجات اللغوية الصوتية[1]. وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح الأول عُرِّب وترجم كثيراً، فقيل: (سنكروني) و (متزامن) و (تزامني) و (وصفي) و (متعاصر) و (متواقت) و (آني) و (ثابت) و (مستقر) و (أفقي). وأن المصطلح الثاني عُرِّب وترجم أيضاً: فقيل: (دياكروني) و (تطوري) و (تعاقبي) و (متعاقب) و (تاريخي) و (زماني). وأن المصطلح الثالث ترجم إلى: (علم الأصوات السمعي) و (علم الأصوات الفيزيائي)، و (اللسانيات السمعية)[2].

وقد تختلط أمور الاصطلاح والشرح فلا يميز المطَّلع بين هذا وذاك؛ لأن واضع المصطلح لم يفرِّق بين المصطلحات، وما تحتاجه أحياناً - إذا كانت جديدة أو غريبة - من تحديد وشرح لاحق. من ذلك أن مصطلح (Chronème) يُورَد له عدد من المصطلحات مع الشرح الذي يبدو أنه مصطلح أيضاً وإن كان يفتقر إلى خصائصه، فيقال: (كرونيم)، و (مدة استمرار الصوت متخذة للتمييز بين المعاني)، و (فونيم مدة)، و (فونيم

(١) انظر: المسدي (قاموس اللسانيات) (مرجع سابق)، ص ٨٢، وما ذكره المسدي ورد في سياق نقده لمعجم علوم اللغة لعبد الرسول شاني المشار إليه عندنا في الحاشية رقم (١) ص ٢١.

(٢) انظر في هذه المصطلحات: (قاموس اللسانيات)، ص ٥٣، ومقالة الدكتور عمر (مرجع سابق)، ص ١٣.

كمي)[١]. وقد ذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى عدِّ المصطلحات التالية من باب الشرح أو التفسير الذي يختلط بالمصطلح، وهي (الوحدة الصوتية) و (الوحدة الصرفية) و (علم تأصيل الكلمات) و (علم تاريخ الكلمات). وفضل إما تعريب المصطلح الأجنبي أو استخدام كلمة واحدة للدلالة عليه[٢].

ومن جوانب اختلال دلالة المصطلح اللساني ما يأتيه من تعميم وغموض مبعثه عدم التدقيق في معرفة دلالة المصطلح بين القديم والحديث. فالمصطلح الذي استخدم قديماً في دراساتنا اللغوية، ثم استُخدم في الدرس الحديث مُشْرَباً دلالة جديدة يثير في بعض الأحيان مشكلة ليس من اليسير حلّها. وأوضح مثال على ذلك ما اطَّرد لدى بعض الباحثين عندنا من ترجمة مصطلح (Philologie) بـ (فقه اللغة) استناداً إلى معنى المصطلح الأجنبي حرفياً، ودون الانتباه إلى أن (فقه اللغة) مصطلح مستعمل عندنا منذ القرن الرابع الهجري، وله مواضعاته المعروفة. ولذلك حدث ما حدث من خلط واسع بين دلالة الفيلولوجيا وفقه اللغة حتى احتاج معظم الباحثين إلى مناقشة الفروق بين المصطلحين وتحديد الوجهة التي يريدونها حين استعمال مصطلح (فقه اللغة)[٣].

ومع أننا ندعو إلى الإفادة من مصطلحاتنا اللغوية المستقرة في الدرس اللساني الحديث، فإن الأفضل في مثل هذه الحالة الإبقاء على المصطلح

---

(١) انظر: (قاموس اللسانيات)، ص ٨٢.

(٢) انظر: عمر، مقالته المشار إليها (مرجع سابق)، ص ١٦.

(٣) قلَّ أن يخلو كتاب في الدراسات اللغوية واللسانية الحديثة في العربية من مناقشة هذا المصطلح. وقد خصص الدكتور عبده الراجحي كتاباً لبحث هذا المصطلح وما ينطوي عليه من جوانب درسية، هو (فقه اللغة في الكتب العربية)، دار النهضة العربية، بيروت (١٩٧٩م)، ومن قبله الدكتور محمد أحمد أبو الفرج في كتابه (مقدمة لدراسة فقه اللغة) دار النهضة العربية، بيروت عام (١٩٦٦م).

العربي كما هو، واللجوء إلى اقتراض المصطلح الأجنبي دخيلاً أو معرَّباً. ومن هنا نرى أن الباحث إذا أراد التعبير عن مفاهيم المصطلح السابق (Philologie) ينبغي له أن يستخدمه على نحو قولنا (الفيلولوجيا). أما إذا أراد التعبير عن مفهوم المصطلح الآخر في الدرس العربي فعليه استعمال مصطلح (فقه اللغة) ضبطاً لدلالة المصطلح وفراراً من الغموض والخلط.

ولقد رأينا أنّ تعدُّد طرق التعامل مع المصطلح الأجنبي ولَّدت صوراً من المصطلحات المترادفة التي أرهقت الدرس اللساني وعملت على بعثرة الجهود المبذولة لتطويره، وتوحيد مفاهيمه. والحق أن ما لوحظ من ذلك الترادف لا ينطوي على فروق في الدلالة أو اختلاف في المنهج، على حين أن نوعاً آخر من الترادف الذي تسبّبه المصادر الأجنبية التي تنقل آراء مدارس مختلفة هو الذي ينطوي على تلك الفروق أو ذلك الاختلاف. مثال ذلك أن الصوت الذي يوصف بأنه (شديد) في درسنا الصوتي القديم عبَّر عنه الدارسون بمصطلحات متعددة كالمغلق والانسدادي والوقفي والانفجاري والانحباسي والانفجاري / الوقفي. وسبب ذلك كما يرى الدكتور ستيتية أن هذا الصوت (الشديد) يشمل صدوره ثلاث مراحل هي:

أ- اتصال عضوين من أعضاء النطق لسد مجرى الهواء وحبسه.

ب- توقف الهواء خلف حاجز السّد والإغلاق.

جـ- انفصال العضوين الحاصرين فجأة وتسريح الهواء.

ولذلك يمكن أن يوصف بأي من الأوصاف المستمدة من المراحل الثلاث السابقة نظراً إلى الوجهة العلمية التي تختار مرحلة على حساب أخرى. فالصوتيون الأمريكيون يستعملون مصطلح (وقفي) أي (stop)؛ لأنهم يرون المرحلة الثانية (الوقف) أهم المراحل في إنتاج هذا الصوت،

على حين أن الصوتيين البريطانيين يرون أن المرحلة الثالثة هي الأهم، فيستعملون مصطلح (انفجاري) أي (Plosive)[١].

❁

رأينا فيما تقدم صورة عامة لواقع المصطلح اللساني ومشكلاته من خلال كونه جزءاً من العلم اللساني المقترض، وشريكاً للمصطلح العلمي العربي في أكثر خصائصه النظرية والعملية. لكن استكمال الصورة والإلمام بأطراف المسألة يفرض على الدارس النظر في واقع العلم العربي الحديث بوصفه حجر الزاوية في الحضارة المنشودة التي يسعى العرب إليها. وبناء على ذلك نرى أن الاقتراحات السريعة التي تعالج مسائل مفردة في هذا الجانب لا تفي إلا بالحاجات العملية (البراجماتية) دون أن تمتد إلى الحاجات العلمية النظرية ذات المنزع الأصولي التي ينطبق عليها مفهوم (الاستراتيجية).

إنّ أول ما ينبغي فحصه هو معضلة البحث العلمي في جوانبه المتعددة. ويلاحظ في هذا المجال أن التجزئة التي هي أصل الداء، وتنابذ أهل القرار جعلا الجهود العربية في البحث العلمي المحكم تتجاذبها الأهواء. وقد أدى ذلك إلى بعثرة للجهد حيثما يوجد، وتكرار للتجارب، وعدمِ الانطلاق من الجهود السابقة المماثلة، واختلافِ أهداف البحث، وتعزيزِ الهوى الإقليمي، وتوظيفِ البحث لأغراض شخصية. أما المتخصصون الذين تناط بهم مهام البحوث فهم القلة المظلومة من المجتمع والإدارة على حدّ سواء. ويكفي المرء أن يذكر أن السماسرة والحرفيين والباعة الأميين صاروا سادة المجتمع وأهل النفوذ فيه، أما العلماء والأساتذة والمفكرون فهم في الفاقة والحاجة وطلب الرزق

---

(١) انظر: ستيتية في مقالته المشار إليها (مرجع سابق)، ص ١٤٧.

منشغلون، وقد صار بعضهم تحت ضغط متطلبات العيش يمارس أي عمل كان بعيداً عن اختصاصه أو مسيئاً لمكانته.

فآثار التجزئة لم تعد تقتصر على صعيد القضايا القومية في السياسة والثقافة التابعة، إنما تعدت ذلك إلى واقع العلم من جوانبه كافة التنظيمية والمصدرية والتوظيفية. وهذا ما يفترض تلافيه عن طريق التنسيق وتبادل الخبرات وضبط المعايير قومياً والابتعاد عن الإيهام بوجود صور من التقدم العلمي لا أساس لها.

ولا شك أن تقوية المنظمات العربية المشتركة كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية واتحاد مجامع اللغة العربية ومركز تنسيق التعريب، والنهلَ من المشروعات المتفق عليها كإستراتيجية الثقافة العربية، وما صدر عن المؤسسات القومية من خطط وآثار تطبيقية كفيلٌ بحلٍّ معظم ما ذكرنا من جوانب معضلة البحث العلمي أو تخفيف آثارها السلبية على أقل تقدير. وإذا كانت رياح العمل العربي المشترك ليست مواتية الآن، فإن أي سعي يبذل في هذا السبيل له دوره وأثره حتى لا يرين العجز والإحباط وعدم المبالاة.

وينبغي أن نشير إلى أن هناك جهوداً طيبة بُذلت في سبيل حلٍّ مشكلات الدرس اللساني؛ مما يمكِّن الدارسين إذا شاؤوا من الالتفاف حول مسائل متفق عليها. فالأدواء التي يشكو منها الدرس اللساني ولا سيما مصطلحه كُشفت ووُصفت ثم اقتُرح لها ما هو كفيل بالمعالجة، ولم يبق إلّا السعي الحثيث إلى التطبيق العملي لهذه المعالجة بقدر المستطاع، حتى لو كان الجهد فردياً؛ لأن تلاقي جهود الأفراد على جملة من الأهداف وإن عملوا فرادى ينقذ ما يمكن إنقاذه في غياب الجهد الجماعي المشترك.

فليس أمامنا إذن إلا أن نوجّه جهودنا كل في موضعه مؤقتاً نحو الاتفاق والتنسيق والتنظيم والاتصال المستمر؛ كي نخرج سريعاً من هذا الواقع العلمي المضطرب؛ ونصل إلى ما وصل إليه بعض نظرائنا من تنسيق وتنظيم في مجالات أخرى مشابهة؛ ولا سيما مجالات العمل المهني والنقابي على امتداد الوطن العربي.

وقد انتهيت إلى جملة من الاقتراحات التي قبست معظمها من الدراسات المتخصصة في هذا المجال، أسوقها بين أيدي الباحثين لعلها تلقى قبولاً واستجابة إلى العمل.

أما الاقتراحات فهي:

١- الكفّ عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات لِما كان له مصطلح معروف أو أكثر.

٢- استعمال ما هو شائع، وإن كان يشكو ضعفاً أو قصوراً؛ لأن الاستعمال كفيل بتقوية المصطلح وتوضيح دلالته.

٣- قبول ما صدر عن الهيئات الجماعية كالمجامع اللغوية وبثه في الدراسات واستعماله في الترجمات.

٤- الاتصال بالزملاء الدارسين للتغلب على الانعزال والفردية ما أمكن.

٥- دفع المؤسسات المسؤولة إلى تبني المصطلحات الموحدة أو الشائعة وترك المصطلحات الخاصة أو الفردية.

٦- اتجاه الدارسين نحو الهيئات لتنشيطها واستعادة دورها ولا سيما مجامع اللغة ومراكز البحوث، والإقلاع عن توجيه النقد الجائر أو إدارة الظهر لها.

٧- المبادرة إلى إنشاء جمعية علمية تُعنى بالمصطلح العلمي عامة أو بالمصطلح اللساني خاصة على المستوى القومي لتنسيق الجهود وضبط المصادر وتوحيد العمل.

ولا بد مع دعوتنا الملحاح إلى بذل الجهد وإن كان فردياً من أن تكون الحلول جماعية، فالزمن زمن المؤسسات والمراكز؛ لذلك ينبغي أن تتجه الأنظار إلى إنشاء تلك الجمعية المقترحة لوضع الحلول العامة بعد مؤازرة الباحثين لها وإيمانهم بمهمتها والتزامهم بتعليماتها. ولا شك في أن الخطوة الأولى ستنطلق مما هو كائن من جهود بُذلت ومصطلحات عُرفت، مستخدمةً أدقّ طرق الفهرسة والحفظ والتنظيم الحاسوبي لمعرفة شيوع المصطلحات من عدمه. ثم تكون الخطوة التالية لتوجيه الخطا المستقبلية بضبط المصادر، وتوحيد طرق التعامل مع المصطلح، وإيجاد آليات للنشر والإشهار، وإقامة جسور الاتصال بين الباحثين.

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

الدَّرس الصَّوتي

١- تمهيد.

٢- علم الأصوات النُّطقي.

٣- علم الأصوات التشكيلي.

الفصل الثاني

الدرس الصَّوتي

١- تمهيد:

تتَّصف اللغات بادئ ذي بدء بكونها كلاماً منطوقاً يُتَداول مشافهة. فلقد عرف الإنسان الكلام المنطوق قبل أن يخترع الكتابةَ بأحقاب طويلة لا ندري مداها في القدم ابتداء. ولم يكن اختراع الكتابة متأتِّياً من معرفة الطبيعة الشفهية للغة ومحاولة تقييدها بالكتابة، بل كان محاولة لتسجيل معنى الكلمة بتمامها عن طويق الصور والرسوم. وظل مفهوم الأصوات المفردة غائباً حتى توصَّل الإنسان إلى الأبجدية، أي إلى العناصر الصوتية المفردة التي تشكِّل بائتلافها الكلمات. ومع أنَّ توصُّل الإنسان إلى الكتابة أمر مهمّ جدّاً على صعيد العلم والحضارة، فإنه لم يقلِّل من أهمية المشافهة في تداول اللغات ونقلها من جيل إلى آخر. بل إنَّ الأُميَّة التي عرفتها الشعوب القديمة على نطاق واسع لم تحُل دون إبداع لغات عظيمة ذات آداب متفوِّقة كالعربية مثلاً.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ اللسانيات الحديثة أعادت الاهتمام للغات المنطوقة، إذ لوحظ تركيز الدرس النحوي واللغوي القديم على الآثار المكتوبة والمدوّنات، على الرغم من قصور الكتابة عن تمثيل

اللغة المنطوقة تمثيلاً دقيقاً[1]. إنَّ معظم علماء اللغة الآن يرون أنَّ من البدهي أن تأتي دراسة الكلام أولاً. أما اللغة المكتوبة فتأتي في المرتبة الثانية لأنها مشتقة من الكلام، بل هي تمثيل له. إنَّ كل اللغات المعروفة بدأت أولاً لغة منطوقة، وهناك آلاف من اللغات - كما يقول جون ليونز (J. Lyons) - لم تكن مكتوبة من قبل البتة، ثم خضعت للكتابة في عهد قريب جداً[2]. ومهما بلغت الكتابة في تمثيلها للنطق فإنها لا تستطيع نقل حركات الجسم وتعبيرات الوجه ونغمات الأصوات وسائر الملامح السيميائية للكلام. ولا يعني هذا بحال من الأحوال خفضاً من أهمية الكتابة وفوائدها العلمية والثقافية الخطيرة، إنما يعني إعادة اللغة إلى طبيعتها الشفهية، وعدم النظر إليها على أنها مساوية للمدوّنات المنقوشة والمخطوطة تماماً.

لقد قاد اختراع الأبجدية التي يرمز فيها الحرف إلى صوت بدلاً من الأشكال والمقاطع التي تشير إلى معان، إلى بداية لوصف الأصوات ومعرفة خصائصها والإلمام بالمخارج الصوتية ونحو ذلك. ولعل الشعوب الكنعانية ولا سيما الفينيقيين هم أول من أدرك العناصر الصوتية، المؤلفة للغة. ويرى فايل (R. Weill) في هذا الصدد أنَّ اختراع الأبجدية لدى الفينيقيين انتهى إلى إدراك أنَّ اللغة الإنسانية قابلة للتجزئة إلى عدد صغير من التقطيعات التي تكفي إشارة واحدة لتمثيل كلٍّ منها[3]. ومهما قيل عن

(١) انظر للتوسع: دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص ٣٩ - ٥٤، وقارن بأندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٠ - ١١.

(٢) انظر: ليونز، نظرية شومسكي اللغوية، ص ٤١ - ٤٢، وانظر دوسوسير أيضاً، ص ٤٠، وقارن بوالتر، ج، أونج، الشفاهية والكتابية، ص ٥٤.

(٣) انظر: مونان، تاريخ علم اللغة، ص ٧٨، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٩٤ - ٩٥، وقارن بماييه، علم اللسان، ترجمة محمد مندور، ضمن منهج البحث في الأدب واللغة للانسون وماييه، ص ٦٤.

اقتصار الفينيقيين على تدوين الصوامت (Consonnes)، وحدها وإهمال الصوائت (Voyelles)، فإنَّ ما توصَّلوا إليه من اختراع للأبجدية يُعدُّ حدثاً خطيراً في تاريخ البشرية التي لم تستطع أيٌّ من حضاراتها الوصول إلى هذا التحليل اللغوي الذي يبدو لنا الآن بدهياً وبسيطاً.

أما الهنود فقد اهتمُّوا بوصف الأصوات لإبقاء اللفظ الصحيح للعبارات الدينية. إذ أدَّى انقطاعهم عن تداول اللغة السنسكريتية لغة الآلهة إلى التشدُّد في الحفاظ عليها، لأنَّها بقيت لغة النصوص المقدسة التي ينبغي أن تُتلى في الاحتفالات الدينية خالية من أيِّ خطأ. ولم يكن وصف الأصوات عند الهنود مرتبطاً بالكتابة على النحو الذي رأيناه في اختراع الأبجدية لدى الشعوب الكنعانية. إنّما بقيت الكتابة الهندية مقطعية، إذ لم تستطع الوصول إلى الأصوات المفردة، كما لم يستطع تحليل الأصوات الوصول إلى كتابة أبجدية[١]. ومهما يكن من أمر فإنَّ الهنود توصَّلوا إلى تحليل مبتكر لأصوات اللغة، مستقل عن الكتابة، وسابق لها، على النحو الذي نجده عند اللغوي بانيني (Panini) الذي عاش حوالي القرن الخامس أو الرابع ق.م. فبانيني يُعنى بوصف الأصوات وصفاتها وتعيين مخارجها وبيان أعضاء النطق وصولاً إلى تحديد نقاط النطق تحديداً دقيقاً. وقد أدَّى هذا الوصف الدقيق إلى التنبُّه على الأساس الصوتي للكلمة بوصفه الأداة المعبِّرة عن معناها. لكنَّ هذا الاكتشاف اللغوي المهم لم يؤثِّر في تقدُّم الدرس الصوتي لأنه ظلَّ مجهولاً أحقاباً مديدة حتى ترجم كتاب بانيني في أوربة على يد بوتلينج (Bhtlingk)، (١٨١٥ - ١٨٤٠م)[٢].

وعني الإغريق باللغة ودرسها عناية فائقة، كما عنوا بالفلسفة والآداب والفنون، غير أنَّ ما يهمّنا في هذا العرض التاريخي الموجز هو بيان

(١) انظر: مونان، ص ٦٧.

(٢) انظر: مونان، ص ٦٤ - ٦٦.

ما أنجزوه على صعيد التحليل الصوتي. فالإغريق الذين أخذوا الاختراع الكنعاني عن طريق الفينيقيين أسهموا في استكمال هذا الاختراع حين أرشدتهم طبيعة لغتهم إلى تدوين الأصوات الصائتة. "ففي اليونانية لا تخمّن حروف المدّ تخميناً، ولولا الإشارة إليها لما فُهِمت اللفظة مطلقاً.."[1]. ومع أنَّ علماء الإغريق وصفوا الحروف وعرفوا طبيعة الأصوات الإنسانية، وتوصلوا إلى بيان بعض صفاتها، فإن ما قدَّمه الهنود يفوق معطيات التحليل الصوتي الإغريقي الذي لم يؤثِّر تأثيراً مهمّاً في دفع الدرس اللغوي عند الغربيين ورثة الإغريق.

ولَمّا بدأ نجم العرب يعلو بمجيء الإسلام أخذوا ينشئون حضارتهم التي شملت كلَّ ميادين العلوم والآداب. وكان لهؤلاء مجد أدبي سامق هو الشعر الذي قيل فيه حقّاً إنه ديوانهم ومجلى بيانهم وعنوان فخرهم. ولم يكن لهم مع ذلك آثار مكتوبة تدوّن ذلك الشعر؛ لأنَّهم كانوا أُمة أُميّة اعتمدت المشافهة والرواية طريقاً لنقل الشعر والأخبار والمعارف من جيل إلى آخر وتداولها. لكنَّ تضافر عوامل متعددة عمل على وصف الأصوات العربية وصفاً فذّاً. فقد أسهمت قراءات القرآن الكريم بما فيها من ملامح نطقية بارزة - وهي التي يشترط في صحتها أن تكون منقولة مشافهة عن الرسول ﷺ - ووجوه لهجية صوتية أيضاً، وتدوين المصحف وتجويد خطّه وضبطه، ونشوء علمي اللغة (المفردات) والنحو (الإعراب والصرف) في ظهور الدرس الصوتي عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في مقدِّمة معجمه (كتاب العين).

ولا بدَّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ بعض الدارسين المحدثين من عرب ومستشرقين ذهبوا إلى تأثُّر الخليل بصنيع الهنود الذين سبقوا

(١) انظر: مونان، ص ٨٤.

كما رأينا إلى الحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها[١]. ومع أنَّ حسم هذه القضية لصالح هؤلاء، أو غيرهم ممَّن يعدّون الدرس الصوتي عند العرب منبثقاً من معطياتهم ليس بالأمر المتيسِّر؛ لنقص الأدلة التي تثبت التأثر أو تُنفيه، فإن الدارس يرى أنَّ ما جاء به الخليل متَّفق وعبقرية هذا الرائد الذي أقام صرح الدرس اللغوي والنحوي عند العرب واشقَّق مسائله وابتدع أصوله، ومنسجم والبيئة الحضارية الناهضة التي شاع فيها الابتكار عصرئذٍ شيوعاً واسعاً. وإذا ما تركنا هذه القضية جانباً فإننا نرى أنَّ الدرس الصوتي عند العرب فاق بسعته وعمقه وتعدُّد مجالات درسه وتطبيقه كلَّ ما عرفه علم اللغة حتى العصر الحديث.

فالدرس الصوتي الذي أسَّسه الخليل وسيلة لإنشاء معجمه، صار وسيلة لفهم التغييرات الصرفية كالإدغام والإبدال ونحوهما عند تلميذه سيبويه. كما صار الأساس النظري المحكم لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. هذا إلى كونه حظي باهتمام البلاغيين ودارسي الإعجاز وعلماء التعمية واستخراج المعمّى والحكماء والفلاسفة.

ومع أنَّ الدرس اللساني الحديث للأصوات فاق تراث هذا الدرس لدى الغربيين فبدا جديداً مبتكراً، فإنه إذا ما قورن بالدرس العربي ظهر غير ذلك، لأنه مع تطور التقنية وتنوّع مناهج الدرس ولا سيما المقارن منها لا ينسخ من أسس درسنا شيئاً ويحلّ غيره محلّه، إنما قصارى ما يستطيعه هو إعطاء ملامح دقيقة لبعض المخارج والصفات اعتماداً على الأجهزة الحديثة. أما ما خلا ذلك من اختلافات فهو مجال للنقاش وإبداء الآراء التي هي عرضة للقبول أو الرفض.

(١) من هؤلاء المستشرق فولرز، ومحمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي، وشوقي ضيف في المدارس النحوية. انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٠٣ - ١٠٤، وقارن بحسين نصار، المعجم العربي، ١/ ٢٢٥.

ويلاحظ الدارس أنَّ (المركزية الأوربية) لم تفسح مجالاً للدرس الصوتي العربي ليتبوأ مكانه في تاريخ اللسانيات في العالم، كما لم تقوَ دراساتنا الحديثة على تقديمه للعالم تقديماً مقبولاً بوصفه تراثاً ومعطى إنسانياً لا يقتصر على أصحابه وحدهم دون غيرهم من الدارسين؛ ولا سيما الساعين إلى إنشاء اللسانيات العامّة التي تُعنى بالكليات اللغوية التي يشترك الناس فيها جميعاً.

❁

عَرف الدرس الصوتي الحديث عند الأوربيين مصطلحين رئيسيين هما (Phonétique) و (Phonologie)، وهما اللذان كانا مدار اختلاف الدارسين منذ مطلع هذا القرن. كما كانا عندما أُدخلا الدرس الصوتي العربي المحدث مجالاً لاختلاف الآراء وتعدُّدها. ولا بدَّ قبل أن ننتهي إلى ما استقرَّت عليه الآراء عامة من أن نلمَّ بشيء من تطوُّر دلالة هذين المصطلحين. وأول ما يذكر في هذا الصدد هو مفهوم فرديناند دوسوسير (Saussure) (ت ١٩١٣م) الذي استعمل (الفونيتيك) للدلالة على العلم التاريخي الذي يحلل الأحداث والتغيرات والتطورات عبر السنين، وهو لذلك جزء من اللسانيات[١]. لكنَّ مدرسة براغ اللغوية[٢] ولا سيما تروبتسكوي (Troubetzkoy) (ت ١٩٣٨) استعملت (الفونيتيك) عكس استعمال دوسوسير، إذ رأت أنه ليس علماً لسانياً بل هو مساعد للسانيات لأنه يدرس الأصوات دراسة علمية لا تخصّ لغة بعينها. ثمَّ شاع في الدراسات الإنكليزية والأمريكية استعمال (الفونيتيك) بمعنى العلم الذي يدرس الأصوات الكلامية ويصنِّفها ويحلِّلها من غير إشارة إلى تطوُّرها

(١) انظر: دوسوسير، المحاضرات، ص ٤٩.

(٢) تأسست عام ١٩٢٦م.

التاريخي. فهو بذلك فرع من اللسانيات الوصفية[١]. لكنَّ دارسين آخرين لم يفرقوا بين (الفونيتيك) و (الفونولوجيا)، لأنَّ أحدهما يعتمد على الآخر، وهما يتناولان مادة واحدة هي الأصوات، لذلك جمعا معاً تحت أحد المصطلحين: (الفونيتيك) أو (الفونولوجيا)[٢].

وظهر بعد ذلك مصطلحان آخران هما (Phonémique) و (Phonématique) اهتمّا بالصوتيات الوظيفية واقتصروا لذلك على دراسة الوحدات الصوتية (Phonèmes) بوصفها عناصر لغوية[٣]. لكنَّ معظم اللسانيين جعلوا (الفونيتيك) عِلْماً يدرس أصوات الكلام دون النظر إلى وظائفها اللغوية أو تحديد اللغة التي تنتمي إليها.

أما مصطلح (الفونولوجيا) فقد استعمله دوسوسير لدراسة آلية النطق[٤]. على حين أن مدرسة براغ فعلت العكس، إذ جعلته فرعاً لسانياً يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية. واستعملت الدراسات الإنكليزية والأمريكية (الفونولوجيا) عنواناً لدرس تاريخ الأصوات والوقوف على التغيرات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها. وبذلك صار مصطلح (الفونولوجيا) يعني الدرس التاريخي للأصوات، لكن معظم اللسانيين الذين حدّدوا (الفونيتيك) كما رأينا بدرس أصوات

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٤٥ - ٤٧، وانظر تفصيلاً لهذه المسألة عند كمال محمد بشر، علم اللغة العام للأصوات، ص ٢٨ - ٦٠.

(٢) انظر مثلاً على ذلك: مايه في علم اللسان ترجمة محمد مندور، ص ٦٥. ويشار هنا إلى أن الدكتور كمال بشر لم يجد بأساً في جمع الفرعين معاً تحت مصطلح (علم الأصوات). انظر: كتابه، علم اللغة العام، الأصوات، ص ٦٠.

(٣) انظر: محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤ و Dictionnaire de Linguistique, P. 371 - 373.

(٤) انظر: دوسوسير، المحاضرات، ص ٤٩.

الكلام دراسة علمية لا تتصل بالوظائف اللغوية من جهة، جعلوا (الفونولوجيا) علماً يدرس النظام الصوتي للغة معينة بعد أن يبيِّن وحداته وطرق ائتلافها، وما يطرأ عليها من تغييرات تاريخية وتركيبية من جهة أخرى.

وحين دخل مصطلح (الفونيتيك) درسنا اللغوي الحديث أبقاه بعض الدارسين دخيلاً، فقال: فونيتيك دون تعريب. وغالباً ما كان يُقرن بكتابته بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية، أي (Phonetics) أو (Phonétique)، مع شرح لمدلوله بالعربية[(١)]. كما ترجم إلى (علم الصوت)[(٢)]، و (منهج الأصوات)[(٣)]، و (علم الأصوات العام)[(٤)]، و (علم الأصوات)[(٥)]، و (علم الأصوات اللغوية)[(٦)]، و (الصوتيات)[(٧)]، و (الصوتية)[(٨)].

وكذلك كان شأن مصطلح (الفونولوجيا)، إذ تعدَّدت مذاهب المترجمين والدارسين العرب المحدثين في إدخاله العربية. فمنهم من فضّل

(١) انظر: وافي، علم اللغة، ص ٧، وأنيس، الأصوات اللغوية، ص ٤، والأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص ١٣.

(٢) انظر: وافي، ص ٧، وإيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم، ص ٢٠٥.

(٣) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٦٧.

(٤) انظر: عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ٧.

(٥) انظر: محمود حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٢٨. وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، ص ١٧، ومحمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ٢١٢.

(٦) انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٠١.

(٧) انظر: كانتينو، ص ٢١٤، وعبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص ١٩٥، ومحمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ٢١٢، وانظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٤٥ – ٤٨.

(٨) انظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ١٢١.

استعماله كما هو، فقال: (الفونولوجيا) ثم كتبه بالحروف اللاتينية[١]. ومنهم من حاول تعريبه فقال: (علم الفونولوجي أو التحليل الفونولوجي)[٢]. واقترحت للفونولوجيا تسميات عربية نحو (منهج التشكيل الصوتي)[٣]، و (علم الأصوات التشكيلي)[٤]، و (علم الأصوات التنظيمي)[٥]، و (علم وظائف الأصوات)[٦]، و (علم النطق)[٧]. ويلاحظ في هذا الصدد أن مترجم كتاب إيلوار (مدخل إلى اللسانيات) ترجم مصطلح (Phonémique) إلى (دراسة وظائف الأصوات)[٨] كذلك ترجم (الفونولوجيا) إلى (علم الأصوات الشفهية)[٩]. وجمع أحد الدارسين مصطلحي (الفونيتيك) و (الفونولوجيا) معاً تحت تسمية عامة هي (علم الأصوات اللغوية)[١٠]. ورأى دارس آخر أنَّ مصطلح الفونولوجيا استقرَّ عندما اقترح له من ترجمه - بعد أن كان يعرف بعلم وظائفِ الأصوات - ترجمةً هي (الصوتمية)[١١]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ صاحب معجم علم اللغة النظري جمع ثلاثة مصطلحات أجنبية على صعيد واحد، وجعل لها ثلاث ترجمات مترادفة، هي علم الفونيمات وعلم الأصوات الوظيفي

(١) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٤، والأنطاكي، الوجيز، ص ١٤ - ١٥.
(٢) انظر: حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٢٨ - ٢٩.
(٣) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٣٩.
(٤) انظر: عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ٧.
(٥) انظر: هنري فليش، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص ٢٢٣.
(٦) انظر: كانتينو، ترجمة القرمادي، ص ١٧، و B. Malmberg, La Phonétique, p. 103
(٧) انظر: إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ترجمة القاسم، ص ٢٠٥.
(٨) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠٥.
(٩) انظر: مونان، تاريخ علم اللغة، ترجمة القاسم أيضاً، ص ٢٣٢.
(١٠) انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٠١.
(١١) انظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص ٥٣، ١٩٤.

والصوتيات الوظيفية، وهي تقابل المصطلحات الأجنبية التالية: (Phonemics)، و (Phonematics)، و (Phonology)[١]. وآخر ما اقترح بحسب علمنا هو مصطلح (التصويتية)[٢].

وهناك مصطلح آخر هو (المورفوفونولوجيا): (Morphophonologie) ويعنى بالمسائل المشتركة بين علمي الأصوات والصرف. غير أن هذا المصطلح لم يشهد مثل تلك الاختلافات الدلالية والاصطلاحية، لأنه فرع جديد من اللسانيات[٣]. ويمكن أن يعبر عنه بـ (الفونولوجيا الصرفية)، أو (علم الأصوات الصرفي)، أو (الصوتيات الصرفية).

ومما يؤسف له حقّاً أنَّ الدارس مضطر إلى استخدام المصطلح الأجنبي جنباً إلى جنب مع المصطلح العربي البديل. وإذا ما غامر الدارس بترك المصطلح الأجنبي وقدَّم مصطلحه مفرداً، فإنه لن يأمن اللبس الذي سيقع فيه معظم القراء والدارسين. لقد صار من غير الممكن تجاهل المشكلة المصطلحية التي تعصف بالدرس اللساني عندنا، والتي بات من الضروري التصدِّي لها بالدرس والاقتراح ثم بالاتفاق على التنميط والتوحيد.

يقسم (الفونيتيك) أي علم الأصوات - كما نفضّل - إلى أربعة أقسام هي:

١- علـم الأصـوات الـنـطـقـي (Phonétique articulatoire) أو الفيزيولوجي ويدرس مخارج الأصوات الكلامية وطريقة نطقها، ويبيِّن أعضاء النطق ويصف عملها، ويصنِّف صفاتها.

---

(١) انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ٢١٠، ٢١٤.

(٢) انظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ١٢١، وانظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٤٥ - ٤٨.

(٣) انظر: عمر، المرجع السابق، ص ٤٨ - ٤٩.

٢- علم الأصوات الفيزيائي (Phonétique accoustique) أو السمعي، ويدرس الموجات الصوتية الصادرة عن جهاز النطق، وانتقالها إلى الأذن، والعوامل المؤثّرة في ذلك من النواحي الفيزيائية.

٣- علم الأصوات السمعي (Phonétique auditive) أو الإصغائي. ويدرس جهاز السمع عند الإنسان، ويحلّل العملية السمعية، ويوضّح ماهية الإدراك السمعي وأثره في وصف الأصوات.

٤- علم الأصوات التجريبي (Phonétique expérimentale) أو المعملي. ويدرس خصائص الأصوات الكلامية باستخدام الأجهزة وصور الأشعة وغير ذلك من أدوات مخبرية متعدّدة[١].

ولا بُدَّ من إضافة الفيزيولوجيا العصبية والدماغية إلى هذه الدراسة المتكاملة للأصوات، وهذا ما تفعله الدراسات الحديثة في الغرب. وخير مثال على دراسة الكلام دراسة شاملة من النواحي الصوتية والفيزيائية والسمعية والعصبية، كتاب المنظومة الكلامية (The speech chain) لبيتر دنيس، وإليوت بنشن[٢]. غير أن الدارسين اللسانيين يفتقرون إلى التعمُّق في الجوانب العلمية الفيزيائية والطبية الدقيقة، ويقتصرون لذلك على الجوانب النطقية والسمعية التي يحتاجها التحليل اللساني للكلام.

---

(١) انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ٣، ٢٣، ٢٦، ٩٠، ٢١٢، ٢١٣، وقارن بـ: Dictionnaire de Linguistique, p. 374 .
ويوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ١٢١ - ١٢٢، ومحمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٣٥ - ٣٨، و B. Malmberg, La phonétique, p. 5 - 6.

(٢) انظر: دنيس، وينشن، المنظومة الكلامية، ترجمة محيي الدين حميدي، ومراجعة أحمد أبو حاقة، معهد الإنماء العربي، بيروت، والهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩١م.

٢- علم الأصوات النطقي

رأينا آنفاً أنَّ علم الأصوات النطقي علم لغويّ يدرس الأصوات اللغوية من حيث المخارج والصفات، ثم يقدِّم نتائجه للصوتيات التشكيلية (Phonologie) التي تُعنى بائتلاف الوحدات الصوتية (Phonèmes) في مقاطع وصيغ، وما يلحق ذلك من ظواهر صوتية مساعدة كالنبر والتنغيم.

ومن الجدير بالذكر هنا أن علم الأصوات النطقي يستمدّ كثيراً من أدواته الدرسية من علوم التشريح والفيزياء والطبّ والتقنية الآلية، ويستخدمها لتحليل الأصوات اللغوية تحليلاً علمياً ولسانياً متكاملاً. وبدهيّ أنَّ ما يؤديه كلّ فرع (أو علم) من فروع علم الأصوات التي ذكرناها قبل قليل ضمن هذا المجال المشترك هو الذي سوَّغ للدارسين جعلها علوماً فرعية تلتقي مشتجرة لتحليل الظواهر الصوتية اللغوية من جميع وجوهها. وليس اعتماد علم الأصوات النطقي على هذه العلوم المساندة جديداً كما يبدو للوهلة الأولى. إذ عرفت الدراسات الصوتية القديمة مثل ذلك مع الاختلاف الذي لا بدَّ أن يظهر بين الدرس الحديث والدرس القديم. فالدراسات العربية في هذا الصدد كانت متسلحة بمعارف لغوية طبية وافية تقريباً بما يحتاجه درس الأصوات درساً صحيحاً. فمن المعروف أنَّ هناك مجالاً دلالياً خاصّاً بـ (خلق الإنسان) إضافة إلى خلق الحيوان الذي عرفه العرب في جزيرتهم. ويعجب الدارس من التفاصيل الدقيقة والفروق الدلالية التي حفلت بها تآليف اللغويين العرب في خلق الإنسان[1]. واستناداً إلى ما تقدَّم نرى أنَّ معرفة متقدِّمي اللغويين لأعضاء النطق ودورها في عمليات الطعام والتنفس والتصويت أمر نابع من معطيات اللغة قبل أيّ شيء آخر. ويساند هذا في رأيي فكرة صدور

(١) انظر للتوسع: وجيهة أحمد السطل، التأليف في خلق الإنسان من خلال معاجم المعاني، دار الحكمة، دمشق د. ت.

الدرس الصوتي عند العرب مستقلًّا عن التأثيرات الأجنبية التي لم تثبت بأيِّ دليل حتى الآن.

لقد عرف الخليل وتلميذه سيبويه ومَن تبعهم من اللغويين أصلاً أعضاء الجهاز النطقي ووصفوها وصفاً دقيقاً اعتماداً على آلية النطق قبل أن يعرفوا أشياء عن فيزياء الصوت وتشريح الأعضاء ونحوها من المعارف المستحدثة. وليس في معرفتهم لأعضاء الجهاز النطقي نقص إلا الحنجرة ولا سيما الوترين الصوتيين[١]. ويبدو أنَّ عدم ذكر الحنجرة في أثناء حديث الخليل وسيبويه عن المخارج كان يُؤدَّى بقولهم (أقصى الحلق)[٢]، وهو المخرج الذي حدَّده سيبويه تحديداً نهائياً ونسب إليه خروج صوتي الهمزة والهاء[٣]. وهما صوتان حنجريان فعلاً كما أثبتت الدراسات الحديثة، فضلاً عن تأكيد ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) ذلك عندما وصف خروج صوتي الهمزة والهاء من الحنجرة التي عرفها وقدَّم وصفاً لأجزائها[٤]. فالنقص إذن ليس في عدم ذكرهم الحنجرة - أي عند الخليل وسيبويه ومن تبعهم من اللغويين - إنما في عدم معرفتهم للوترين

(١) انظر: كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٨. وسبب ذلك كما سنشير هو جعلهم الحنجرة جزءاً من الحلق لا استقلال له أو مرادفاً للحلقوم والبلعوم مع أنَّ كلمة (حنجرة) معروفة لديهم وقد وردت بصيغة الجمع في القرآن الكريم مرتين ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ١٠] و ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ٤٠/ ١٨]. انظر باب الحلق وما فيه من كتاب خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ص ١٩٠ - ١٩٢. وانظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ٩٤، وفيه أن الحنجرة آلة الصوت.

(٢) انظر: الخليل، كتاب العين ١/ ٥٢، وسيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٣) انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٠٦ - ١٠٩.

(٤) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ١١٤.

الصوتيين ممَّا سبَّب غموضاً في تعريفهم للمجهور والمهموس من الأصوات كما سنشير لاحقاً. لقد حدَّد الخليل مواضع النطق من الأسفل إلى الأعلى ذاكراً الفراغ الهوائي الذي يسبق الحلق، ثم الحلق والمواضع المتدرّجة منه واللهاة وشَجْر الفم أي منفتحه وأسَلة اللسان، أي مستدقّه والنّطع والغار واللثة وذلق اللسان والشفة[١]. وذكر سيبويه الحلق وحدَّد أقصاه ووسطه وأدناه، والحنك الأعلى، وأقصى اللسان ووسطه وأول حافة اللسان وحافة اللسان وطرفه وظهره ومستدقه، الأضراس والضاحك والناب والرباعية والثنايا وفويق الثنايا وأصولها وأطرافها، والشفة السفلى والشفتين وأطراف الثنايا العليا والخياشيم[٢].

أ- وصف جهاز النطق:

تحدِّد الدراسات الحديثة جهاز النطق (Organes articulatoires) بدءاً من الرئتين وانتهاء بالشفتين، وتميِّز بين أعضاء النطق الثابتة والأعضاء المتحركة[٣]. فالأعضاء الثابتة هي الأسنان العليا واللثة والغار والجدار الخلفي للحلق. أما الأعضاء المتحركة فتشمل الشفتين واللسان والفكّ السفلي والطبق واللهاة والحنجرة والوترين الصوتيين والرئتين. ويجري ترتيب هذه الأعضاء جميعاً من الأدنى إلى الأعلى على هذا النحو: ١- الرئتان، ٢- القصبة الهوائية أو الرغامى، ٣- الحنجرة، ٤- الوتران

(١) انظر: الخليل، كتاب العين، ١/ ٥٧ - ٥٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣ - ٤٣٥.

(٣) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٦ - ١٩، وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٧٢، ودنيس وينشن، المنظومة الكلامية، ص ٦٢ - ٧٤، وسنعتمد على المرجع الأخير في وصفنا لأعضاء النطق اعتماداً كبيراً. وانظر تفصيلاً لهذا الموضوع في: عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ص ٤٠ - ٩١، وقارن بعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٧٩ - ٨٩.

الصوتيان، ٥- لسان المزمار، ٦- البلعوم، ٧- اللسان (طرفه ومقدّمه ومؤخره)، ٨- اللهاة، ٩- الطبق، ١٠- الغار، ١١- أصول الأسنان أو اللثة، ١٢- الأسنان، ١٣- الفك الأسفل، ١٤- التجويف الأنفي، ١٥- الشفتان[١].

والرئتان هما مخزن الهواء في الجسم، إذ تقومان بتزويد الدم بالأوكسجين المستخلص من الهواء. وتحتفظ الرئتان بكمية ثابتة من الهواء تقدر بثلاثة أرباع جالون. أما في عمليتي الشهيق والزفير فإن مخزون الهواء يزيد فيها وينقص بمقدار نصف جالون. ويتنفس الإنسان عادة كلَّ خمس ثوان شهيقاً وزفيراً. ويمكن للإنسان أن يطيل فترة الزفير لأن الكلام يتمّ في أثناء الزفير، على حين أنه يمكن اختصاره فترة الشهيق إلى نسبة ١٥٪ من دورة التنفس فقط. فالزفير أي الهواء المنبعث من الرئتين هو مصدر مادة الصوت التي تتعاون أعضاء النطق الأخرى على تشكيلها وتلوينها وفق عمليات متعدِّدة. أما القصبة الهوائية أو الرغامى فليست إلا أنبوباً مؤلَّفاً من حلقات غضروفية مهمته وصل الرئتين بالهواء خارج الجسم عن طريق فتحة الفم. وتبدأ القصبة من الرئتين وتنتهي عند الحنجرة التي تمثل باباً للجهاز التنفسي. ولما كانت الحنجرة التي تنفتح على الفم تجاورها فتحة أخرى للمري تصل إلى المعدة فالأمعاء، كان ضرورياً وجود حاجز يمنع الطعام والأشياء الداخلة إلى الفم من الوقوع في القصبة الهوائية.

فالحنجرة جزء متحرك يقع أعلى القصبة الهوائية، وهي مؤلفة من مجموعة غضاريف يجمعها عدد من العضلات والأربطة المرنة التي تتيح لها الحركة نحو الأعلى أو الأسفل في أثناء البلع أو الكلام. وتظهر الحنجرة في العنق على شكل بروز ناتئ يعرف بتفاحة آدم. أما من الداخل فهي حجرة تضمُّ طيات عليا تشكل الوترين الصوتيين الكاذبين، وطيّات

(١) انظر الأشكال: ١، ٢، ٣.

سفلى تشكّل الوترين الصحيحين. ويدعى الفراغ المحصور بين الوترين الصوتيين بالمزمار، وفوقه في قمة الحنجرة يقع لسان المزمار، وهو باب للحنجرة يمنع دخول الطعام إليها وإلى الجهاز التنفسي كلّه. والغضاريف التي تشكل الحنجرة هي: الغضروف الدرقي أو الترسي؛ وهو الذي يُدعى جزؤه البارز بتفاحة آدم، والغضروف الفتخي الذي يقع أسفل الغضروف الدرقي ويحيط بالحنجرة. والغضروف الطرجهاري أو الطرجهالي أو المكبّي وهو الذي يقع وراء الغضروف الدرقي ويشكّل الجزء الخلفي للحنجرة[1]. وتتآلف الغضاريف الثلاثة مع العظم اللامي الذي يقع أعلى الحنجرة والأربطة والعضلات على تشكيل الحنجرة بارتفاع حوالي ثلاثة إنشات وعرض إنشين اثنين أو أقلّ من ذلك.

(١) انظر وصفاً مسهباً لتشريح الحنجرة عند ابن سينا في رسالة أسباب الحروف، ص ٦٤ - ٧٠.

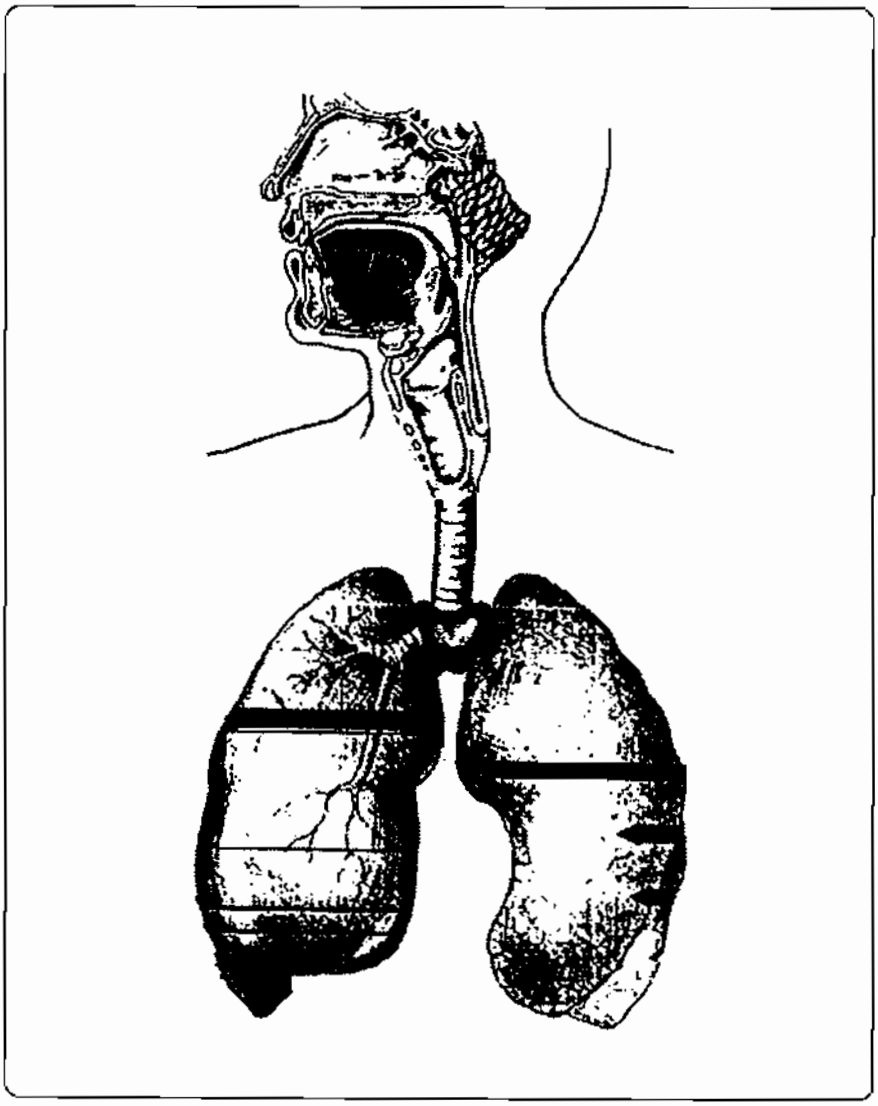

أعضاء النطق عند الإنسان

الشكل رقم (١)

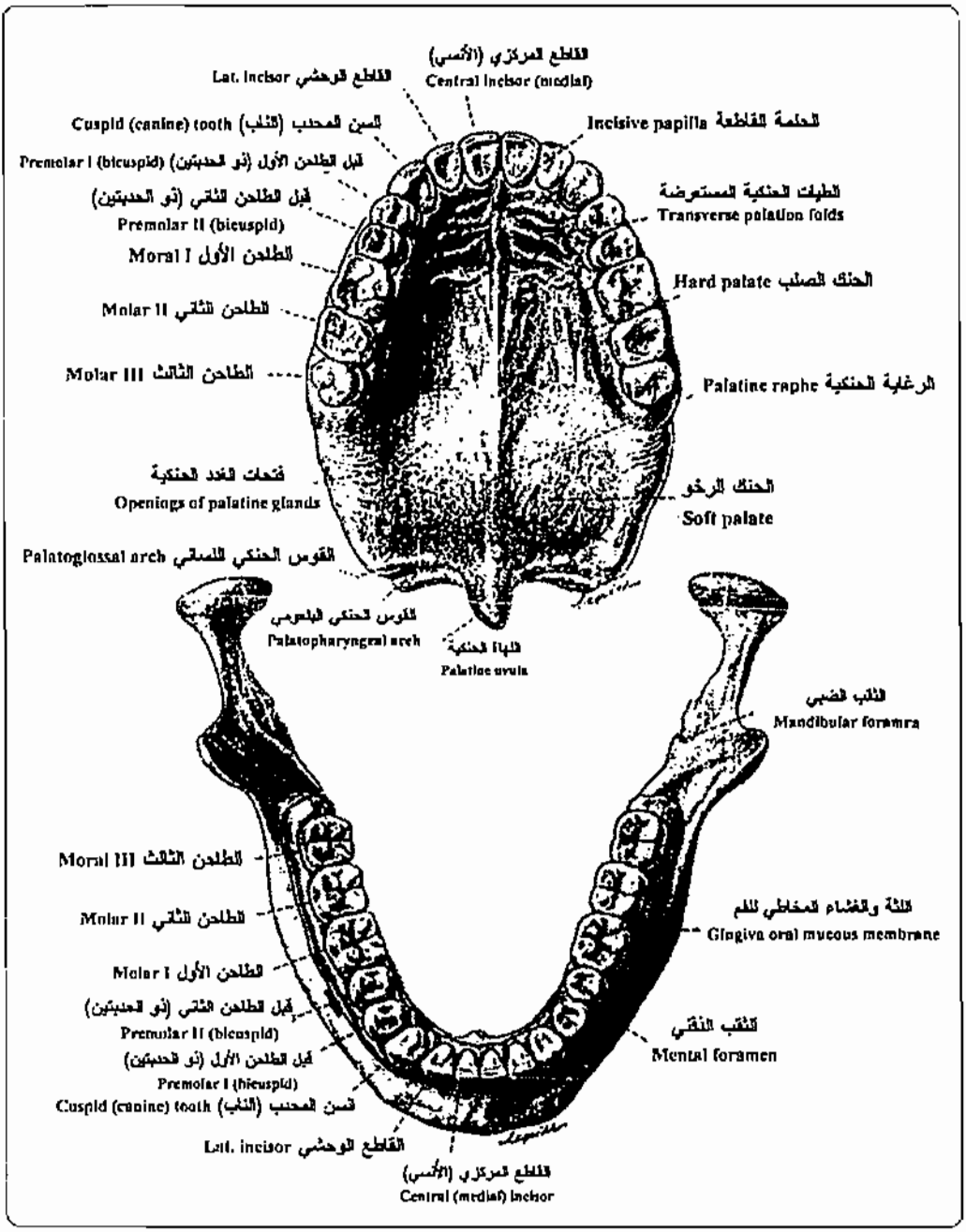

الفكّ العلوي مع الأسنان العليا والسفلى

الشكل رقم (٢)

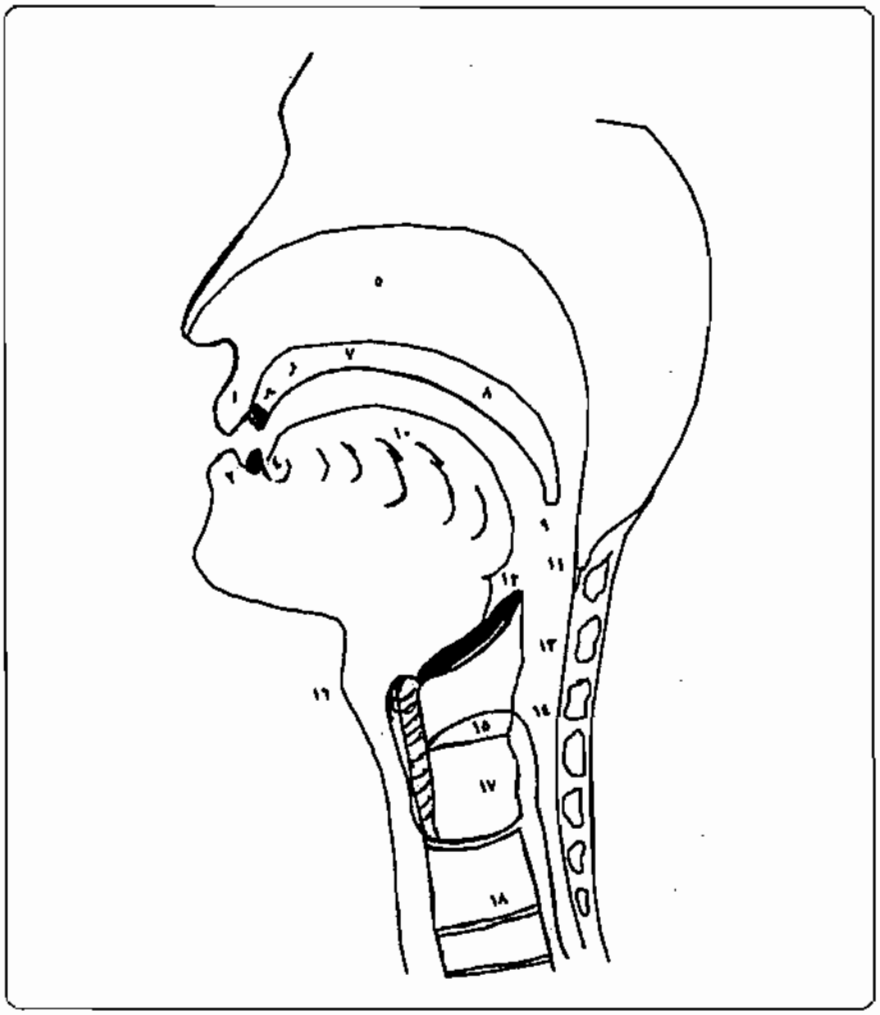

رسم توضيحي لأعضاء النُطق

الشكل رقم (٣)

١- الشفة العليا. ٢- الشفة السفلى. ٣- الأسنان العليا. ٤- الأسنان السفلى. ٥- التجويف الأنفي. ٦- اللثة. ٧- الغار. ٨- الطبق. ٩- اللهاة. ١٠- اللسان. ١١- الجدار الخلفي للحلق. ١٢- لسان المزمار. ١٣- البلعوم. ١٤- المريء. ١٥- الوتران الصوتيان. ١٦- تفاحة آدم. ١٧- فراغ الحنجرة. ١٨- القصبة الهوائية أو الرُغامى.

أما الوتران الصوتيان فهما رباطان يمتدّان على طرفي الحنجرة ويقعان تحت الوترين الكاذبين. ويلتقي الوتران الصحيحان عند تفاحة آدم من الداخل ثم ينشعبان يميناً وشمالاً باتجاه الخلف حيث يتحكّم الغضروف الطرجهاري بهما. فالوتران الصوتيان ينفتحان من الخلف فقط، على حين أنّهما يبقيان مشدودين ومتلاصقين من الأمام. أما الفراغ الذي يتشكل من تباعدهما فقد سبق أن رأينا أنه يدعى بالمزمار وهو على شكل حرف (V) مقلوباً أو على شكل رقم (٨) من أرقامنا العربية. ويلاحظ أنَّ الوترين الصوتيين عند الرجال أسمك وأطول من الوترين الصوتيين عند النساء، ولهذا صار صوت الرجال أسمك من صوت النساء عامة، على حين أن أصوات الرجال والنساء أسمك من أصوات الأطفال[١]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ جهل اللغويين العرب للوترين الصوتيين[٢] جعل الدارسين المحدثين ينقلون هذه التسمية من الأوربيين ويقعون في خطأ الترجمة حين يرون أن كلمة الوتر (Cords) تتضمن علامة جمع، فيقولون: الأوتار جرياً على طريق اللغات الأوربية التي لا تفرق بين المثنى والجمع. وكان واجباً التنبه إلى هذا الفرق ولا سيما أنَّ المسألة تتعلّق باصطلاح دقيق. كذلك يلاحظ أن اختلاف الدارسين الأوربيين في تسمية هذا الجزء من أجزاء جهاز النطق أدّى إلى ظهور اختلافات عند دارسينا الذين يترجمون ما يقعون عليه دون تدقيق أو

(١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٨، وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٦٨.

(٢) سبق أن استظهرنا أن الداوسين القدامى استغنوا بذكر أقصى الحلق عن ذكر الحنجرة لعدم معرفتهم الدقيقة بأجزاء الحلق. أما عدم معرفتهم للوترين الصوتيين فلا نجد ما يعيض عنها شيئاً ما خلا إشارة نقلها الدكتور غانم قدوري الحمد عن ابن البناء (ت ٤٧١هـ)، الذي بيَّن أثر الوترين الصوتيين باصطلاح (ترديد الحنجرة). انظر: الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥٧٧.

مقارنة أو تأن غالباً. وكان حصاد ذلك تسميات كثيرة - نوردها بصيغة المثنى مع أن معظمها استخدم بصيغة الجمع خطأً - أهمُّها: الوتران الصوتيان والحبلان الصوتيان والثنيتان الصوتيتان والشفتان الصوتيتان والطيتان الصوتيتان والحزامان الصوتيان[1].

والحلق أو الحلقوم أو البلعوم أنبوب يصل بين الحنجرة وفتحة المريء من الأسفل، والفم والأنف من الأعلى. ويلاحظ أنَّ معظم الأجزاء المحادّة للحلق كاللسان والحنجرة واللهاة تتحرك مؤثرة في شكل الحلق وحجمه. أما الجدار الخلفي للحلق فقد عدَّ في أجزاء النطق الثابتة كما مرَّ بنا.. ومن المعروف أن اللغويين العرب قديماً حدَّدوا الحلق عند الحديث عن المخارج بطرفين أقصاهما الجوف أي الفراغ الداخل على

(١) من ذلك: (الأوتار الصوتية) عند القرمادي في ترجمة كتاب كانتينو، ص ١٨، وأيوب في أصوات اللغة، ص ٥٣، وتمام حسان في كتابه مناهج البحث، ص ٧٢ - ٧٣، ورمضان عبد التواب في المدخل، ص ٢٧، وللسدّي في قاموس اللسانيات، ص ٢٣٢، والخولي في معجم علم اللغة النظري، ص ٣٠٢، وأحمد الحمو في ترجمة كتاب مارتينيه مبادئ اللسانيات، ص ٤٥. أما (الوتران الصوتيان) فعند إبراهيم أنيس، الأصوات، ص ٨، والأنطاكي في الوجيز، ص ١٥٣، ومحمود حجازي في علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٣٧، وكمال بشر، في الأصوات، ص ٦٥، ورمضان عبد التواب في المدخل، ص ٢٧. وهناك (الأحبال الصوتية) لدى محمد مندور في ترجمة علم اللسان لمايه، ص ٦٤، وحجازي في مدخله، ص ٤٥ (على أنَّ التسمية خطأ). وكذلك (الحبال الصوتية) عند كمال بشر، الأصوات، ٦٥، والخولي في معجم علم اللغة النظري، ص ٣٠٢، وبدر الدين القاسم في ترجمة كتاب إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٩، ويوسف غازي في كتابه مدخل إلى الألسنية، ص ١٢٣. وانظر في التسميات الأخرى: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٨١، وسمير ستيتية، (نحو معجم لساني شامل موحد)، أبحاث اليرموك، م١٠ ع٢، ١٩٩٢، ص ١٥٠، وقارن ذلك بالمصادر التي أثبتها آخر بحثه.

الحلق، وأدناهما اللهاة، وسمّوا ما يصدر منه حروفاً حلقية مقسّمة على ثلاثة مخارج.

واللسان هو أبرز أعضاء النطق عند الإنسان، وقد اشتقت منه معظم اللغات الكلمات الدالة على اللغة. ومن ذلك مصطلحات (Langue, Langage, Linguiste) في الفرنسية وما يماثلها في اللغات الأوربية. ويلاحظ أن كلمة (لسان) وردت في القرآن الكريم للدلالة على عضو النطق المعروف، وعلى قوة الفصاحة، وصدق اللهجة، وعلى اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٦/ ١٠٣]. واللسان عضلة مرنة جداً، إذ يمكن سحب اللسان كاملاً إلى الخلف أو الأمام أو الأعلى أو الأسفل، ويمكن تحديد طرفه أو تكتيل وسطه أو بسطه وتعريضه أو قبضه وتضييقه إلى غير ذلك من الحركات التي هي غاية في التنوُّع والدِّقَّة والإرهاف[١]. ويلاحظ أن اللغويين العرب القدامى جعلوا للسان عشرة مخارج يصدر منها ثمانية عشر حرفاً[٢]. وقد فطن العرب إلى أهمية اللسان فوصفوا أجزاءه في درسهم الصوتي والدلالي. ونسبوا إليه ما يتصل بالكلام فقيل للسان (المقول)، كما نسبوا إليه محاسن الكلام وعيوبه[٣].

أما الفكّ الأعلى فيضمّ من الخلف إلى الأمام أربعة أجزاء هي: اللهاة، والطبق، والغار، واللثة وهي أصول الأسنان. فاللهاة زائدة لحمية تتصل بالطبق آخر الفك الأعلى متدلّية باتجاه الحلق، وقد نسب العرب إليها صوتي القاف والكاف. والطبق هو الجزء الرخو المتحرك من الفك

---

(١) انظر: وصفاً للّسان وعضلاته وحركاته عند ابن سينا، ص ٧٠ – ٧١، وقد قسم المحدثون اللسان إلى ثلاثة أقسام هي أقصى اللسان ووسطه وطرفه.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٣) انظر: خلق الإنسان لثابت، ص ١٨١ – ١٨٩.

الأعلى. وحين يتحرك الطبق متراجعاً إلى جدار الحلق منطبقاً عليه يغلق مجرى الهواء باتجاه الأنف ويوجّهه إلى الفم حصراً. أما حين ينخفض فإنه يبتعد عن جدار الحلق ويبقى لذلك الفتحة بين الحلق والأنف سالكة أمام الهواء المنبعث من الرئتين ليخرج كلّه عن طريق الأنف عند إغلاق الشفتين، أو بعضه حين فتحهما. والغار هو الجزء الصلب من الفك وهو متقدّم باتجاه الفم، ويلاحظ أنه محدَّب ومحزَّز. واللّثة هي اللحم الرقيق الذي يحيط بالأسنان في أصولها، وإليها نسبت الحروف اللثوية عند العرب. أما الأسنان فهي نهاية الفك الأعلى من الأمام وتقع خلف الشفة العليا. أما الأسنان في الفك الأسفل فيتوسطها اللسان الذي يُحبس في الفراغ الفموي حين انطباق الفكين أحدهما على الآخر. وقد سبق أن رأينا أنَّ العرب حين وصفوا الأصوات ذكروا الأسنان وحدَّدوا أمكنتها. من ذلك ذكرهم للثنايا وهي الأسنان الأمامية، والرباعيات وهي أربع ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل تحيطان بالثنايا، والأنياب وهي أربع أيضاً ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل، والضواحك وهي مما يلي الأنياب باتجاه الداخل ثم الأضراس حتى تتم عدَّتُها اثنتين وثلاثين سنّاً، ست عشرة منها في الأعلى ومثلها في الأسفل. وللأسنان دور مهم في إصدار كثير من الأصوات بالاشتراك مع اللسان والشفتين. وتؤثّر الأسنان في شكل الجهاز الصوتي والأصوات التي يصدرها، إذ يمكن استخدامها للحدِّ من حركة الهواء القادم من الرئتين أو إيقافه كاملاً من خلال لصقهما بالشفتين مباشرة أو بنهاية اللسان[1].

ويضم التجويف الأنفي مسارب يمرُّ بها الهواء في أثناء التنفس والكلام، وهو حجرة ذات مهام متعدِّدة منها تنقية الهواء الداخل إلى الرئتين في عملية الشهيق عن طريق الأشعار الموجودة وراء فتحتي

(١) انظر: المنظومة الكلامية، ص ٧٣.

المنخرين، وتدفئته وتلطيفه ليكون مناسباً لحرارة الجسم. وتقع نهايات عصب الشم في الأنف أيضاً لتقوم بحاسة الشم المتعددة، الأغراض والوظائف. ويمتد التجويف الأنفي من وراء الطبق أعلى الحلق إلى فتحتي المنخرين. ويلاحظ أن الحاجز الأنفي يقسم التجويف إلى قسمين رئيسيين، على حين أنَّ مجموعات من الطَّليات والغضاريف داخل التجويف المذكور تقسم ممرات الهواء إلى قنوات دقيقة ومعقَّدة الشكل[١]. ومعروف أنَّ اللغويين القدامى ذكروا الخيشوم وهو أقصى الأنف وجعلوه مخرجاً للنون الخفية أو الخفيفة[٢]. كما ذكروا من الصفات المأخوذة من الأنف الغنّة - وهي صوت يشبه صوت الغزالة حين ضياع ولدها - التي جعلوها صفة للميم والنون[٣].

وآخر الأعضاء التي تشكِّل جهاز النطق هو الشفتان اللتان يمكن أن تنبسطا وأن تتدوّرا وأن تنفتحا بأشكال متعدِّدة وأن تُغْلَقا غلقاً تاماً. والشفتان هما العضو الظاهر أولاً عند الكلام، لذلك قد ترمزان إلى عملية النطق كلها[٤]. وللشفتين إضافة إلى دورهما في إصدار أصوات معينة أهمية في إبراز الكلمات أو التلفظ بها كاملة ممّا يسهِّل على الملاحظ فهم بعض الأصوات وترابطها، فيكون الاتصال البصري مساعداً ومكملاً للاتصال السمعي. وإذا ما تدرَّب المرء على ملاحظة حركات الشفتين أو أكره على ذلك كما هي الحال لدى الصُّمّ، فإنه يغدو قادراً على (قراءة) الشفتين وصولاً إلى الكلام اعتماداً على الرؤية وحدها. وللشفتين مع قسمات الوجه وأعضائه كالعينين دور آخر مهمّ في إبراز ملامح سيميائية

(١) انظر: المنظومة الكلامية، ص ٧٢.
(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٤٨.
(٣) انظر: محمد نجيب خياطة، كفاية المريد من أحكام التجويد، ص ٩١.
(٤) من ذلك في العربية: (لم ينبس ببنت شفة) أي لم يتكلم بكلمة.

للكلام يصعب أن تؤدِّيها الكتابة وإن عمدت إلى وصف المقام الذي جرى الكلام فيه وصفاً دقيقاً.

وليست وظيفة النطق هي الوظيفة الأساسية لهذا الجهاز الذي دعوناه بجهاز النطق، بل له وظائف حيوية أخرى على قدر كبير من الأهمية كالتنفس والتعامل مع الطعام تقطيعاً ومضغاً وبلعاً. غير أن حاجة الإنسان في مراحل لاحقة جعلته يستثمر هذا الجهاز المعقَّد لإصدار الأصوات. وهكذا استطاع الإنسان أن يصدر أصواتاً كثيرة عن طريق تحريك أجزاء هذا الجهاز الذي يمتاز بالمرونة العجيبة والقابلية الفذَّة للتشكُّل والتغيُّر[1].

ولا بدَّ حين إصدار الأصوات من تعاون أعضاء النطق لتشكيل وضعية معيَّنة تسمح باستخدام الهواء المنبعث من الرئتين في عملية الزفير. فهواء الزفير الذي يمثِّل مادة الأصوات لا يؤدي دوره ما لم يتمّ تحريكه بشكل مقصود وبطرق مختلفة. كما أنَّ تحريك هذا الهواء على الصورة السابقة لا يكفي؛ إذ لا بدَّ من وضع أعضاء النطق أيضاً بصورة مقصودة في وضع يتيح توظيف الهواء لإصدار الأصوات، وإلا خرج الهواء زفيراً قوياً غير مستثمر في هذه العملية المركبة.

ولذلك نجد أن عملية النطق تتطلب شروطاً أو مقومات رئيسة هي:

١- تحريك هواء الزفير بشكل مقصود وبقوة زائدة على الزفير العادي، فالهواء هو مصدر الأصوات.

٢- استثمار أعضاء النطق الثابتة والفراغ الممتدّ من الرئتين إلى الفمّ عموماً لتشكيل ممرّ صوتي تساعد الأعضاء الأخرى المتحركة على إعطائه كيفيات متعدِّدة.

---

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٧٣، ومحمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٣٥ - ٣٦، ودنيس وينشن، المنظومة الكلامية، ص ٦٢.

٣- اعتراض أعضاء النطق المتحركة لتيار الهواء المنبعث من الرئتين في مواضع محدَّدة اعتراضاً تامّاً يولِّد حبساً للهواء أو غير تام لا يولِّد حبساً بل تضييقاً.

ويلاحظ أنَّ الأصوات التي يمكن إنتاجها بالطريقة السابقة كثيرة، لكن الإنسان اكتفى بقليلٍ منها لأسباب قد تتصل بالاقتصاد في بذل الجهد والاكتفاء بالأوضح والأشيع. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الصوتية الدولية حدَّدت الأصوات الإنسانية الشائعة في اللغات المعروفة بثمانية وخمسين صوتاً صامتاً وتسع حركات معيارية صائتة[١]. وتختلف اللغات الإنسانية في اعتمادها على الصوامت والصوائت عدداً ونوعاً، وذلك تبعاً لطرقها في التشكيل الصوتي.

ب- الأصوات الصامتة والصائتة

رأينا آنفاً أنَّ إصدار الأصوات لا بدَّ فيه من اعتراض للهواء المنبعث من الرئتين بأيِّ شكل من الأشكال، وإلا خرج الهواء دون أن يحدث صوتاً معيناً. وبناء على ذلك نجد أنَّ وجود اعتراض أو تضييق في ممرّ الهواء يولِّد أصواتاً ذات خصائص معينة، على حين أن عدم وجود هذا الاعتراض أو التضييق يولِّد أصواتاً أخرى لها خصائص مختلفة. وتدعى المجموعة الأولى من الأصوات بالأصوات الصامتة، على حين تدعى المجموعة الثانية بالأصوات الصائتة. ويتمُّ إصدار هاتين المجموعتين أو هذين النوعين بإحدى الآليتين التاليتين:

أ- يخرج الهواء عبر الحنجرة باتجاه الفم محاولاً الخروج. فإذا اعترضه معترض أوقفه أو ضيَّق مجراه دعي الصوت المنبعث صامتاً.

---

(١) انظر: عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ص ١٩٩.

فالصامت إذن هو الصوت الذي يحدث حين النطق به انسداد جزئي أو كلّي. وللصامت في دراساتنا العربية تسميات أخرى كالصحيح والساكن والحبيس يقابلها في الفرنسية مصطلح (Consonne).

ب- يخرج الهواء عبر الحنجرة فيهزُّ الوترين الصوتيين ويتولَّد رنين مسموع. ثم تقوم بعض أعضاء الجهاز النطقي بحركات تشيكلية ليس فيها حبس أو تضييق ممّا يسمح للهواء بالخروج من الفم أو من الفم والأنف معاً. والصوت المنبعث بهذه الآلية هو الصوت الصائت الذي يتبين لنا أنه ليس له إلا الوتران الصوتيان ليعتمد عليهما في التصويت[١]. وللصائت في دراساتنا الحديثة تسميات متعدِّدة كالمصوِّت والحركة والعلَّة وصوت اللين، وهي تقابل مصطلح (Voyelle) في الفرنسية. وينبغي التنبُّه إلى أنَّ اعتماد الصائت على الوترين الصوتيين لا يعني أنه يخرج غفلاً من حركات تشكيلية للجهاز النطقي كارتفاع أول اللسان أو انخفاضه متجهاً إلى الأمام أو الخلف، وانخفاض الفك الأسفل أو عدمه، واستدارة الشفتين أو عدمها ونحو ذلك ممّا سنتبيَّنه في موضعه لاحقاً. ويقود هذا إلى أنَّ الأصوات الصامتة تُحدَّد عن طريق المخارج والصفات النطقية، على حين أنَّ الأصوات الصائتة تُحدَّد عن طريق مقاييس تعيّن الحركات المعيارية الرئيسة التي تستخدم في معظم اللغات.

ويلاحظ أنَّ الصوامت أقلُّ وضوحاً في السمع من الصوائت. فالصوائت تسمع من مسافة أبعد ممّا تسمع عندها الصوامت. ففي الحديث بين شخص وآخر قد يخطئ أحدهما على البعد سماع صوت صامت، لكنه يندر أن يخطئ سماع صوت صائت. وكذلك الحال في الحديث بالهاتف[٢].

---

(١) انظر: محمد الأنطاكي، الوجيز، ص ١٦٠.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٧.

وليست الصوامت جميعها ذات نسبة واحدة من الوضوح السمعي، إذ يلاحظ أنَّ الأصوات المجهورة أوضح من الأصوات المهموسة، وأنَّ الأصوات المطبقة والمفخمة أوضح من الأصوات غير المطبقة والمرقَّقة. كذلك تختلف درجات الوضوح السمعي للأصوات الصائتة. فالأصوات الصائتة المتسعة كالفتحة أوضح من الأصوات الصائتة الضيقة كالضمة والكسرة[1].

ومع أن بعض الدارسين جعل الاختلاف في الوضوح السمعي معياراً للتمييز بين الصوامت والصوائت، فإن آخرين أمثال بايك (Pike) ذهبوا إلى نفي هذا المعيار، لأن بعض الصوامت أكثر وضوحاً من بعض الصوائت. فاللام المفخمة (I) وهي صوت صامت أقوى في الوضوح السمعي من الحركة المعيارية الأولى (i) وهي صوت صائت. ويرى بايك أنَّ الوضوح السمعي لو كان من الأمور الحاسمة في التمييز بين الصوامت والصوائت لكان من المفترض أن تكون الحركة (i) أوضح من اللام المفخمة (I)[2].

فأساس تقسيم الأصوات إلى صامتة وصائتة أصلاً هو وجود حبس أو تضييق في مجرى الهواء عند النطق بالصوامت، وعدم وجود أيّ حبس أو تضييق عند النطق بالصوائت. وهذا الأساس وحده هو المعوَّل عليه لدى أكثر الدارسين المحدثين. ويلاحظ أنَّ معظم الدراسات القديمة للأصوات كان يعنى بالصوامت وصفاتها لكثرتها وسهولة ضبطها واعتماد كثير من اللغات عليها أساساً لبناء الكلمات، على حين أنَّ الصوائت على الرغم من كثرة دورانها في الكلام ووضوحها السمعي فإنها لم تلق مثل تلك

(١) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٧.
(٢) انظر: سمير شريف ستيتية (ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٨٨م، ص ٦٢.

العناية. ولذلك سعت الدراسات الصوتية الحديثة إلى إيلاء الصوائت اهتماماً كبيراً. وسنقف عند مزيد من الحديث عن الصوائت في فقرة خاصة من هذا الفصل لاحقاً.

جـ- المخارج الصوتية

المخرج هو مكان النطق الذي يحدث فيه التصويت. ويدعى أحياناً بنقطة النطق حيث يحدث الاعتراض حبساً أو تضييقاً كما في الأصوات الصامتة التي تحدَّد أساساً عن طريق المخرج ودرجات الانفتاح وصفات النطق. ومعروف أنَّ تصنيف الأصوات بحسب مخارجها طريقة قديمة جرى عليها اللغويون الهنود والعرب. وقد قدَّم العرب في هذا الصدد تصنيفات علمية دقيقة. وكان أول من بدأ ذلك الخليل الذي أعطى الأصوات العربية أسماء مشتقة من المخارج، فقال عن مجموعة العين والحاء والهاء والخاء والغين إنَّها (حلقية) لأنَّ مبدأها من الحلق، وعن القاف والكاف إنَّها (لهوية) لأنَّ مبدأها من اللهاة، وعن الجيم والشين والضاد إنَّها (شجرية) لأنَّ مبدأها من شجر الفم، أي منفتحه، وعن الصاد والسين والزاي إنَّها (أسَلية) لأنَّ مبدأها من أسَلة اللسان، وعن الطاء والدال والتاء إنَّها (نِطْعية) لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى، وعن الظاء والذال والثاء إنَّها (لثوية) لأنَّ مبدأها من اللثة، وعن الراء واللام والنون إنَّها (ذَلْقية) لأنَّ مبدأها من ذلق اللسان، وعن الفاء والباء والميم إنَّها (شفوية) لأنَّ مبدأها من الشفة، وعن الياء والواو والألف إنَّها (هوائية) لأنها هاوية لا يتعلق بها شيء[1]. وليس في كتاب (العين) للخليل ذكر لعدد المخارج الصوتية على النحو الذي تذكره بعض المصادر المتأخرة. فقد نسب إلى الخليل أنه جعل مخارج الأصوات سبعة عشر مخرجاً،

(١) انظر: كتاب العين، ١/٥٨.

وعلى ذلك جرى أكثر مصنفي القراءات والتجويد. فقد نصَّ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) على أنَّ "الصحيح المختار عندنا وعند من تقدَّمنا من المحقِّقين كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجاً. وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار[١]، وهو الذي أثبته أبو علي بن سينا في مؤلَّف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها"[٢]. ويذكر ابن الجزري أنَّ كثيراً من النحاة والقراء ذهبوا إلى أنَّ المخارج ستة عشر مخرجاً - وهو مذهب سيبويه وابن جنّي - فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية جاعلين الألف من أقصى الحلق والواو والياء من مخرجي الواو المتحركة والياء المتحركة. وذهب آخرون كقطرب والجرمي والفراء وابن دريد وابن كيسان إلى أنها أربعة عشر، وذلك أنهم جعلوا النون والراء واللام من مخرج واحد[٣].

أما حديث الخليل المفصَّل للمخارج فقد جاء في موضع آخر حين قسم الحروف إلى صحاح - وهي خمسة وعشرون كما تقدّم - لها أحياز ومدارج، وعلل أو جوف - وهي أربعة - ليس لها حيّز تنسب إليه إلا الجَوْف فهي هوائية. وكان طبيعياً أن يبتدئ بمخارج الحلق وفاءً بما كان قرّر بعد النظر والتدبّر.

أ- فالهمزة بحسب أحد أقوال الخليل تخرج من (أقصى الحلق) وهي مهتوية مضغوطة، أما إذا رقّه عنها فإنها تلين وتصير ياء أو واواً أو ألفاً على غير طريقة الحروف الصحاح[٤]. وتسقط الهمزة من عدة الصحاح

(١) هذا هو الصواب، وقد وردت في المطبوعة بالياء.
(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ١٩٨.
(٣) انظر: المصدر السابق، ١/ ١٩٨ - ١٩٩، وقارن بمكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ٢١٧ - ٢١٨.
(٤) انظر: العين، ١/ ٥٢.

بحسب آراء أخرى فلا يكون لها حيّز لأنها في الهواء هوائية أو جوفية أو معتلة. أما العين والحاء والهاء والخاء والغين فتخرج من الحلق ولها حيّزان: الأول وهو (الأقصى) ويكون للعين - وهي أقصى الحروف أيضاً في رواية أخرى - ثم الحاء ثم الهاء. والثاني (الأدنى) ويكون للخاء والغين[١]. ويضيف الخليل كما يروي النضر بن شميل إلى المخرج الثاني الهمزة[٢]. أما رواية الأخفش فتجعل الهمزة والهاء والحاء والعين معاً (دون ذكر حيّز أو مخرج)، على حين تبقي الغين والخاء في مدرجة تالية[٣]. ويروي ابن كيسان - كما جاء في المزهر - عمّن سمع من الخليل كلاماً يبرّئ الخليل من تضارب الآراء إن صحّت روايتها عنه دون تغيير. يقول ابن كيسان: "سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال: لم أبدأ بالهمزة، لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف، ولا بالألف، لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيز الثاني وفيه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف"[٤]. ويتّفق هذا الكلام وتقسيم سيبويه للمخارج، إذ جعل الصحاح والعلل على صعيد واحد، فابتدأ بالهمزة والألف والهاء ولها أقصى الحلق، ثم العين والحاء، ولها وسط الحلق ثم الغين والخاء ولها أدنى الحلق[٥].

ب- وجعل الخليل القاف والكاف والجيم - في رواية[٦] - في

(١) انظر: العين، ١/ ٥٧ - ٥٨.
(٢) انظر: التذكرة، ص ٢٧.
(٣) انظر: التذكرة، ص ٢٩.
(٤) المزهر، ١/ ٩٠.
(٥) انظر: الكتاب، ٤/ ٤٣١ - ٤٣٣.
(٦) انظر: العين ١/ ٥٢.

مخرج واحد يكون بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الفم. لكنه عدل عن هذا الجمع مع دقّة الوصف إلى جعل القاف والكاف لهويتين، والكاف أرفع[١]. ويشير هذا إلى الفصل بين مخرجين وإن كانت التسمية واحدة. ويؤيد هذا الفصل ما جاء في رواية النضر بن شميل من انفراد كل واحد منهما، فقلّ وقوع البدل بينهما لذلك[٢]. وتؤكد رواية الأخفش الأوسط هذا الفصل، لكنها تضيف شرحاً لخروج القاف والكاف ربما فهم منه تقديم الكاف على القاف، وهو ما لم يثبت لدى القدامى. فقد نصّ سيبويه ومن تلاه على أنّ القاف من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، على حين أن الكاف من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى[٣].

جـ- ثم جعل الخليل الجيم والشين والضاد في حيِّز واحد هو شجر الفم، أي مفرجه. وليس لدى الليث من روايته عن الخليل شيء آخر يشير إلى فضل بيان لهذه الحروف. لكن النضر بن شميل يذكر أن الخليل قال إن "الشين والجيم والياء شجْرية، لأن مبدأها من الشجر، ومجراها على وسط اللسان ووسط الحنك.. ثم الضاد، وهي حافية لأنها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس"[٤]، وتؤيد رواية الأخفش الأوسط هذا التقسيم، إذ يجعل الخليل بحسب هذه الرواية الشين بعد الكاف ثم الجيم ثم الياء. وتضطرب المطبوعة بعد هذا الموضع، لكن المرجّح - بعد النظر في سياق الكلام - أنه ذكر الضاد بعد ذلك[٥]. ويبدو أن لقب (شجرية) يعمّ الشين والجيم والياء والضاد، لذلك نقل عن الليث في التذكرة أن

(١) انظر: العين ١/ ٥٨.
(٢) انظر: التذكرة، ص ٢٧.
(٣) انظر: التذكرة، ص ٢٩، وقارن بالكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٤) التذكرة، ص ٢٧.
(٥) انظر: التذكرة، ص ٢٩ - ٣٠.

الخليل يسمّي الضاد شجرية[١]. وليس هناك ما يمنع الجمع بين روايات الليث والنضر والأخفش؛ فتكون الشين والجيم والياء من مخرج واحد ثم الضاد من مخرج تالٍ يجمعهما لقب الشجرية لأنهما من شجر الفم حقيقة. وليس في هذا الجمع نقص ما خلا إهمال تلقيب الضاد بالحافيّة لأنها من حافة اللسان، وهو ما لم يشع عند القدامى مع أنهم أفردوا الضاد بمخرج مستقل ونصّوا على أنها تخرج من أول حافة اللسان[٢].

د- ويلي ذلك من مخارج الصحاح مخرج الصاد والسين والزاي وهي في حيّز واحد، ومبدؤها من أسلة اللسان وهي مستدقّ طرف اللسان[٣]. وجاء في رواية النضر عن الخليل "الصاد والسين والزاي أسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهو مستدقّ طرفه"[٤]. أما رواية الأخفش فقد ذكر العضو الثاني الذي يسهم في إخراج هذه الطائفة. يقول الأخفش: "ثم الصاد والسين والزاي ولها من وسط اللسان شباته ومن فويق الثنايا سراته"[٥]. ويماثل هذا الوصف وصف سيبويه في الكتاب[٦].

هـ- ثم ذكر الخليل الطاء والدال والتاء وجعلها في حيّز واحد، وهي نطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى[٧]. وتضيف روايتا النضر والأخفش العضو الثاني الذي تجري عليه هذه الأحرف. ففي رواية

(١) انظر: التذكرة، ص ٢٨.
(٢) انظر: الكتاب، ٤/٤٣٣، وسرّ الصناعة، ١/٤٧، والرعاية، ص ١١٤، والنشر، ١/٢٠٠، والدقائق المحكمة، ص ٤٤.
(٣) انظر: العين، ١/٥٨.
(٤) التذكرة، ص ٢٧.
(٥) التذكرة، ص ٣٠.
(٦) انظر: الكتاب، ٤/٤٣٣.
(٧) انظر: العين، ١/٥٨.

النضر: "ثم الطاء[١] والدال والتاء نطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى ومجراها على طرف اللسان وأصول الثنايا"[٢]. وفي رواية الأخفش: "ثم الطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا"[٣]. ومجموع هذه الروايات المنسوبة إلى الخليل أكبر ممّا جاء لدى سيبويه[٤].

و- وتأتي الظاء والذال والثاء في حيّز واحد، وهي لثوية، لأن مبدأها من اللثة[٥]. وفي روايتي النضر والأخفش تفصيل لما أجمله الليث. فالنضر ينقل عن الخليل قوله: "ثم الظاء والذال والثاء لثوية، لأن مبدأها من اللثة، ومجراها بين أطراف اللسان وأطراف الثنايا العلا"[٦]. وفي رواية الأخفش: "ثم الظاء والذال والثاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا"[٧]. ويطابق وصف سيبويه لهذه الأحرف ما رواه الأخفش تماماً[٨].

ز- ثم تأتي الراء واللام والنون في حيّز واحد، وهي ذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان، وهو تحديد طرفي ذلق اللسان[٩]. وفي موضع آخر من المقدمة أنها ذلقية تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم[١٠]. ويشير الليث في موضع ثالث إلى أن الراء واللام والنون انحرفن عن ظهر

(١) في مطبوعة التذكرة (الظاء) معجمة وهو خطأ. انظر: التذكرة، ص ٢٨.
(٢) التذكرة، ص ٢٨.
(٣) التذكرة، ص ٣٠.
(٤) انظر: الكتاب، ٤/ ٤٣٣.
(٥) انظر: العين، ١/ ٥٨.
(٦) التذكرة، ص ٢٨.
(٧) التذكرة، ص ٣٠.
(٨) انظر: الكتاب، ٤/ ٤٣٣.
(٩) انظر: العين، ١/ ٥٨.
(١٠) انظر: العين، ١/ ٥١.

اللسان، وأن اللسان لا ينطلق إلا بالراء واللام والنون[١]. وهناك رواية أخرى لليث عن الخليل في (التذكرة)، فيها شيء من الإيضاح والزيادة كعبارة (مخارج). يقول: "والحيز الآخر حيّز اللام، فيه ثلاثة أحرف: الراء واللام والنون مخارجها من مدرجة واحدة من أسلة اللسان وبين مقدم الغار الأعلى"[٢]. وتنفرد رواية النضر عن الخليل بتفصيل وافٍ يفهم منه أن هذه الأحرف لها مبدأ واحد ثم يستقل كل منها بمخرج مستقل. يقول النضر: "ثم الراء واللام والنون ذُلُق، والواحد أذلق، لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو كذلق السنان، وذلق كل شيء تحديد طرفه. وهذه الحروف يجمعها الذلق ويفرقها المنطلق، لأن مجرى اللام من حافات اللسان إلى منتهى طرفه، ومجرى النون بين فويق الثنايا من طرف اللسان، وأما الراء فمنحرفة عن مخرج النون إلى اللام لمزية دموجها في ظهر اللسان عند الكلام، ولقرب مخارجها يبدل بعضها ببعض"[٣]. وفي رواية الأخفش تفصيل آخر مهمّ، يقول: "ثم من حرف اللسان إلى منتهاه مبدأ اللام، وهو من البدل والجريان في حيّز التمام، لأن مجراه فيما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى والشبك المثنى معارضاً لأصول الثنايا والرباعيات مشاركاً لبعضها من الانحراف. ثم النون المتحركة ولها بدل الكفاف لحقّ القرب والتحرّك والانحراف، ومعنى الكفاف: أنه لا يدغم في النون المتحركة غير اللام، فكأنه لا فضل فيه لغيره وهي مشربة غنة، وتخرج هذه النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، وأقرب الحروف منها اللام... ثم الراء بينهما، وهو أدمج من النون في العكد لانحرافه إلى اللام كالمستعكد"[٤]. وليس لدى سيبويه - مع افتقاره إلى

(١) انظر: العين، ١/ ٥٢.
(٢) التذكرة، ص ٢٦.
(٣) التذكرة، ص ٢٨.
(٤) التذكرة، ص ٣٠.

كثير مما تقدّم - زيادة على هذا الوصف المستوفي إلا ذكر الضاحك والناب في وصف اللام[١]. وإذا أخذ المرء بما جاء في الروايات السابقة كلّها ظهر مقدار ما أوتي الخليل من معرفة واسعة بآليات النطق وأحيازه.

ح- وجاء في الحيّز الأخير الفاء والباء والميم، وهي شفوية أو شفهية، لأن مبدأها من الشفة[٢]. وجاء في موضع آخر من المقدمة: "ثلاثة شفوية: ف ب م، مخرجها من بين الشفتين خاصة، لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصحاح إلا في هذه الأحرف الثلاثة فقط"[٣]. وكان الخليل - كما روى الليث - يسمّي الميم مطبقة، لأنها تطبق الفم إذا نطق بها[٤]. وعن الليث في كتاب التذكرة إضافة هي أن هذه الأحرف لا عمل للسان في شيء منها[٥].

وفي رواية النضر: "ثم الباء والميم والواو شفهية.. والفاء من حروف الشفة"[٦]. أما رواية الأخفش فأوضح في التحديد من سابقتها. يقول الأخفش نقلاً عن الخليل: "ثم الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلا. ثم الباء والميم والواو من بين الشفتين"[٧]. وهكذا تمّت الصورة، إذ صار للحروف الشفوية مخرجان، أحدهما للفاء والآخر للباء والميم والواو غير المديّة[٨]. وإذا أخذ المرء في الحسبان تلك الروايات المنسوبة إلى الخليل وهي تنقل أبعاضاً من مقدمة العين تبيّن له أنّ ما ورد

(١) انظر: الكتاب، ٤/ ٤٣٣.
(٢) انظر: العين، ١/ ٥٨.
(٣) العين: ١/ ٥١ - ٥٢.
(٤) انظر: العين، ١/ ٥٨.
(٥) انظر: التذكرة، ص ٢٦.
(٦) التذكرة، ص ٢٨.
(٧) التذكرة، ص ٣٠.
(٨) انظر: الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

لدى سيبويه ما هو إلا إيجاز لمعلومات جمّة تنسب إلى الخليل وحده كما جاء في تلك الروايات. أما ما اعترى رواية المقدمة عند الليث من إيجاز واضطراب فمردّه إلى مبلغ ما أخذ الليث من الخليل ممّا له توظيف معجمي من جهة، ومقدار ما أصاب تدوين كتاب العين ونسخه من خلل زيادة أو نقصان من جهة أخرى.

ويلاحظ أنَّ سيبويه جعل لحروف العربية جميعاً ستة عشر مخرجاً دون أن يعرض لأيِّ اختلاف في وجهات النظر بينه وبين شيوخه، بل دون أن يذكر واحداً من اللغويين المتقدِّمين ولا سيما شيخه الخليل. وتخلو الصفحات التي قدَّم فيها خلاصة للدرس الصوتي من ذكر أيّ إشارة إلى ذلك، كما تخلو من عبارات شائعة في الكتاب نحو سمعت وأخبرني، ممّا لا يدلُّ على نقل أو مشافهة أو اختبار. ويذكر هنا أنَّ بعض القدماء والمحدثين ذهبوا إلى أنَّ سيبويه تمثَّل صورة متفقاً عليها عند شيوخه، فما نقله هو رأي شيوخه وأصحابه[1].

ولا بدَّ من أن نشير قبل أن نعرض لذكر المخارج عند سيبويه إلى أنَّ الخليل ميَّز تمييزاً صريحاً بين الحروف الصحاح أي الأصوات الصامتة، والْجُوف أي الأصوات الصائتة. ففي العربية - كما قال الخليل - تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جُوف هي الواو والياء والألف اللينة والهمزة[2] ليس لها مدارج أو مخارج إنما تخرج من الجوف ولا تقع في مدرجة من مدارج اللسان أو الحلق أو اللهاة، لذلك ليس لها ما تنسب إليه إلا الجوف.

---

(١) انظر: السيوطي، المزهر، ١/ ٨٥، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٥١.

(٢) معروف في الصرف العربي أنَّ الهمزة تشارك حروف العلة في قواعد كثيرة سوَّغت جعلها ضمن باب (الإعلال) الخاص بحروف العلة مع أنها من الحروف الصحاح. ولعل هذا هو الذي يفسِّر ما فعله الخليل آنفاً.

وكان يقول - كما نقل تلميذه الليث - إنَّ الألف اللينة والواو والياء هوائية أي إنها في الهواء[١]. وواضح من كلام الخليل أنه يفرِّق بين الأصوات الصامتة (الصحاح) والأصوات الصائتة (الجوف أو الهوائية)، من حيث إنَّ الأولى توصف وتحدَّد عن طريق الأحياز، أي الأمكنة المحدَّدة لصدور الأصوات، والمدارج والمخارج، على حين أنَّ الثانية لا توصف وتحدَّد عن هذا الطريق لأنها ليس لها مخارج أو أحياز كالصحاح. أما سيبويه فلا نجد عنده ذكراً لهذا التقسيم، بل نجده يذكر عَرَضاً حين يعرف المهموس حروف اللين والمدِّ دون أي شرح. ويفهم من كلامه الذي تلا شرح المخارج تَعْداد الصفات لا تقسيم الأصوات إلى صحاح وجوف. وذلك حين يورد مع الصفات المعروفة كالشدة والرخاوة والانحراف والتكرار صفة اللين في قوله: "ومنها اللينة وهي الواو والياء، لأنَّ مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرهما.."[٢]، وصفة (الهاوي) في قوله: "هو حرف اتَّسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف"[٣].

وكلام سيبويه واضح الدلالة على أنه عالج الأصوات الصائتة كما عالج الأصوات الصامتة من حيث وصف المخرج الذي يصدر منه الحرف دون تمييز بين هذه وتلك.

ولحروف العربية عند سيبويه كما ذكرنا ستة عشر مخرجاً تجري متسلسلة من الحلق إلى الشفتين على هذا النحو:

١- ثلاثة مخارج للحلق، الأول: أقصى الحلق، وهو للهمزة والهاء

---

(١) انظر: كتاب العين، ١/ ٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٥ - ٤٣٦.

والألف. والثاني: أوسط الحلق، وهو للعين والحاء، والثالث: أدنى الحلق، وهو للغين والخاء.

٢- من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.

٣- من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.

٤- من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

٥- من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

٦- من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الضاحك والنّاب والرباعية والثنية مخرج اللام.

٧- من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون.

٨- من المخرج السابق غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

٩- مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

١٠- مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد.

١١- مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء.

١٢- من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء.

١٣- مما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

١٤- من الخياشيم مخرج النون الخفيفة[1].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣ - ٤٣٤.

وترتيب سيبويه للمخارج على النحو الذي رأينا ترتيب صحيح بصفة جلية ملحوظة وموافق - كما يقول كانتينو - تقريباً لترتيبنا نحن[١]. وليس فيما أورده ابن جني في (سرّ صناعة الإعراب) أيّ اختلاف عما ذكره سيبويه آنفاً. وقد ذكر ابن جني أنَّ ترتيب سيبويه هو الصحيح على حين أنَّ الترتيب المرويّ عن الخليل في كتاب العين فيه خطل واضطراب[٢]. ولا نجد في كتاب سيبويه - حين تحدَّث عن الأصوات - أيّ ذكر للألقاب التي نقلت عن الخليل كالحروف الحلقية واللهوية والشجرية... إلخ، كذلك لا نجد شيئاً منها عند ابن جني في (سرّ صناعة الإعراب) مع أنَّ ابن جني أخذ - كما سيظهر لنا بعدُ - كثيراً من الأفكار عن الخليل دون أن يذكر مصدره، حتى ظن بعض المحدثين أنه صاحب بعض هذه الأفكار كتقسيم الحروف إلى حروف ذلاقة وحروف إصمات، وما ترتَّب على ذلك من أنَّ الرباعي أو الخماسي لا يخلو من واحد من حروف الذلاقة[٣]. غير أننا نجد أن مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) يثبت تلك الألقاب ناقلاً إياها من الخليل كما يقول: "بقيت عشرة ألقاب تمام أربعة وأربعين لقباً، لقَّبها بذلك الخليل بن أحمد في أول كتاب العين.."[٤]، وهي كما أوردها:

(١) انظر: كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ٣٢، وقارن بما قاله برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي)، ص ١٣.

(٢) انظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٥.

(٣) هذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس في كتابه: الأصوات اللغوية، ص ١١٠، والفكرة للخليل، انظر: العين، ١/ ٥٢ - ٥٣، وقد ذكرها ابن جني دون عزو وكأنه صاحبها، انظر: سرّ الصناعة ١/ ٦٤ - ٦٥. وجدير بالذِّكر أنَّ مكي بن أبي طالب، نسبها إلى الخليل صراحة، انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١١٥.

(٤) مكي، الرعاية، ص ١١٣. ويذكر هنا أنَّ إبراهيم أنيس يقطع بأن هذه الألقاب ليست للخليل، انظر: الأصوات اللغوية، ص ١١٢.

١- الحروف الحلقية، وهي ستة: العين والحاء، والهاء والخاء، والغين والهمزة. فهذه الحروف تخرج من الحلق. يقول: إنَّ الخليل لم يذكر معهن الألف لأنها تخرج من هواء الفم وتتصل إلى آخر الحلق، فلما لم تقتصر في خروجها على الحلق دون الفم لم يذكرها مع حروف الحلق.

٢- الحروف اللهوية: وهما حرفان: القاف والكاف.

٣- الحروف الشجرية: وهي: الشين والضاد والجيم.

٤- الحروف الأسلية: وهي الصاد والسين والزاي.

٥- الحروف النطعية: وهي: الطاء والدال والتاء.

٦- الحروف اللثوية: وهي: الظاء والثاء والذال.

٧- الحروف الذلقية: وهي: الراء واللام والنون.

٨- الحروف الشفهية: وهي: الفاء والباء والميم.

٩- الحروف الجوفية: وهي: الجوف أيضاً، أي حروف العلة: الألف والواو والياء.

١٠- الحروف الهوائية: وهنَّ الجُوف وقد تقدَّم ذكرهن وشرحهن كما يقول مكي[١].

لكنَّ مكي بن أبي طالب لم يكن ينقل ما نقل إلا لذكر ألقاب المخارج فقط، إذ عاد حين عقد لكل حرف من الحروف باباً مستقلًا إلى الأخذ بترتيب سيبويه دون تغيير ذي بال[٢].

(١) انظر: مكي، الرعاية، ص ١١٣ - ١١٦.
(٢) انظر: المصدر السابق، ص ١١٩ - ٢١٦.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن الجزري جعل مخرج الجوف متقدِّماً على المخارج جميعاً، ثم جرى على نهج سيبويه فصارت المخارج عنده سبعة عشر مخرجاً، وعلى هذا جرى علماء التجويد المتأخرون الذين حصروا حروف العربية كلّها في مخارج بدءاً من الجوف وانتهاء بالخيشوم، فصارت عدَّة الحروف عندهم ثلاثة وثلاثين حرفاً، إذ تكررت الياء والواو في موضعين هما الجوف تارة، والشجر والفم تارة أخرى، وذلك لاختلاف اعتبارهما حرفي علة في الموضع الأول وحرفين صحيحين في الموضع الثاني والثالث(١).

كذلك كُرِّرت الميم والنون حين وردتا في مخرجيهما الأساسيين مرة، وحين جاءتا في مخرج الغنّة مرة أخرى(٢). والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هي أنَّ هؤلاء عادوا إلى فكرة الخليل التي فرَّقت بين الصحاح والعلل من حيث القسمة، وأضافوا إليها جعلهم حروف العلة في مخرج مستقل وهو ما لم يفعله الخليل. كذلك استدركوا على سيبويه عدم التفاته إلى الفرق بين الصحاح والعلل حين عرض ترتيب الحروف بأيِّ شكل من الأشكال.

أما التجارب الحديثة في علم الأصوات فقد دلَّت على أنَّ العربية الفصحى استخدمت عشرة مخارج لإصدار أصواتها الصامتة، وهي - كما أوردها تمّام حسان(٣) -:

---

(١) انظر: الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، ص ٤١.

(٢) انظر: ابن الجزري، النشر، ١/١٩٩ - ٢٠١. وكذلك فعل في منظومته المعروفة بالمقدمة الجزرية، انظر: المرجع السابق، ص ٤٨، ٨٠.

(٣) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١١٠ - ١١١، وانظر أيضاً:
Dictionnaire de Linguistique, P. 24 - 25.
وقارن بإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٤٥ - ١٠٤، وعبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ص ١٩٩ - ٢١٨، وكانتينو، دروس في علم أصوات =

١- المخرج الشفوي (bi - labiales). ويكون بتقريب المسافة بين الشفتين، أو إقفالهما. وهو للأصوات التالية: ب (b)، م (m)، و (w)[١].

٢- المخرج الشفوي الأسناني (Labio - dentales). ويكون نتيجة اتصال الشفة السفلى بالأسنان العليا. وهو للصوت: ف (F).

٣- المخرج الأسناني (dentales). ويكون باتصال طرف اللسان بالأسنان العليا. وهو للأصوات: ث (ø)، ذ (ǒ)، ظ (ǫ̌).

٤- المخرج الأسناني اللثوي (dent - alvéolaires). ويكون باتصال طرف اللسان بالأسنان العليا ومقدمة اللسان باللثة. وهو للأصوات التالية: ض (ḍ)، د (d)، ط (ṭ)، ز (z)، ص (ṣ)، س (s).

٥- المخرج اللثوي (alvéolaires). ويكون باتصال طرف اللسان باللثة. وهو للأصوات: ل (l)، ن (n)، ر (r).

٦- المخرج الغاري (palatales). ويكون باتصال مقدَّم اللسان بالغار. وهو للأصوات: ش (š)، ج (j)، ي (y).

٧- المخرج الطبقي (vélaires). ويكون باتصال مؤخر اللسان بالطبق. وهو للأصوات: ك (k)، غ (ğ)، خ (x).

= العربية، ص ٢٢ - ٢٣، ومحمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص ١٦١ - ١٦٢، وعمر، دراسة الصوت، ص ٢٦٧ - ٣٠٥، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٣٠ - ٣١.

(١) ابتدع اللسانيون أبجديات صوتية لتمثيل الأصوات في اللغات كافة تلافياً للنقص الملحوظ في الأبجديات الكتابية وتعدُّدها بتعدُّد اللغات. وتبرز هذه الأبجديات جميع الفروق التي يريد الكاتب إيصالها إلى القارئ. انظر بحثاً كاملاً لهذه المسألة في: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٥٣ - ٧٣. وانظر: جدولاً للأبجدية الصوتية في الشكل رقم (٤).

٨- المخرج اللهوي (uvulaires). ويكون باتصال مؤخر اللسان باللهاة. وهو لصوت: ق (q).

٩- المخرج الحلقي (pharyngales). ويكون بتضييق الحلق. وهو للصوتين: ع (c)، ح (ḥ).

١٠- المخرج الحنجري (glottales). ويكون نتيجة إقفال الوترين الصوتيين، أو تضييقهما. وهو للصوتين: هـ (h)، ء (ʔ)[١].

---

(١) انظر جدولاً بهذا التصنيف في الشكل رقم (٥) وقارن بتصنيف الصوامت الإنكليزية والفرنسية في الشكل رقم (٦)، ثم انظر رسماً توضيحياً لمخارج الأصوات العالمية في الشكل رقم (٧).

الألفبائية الصوتية[1]

الصوامت

١	[ب]	[b]
٢	[ت]	[t]
٣	[ط]	[ṭ]
٤	[د]	[d]
٥	[ض]	[ḍ]
٦	[ك]	[k]
٧	[ق]	[q]
٨	[ء]	[ʔ]
٩	[ج]	[j]
١٠	[ع]	[ʿ]
١١	[ف]	[f]
١٢	[ث]	[ø]
١٣	[ذ]	[ǒ]
١٤	[ظ]	[ọ̌]
١٥	[س]	[s]
١٦	[ص]	[ṣ]
١٧	[ز]	[z]
١٨	[ش]	[š]
١٩	[خ]	[x]
٢٠	[غ]	[ğ]
٢١	[ح]	[ḥ]
٢٢	[هـ]	[h]
٢٣	[ر]	[r]
٢٤	[ل]	[l]
٢٥	[م]	[m]
٢٦	[ن]	[n]
٢٧	[و]	[w]
٢٨	[ي]	[y]

الصوائت

١	[ـِـ] كسرة قصيرة	[i]
٢	[ـِـ (ي)] كسرة مشبعة	[ī]
٣	[ـَـ] فتحة قصيرة	[a]
٤	[ـَـ (ا)] فتحة مشبعة	[ā]
٥	[ـُـ] ضمة قصيرة	[u]
٦	[ـُـ (و)] ضمة مشبعة	[ū]

الشكل رقم (٤)

---

(١) الرموز المثبتة هنا مستمدَّة من الأبجدية الصوتية العالمية لعام ١٩٧٥ في الجزء الخاصّ بالعربية. انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ٣٢٠ - ٣٢١مع بعض الاختلاف عمّا أثبتناه. وانظر أيضاً الجدول الشامل للأصوات العالمية، في معجم اللسانيات الفرنسي:

Dictionnaire de linguistique, Larousse, p. 22 - 27.

وليس بين ترتيب سيبويه والترتيب الحديث اختلاف مهمّ؛ بل إننا نجد عند سيبويه ومن تبعه من اللغويين ومصنفي التجويد تدقيقاً في المخارج مرت به التجارب الحديثة مروراً سريعاً ولم تحفل به. وينبغي التنبه إلى أن الاختلاف الملحوظ بين سيبويه والمحدثين لا ينبني عليه أيّ خطأ في شرح الظواهر الصوتية التركيبية وتعليلها. وإذا أخذ الدارس ظروف الدرس الصوتي عند سيبويه من حيث الوسائل والمعارف بعين الاعتبار، بدا له تفوق هذا الدرس وسبقه كلّ درس قديم للأصوات، وقربه قرباً شديداً من الدرس الحديث على الرغم من تقدُّم العلوم المساندة لهذا الدرس، وتطوُّر البحوث الصوتية تطوراً كبيراً. وتتجلّى نقاط الاختلاف بين الدرسين فيما يلي:

الشكل رقم (٥)

التصنيف الحديث للصوامت العربية

المخارج	الصفات											
	شديد				رخو				مركب[٣]	متوسط		
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور	مجهور كلي		
	مفخم	غير مفخم[١]	مفخم	غير مفخم	مفخم	غير مفخم	مفخم	غير مفخم		جانبي	تكراوي	أنفي	نصف[٤] حرف علة
شفوي		ب										م	و
شفوي أسناني								ف					
أسناني[٢]					ظ	ذ		ث					
أسناني لثوي	ض	د	ط	ت		ز	ص	س					
لثوي										ل	ر	ن	
غاري								ش	ج				ي
طبقي				ك		غ		خ					
لهوي				ق									
حلقي						ع		ح					
حنجري				ء				هـ					

جدول مخارج الأصوات العربية كما أثبتها الدكتور تمّام حسّان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) مع إضافة الميم التي يبدو أنها سقطت من الجدول خطأ، وتغيير موقع الهاء، إذ رضعها الدكتور حسّان ضمن المجهورات وهي عند الباحثين ضمن المهموسات وعليه جرينا في هذا التعديل. انظر: مناهج البحث في اللغة، ص ١٥٦.

---

(١) أو مرقّق. (٢) أو بين أسناني. (٣) أو مزدوج. (٤) أو شبه حركة أو نصف صائت.

الصوامت الإنكليزية

مكان النطق	طريق النطق				
	انفجاري	احتكاكي	نصف صائت	مائع	أنفي
شفوي	pb		w		m
شفوي سني		fv			
سني		ø th[1]			
سنخي (لثوي)	td	sz	y	Ir	n
حنكي		sh zh			
حلقي	kg				ng
حنجري		h			

انظر: المنظومة الكلامية، ص ٨٠

الصوامت الفرنسية

جهاز الإخراج	الشفتان	الأسنان		مقارز الأسنان	الحنك		غشاء الحنك	اللهاة
	الشفوية	الشفوية اللثوية	التطعية	الاسلية	الشجرية	الحنكية	الغشوية	اللهوية
الصوامت المحنية	p	f	t	s	ch	gn	k	ʁ[2]
	b	v	d	z	j		g	
	m		n	l		R[3]		
				r[4]				

انظر: مدخل إلى اللسانيات لايلوار، ص ٢٤

الشكل رقم (٦)

---

(١) صوت في الإنكليزية يعبّر عنه كتابة بـ (Th) أي (ث) كما في كلمة (Thing)، وهو يختلف عن نظيره (Th) الذي يعبّر عنه في الكتابة الصوتية بـ (ð) المناظر لـ (ذ) في العربية.

(٢) صوت الراء (r) في أواسط فرنسة.

(٣) صوت الراء (R) في الفرنسية النموذجية.

(٤) صوت الراء (ʁ) مع اللثغة الباريسية.

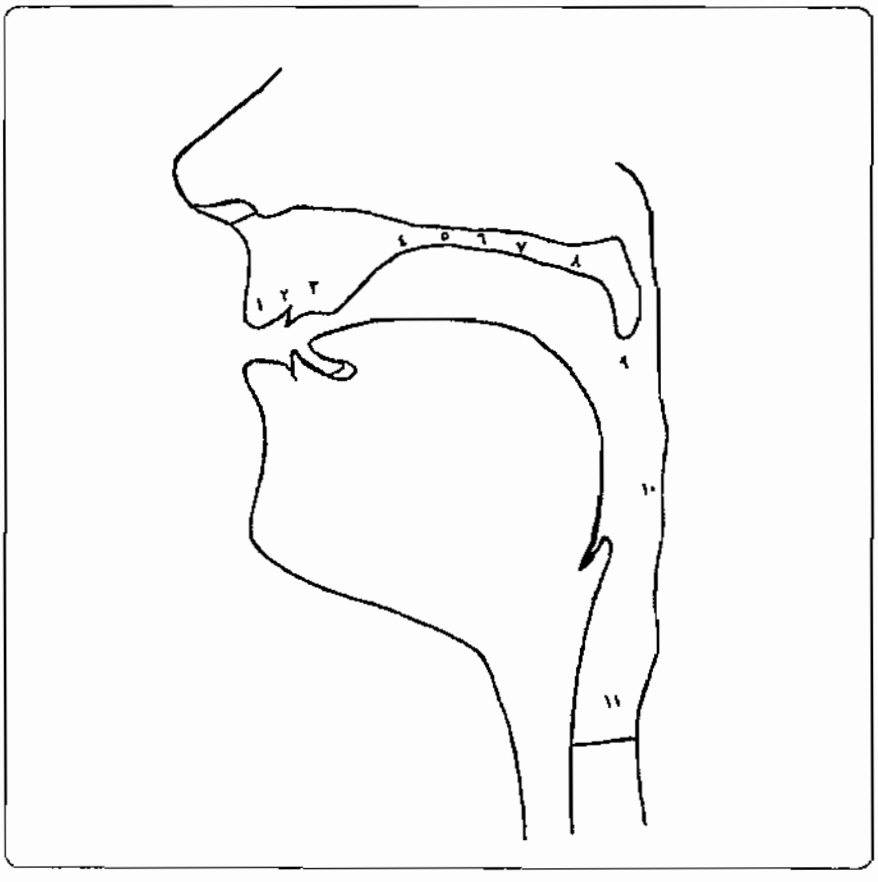

رسم توضيحي لمخارج الأصوات العالمية
الشكل رقم (٧)

١- المخرج الشفوي ٢- المخرج الشفوي الأسناني
٣- المخرج الأسناني واللثوي ٤- المخرج الالتوالي
٥- المخرج الغاري اللثوي ٦- المخرج اللثوي الغاري
٧- المخرج الغاري ٨- المخرج الطبقي
٩- المخرج اللهوي ١٠- المخرج الحلقي
١١- المخرج الحنجري

(Dictionnaire de linguistique, p. 24 - 25)

١- جمع الدرس الحديث مخرجي الأصوات النطعية (ط. د. ت) والأسلية (ص. س. ز) في مخرج واحد، ولم يعتدّ بأي فرق بينهما. على حين أنَّ القدماء أجمعوا على التفريق بينهما منذ الخليل حتى آخر من ألَّف في التجويد ممن لحق بهم من المحدثين.

٢- جعل الدرس الحديث مخرج الضاد ضمن المخرج السابق ليس تخطئة لسيبويه الذي جعل لها مخرجاً مستقلًا يلي مخرج الأصوات الشجرية (ج. ش. ي) ويسبق مخارج الأصوات الذلقية (ل. ن. ر)، بل إقراراً لحقيقة نطق هذا الصوت الذي يختلف عمّا وصفه سيبويه. وإذا قبل المرء بالرأي القائل إنَّ الضاد القديمة تختلف عن الحديثة صار الأمر واضحاً، فلا خطأ ينسب عندئذ إلى سيبويه ومن تبعه. ونشير هنا إلى أنَّ هناك رأياً يذهب إلى أنَّ الضاد القديمة تخرج من مخرج قريب من اللام على حين أنَّ نطقها الحديث جعلها تخرج من طرف اللسان معتمداً على الفك الأعلى، فصارت الضاد بعد مخارج الأصوات الذلقية (ل. ن. ر) بعد أن كانت قبلها، فاختلف المخرج كما اختلفت الصفة أيضاً فصارت شديدة بعد أن كانت رخوة عند القدماء[١].

٣- نقل الدرس الحديث صوتي الغين والخاء من الحلق (المخرج الثالث القريب من اللهاة عند القدماء) إلى مخرج دُعي بالطبقي، وجعلها مع صوت الكاف على صعيد واحد. ويبدو أنَّ اتصال آخر الطبق بأول الفراغ البلعومي أو الحلقي، ومرونة الطبق في الحركة، واعتماد القدماء

(١) انظر حول الضاد: برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٧ - ١٩، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٤٨ - ٦٢، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ٨٥ - ٨٧، وتمام حسان، مناهج البحث، ص ١٢٠ - ١٢١، وهنري فليش، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ص ٣٧، وكمال بشر، الأصوات، ص ١٠٤ - ١٠٨، وعمر، دراسة الصوت، ص ٢٩٨ - ٣٠٠، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٦٢ - ٧٤.

على الملاحظة لا التجربة المعتمدة على التشريح جعلت ما فعله القدماء أمراً مسوّغاً إلى حدٍّ بعيد.

٤- ميَّز الدرس الحديث بين المخرج الحلقي والمخرج الحنجري دون أيّ تعديل للأصوات الداخلة ضمن هذا المخرج وذاك. فالقدماء جعلوا للحلق كما رأينا ثلاثة مخارج متدرِّجة من أقصى الحلق ووسطه إلى أدناه من الفم، على حين أنَّ المحدثين جعلوا المخرج الحلقي خاصّاً بالعين والحاء وحدهما، وجعلوا للهمزة والهاء مخرجاً جديداً دُعي بالمخرج الحنجري. علماً أن بعض القدامى عرفوا أنَّ هذين الصوتين يصدران من الحنجرة، كما سبق أن وجدنا عند ابن سينا[١].

وقد أضاف علماء العربية القدامى إلى هذه الأصوات الرئيسية المشهورة ستة أصواتٍ هنَّ فروع، لأن أصلها من التسعة والعشرين[٢]. وهي: النون الخفيفة أو الخفيّة كالتنوين والنون التي تخفى عند الكاف والجيم، والنون التي تؤكد بها الأفعال لأن مخرجها سن غير مخرج النون المتحركة، والنون الصحيحة السكون. والألف الممالة إمالة شديدة وهي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة ولا ياء خالصة، إنما هي ألف قريبة من الياء. من ذلك قراءة حمزة والكسائي في القرآن نحو (الهدى) و (العلا) و (أسارى). والألف المفخَّمة، وهي ألف يقرِّبها التفخيم من الواو. وقرأ بها ورش عن نافع نحو (الصلاة) و (مصلى) و (الطلاق). ولأجل الدلالة على تفخيم هذه الألف وتقريبها من الواو رسمت الألف في كلمة الصلاة في القرآن واواً (الصَّلوة). وينسب هذا التفخيم إلى أهل الحجاز. والصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي نحو

(١) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ١١٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٢، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٤٦ - ٥١، ومكي، الرعاية، ص ٨٥ - ٨٩.

(الزّراط) في: الصراط، و (قزد السبيل) في: قصد السبيل. وهي ليست صاداً خالصة ولا زاياً خالصة، وقد قرأ بها حمزة والكسائي في مواضع. والهمزة التي بين بين، وهي مخفَّفة، وتكون بين الهمزة والألف نحو (رأى)، وبين الهمزة والواو نحو (يؤوس)، وبين الهمزة والياء نحو (سئيم). فهي ليست همزة محقَّقة ولا حرفاً آخر خالصاً غير الهمزة. فهذه الأحرف الخمسة - كما يقول مكي بن أبي طالب - مستعملة في الكلام والقرآن كثيراً. ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه. أما الحرف السادس فهو حرف لم يستعمل في القرآن، وهو حرف بين الشين والجيم، وأصله كاف المؤنث المكسورة التي يبدلها بعض العرب شيناً يخالط لفظها لفظ الجيم، نحو (غلامش) في: غلامك[١].

لكنَّ سيبويه وابن جني اللذين سبقا إلى ذكر هذه الأصوات الفرعية وشرحها ذكرا أنها تكون في القرآن وفصيح الكلام، على حين أنَّ مكيّاً - كما مرَّ بنا - يخرج الصوت (الحرف كما يقول) السادس من جواز النطق به في القرآن، ويجعله لبعض العرب. ويفهم من كلامه أنَّ المقصود هو (الكشكشة)[٢]. وقد روى الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) خلاف ما ذهب إليه مكي، إذ ذكر أنه قرأ بعضهم (قد جعل ربّش تحتش سريّاً) في قوله تعالى: ﴿قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ [مريم: ١٩/ ٢٤][٣].

وهناك ثمانية أصوات فرعية أخرى تضاف إلى ما سبق، لكنّها غير

(١) انظر: مكي، الرعاية، ص ٨٥ - ٨٨.

(٢) انظر: سيبويه، ٤/ ٤٣٢، وابن جني، ١/ ٤٦، ومكي، ص ٨٨.

(٣) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص ١٢٩، وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن الجزري أهمل هذا الصوت حين أورد تلك الفروع التي صحّت القراءة بها انظر: النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٠١ - ٢٠٢.

مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر. وهي - كما أوردها سيبويه[١] -:

١- الكاف التي بين الجيم والكاف.

٢- الجيم التي كالكاف.

٣- الجيم التي كالشين.

٤- الضاد الضعيفة.

٥- الصاد التي كالسين.

٦- الطاء التي كالتاء.

٧- الظاء التي كالثاء.

٨- الباء التي كالفاء.

ويبدو أنَّ قلَّة ورود هذه الأصوات في كلام العرب وعدم جواز ورودها في القرآن جعلا اللغويين والقراء يعرضون عن شرحها والتمثيل لها، أو يعرضون عن ذكرها البتة[٢]. فابن جني يصفها بأنها ضعيفة مرذولة غير متقبلة[٣]. ومكي بن أبي طالب يرى أن بعض العرب يلجؤون إليها عند الاضطرار، وهي قليلة الاستعمال في الكلام ولا تستعمل في القرآن وهي شاذة[٤]. وقد ذهب سيبويه وابن جني إلى أنَّ هذه الأصوات الفرعية المقبولة وغير المقبولة على حدٍّ سواء لا يصحُّ أمرها - أي

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

(٢) من هؤلاء ابن الجزري في النشر في القراءات العشر، فقد اكتفى بالحديث عن الأصوات المقبولة، ١/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) انظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٤٦.

(٤) انظر: مكي، الرعاية، ص ٨٨ - ٨٩.

توضيحها وكيفية نطقها - إلا بالسمع والمشافهة. فما ذكره هؤلاء من هذه الأصوات ليس من باب (الحروف) حسب مصطلحاتهم، بل هو تحقيق خاصّ لبعض الحروف يقرِّبها من حروف أُخر. وقد ذكر ابن الجزري ذلك صراحة عندما رأى أنَّ الهمزة المسهَّلة بَيْنَ بَيْنَ فرع عن الهمزة المحقَّقة، وأنَّ ألفي الإمالة والتفخيم هما فرعان عن الألف المنتصبة، وأنَّ اللام المفخمة فرع عن المرقَّقة. أما الصاد المشمّمة، وهي التي بين الصاد والزاي، فهي فرع عن الصاد الخالصة، وعن الزاي[1]. وواضح أنَّ هذه الفروع لا تؤثّر في المعنى، فليست من الوحدات الصوتية إذن أي من الفونيمات، بل هي ضرب من الصور الصوتية المحقَّقة للوحدات الصوتية، أي الألوفونات[2]. ويستطيع الدارس أن يتابع أمثلة لفروع أخرى أو ألوفونات عند علماء التجويد ولا سيما في أحكام النون الساكنة والتنوين كالإظهار (أي النطق المطابق للمخرج الأصلي) والإدغام (أي فناء الصوت في صوت آخر بسبب المجاورة) والإخفاء (أي تقريب الصوت من صوت آخر مع بقائه خفيفاً لا قوة فيه). ويرى كانتينو (J. Cantineau) أنَّ عدد الحروف عند العرب يصل إلى خمسين حرفاً[3].

---

(١) انظر: ابن الجزري، النشر، ١/٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) سيأتي الحديث عنها في القسم الخاص بعلم الأصوات التشكيلي من هذا الفصل.

(٣) انظر: كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ٣٠. وتجدر الإشارة إلى أنَّ مترجم كتاب كانتينو يستعمل هنا مصطلح (الحرف) على عادة العرب في استعمالهم لكلمة الحرف دلالة على الصوت المنطوق والرمز المكتوب معاً. وكان أولى به - والمقام يتطلب ذلك - أن يستعمل هنا مصطلح (الصوت)، لأنَّ المقصود هو خمسون صوتاً بين وحدات صوتية مستقلة (فونيم)، وصور صوتية (ألوفون). وسيأتي المزيد من التوضيح لهذه المسألة لاحقاً.

د- درجات الانفتاح:

رأينا أنَّ الأصوات الصامتة توصف بالنظر إلى مكان النطق، أي المخرج، وهو ما أتينا على شرحه في الفقرة السابقة، وأنها توصف أيضاً بالنظر إلى درجات الانفتاح وصفات النطق. فدرجات الانفتاح تتولَّد من وجود حبس أو تضييق في ممرِّ الهواء. والحبس والتضييق كلاهما سبب إصدار الأصوات الصامتة، على حين أنَّ عدم وجودهما، أي الحبس والتضييق سبب لإصدار الأصوات الصائتة. وبناء على ملاحظة درجات الانفتاح تُرتَّب الأصوات العربية الصامتة على النحو التالي:

١- عندما يحدث انحباس تام للهواء نتيجة سدِّ المجرى، ثم انطلاق فجائي يسرِّح الهواء يتولَّد الذي يُدعى بالشديد. ولا بدَّ حين إصدار هذا الصوت من المراحل التالية:

أ- اتصال عضوين من أعضاء النطق لسدِّ مجرى الهواء وحبسه.

ب- توقُّف الهواء خلف حاجز السَّدّ والإغلاق.

جـ- انفصال العضوين الحاصرين فجأة وتسريح الهواء.

ولذلك يُدعى هذا الصوت أيضاً بالوقفي أو الانفجاري أو الانحباسي[1]. والأصوات الشديدة وفق الدرس الصوتي الحديث هي (ب، ض، د، ط، ت، ك، ق، همزة). أما الأصوات الشديدة عند اللغويين القدامى - وفي مقدِّمتهم سيبويه - فهي لا تختلف عمّا أوردناه إلا في أمرين هما وجود الجيم عند القدامى ضمن الأصوات الشديدة،

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١١٢، وسمير ستيتية، (نحو معجم لساني شامل موحد)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد العاشر، العدد الثاني لعام ١٩٩٢، ص ١٤٧. وقارن بالأنطاكي في الوجيز، ص ١٦٤. ويطلق على هذا النوع من الأصوات أيضاً: المغلق والانسدادي والآنيّ.

وهي عند المحدثين مركبة معطشة، وجعل الضاد في الأصوات الرخوة، وهي عند المحدثين شديدة كما رأينا(١).

٢- وحين يَجِدُ الهواء مجراه مضيَّقاً غيرَ مسدود، فإنه يمرُّ محتكّاً بالعضوين اللذين سبَّبا تضييق مجراه دون انفجار، ويسمَّى الصوت الذي يخرج بهذه الطريقة بالرَّخو، أو الاحتكاكي. والأصوات الرخوة حسب الدرس الحديث هي (ف، ظ، ذ، ث، ز، ص، س، ش، غ، خ، ع، ح،هـ)(٢). ويتجلى الاختلاف بين الدرسين الحديث والقديم هنا في أنَّ القدامى أخرجوا صوت العين من الأصوات الرخوة وجعلوه متوسّطاً، وأدخلوا في الرخوة صوت الضاد الذي رأيناه ضمن الشديدة آنفاً. وهذا ما فعله سيبويه وابن جني ومكي بن أبي طالب(٣). وهناك من علماء القراءات والتجويد من أضاف إلى الأصوات الرخوة أصوات الواو والياء والألف، على حين أنَّ آخرين جعلوها ضمن الأصوات المتوسطة الثمانية (ل، م، ي، ر، و، ع، ن، ا)(٤).

٣- وهناك حالة مركَّبة من الانحباس الذي يولِّد الشدَّة، والتضييق الذي يولِّد الاحتكاك، تكون حين يحدث الانحباس لكنَّ الانفصال لا يكون سريعاً ومفاجئاً، بل بطيئاً، فيحتكّ الهواء الخارج من الحبس بالعضوين اللذين سبَّبا ذلك الانحباس، وهما يتباعدان تباعداً بطيئاً.

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٣ - ٢٤، وتمام حسان، مناهج البحث، ص ١١٩.

(٢) انظر: الأنطاكي، الوجيز، ص ١٧٦. ويطلق على هذه الأصوات أيضاً: المصطكة والعاصرة والانسيابية والامتدادية.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤ - ٤٣٥، وابن جني، سر الصناعة، ١/ ٦١، ومكي، الرعاية، ص ٩٤.

(٤) انظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٦١، ومكي، الرعاية، ص ٩٤، وابن الجزري، النشر، ١/ ٢٠٢.

ويدعى الصوت الصادر بهذه الطريقة بالمركَّب (Affriquée) أو المعطَّش أو المتراخي، وهو صوت الجيم في العربية الفصحى. أما صوت الجيم المسموع الآن في اليمن والقاهرة، والذي يقابل الصوت الأجنبي (g) فهو صوت شديد[١].

٤- وإذا مرَّ الهواء بمجراه دون انحباس أو احتكاك من أيّ نوع، لأن مجراه خال من المعوقات أحدث صوتاً متوسِّطاً أو واسع الانفتاح، كما في صوتي الواو والياء الشبيهتين بالأصوات الصائتة. كذلك يحدث حين يتجنب الهواء في مجراه المرور بنقطة الحبس أو التضييق، كما في صوت اللام. ويماثل ذلك حين يكون تضييق غير مستقر على حال، كما في صوت الراء. ويحدث هذا التوسُّط أيضاً حين لا يمرُّ الهواء بالفم، بل بالأنف، كما في صوتي الميم والنون. فهذه الأصوات (و، ي، ل، ر، م، ن) أصوات ليست شديدة ولا رخوة، إنما متوسطة[٢]. وقد عرف العلماء العرب القدامى هذه الصفة أي التوسُّط، وأضافوا إلى الأصوات التي رأيناها عند المحدثين صوت العين. وقد وصف الخليل العين بالنصاعة والطلاقة، ورأى أنها إذا كانت في بناء حسَّنته، لذلك جعلها بداية لتصنيفه معجمه المعروف بكتاب العين[٣]. ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنه ليس عند المحدثين دليل على رأي اللغويين القدامى في توسُّط العين لأن التجارب التي أجريت على حروف الحلق قليلة[٤]. وجدير بالذكر أنَّ الإحصاءات التي أجراها بعض المحدثين لجذور المعاجم

(١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) انظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ١١٣، ويرى الدكتور كمال بشر أنها متوسطة بين الصوامت والصوائت لا بين الشديدة والرخوة. انظر: الأصوات، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) انظر: الخليل، العين، ١/ ٥٣.

(٤) انظر: أنيس، ص ٢٥، وقارن بكمال بشر، الأصوات، ص ١٣٢.

العربية كالصحاح واللسان والتاج أثبتت أنَّ العين تقع في المرتبة السادسة من الورود في الجذور العربية بعد الراء والميم واللام والباء والنون[(١)]. فالعين إن لم تكن فعلاً من الأصوات المتوسطة فهي مثلها في كثرة الاستعمال وتحسين البناء.

أما المحدثون من الدارسين اللغويين فقد رأوا قرب أصوات اللام والميم والراء من الأصوات الصائتة (Voyelles). وقد دعيت عندهم بالأصوات المائعة (Liquides) التي يمكن استعمالها استعمال الحركات لتكوين المقطع[(٢)]. وأوجه الشبه بين هذه الأصوات المائعة وتلك الصائتة تتجلّى في اتِّساع مجرى الهواء مع هذه الأصوات المائعة كما يتَّسع مع الأصوات الصائتة، وفي قرب الأصوات المائعة من الصائتة في ناحية الوضوح السمعي[(٣)]، وفي أنَّ هذه الأصوات المائعة مجهورة كلها كالصائتة. إضافة إلى ما أشرنا إليه آنفاً من شيوع هذه الأصوات شيوعاً كبيراً وسهولة نطقها كذلك.

وثمّةَ من الدارسين المحدثين من يقسم درجة التوسُّط إلى درجات لاختلاف آليات الحبس والإطلاق هي:

أ- تحويل مجرى الهواء بسبب الانسداد الفموي التام إلى الأنف حيث يجد الهواء ممرّاً أوسع ممّا يتاح له في آلية الاحتكاك. ويصدر بهذه الطريقة صوتا الميم والنون، ولذلك يوصفان بأنَّهما أنفيان.

---

(١) انظر: الجدول الإحصائي لتواتر الحروف في الصحاح واللسان والتاج في (دراسة إحصائية لجذور الصحاح واللسان والتاج) لمحمد صالح بن عمر، ص ١٢٨، مجلة المعجمية، تونس، العدد الأول لعام ١٩٨٥م. وأصل المقالة عرض لعمل علي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين في إحصاء تلك الجذور.

(٢) انظر: فندريس، اللغة، ص ٥٣ - ٥٤.

(٣) انظر: أنيس، ص ٢٤ - ٢٨.

ب- الانفتاح الواسع حيث لا يكون حبس ولا تضييق، إنما يكون اعتراض لطريق الهواء في جزء من الفم مع السماح له بالتَّسرُّب في جزء آخر. ويحدث بهذه الطريقة صوت اللام. أو يكون حجز متكرِّر يتخلَّله مرور سهل للهواء وينتج وفق هذه الطريقة صوت الراء.

جـ- الانفتاح الأوسع الذي يسمح للهواء بأن يكون طليقاً لا يعترضه معترض تقريباً، على نحو يشبه إصدار الأصوات الصائتة. ويصدر بهذه الطريقة صوتا الواو والياء، ولذلك دُعيا بأنصاف أصوات اللين أو أشباه الطليقات أو أشباه الحركات.

د- الانفتاح الشديد السعة، ويكون الجهاز الصوتي فيه خالياً من الحبس والتضييق، ومن أيّ اعتراض أو تحويل لمجرى الهواء. وقد ذهب بعض الدارسين إلى جعل صوت الهاء ناتجاً من هذا الانفتاح، مما دعاه إلى إخراجه من الصوامت. على حين أنَّ آخرين فضَّلوا إبقاءه ضمن الأصوات الرخوة أو الاحتكاكية؛ لأنَّ فتحة المزمار لا تكون معه في حالتها الطبيعية، بل تكون أضيق، كما أنَّ الوترين الصوتيين يكونان متقاربين أكثر[1]. وقد سمَّى (كانتينو) ما يصدر من هذه الطريقة الأصوات الهاوية (Aspiree) كالهاء[2].

هـ - صفات النُّطق:

تعطي الطرق المختلفة للنطق بالأصوات الصامتة صفاتها الرئيسة كالجهر والهمس والإطباق والاستعلاء ونحو ذلك. ومن الملحوظ أنَّ اللغويين العرب القدامى جعلوا مبحث الصفات عاماً شاملاً لدرجات

---

(١) انظر: الأنطاكي، الوجيز، ص ١٦٥ - ١٦٧، وقارن بكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) انظر: كانتينو، ص ٢٥.

الانفتاح ولكلٍّ ما يولّد صفة من صفات الحروف - بحسب مصطلحهم - سواء أكانت للصوامت أم للصوائت. وحين يظهر هذا المبحث عند سيبويه أول مرة لم يكن فيه حديث عن الصفات التي لها أضداد والصفات التي ليس لها أضداد[١]. غير أنَّ ابن جني مهَّد للفرق بين الصفات التي لها أضداد، والصفات الأخرى التي ليس لها ذلك؛ حين جعل انقسامات الحروف من حيث الصفات مجموعة على شكل ثنائيات كالجهر والهمس، والشدّة والرخاوة، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والانخفاض، والصّحة والاعتلال، والسكون والحركة، والأصل والزيادة[٢]. أما مكي بن أبي طالب فقد بلغت الصفات عنده أربعاً وأربعين صفة لم يهتمّ فيها بتوضيح التقابل بين الصفات على نحو ما وطّأ له ابن جنّي. وإذا استثنينا من الصفات الواردة عند مكي الصفات العشر التي قبسها من الخليل لأنها ألقاب المخارج كالحروف الحلقية والشجرية واللهوية.. فإن معظم ما أتى على ذكره صار مادة بحث الصفات عند المتأخرين كابن الجزري ومن تابعه[٣]. وقد ذكر أحد القرّاء المعاصرين أنَّ أكثر القرّاء اعتدوا سبع عشرة صفة، منها عشر متضادة وسبع غير متضادة[٤]. فالمتضادة هي الجهر وضدّه الهمس، والشّدّة وضدّها الرخاوة، والاستعلاء وضدّه الاستفال، والإطباق وضدّه الانفتاح، والذلاقة وضدّها الإصمات. أما الصفات التي لا ضدَّ لها فهي: الصفير والقلقلة واللين والانحراف والتكرير والتفشّي والاستطالة. وأهمّ ما يدرسه المحدثون من صفات النطق ما يتعلق بحركة الوترين الصوتيين، وحركة اللسان.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤ - ٤٣٦.

(٢) انظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٦٠ - ٦٧.

(٣) انظر: ابن الجزري، النشر، ١/ ٢٠٢ - ٢٠٥، وقارن بمكي، الرعاية، ص ٩١ - ١١٣.

(٤) انظر: محمود الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، ص ٦١.

وينتج من حركة الوترين الصوتيين الصفتان التاليتان:

١- النطق مع وجود ذبذبة في الوترين الصوتيين، ويولّد صفة الجهر. والأصوات العربية التي تتصف بهذه الصفة هي (ب، م، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، ن، و، ي)[١]. وتثار حول هذه الصفة بعض المشكلات التي يبدو أنَّ سببها الرئيسي هو أنّ سيبويه ومن تبعه من اللغويين وعلماء التجويد لم يعرفوا الوترين الصوتيين، مع أن بعضهم عرف الحنجرة. فالجهر الذي يولّده الوتران كما نعرف الآن وصفه القدامى مع عدم إدراكهم للسبب. ويبدو أنَّ نقص معلوماتهم التشريحية هو سبب جهلهم بالوترين الصوتيين. وقد أشرنا في موضع سابق من هذا الفصل إلى أنّ بعض المتأخرين اقترب كثيراً من وصف الجهر الذي يولّده الوتران اللذان هما جزء من الحنجرة، فقد وصف ابن البنّاء الجهر بأنه (ترديد الحنجرة)[٢]. لكنَّه لوحظ أنَّ سيبويه ومن تابعه جعلوا ضمن الأصوات المجهورة ثلاثة أصوات مهموسة هي كما يرى المحدثون - الهمزة والقاف والطاء. وقد ثارت حول هذه المسألة نقاشات متعدِّدة لم يصل أيّ منها إلى يقين[٣]. وأفضل ما قيل - عندي - حول هذه الأصوات ما جاء لدى (كانتينو) في كتابه (دروس في علم أصوات العربية): "فسنرى فيما بعد أنَّ القاف والطاء ربما كانا في الأول حرفين مجهورين (Sonores) في قسم من أقسام العربية القديمة على الأقل. أما الهمزة فمن الممكن أن يكون اتصالها

(١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢١، وتمام حسان، مناهج البحث، ص ١١٤.

(٢) انظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥٧٧ .

(٣) انظر نقاشاً لهذه المشكلة في الأنطاكي، الوجيز، ص ٢٠٠ - ٢١٨، وانظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٧٥ - ٨١.

المتواتر بالألف قد جعلهم يعتبرونها خطأ مجهورة"[١]. كذلك يلاحظ أنَّ تعريف سيبويه للمجهور لا يفي بالوصف الدقيق اللازم من جهة، ويقترب من تعريفه للشديد من جهة أخرى. فالمجهور عنده: "حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أنَّ النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة"[٢]. أما الشديد فهو عنده "الذي يمنع الصوت أن يجري فيه"[٣]. ويبدو من التعريفين كليهما أنَّ المقصود منهما أمر واحد هو منع النفس والصوت من الجريان، أي ما يتعلق بشدّة الصوت لا بجهره. وكان يمكن للدارس أن يفرّق بين منع النفس فيكون صفة للجهر، ومنع الصوت فيكون صفة للشدّة، لولا أن سيبويه ذهب إلى أنَّ الاعتماد لا يكون في الحلق والفم فقط بل يكون في الفم والخياشيم. والاعتماد إن فُهم أنه اهتزاز الوترين الصوتيين أو ترديد الحنجرة كما رأينا فلا يصحّ أن يكون في غير موضع الحلق (على أساس أن الحنجرة هي جزؤه الأدنى من القصبة الهوائية). وليس في تعريفات اللاحقين لسيبويه ما يوضّح هذا اللبس، بل إنَّ تعريفات سيبويه نفسها استعملت بنصّها في معظم المؤلفات اللغوية وكتب التجويد.

---

(١) كانتينو، ص ٣٥. ويذكر إبراهيم أنيس أنه (يعدُّ تطوُّر القاف إلى الجيم من الأدلة على أن القاف كانت في الأصل القديم مجهورة). انظر: الأصوات اللغوية، ص ٢٠٩. ويرى كمال بشر أن اللغويين القدامى ربّما وصفوا القاف بالكاف الفارسية أو الجيم القاهرية. فإذا صحَّ ذلك كان جعلهم لها مجهورة صحيحاً، وكان وضعهم لها مع الكاف صحيحاً أيضاً. انظر: كتابه، الأصوات، ص ١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤.

(٣) سيبويه، الموضع السابق.

٢- النطق مع عدم وجود ذبذبة في الوترين الصوتيين، ويولّد صفة الهمس. والأصوات العربية المهموسة هي (ف، ث، س، ص، ت، ط، ش، ك، خ، ق، ح،هـ، همزة)[١]، ومع أنَّ عدد كلّ من الأصوات المجهورة والمهموسة يكاد يساوي الآخر، فإن نسبة ورود كل منهما في الكلام ليست كذلك. لأن الكثرة الغالبة من الأصوات اللغوية في كل كلام مجهورة. على حين أنّ الأصوات المهموسة لا يكاد يزيد شيوعها في الكلام على عشرين أو خمس وعشرين في المئة[٢].

ويحدث اللسان في تحرُّكه تحرُّكاً ثانوياً الصفات التالية:

١- الإطباق، ويكون حين يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ولا يتّصل به، على حين أنَّ النطق (أي مخرج الصوت) يجري في موضع آخر غير الطبق. ويُنتج الإطباق قيمةً صوتية هي التفخيم. والأصوات المطبقة في العربية الفصحى هي (ص، ض، ط، ظ). ويختلف الإطباق، وهو صفة لصوت يجري في غير الطبق، عن الطبقية أي النطق في مخرج الطبق (ك، غ، خ). فحين النطق بهذه الأصوات الطبقية يرتفع مؤخر اللسان معها حتى يتصل بالطبق فيسدّ المجرى أو يضيّقه[٣].

٢- التغوير، عكس الإطباق: إذ هو دفع الصوت ذي المخرج الذي يقع خلف الغار إلى أن ينطق في الغار أو أقرب ما يكون إليه. ويكون في التغوير (Palatalisation) إضفاء صفة الغارية على صوت غير غاري أساساً. ويُدعى الصوت الذي يصاحبه تغوير بالصوت المغوَّر[٤]. ومن أمثلة التغوير

(١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢١، وتمام حسان، مناهج البحث، ص ١١٤.
(٢) انظر: أنيس، ص ٢١.
(٣) انظر: حسان، ص ١١٥.
(٤) انظر: حسان، ص ١١٦، والخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ١٩٩.

نطق صوت الكاف الطبقي مخرجاً مدفوعاً إلى الغار ولا سيما حين يكون متبوعاً بكسرة، لأنَّ الكسرة صائت أمامي يساعد على التغوير. وينتج التغوير هنا نطقاً معروفاً لدى العراقيين والكثير من البدو.

٣- التحليق، وهو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق نتيجة تراجع اللسان. ويسبب التحليق (Pharyngalisation) تضييقاً في البلعوم مما ينشأ عنه التفخيم[١]. والإطباق والتحليق كلاهما يؤدي إلى التفخيم. والفرق بينهما هو في وصف عضو النطق نفسه من جهتين، إذ ينظر إلى ارتفاع مؤخر اللسان باتجاه الطبق، فيدعى هذا إطباقاً، وينظر إلى تحرُّك مؤخر اللسان باتجاه الجدار الخلفي للحلق (أو البلعوم) فيدعى هذا تحليقاً. وتفضّل الدراسات الحديثة استخدام مصطلح التحليق لأنَّ التجارب وصور الأشعة أثبتت أنَّ التفخيم ينشأ من بروز جذر اللسان في اتجاه الحائط الخلفي للحلق. فالمنطقة المتدخلة ليست الطبق، بل الحلق[٢].

ويلاحظ أنَّ اللغويين العرب القدامى عرفوا الإطباق وما يقابله من انفتاح، كما عرفوا الاستعلاء وما يقابله من استفال. فالإطباق عندهم هو انحصار الصوت بسبب ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى، ويفهم من كلام سيبويه - كما يبدو لي - أنَّ الصوت الذي ينحصر هو الهواء الكائن بين اللسان والحنك، وأنَّ الحرف المطبق له موضعان من اللسان، أحدهما في مؤخره والثاني في مقدمه، لأنَّ الطرف المتأخر يرتفع لحصر الهواء، والطرف المتقدم يشكل المخرج باتصاله بالأسنان العليا واللثة[٣].

(١) انظر: حسان، ص ١١٦، والخولي، ص ٢٠٨.
(٢) انظر: عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٧٩.
(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٦، وقارن بمكي في الرعاية، ص ٩٨. وقد وضع كلمة (الريح) بدلاً من الصوت حين عرف الإطباق بأنه "طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف. وتنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلائها في الفم".

أما عكس الإطباق فهو الانفتاح وحروفه هي ما عدا الأربعة المطبقة، لأنك - كما يقول سيبويه - لا تطبق لشيء منهنّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى[١].

والاستعلاء عندهم هو أن تتصعَّد في الحنك الأعلى إما بإطباق وقد مرَّ بنا، وإما بغير إطباق، أي باستعلاء فقط ويكون مع الخاء والغين والقاف[٢]. والاستعلاء صفة من صفات القوة. أما عكس الاستعلاء فهو الاستفال، إذ يستفل اللسان إلى قاع الفم عند النطق بسائر الحروف ما عدا الحروف المستعلية بإطباق وبغير إطباق.

وقد عرف علماؤنا القدامى أثر هاتين الصفتين القويتين: الإطباق والاستعلاء في إعطاء الصوت تغليظاً دعي بالتفخيم. وسببه تشكُّل حجرات رنين بين مؤخر اللسان والحنك الأعلى من جهة الطبق والجدار الخلفي للحلق عند أول البلعوم. وأضاف القدامى إلى الأصوات المولّدة للتفخيم الراء واللام والألف[٣]. وأما عكس التفخيم فهو الترقيق. ويذكر في هذا الصدد أنَّ اللغويين العرب جعلوا حروف الاستعلاء من موانع الإمالة لصعوبة الجمع بين التفخيم من جهة وهو في موضع الطبق، والجنوح بالفتحة إلى الكسر، وهو انتحاء باتِّجاه الغار من جهة أخرى. كذلك جعلوا الراء المفتوحة أو المضمومة مانعة للإمالة ولم يجعلوا الراء المكسورة كذلك. والسبب في ذلك هو صعوبة الجمع بين التفخيم والترقيق لِما بينهما من تباعد. على حين أنَّ صوت الكسرة يبعد الراء عن التفخيم لأنَّ الكسرة كما عرفنا صائت أمامي،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٦.
(٢) انظر: مكي، الرعاية، ص ٩٨ - ٩٩.
(٣) انظر: مكي، ص ١٠٤، وانظر: محمد نجيب خياطة، كفاية المريد من أحكام التجويد، ص ٦٨ - ٧٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٦٤ - ٦٧.

فساغت لذلك الإمالة عند الراء المكسورة دون المفتوحة أو المضمومة[١].

ومن الصفات التي عدَّها القدامى ضمن الصفات المتضادّة: الذلاقة والإصمات. وكان الخليل أول من نبَّه على ذلك في كتاب العين مع الإشارة إلى أن الكلمة العربية إن كانت رباعية أو خماسية فهي لا تعرى من واحد من حروف الذلاقة وهي (ل، ن، ر، ف، ب، م). وإذا جاءت الكلمة الرباعية أو الخماسية معراة من حروف الذلاقة فهي مبتدعة ليست من كلام العرب[٢]. وقد لقيت فكرة الخليل صدى كبيراً عند اللغويين التالين الذين حاولوا تفسيرها والتمثيل لها كالأخفش وابن دريد وابن جني ومكي بن أبي طالب القيسي وغيرهم. والذلاقة كما بيَّنها مكي هي خفَّة في النطق وحسن انشراح فيه وكثرة امتزاج بغيرها[٣]. وسنفصِّل الحديث حول هذه الصفة حين نتناول لاحقاً المسائل الداخلة في علم الأصوات التشكيلي.

أما الصفات التي لا ضدَّ لها فأهمها:

١- الصفير: وهو صفة لحروف السين والزاي والصاد، وسبب الصفير هو ضيق فتحة الانفتاح حين نطق هذه الأصوات الرخوة (الاحتكاكية).

٢- القلقلة: وهي صفة لحروف القاف والطاء والباء والجيم والدال حين تكون ساكنة. والقلقلة صوت يشبه النبرة عند الوقف على هذه الأحرف، أو صوت زائد يحدث عند إتمام النطق، وهو في الوقف أبين

(١) انظر تفصيلاً لأحكام الإمالة في: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ١٨٠ - ١٨٣.
(٢) انظر: الخليل، العين، ١/٥٣.
(٣) انظر: مكي، الرعاية، ص ١٠١.

في هذه الأحرف منه في الوصل. وقيل: إنَّ أصل القلقلة للقاف لِما فيه من شدَّة واستعلاء فلم يُقدر على الوقف عليه إلا بذلك الصوت الزائد. وقد أشبهه في هذه الصفة إخوته من الحروف المذكورة آنفاً[١].

٣- اللين: وهو صفة للواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما وللألف التي لا تكون إلا ساكنة وقبلها مفتوح. واللين هو خروج الحرف من غير كلفة على اللسان. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الألف ليست إلا صائتاً طويلاً، أما حالتا الواو والياء الموصفتان هنا فهما ما يطلق عليه الآن أنصاف الصوائت (Semi - voyelles)، فالواو والياء هنا قريبتان من الصوائت موضعاً، غير أنهما تمتازان بنوع من الحفيف بسبب ضيق الفراغ بين اللسان والحنك الأعلى، مما يقربهما من الأصوات الساكنة أي الصوامت، إضافة إلى قصرهما وقلّة وضوحهما في السمع إذا قيستا بالصوائت[٢].

٤- الانحراف: وهو صفة لِلّام والراء، لأنَّ اللسان ينحرف عند النطق بهذين الحرفين. ويعبّر عن الانحراف في الدرس الحديث بالجانبي (Laterale) مع اقتصار هذا الوصف على اللام وحدها[٣].

٥- التكرير: وهو صفة للراء، لأنَّ الراء تتكرر على اللسان عند النطق لارتعاد اللسان. فكأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقاً ليِّناً يسيراً مرتين أو ثلاثاً لتتكون الراء العربية[٤].

٦- التَّفشِّي: وهو صفة للشين تشير إلى كثرة انتشار الهواء بين اللسان والحنك؛ لأن منطقة الهواء في الفم عند النطق بالشين أوسع منها عند

---

(١) انظر: مكي، الرعاية، ص ١٠٠.
(٢) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٤٢ - ٤٣.
(٣) انظر: كانتينو، ص ٣٨، وتمام حسان، مناهج البحث، ص ١٥٦، والخولي، معجم اللغة النظري، ص ١٥٠.
(٤) انظر: مكي، ص ١٠٦، وأنيس، ص ٦٧.

النطق بالسين ولذلك لا يسمع لخروج الهواء حين النطق بالشين ذلك الصفير الملحوظ حين النطق بالسين.

٧- الاستطالة: وهي صفة للضاد كما عرفها القدامى. وقد وصفت بذلك - كما يقول مكي - لأنها استطالت في الخروج من مخرجها حتى اتصلت باللام لقرب مخرج اللام من مخرجها. أما الضاد الفصيحة المعروفة الآن والتي سبق أن ذكرناها فليس لها هذا الوصف.

و- الصوائت: مقاييسها وصفاتها:

عرفنا أنَّ الصوائت هي الأصوات التي تخرج دون أن يعترضها حاجز يسدّ مجرى النطق أو يضيِّقه، لذلك اعتمد نطقها على اهتزاز الوترين الصوتيين الذي يولِّد الجهر، فالصوائت كلّها مجهورة، وهي أحادية التصويت وترية. كما أنَّ الصوائت تمتاز من الصوامت بوضوحها السمعي، وكثرة دورانها في الكلام، واعتمادها على طرق تشكيلية متعدِّدة تعوِّض افتقارها إلى مخارج دقيقة ثابتة كما هي الحال في الأصوات الصامتة. ويبدو أن الميزة الأخيرة جعلت الصوائت من أصعب الأصوات نطقاً على المتكلِّم الذي يتعلَّم اللغة الأجنبية، على حين أن تعلُّمه الصوامت لا يشهد مثل هذه الصعوبة لسهولة وصف الصوامت واشتراك اللغات في كثير منها[١]. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ نطق الصوائت هو الذي يعطي اللغة صفة لهجية خاصة يعتادها أهل اللغة فيحسّون إحساساً دقيقاً بأي خروج عليها ولا سيما من الأجنبي.

ولهذا كله - كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس - اضطر العلماء المحدثون إلى استنباط مقاييس عامة للأصوات الصائتة، بها تقاس أصوات اللين في كل لغة وتنسب إليها. وقد قبسوا هذه المقاييس من عدد

(١) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٩ - ٣٠.

من اللغات المشهورة لتكون صادقة على أيّ لغة من اللغات المعروفة[١].

وقد حدَّد الدارسون المختصون ثلاثة صوائت رئيسية تستخدم في اللغات كافة[٢]، هي: (i) أي الكسرة، و (u) أي الضمة، و (a) أي الفتحة. وهذا وصف موجز لها:

١- عندما يرفع الإنسان لسانه إلى الأعلى قدر المستطاع، ويدفعه إلى الأمام قدر الإمكان دون أن يضيّق المجرى الهوائي بحيث لا يسبب إحداث حفيف ما ويبسط شفتيه في الوقت نفسه فإنه يُصدر صوت (i) أو صوت (ī)، وهما يقابلان: الكسرة أي الصائت القصير، وياء المدّ (الياء الساكنة المكسور ما قبلها). أما إذا ارتفع اللسان وضيّق المجرى الهوائي فإن الصوت يتجاوز منطقة الصوائت إلى الصوامت، فينطق بالياء، أي بالصوت الشبيه بالصائت في العربية أو نصف الصائت.

٢- وعندما يحرّك الإنسان لسانه إلى الأسفل قدر المستطاع، ويسحبه إلى الخلف قدر الإمكان، ويبسط شفتيه من غير تدوير فإنه يصدر صوت (a) أو صوت (ā)، وهما يقابلان الفتحة، وألف المدّ.

٣- وعندما يرفع الإنسان لسانه ويسحبه إلى الخلف قدر الإمكان دون إحداث حفيف ما، ويدوّر شفتيه، فإنه يصدر صوت (u) أو صوت (ū)، وهما يقابلان: الضمة، وواو المد (الواو الساكنة المضموم ما قبلها). أما إذا ارتفع اللسان وأحدث نوعاً من الحفيف فإنَّ الصوت يتجاوز منطقة الأصوات الصائتة إلى الصوامت، فينطق عندئذ بالواو، أي بالصوت الشبيه بالصائت في العربية أو نصف الصائت[٣].

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص ٣١.

(٢) انظر: يوسف، غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ١٢٩.

(٣) انظر: أنيس، ص ٣١ - ٣٣، ومارتينيه، مبادئ اللسانيات، ص ٤٦ - ٤٧، ودنيس وبنشن، المنظومة الكلامية، ص ٧٥ - ٧٧.

ولم يكتف العلماء المحدثون بوصف هذه الصوائت الرئيسية الثلاثة، إنما حدَّدوا نظراً إلى موضع اللسان من الحنك الأعلى ثمانية مقاييس تبدأ بالصائت (i) وتنتهي بالصائت (u). وهي موضَّحة في الشكل التالي(١):

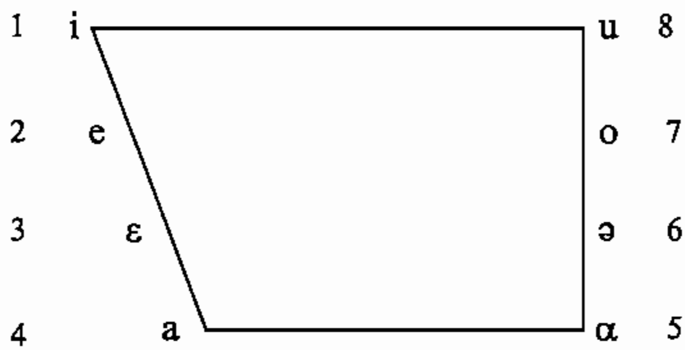

١- فالصوت الأول (i) تمثله الكلمة الفرنسية (si).

٢- والصوت الثاني (e) تمثله الكلمة الفرنسية (Thé).

٣- والصوت الثالث (ε) تمثله الكلمة الفرنسية (Même).

٤- والصوت الرابع (a) تمثله الكلمة الفرنسية (La).

٥- والصوت الخامس (α) تمثله الكلمة الفرنسية (Pas).

٦- والصوت السادس (ə) تمثله الكلمة الألمانية (sonne).

٧- والصوت السابع (o) تمثله الكلمة الفرنسية (Rose).

٨- والصوت الثامن (u) تمثله الكلمة الألمانية (Gut)(٢).

---

(١) انظر: أنيس، ص ٣٣، ودنيس وبنشن، المنظومة الكلامية، ص ٧٦ - ٧٨.

(٢) انظر: أنيس، ص ٣٥، وقارن بكمال بشر، الأصوات، ص ١٣٩ - ١٤٣.

وأياً كان عدد الصوائت التي تحويها لغة من اللغات فإنه يمكن وصف كلّ صائت فيها قياساً على هذه الصوائت المعيارية الثمانية. ويختلف عدد الصوائت من لغة إلى أخرى اختلافاً قد يكون كبيراً. فعلى حين لا تضمّ العربية الفصحى سوى ثلاثة صوائت معترف بها تضمّ الإنكليزية والفرنسية ستة عشر صائتاً[١]. ويمكن للإنسان أن ينطق نحواً من خمسين صوتاً صائتاً[٢].

وتُصنَّف الصوائت التي تفتقر إلى مخارج معيَّنة بالنظر إلى مواضع اللسان وصورة الشفتين، وإلى درجات الانفتاح، وإلى طريقة النطق.

أ) فمن حيث مواضع اللسان وصورة الشفتين يُلاحظ أنَّ اللسان عندما يتجمَّع أو يتكتَّل في مقدم الفم عند الغار يُحدث أصواتاً أمامية. وهي الأصوات الأربعة الأولى الموصوفة آنفاً والموضّحة مواضعها في الشكل السابق. أي الأصوات (i و e و ɛ و a). أما إذا تجمّع اللسان في مؤخر الفم عند الطبق فإنه يُحدث أصواتاً خلفية. وهي الأصوات التالية للأربعة الأولى، أي أصوات (ɑ و ə و o و u). وحين يتجمّع اللسان وسطاً بين هذا الموقع وذاك، فإنه يحدث أصواتاً وسطية. منها في العربية الفصحى صوت واحد يُنطَق بعد ما يدعى بحروف القلقلة. وليس هذا الصوت ممّا يعتدّ به ضمن الصوائت العربية لأنّ شرط الصوت لكي يكون فونيماً أي وحدة صوتية أن يؤثّر في معنى الكلمة سلباً أو إيجاباً بوصفه مقابلاً استبدالياً. وهو ما لا ينطبق إلا على الأصوات الرئيسية أي الكسرة والضمة والفتحة قصيرة كانت كلها أو طويلة. أما سائر الأصوات المعروفة عندنا كالإمالة والروم والإشمام والتفخيم والترقيق فهي صور فرعية أي

(١) انظر: المنظومة الكلامية، ص ٧٨، وإيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ٢١ .

(٢) انظر: أنيس، ص ٣٦. وتجدر الإشارة إلى أنَّ معجم اللسانيات الفرنسي وصف (٢٤) صائتاً معروفاً في اللغات المعاصرة. انظر:
Dictionnaire de Linguistique, p. 27

ألوفونات للفونيمات الثلاثة الرئيسية السابقة. ويستنتج ممّا سبق أن العربية لا تستعمل إلا موضعين من الفم: أمامي وخلفي[١].

وتُصوِّر الشفتان حين النطق بالصوائت وضعين هما **الاستدارة والانفراج**. فالاستدارة تكون حين النطق بالأصوات الخلفية متدرّجة من حيث الضمّ من صوت (ɑ) أي الفتحة المفخَّمة إلى صوت (ə) أي الإمالة الضمية المنفرجة، إلى صوت (o) أي الإمالة الضمية الحادّة، إلى صوت (u) أي الضمة حيث تبلغ الاستدارة أقصاها مع بروز إلى الأمام كما في نطق كلمة (بوم) مثلاً. أما الانفراج فيكون حين النطق بالأصوات الأمامية التي يتدرّج الانفتاح والكسر فيها حتى يبلغ مداه في نطق كلمة (كِيس) مثلاً[٢]. وتقابل الأصوات الأمامية المنفرجة الصوائت والصور الصوتية العربية المعروفة. فصوت (i) يقابل الكسرة، وصوت (e) يقابل الإمالة الكسرية الحادّة، وصوت (ɛ) يقابل الإمالة الكسرية المنفرجة، وصوت (a) يقابل الفتحة المرقَّقة.

ب) ومن حيث الانفتاح الفموي حين النطق بالصوائت يُميَّز بين الصوائت المنغلقة أو الحادَّة، والصوائت المنفتحة أو المنفرجة. فصوت الضمة (u) وصوت الكسرة (i) يمثلان أصغر درجة انفتاح، على حين أنّ صوت الفتحة (a) يمثل أكبر درجة انفتاح. وليس ضرورياً أن يقتصر الانفتاح على هاتين الدرجتين كما هي الحال في العربية، إذ تضمّ اللغة الفرنسية مثلاً أربع درجات انفتاح يبينها الشكل السابق، وهي متدرّجة من الضيق إلى الاتساع نزولاً من الأعلى إلى الأسفل: (i و e و ɛ و a) في الصوائت الأمامية. كذلك هي الحال في الصوائت الخلفية: (u و ə و o و ɑ)[٣].

---

(١) انظر: كانتينو، ص ١٤٧.

(٢) انظر: الأنطاكي، ص ٢٣١.

(٣) انظر: كانتينو، ص ١٤٥. وينبغي قراءة الرموز من اليمين إلى الشمال.

ولذلك توصف الصوائت الفرنسية (وفق الشكل السابق أيضاً) على هذا النحو[١]:

١- صوائت منغلقة (u و i).

٢- صوائت شبه منغلقة (o و e).

٣- صوائت شبه منفتحة (ɔ و ɛ).

٤- صوائت منفتحة (α و a).

ج) ومن حيث طريقة النطق ينبغي التمييز بين طريقة وأخرى من طرق نطق الصوائت. أهمها:

١- مدى الصائت أو إطالته وتقصيره: تتفاوت الصوائت من حيث المدى أو الطول، إذ يمكن ملاحظة أربع درجات من الطول، فهناك صوائت قصيرة جداً، وصوائت قصيرة، وصوائت طويلة، وصوائت طويلة جداً. وتقسم الصوائت العربية تبعاً للطول إلى قسمين هما: الضمة والفتحة والكسرة أي الصوائت القصيرة، والألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها، أي الصوائت الطويلة. وليس في معظم اللغات الحديثة إلا درجة واحدة من الطول[٢].

٢- الخيشومية والفموية: يلاحظ حين النطق بالصوائت أن هناك طريقتين لخروج الهواء. فإما أن ينخفض الطبق فيسمح لجزء من الهواء بالتسرب من الأنف، وإما أن يرتفع الطبق فيغلق مجرى الأنف فيخرج الهواء كله من الفم. ففي الطريقة الأولى تخرج الصوائت مصحوبة بالغنة، وتدعى بالخيشومية أو الغنّاء، على حين أن الطريقة الثانية تجعل الصوائت محصورة في الفم ولذلك تدعى بالفموية. ومن الصوائت الفموية كلّ

(١) انظر: مدخل إلى الألسنية، ص ١٢٨.

(٢) انظر: الأنطاكي، ص ٢٤٥.

الصوائت العربية. أما الصوائت الغنّاء فمنها أربعة في اللغة الفرنسية تسمع في الكلمات التالية: (sãng و vīn و sōn و brūn). ويشار في الكتابة الصوتية إلى الغنّة بالعلاقة (~) التي ترسم فوق الرمز الدال على الصائت، نحو: (ẽ و õ)[1].

وبناء على ما تقدَّم توصف الصوائت العربية ضمن نظام العربية الفصحى على هذا النحو:

١- الكسرة (i): صائت، قصير، أمامي، منغلق، ليس فيه استدارة، فموي. يفخّم إذا سبق بأصوات (ص، ض، ط، ظ) ويفخّم نسبياً إذا سبق بأصوات (ق، غ، خ) ويرقَّق إذا سبق بسائر الأصوات.

٢- الضمة (u): صائت، قصير، خلفي، منغلق، مستدير، فموي، يعامل من حيث التفخيم والترقيق كسابقه.

٣- الفتحة (a): صائت، قصير، أمامي، منفتح، غير مستدير، فموي. وينطبق هذا الوصف على الفتحة العرقّقة في العربية الفصحى. أما الفتحة المفخّمة - وهي هنا فرع من الفتحة الأساسية - فهي صائت خلفي، قصير، فيه استدارة، منفتح، فموي.

٤- الكسرة الطويلة أي الياء الساكنة المكسور ما قبلها: صائت طويل لا يختلف عن الكسرة إلا في طوله، إذ يبلغ مداه ما يبلغه صائتان قصيران. ويرمز لها في الكتابة الصوتية بـ (ī) أو (i:) أو (ii).

٥- الضمة الطويلة أي الواو الساكنة المضموم ما قبلها: صائت طويل لا يختلف عن الضمة إلا في الطول. ويرمز لها في الكتابة الصوتية بـ (ū) أو (u:) أو (uu).

---

(١) انظر: كانتينو، ص ١٤٦، ومدخل إلى الألسنية، ص ١٣٠.

٦- الفتحة الطويلة أي الألف ولا تكون إلا ساكنة مسبوقة بالفتح: صائت طويل لا يختلف عن الفتحة إلا في الطول. ولها كالفتحة وصفان، أحدهما أساسي هو الفتحة الطويلة المرققة التي توصف بأنها صوت أمامي، منفتح، غير مستدير، فموي. والآخر فرعي وهو الفتحة الطويلة المفخمة التي توصف بأنها صوت خلفي، فيه استدارة، منفتح، فموي، مسبوق بأصوات الاستعلاء. ويرمز لها في الكتابة الصوتية بـ (ā) أو (a:) أو (aa). ومع أننا فرّقنا بين نوعين من الفتحة في العربية، فإنه لا يمكن عدّ الفتحة إلا صائتاً واحداً، لأن من شروط كون الصوت - كما ذكرنا سابقاً - وحدة صوتية أي فونيماً أن يكون مؤثّراً في معنى الكلمة سلباً أو إيجاباً وهو ما لا يتوافر في أي صوت صائت عندنا إلا في الفتحة والضمة والكسرة قصيرة تارة وطويلة تارة أخرى.

٣- علم الأصوات التشكيلي[1]:

رأينا في مطلع هذا الفصل أن هناك مصطلحين أساسيين يدلان على وجهتين مختلفتين في الدرس الصوتي، هما: مصطلح (الفونيتيك) ومصطلح (الفونولوجيا). وبيّنا اختلاف الدارسين الأجانب حول اختصاص كلّ مصطلح بجانب من الدرس الصوتي، وانتهينا إلى أن الفونيتيك هو الدراسة العلمية للأصوات من جوانبها النطقية والفيزيائية والسمعية والتجريبية، فهو لذلك أقرب ما يكون إلى مفهوم العلوم (sciences). على حين أن الفونولوجيا علم لساني يختصّ بدرس أصوات لغة معيّنة للوصول إلى طرق ائتلافها ونظام تركيبها وما يتصل بذلك من فروق.

والحقّ أنّ الوجهة التي صار مصطلح الفونولوجيا (علم الأصوات التشكيلي) يعبّر عنها في درسه يرجع الفضل في بيانها ووضع أسسها

(١) أو الصوتيات التشكيلية.

العملية للساني الروسي تروبتسكوي (ت ١٩٣٨م) أحد أقطاب مدرسة براغ اللغوية[١]. لقد حدَّد هذا العالم مهمة الفونولوجيا ببحث العناصر الصوتية ضمن مجموعة العلاقات التي يفرضها نظام اللغة المدروسة، وصولاً إلى بيان الوظيفة التي تؤدّيها العناصر مجتمعة. وهكذا تحول الدرس من الجزئيات المعزولة إلى النظام والبنية التي منها ينبغي الانطلاق. ثم يمكن بحث الجزئيات من خلال علاقاتها المختلفة. ومن هنا عُدَّت الفونولوجيا وسماتها عند تروبتسكوي أحد أصول البنيوية التي شاعت في الدراسات الغربية على اختلافها[٢].

ويمكن للدارس الرجوع إلى بداية هذا الدرس الفونولوجي (ظهر مصطلح الفونولوجيا نحو ١٨٥٠م)[٣] عند العالم وايتني (Whieteny) (ت ١٨٩٤م) الذي أكد أن "اللغة كالجسم العضوي، فهي ليست تلاصق جزئيات متشابهة، بل هي مجموعة أجزاء يرتبط بعضها ببعض ويعاضد بعضها بعضاً"[٤]. والصوت المنطوق عنده لا يشكل وحده المادة الأولية في اللغة، إذ يمكن أن يعتبر من وجهة نظر معينة نتاجاً مادياً. إن المادة الأولية تتمثل في الصوت المنطوق الذي يحمل معنى، وناتج نظام الأصوات ذي المحتوى الفكري كذلك[٥]. وينتهي وايتني إلى أنه "ليست أية أبجدية مستعملة (يقصد الأصوات البسيطة للغة ما)

(١) انظر: ترجمة وافية لتروبتسكوي في: مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٩٧ - ١٠٩.

(٢) انظر: محمود فهمي حجازي، (أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الإثنولوجية)، مجلة عالم الفكر، الكويت المجلد الثالث، العدد الأول لعام ١٩٧٢م، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٣) انظر: Dictionnaire de linguistique, p. 375

(٤) مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ١٩.

(٥) انظر: مونان، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

سديماً، بل هي نظام منسّق من الألفاظ تحكمه علاقات في كل الاتجاهات»[١].

وهكذا تضافرت جهود لسانيين مختلفي الاتجاهات، إضافة إلى جهد تروبتسكوي المتميز، لإعطاء الفونولوجيا حدودها الدرسية المعهودة الآن[٢]. ويعبّر فندريس (Vendryès) عن الدرس الفونولوجي حين يقول: «لا توجد في اللغات أصوات لغوية منعزلة. وهذا لا يعني فقط أن الأصوات اللغوية لا توجد مستقلة وأنها لا تحلّل على انفراد إلا بنوع من التجريد، إذ إنها في كل لغة تكوّن نظاماً مترابطاً. لكنّ معنى ذلك أيضاً أنها لا تسعمل على انفراد فلا يُتكَلَّم إلا بمركبات من الأصوات اللغوية. فأقل جملة وأقل كلمة تفترض سلسلة من الحركات النطقية المعقدة وقد تركّبت فيما بينها»[٣].

ويشير منهج التحليل الفونولوجي التركيبي (هو الذي ينتقل من الجزء إلى الكلّ) إلى إمكان تقسيم الوحدات الصوتية إلى الأقسام الآتية[٤]:

١- الفونيم (phoneme) وهو الوحدة الصغرى في هذا التحليل.

٢- المقطع (syllable) وهو مجموعة من الفونيمات المركبة وفق نظام معيّن في لغة معينة.

٣- مجموعة النبر (stress group) وهي عدد من المقاطع يتميز واحد منها بوجود قدر أكبر من الضغط فيه. وتدعى هذه المجموعة بالقدم الصوتي.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: Dictionnaire de linguistique, p. 376

(٣) فندريس، اللغة، ص ٨٣.

(٤) انظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٣٥ - ١٣٧.

٤- المجموعة النغمية (tone group) وهي مجموعة تضم قدماً صوتياً أو أكثر.

٥- المجموعة النَّفسية (breath group) وهي تتابع صوتي تُحدِّد بدايته ونهايته طاقة النَّفَس، وحدّها الأدنى هو مقطع واحد.

٦- الجملة الفونولوجية (phonological - sentence) وهي تفوق المجموعة النفسية وتقابل الفقرة الموجودة في اللغة المكتوبة.

وسنعرض لتفصيل الوحدات الصوتية الأربع الأولى، لارتباطها بالدرس الصوتي اللغوي من جهة، ولوجود أسس علمية لتحليلها من جهة أخرى. وسيتم التركيز خلال ذلك على أسس التشكيل الصوتي للعربية الفصحى التي نتّخذها مثالاً لتطبيق الدرس الفونولوجي.

أ- الوحدة الصوتية (الفونيم وصوره):

يعدُّ الفونيم أساس التحليل الفونولوجي الحديث، وقد ظهر هذا المصطلح عام ١٨٧٣ مع مرحلة روّاد الفونولوجيا، وانتقل من فرنسة إلى بلدان أوربية وأمريكية أخرى مطلع هذا القرن، ليصير واحداً من أهمّ المباحث الصوتية التي أثرت الدرس اللساني بكثيرٍ من الآراء والنظريات والتطبيقات(١). وحين دخل مصطلح الفونيم درسنا العربي الحديث ترجم إلى (وحدة صوتية) و (لافظ) و (صوت مجرّد) و (صوتية) و (صوت) و (مستصوت) و (صوتون). وعرّب إلى (صوتيم) و (صوتم) و (فونيم) و (فونيمّة)(٢).

---

(١) انظر: عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ١١٦، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٣٩ - ١٤٣.

(٢) انظر: عمر، (المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية)، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث لعام ١٩٨٩، ص ١٢، وانظر: سمير ستيتية =

ويضيق المجال عن تتبّع كلّ الآراء التي قدّمت لتعريف الفونيم وتحليل مكوناته، وقد كتبت في ذلك كتب مستقلة وبحوث وأجريت دراسات واسعة كثيرة. لذلك نكتفي بتحديد أهم الاتجاهات التي تجمع تلك الآراء على كثرتها، ونبين الأسس التي انطلقت منها الآراء المتداولة.

١- الوجهة النفْسية أو العقلية: ترى هذه الوجهة أن الفونيم هو (الصورة العقلية للصوت) أو هو "صوت مثالي نحاول تقليده في النطق، ولكننا نفشل في إنتاجه تماماً كما نريد، أو بنفس الصورة التي نسمعه بها"[١]. وتستند هذه الوجهة التي تضم آراء متعدّدة من هذا القبيل إلى أنّ اللغة تحيا في عقول الأفراد، وتتطور تبعاً للقوانين العقلية. فاللغة ظاهرة عقلية خارجة عن نواميس الفيزياء المعروفة. وقد نحا هذا المنحى تربتسكوي في إحدى مراحل تفكيره الأولى وبودوان (G. Boudouin) وويك (Van Wijik) وإدوارد سابير (Sapir) وآخرون. وأهم ما يوجه لهذا المنحى في تعريف الفونيم من نقد هو أن اختيار هذه الصورة العقلية وتصنيفها ليس بالأمر المتيسر، وأن اتباع هذا المنهج يجعل عبء القضايا اللغوية ملقى على غير اللغويين كعلماء النفس[٢].

٢- الوجهة المادية: ترجع أصول هذه الوجهة إلى سوسير الذي نقد تمثيل الكتابة للأصوات؛ منتهياً إلى أن تحديد الفونيم يجب أن يعتمد على أساسين: عضوي وسمعي. فالوصف العضوي للصوت عن طريق رصد

= (نحو معجم لساني شامل موحد)، مجلة أبحاث اليرموك، إربد، المجلد العاشر، العدد الثاني لعام ١٩٩٢، ص ١٦٩، ومحمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص ٢٠٩.

(١) عمر، دراسة الصوت، ص ١٤٧، وانظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ١٦٠ - ١٦٢، وعبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ١٢٨ - ١٣١.

(٢) انظر: عمر، المرجع السابق، ص ١٤٩.

أعضاء التصويت ليس كافياً، إذ لا بدَّ من الاعتماد على الأثر السمعي الذي له أثر تمييزي بارز. فالفونيم إذن: "عنصر صوتي في اللغة المنطوقة يقوم على أساس عضوي (هو تكوينه بواسطة أعضاء النطق) وعلى أساس سمعي (وهو الصفة الموضوعية أو الشخصية للسمع"[1]. ومن الذين اتجهوا هذه الوجهة دانيال جونز الذي عرّف الفونيم بأنه "عائلة أو مجموعة من أصوات اللغة المتقاربة سماعاً ونطقاً. والتي لا تظهر مطلقاً في نفس الإطار الصوتي"[2]. وواضح أن جونز يضيف في تعريفه السابق شيئين مهمّين هما أن الفونيم مجموعة أصوات، وأن هذه الأصوات لا تتبادل المواقع ما دامت منتمية إلى فونيم واحد. ويرى جونز أيضاً أن الفونيم قد يكون ذا أعضاء متعدّدة (أصوات phones) كالنون، وقد يكون ذا عضو واحد كالياء. ويدعى أحد هذه الأعضاء عضواً رئيسياً إذا كان أكثر وروداً في الاستعمال أكثر من غيره، أو إذا كان يستعمل منعزلاً عن السياق، أو كان متوسطاً بين الأعضاء المتطرفة كصوت النون اللثوي في مقابل بقية أصواتها[3]. ويشرح الدكتور تمام حسان تبادل المواقع وعدمه وفق جونز بأنه يدلّ على التخارج. فالنون التي قبل الثاء لا تحل محل النون التي قبل القاف، لأن لكل منهما مكانه وبيئته وصفاته. أما إذا صحّ وقوع أحد الصوتين محل الآخر فليسا عندئذ صوتين ينتميان لفونيم واحد. نحو قولنا: (ثاب) و (تاب) لأن الثاء صوت ينتمي إلى فونيم الثاء، على حين أن صوت التاء ينتمي إلى فونيم آخر هو فونيم التاء[4].

---

(١) شاهين، في علم اللغة، ص ١١٦، وقارن بسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص ٥٥ - ٥٧.

(٢) شاهين، ص ١٣٢، وانظر: عمر، دراسة الصوت، ص ١٤٩، وقارن بتمام حسان، مناهج البحث، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) انظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ١٥٨.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٥٨ - ١٥٩.

٣- الوجهة الوظيفية: ذهب بعض العلماء إلى أن الفونيم وحدة مناسبة للتعبير الألفبائي. لذلك يقصد بالفونيم معنى (الحرف) الذي هو أعمّ من الصوت. ورأى جونز في هذا الصدد أن أنظمة الكتابة الدقيقة تتطلب لتركيبها نظرية الفونيمات[١]. لكنّ الاتجاه السائد في هذه الوجهة هو اعتبار الدلالة التي يؤديها الفونيم. والفونيم عند أصحاب هذه الوظيفة هو "أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني"[٢]. مثال ذلك صوت (k) وصوت (q) في الإنكليزية. فهذان الصوتان لا يفرقان بين المعاني فيها لذلك لا يعدّان فونيمين، على حين أنهما فونيمان في العربية لأنهما يفرّقان بين المعاني نحو (قال) و (كال). ويرى فاشك (Vachek) أن كل فونيم في كل كلمة يؤدي وظيفتين: إحداهما إيجابية والأخرى سلبية. فالأولى تكون بتضامّه ومائر عناصر الكلمة للدلالة على معناها، والثانية تكون حين يحتفظ بالفرق بين الكلمة التي هو فونيم فيها والكلمات الأخرى. ومثال الوظيفة الأولى أن فونيم (k) في كلمة (call)[٣] يؤدي وظيفة إيجابية في الدلالة على معنى الكلمة. ومثال الوظيفة الثانية أنه يحتفظ بالفرق بين (call) و (Tall) أو (pall)[٤].

ولا بدّ من الوقوف عند تروبتسكوي الذي مال إلى المفهوم الوظيفي للفونيم وترك المفهوم النفسي. فقد ذهب تروبتسكوي إلى أن الفونيم "هو أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس"[٥]. ويرى ترويتسكوي أن

---

(١) انظر: عمر، دراسة الصوت، ص ١٤٥.

(٢) عمر، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣) ينبغي الانتباه إلى أن (k) هو صورة الفونيم في الكتابة الصوتية وأن (c) عنصر كتابي. انظر فونيمات اللغة الإنكليزية في: محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص ٣٢٠.

(٤) انظر: عمر، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٥) شاهين، في علم اللغة، ص ١٢١.

الفونيم مكون من مجموعة من العناصر التي لا تقبل التجزئة. فمثلاً (الباء) لها حركات نطقية كاقتراب الشفتين، واهتزاز الوترين، وحبس الهواء ثم خروجه، ولها أثر سمعي محدّد تنطبع (الباء) به كلًّا لا أجزاء. فالباء وحدة فونولوجية لأن أياً من عناصرها لا يعدّ وحدة فونولوجية لعدم انعزاله عن بقية العناصر، فالاحتباس يليه الانفجار، والجهر يظهر بين هذا وذاك. فلا استقلال إذن لهذه العناصر الجزئية[١].

ومع أن تروبتسكوي يلحّ على الجانبين العضوي والسمعي في وصف الفونيم وتحديده، فهو يرى أن الأساس الذي يقوم عليه الفونيم هو الوظيفة التي يمكن أن يؤدّيها في تمييز كلمة عن أخرى. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الذي يتحقّق في الكلام عند تروبتسكوي ليس الفونيم بل تنوعاته الصوتية. "فالفونيم لا يتطابق مع صوت واقعي، وإنما تتحقق الفونيمات عن طريق أصوات الكلام"[٢]. وقد وضع تروبتسكوي بضع قواعد لبيان وظيفة الفونيم، منها:

١- إذا كان الصوتان من اللغة نفسها، ويظهران في الإطار الصوتي نفسه، وإذا كان من الممكن أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر من دون أن ينتج من هذا التبادل اختلاف في المعنى، فهذان الصوتان صورتان اختياريتان لفونيم واحد. مثال ذلك في العربية فونيم (الجيم) الذي له صور صوتية متعدّدة يمكن لأحدها أن يحلّ محلّ الآخر من دون تغيير في المعنى، كنطق الجيم في كلمة (جميل) معطّشة قريبة من الشيِّن الشاميين، ونطقها في الكلمة نفسها خالية من التعطيش وقريبة من (g) عند القاهريين، ونطقها قريبة إلى الوصف الصوتي عند علماء التجويد في قراءة القرآن فيما ندعوه بالجيم الفصيحة[٣].

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٢١ - ١٢٢.
(٢) عمر، دراسة الصوت، ص ١٧١، وانظر: شاهين، في علم اللغة ١٢٦.
(٣) انظر: شاهين، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٢- إذا كان الصوتان يظهران في الموقع الصوتي نفسه، ولا يمكن لأحدهما أن يحلّ محلّ الآخر من دون تعديل معنى الكلمة، أو من دون أن تصير الكلمة غامضة - أو غير معروفة في اللغة[١] - فإن هذين الصوتين صورتان لفونيمين مختلفين. مثال ذلك في العربية الأصوات الأولى من الكلمات التالية: (تاب، جاب، ذاب، شاب، غاب). إذ يشير استبدال أحدهما بالآخر إلى تغير واضح في المعنى[٢].

٣- إذا كان الصوتان في اللغة نفسها متقاربين من الناحية السمعية أو النطقية، ولا يظهران مطلقاً في الإطار الصوتي نفسه، فإنهما يعدّان صورتين لفونيم واحد. مثال ذلك فونيم النون في العربية؛ إذ تعدّدت صوره في الوقت الذي لا يمكن أن تقع صورة منه موقع الأخرى. وقد بيّن الدكتور تمام حسان هذه الصور على هذا النحو[٣]:

١- صورة شفهية، نحو (ينبح).

٢- صورة شفوية أسنانية، نحو (ينفع).

٣- صورة أسنانية مفخمة، نحو (ينظر).

٤- صورة لثوية أسنانية، نحو (تنسى).

٥- صورة فيها تكرار، نحو (من رأى).

٦- صورة فيها انحراف، نحو (من لام).

٧- صورة غارية، نحو (ينجح).

---

(١) مثل الدكتور أحمد مختار عمر لذلك حين نبدل العين في (باع) بالظاء، فتصير كلمة غير معروفة، انظر: كتابه السابق، ص ١٨٣.

(٢) انظر: شاهين، ص ١٢٤.

(٣) انظر: تمام حسان، الأصول، ص ١١٧، وقارن بشاهين، في علم اللغة، ص ١٢٥.

٨- صورة فيها غنة، نحو (من يكن).

٩- صورة طبقية، نحو (ينكر).

١٠- صورة لهوية مفخمة، نحو (ينقل).

فأصل هذا كلّه النون التي تخرج لثوية، أنفية، مجهورة، مرقّقة، لكنّ مقتضى المجاورة في السياق بين الأصوات لا يحقّق إلا صورة فرعية من صور النون المتعدّدة(١).

٤- الوجهة التجريدية: يرى أصحاب هذه الوجهة أن الفونيم ليس واقعاً مادياً أو نفسياً، وإنما هو وحدة مجردة خياليّة(٢). ومن الذين ذهبوا إلى هذا التجريد العالم الياباني جمبو (Jimbo) والإنكليزي (Palmer). "وقد قيل في شرح نظرية الأصوات التجريدية (Abstract sounds): بعض الأصوات لها ملامح مشتركة كثيرة يمكن أن تلخص في مثال أو صورة انطباع ذهني(image) يعتبر صوتاً تجريدياً على المستوى الأول. وهناك مستوى ثان من التجريد حيث يستخلص المرء عائلة كاملة من هذه الأصوات التجريدية في شكل صورة عامة. هذه الأصوات التجريدية على المستوى الثاني هي الفونيمات"(٣). وقد تابع فريمان تواديل (F. Twaddell) هذا المنحى وقدّم نظرية معقّدة للفونيم ألغى بها جميع المفاهيم السابقة. لكن تروبتسكوي تصدّى له مفنّداً آراءه الغامضة ومنهجه الفلسفي الذي قاد بعض الدارسين إلى فهم خاص يوحي برفض مفهوم الفونيم أصلاً(٤).

---

(١) انظر: تمام حسان، الأصول، ص ١١٧ - ١١٨.
(٢) انظر: عمر، دراسة الصوت، ص ١٥٢ - ١٥٣، وشاهين، في علم اللغة، ص ١٣٤ - ١٣٨.
(٣) عمر، دراسة الصوت، ص ١٥٢.
(٤) انظر: شاهين، ص ١٣٧.

ويقف الدارس حائراً أمام هذه الآراء المتعددة والمتعارضة؛ ولا سيما إذا كان مطالباً بتقديم خلاصة أو تعريف جامع، كما هي حالنا في هذا الصدد. وسنلجأ إلى معجم مختصّ لتقديم تعريف صالح للدرس التعليمي، مع أنّ المعاجم اللسانية لا تخلو من فوضى المصطلحات وكثرة الشروح وتباينها مما يقلّل الفائدة المرجوة منها. ولنا أن نرتضي تعريفاً موجزاً للفونيم هو "أنه أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني"[1].

والمقصود بذلك - كما نرى - أن الوحدة الصوتية هي مجموع عناصر نطقية وسمعية لا تقبل التجزئة حين الوصف الفونتيكي (كالمخرج والصفات والأثر السمعي). وأنها ذات صور (Allophones) نطقية في سياق الكلام. وأنها - أي الوحدة الصوتية - تفرّق بين معنى وآخر. والوحدة الصوتية لها وجود حقيقي على مستويي الدرس: الفونيتيكي والفونولوجي، وذلك عن طريق وصفها نطقياً وسمعياً منعزلة عن السياق صوتياً على المستوى الأول، وعن طريق صورها السياقية في الكلام على المستوى الثاني.

وبناء على ما تقدم نرى أن الفونيم أي الوحدة الصوتية قابل للتحليل إلى مكوّنات هي عناصره النطقية والسمعية، وأنه يتحقق عن طريق صوره السياقية. أما إذا أخذنا مجموع الصور السياقية وأردنا لها أن تتحقق فلن يكون ذلك ممكناً (انظر صور فونيم النون في العربية الواردة آنفاً).

أما الألوفون (Allophone) فهو عنصر من عناصر الفونيم تغييره لا يغيّر المعنى. وتجمع الآراء على أن هذا العنصر أو الصورة الصوتية صوت حقيقي، على حين أننا رأينا معظم الآراء يذهب إلى أن الفونيم ليس صوتاً

(١) محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص ٢٠٩، وقارن بـ D. Linguistique, p. 372 - 373

منطوقاً، إذ لا يمكن له أن يتحقق إلا عن طريق عناصره. ونشير هنا إلى أن مصطلح الألوفون ترجم وعرِّب في درسنا الحديث، فقيل: ألوفون وصوتم تعاملي ومتغير صوتي وبدصوتية (نحتاً من بديلة صوتية) وصويتون وصورة صوتية[١]. ويمكن للألوفون أن يكون عنصراً اختيارياً كتعدد صور الجيم والقاف والضاد من بيئة إلى أخرى. وكنا رأينا صور الجيم في الحديث عن قواعد تروبتسكوي، أما القاف فيمكن أن تنطق فصيحة كما في القراءات القرآنية المسموعة الآن، وأن تنطق قريبة من الهمزة عند كثيرٍ من الحضر المحدثين، وأن تنطق كافاً خالصة في بعض أنحاء فلسطين، وأن تنطق قريبة من صوت (g) المشابه للجيم اليمنية أو العدنية أو القاهرية، وأن تنطق جيماً فصيحة عند بعض البدو المعاصرين. كذلك الضاد التي تنطق فصيحة - مع أنها تخالف وصف القدماء لها - في قراءات القرآن المسموعة الآن، وتنطق قريبة من الظاء عند كثير من البدو وسكان مدن الرافدين وغيرهم، كما تنطق قريبة من الدال عند بعض الحضر المتأثرين باللغات الأجنبية[٢]. فهذه الصور جميعاً يمكن أن يحل أيّ منها محلّ الآخر من دون مساس بالمعنى. وللدارس أن يقف على فروع أو صور أخر لكثير من فونيمات العربية ويصنّفها في مجموعات. ولا شك في أن مباحث الصرف والتجويد ستقدم كثيراً من تلك الفروع التي تقبل التبادل على أنها وجوه جائزة؛ كالإمالة وعدمها وتحقيق الهمزة وتسهيلها وبعض مواضع الإبدال والإدغام والإعلال ونحوها.

ويمكن للألوفون أن يكون عنصراً إيجابياً تحدّده مواضع معيّنة في السياق، فلا يجوز أن يحلّ عنصر محل عنصر آخر. مثال ذلك ما سبق أن

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر (المصطلح الألسني وضبط المنهجية) مرجع سابق، ص ١٢، وسمير ستيتية (نحو معجم لساني شامل موحد) مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٢) ذكر يوهان فك في كتابه (العربية) صوراً أخرى لنطق الضاد قديماً وحديثاً، انظر: ص ١١٢.

رأيناه في صور النون المحكومة بمواضع تخصّ كلًّا منها. فالموضع الذي يرد فيه ألوفون النون بصورة فيها غنّة كما في (من يعمل) لا يجوز أن يحلّ فيه ألوفون فيه صورة النون الغاريّة أو الشفهية وغير ذلك من سائر الصور. كذلك نجد مواضع للألوفون من هذا الورود الإجباري في تفخيم لام لفظ الجلالة (الله) وترقيقها، إذ لكل من ذلك موضع معروف لا يتعدّاه إلى غيره.

ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض الدارسين جعل مصطلح (الحرف) مساوياً لمصطلح (الفونيم) مستنداً إلى التفرقة بين (الصوت) و (الحرف). فالصوت هو ذلك الذي نسمعه ونحسّه، أما الحرف فهو ذلك الرمز الكتابي الذي يتّخذ وسيلة منظورة للتعبير عن صوت معين، أو مجموعة من الأصوات لا يؤدي تبادلها في الكلمة إلى اختلاف المعنى[١]. ويبدو أنّ ما سبق إليه الدكتور تمام حسان أدقّ، إذ بيّن أن الحروف ليست رموزاً كتابية، وهو يقول: "ليست الحروف إذن هي تلك الصور الكتابية التي تخطّها بالقلم، فهذه رموز كتابية إلى الحروف. وليست الحروف هي ما تنطقه بلسانك في أثناء الكلام، فهذه هي الأصوات. ولكنّ الحروف أقسام يشتمل كلّ منها على عدد من هذه الأصوات. وإذا كانت الأصوات تدخل في نطاق حاسة السمع والبصر، وفي العمليات الحركية، فلا يدخل الحرف إلا في نطاق الفهم أو في نطاق الإحساس، على حسب ما يراه العلماء من وجهات النظر المختلفة في نظرية الفونيم"[٢]. وواضح أن الدكتور حسان يستبدل الحرف بالفونيم من دون أن يلتفت إلى دلالات مصطلح (الحرف) في درسنا العربي. فالحرف عند اللغويين القدامى

(١) انظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٨٣-٨٤، وانظر أصول هذه النظرة في: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٢٠-١٣٢.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٢٠.

يستعمل للدلالة على الرمز المكتوب والصوت المنطوق. أما مصطلح (الصوت) عندهم فليس واضح المعالم، إذ لا تقدّم بحوث سيبويه وابن جنّي ومن جاء بعدهم كابن سينا تعريفاً دقيقاً أو متّفقاً عليه. وقد أخذ بعض الدارسين المحدثين على اللغويين العرب عدم تفرقتهم بين الحرف والصوت وخلطهم بين مظهري اللغة المنطوق والمكتوب؛ حين استعملوا مصطلح (الحرف) شاملاً للمظهرين معاً[١]. وهكذا يتبيّن أن مصطلح الحرف عندنا لا يتحمل أعباء جديدة تزيد ما ينوء به من كثرة الاستعمال في مجالات متعدّدة. فالحرف يطلق مثلاً على الأداة (كحروف المعاني)، وعلى الصوت الذي يتركّب منه اللفظ، وعلى اللفظ كلّه، وعلى اللهجة، وعلى القراءة كما يطلق على الخطّ والنقش عدا استعمالات لغوية أخرى[٢]. ويشار في هذا الصدد إلى أن الرازي (ت بعد ٦٣٨هـ) ذكر في (رسالة الحروف) ثلاثة أنواع من دلالات الحرف، هي[٣]:

١- حروف فكرية: وهي صور روحانية في أفكار النفوس مصورة في جوهرها قبل إخراجها، معانيها الألفاظ.

٢- حروف لفظية: وهي أصوات محمولة في الهواء مدركة بطريق الأذنين بالقوة السامعة.

٣- حروف خطية: وهي نقوش خطّت بالأقلام في وجوه الألواح وبطون الطوامير، مدركة بالقوة الناظرة بطريق العينين.

---

(١) انظر: ما ذكره محمد لطفي الزليطني في مقالته المعنونة بـ (ظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدماء)، مجلة المعجمية، تونس، العدد الثاني لعام ١٩٨٦، ص ٥٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤٨ - ٥١، وقارن بالمعجم الوسيط (مادة حرف)، ١/١٦٧.

(٣) انظر: الرازي، رسالة الحروف ضمن ثلاثة كتب في الحروف، تحقيق رمضان عبد التواب، ص ١٤٧.

والذي نراه بعدما عرفنا من تعدّد دلالات مصطلح الحرف هو أن نقبل باستعمال القدامى للحرف دالاً على الصوت وعلى الرمز المكتوب من دون أن نتوقّف عند من يزعم أن ذلك أوقعهم في خلط وغلط، وعند من راح يزعم أيضاً أنهم فرّقوا بين الحرف والصوت من غير أن يقدّم دليلاً[١]. وقد جاء استعمالهم للحرف شاملاً لمظهري اللغة المنطوق والمكتوب في آن واحد لِما لهذين المظهرين عندهم من اقتران وتلازم. أما إذا أردنا استعمال المناهج الحديثة لوصف أصوات العربية وغيرها فلا مناص من استعمال مصطلح (فونيم) أو ترجماته التي أشرنا إليها في مطلع هذه الفقرة. وليس في هذا ميل إلى تلقّف المفهومات الأجنبية مقرونة بألفاظها، إنما هو وضع للأمر في نصابه حتى لا يقع الدارس في التبسيط المخلّ أو اللبس المضلّ.

ومهما قيل عن الفونيم من آراء توهن قيمته في التحليل الصوتي لِما اعتراه من اضطراب واختلاف، فإن سلوك الدارس للمنحى الوظيفي في درس الفونيم يؤدي إلى نتائج عملية لا يستهان بها، منها[٢]:

١- أنه يساعد على إيجاد كتابة دقيقة حين يُخصّص رمز واحد لكل فونيم مع استحداث علامات كتابية مساعدة للدلالة على الصفات البارزة أو الصور الصوتية الفرعية أو التغييرات التركيبية.

٢- أنه يضع الدارس على بداية العناصر اللغوية التي تؤدّي وظائف دلالية قبل الشروع في بحث الكلمة والجملة.

---

(١) انظر: الزليطني، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) انظر: حسان، مناهج البحث، ص ١٦٣، وكمال بشر، الأصوات، ص ١٦٠ - ١٦١، وعمر، دراسة الصوت، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

٣- أنه يعين على تعلّم اللغة عن طريق النطق الصحيح الذي لا يقتصر على غير الناطقين باللغة المعنية، بل يتعدّى ذلك إلى أبناء اللغة الذين يقفون على الخصائص النطقية لصور الفونيم في أثناء التركيب.

٤- أنه يفسّر بعض مسائل المعجم الناتجة من وجود كلمات أو مداخل متقاربة أو مترادفة بسبب استبدال فونيم بآخر (نحو صقر وسقر)، أو بسبب بعض التغييرات التركيبية التي تعتري الأصوات بالإبدال والإدغام. كما يفسّر كثيراً من الظواهر الصرفية ذات المنشأ الصوتي كمسائل الإعلال والإمالة والوقف.

ب- المقطع:

يمثّل المقطع درجة أعلى من الفونيم في سلم الوحدات الصوتية الفونولوجية، لأن المقطع مكوّن من فونيمات مرتبة ترتيباً معيّناً بحسب كلّ لغة. والمقطع من هذه الوجهة شكل من أشكال تجمّع الفونيمات وتوزّعها في الكلام بين صامت وصائت. ومع أن المقطع كما عرفنا عنصر فونولوجي يمتّ إلى قواعد التشكيل الصوتي، فقد عني بدرسه علماء الأصوات في مستوى الدراسة الصوتية الفونيتيكية بجوانبها المتعددة في النطق والسماع وتطبيقه في الصناعة؛ كصناعة أجهزة الهاتف في معامل (بل) الشهيرة[١]. وكانت نتيجة ذلك أن المقطع شهد اختلافات كثيرة حتى ذهب بعض الدارسين إلى أن المقطع غريب على التحليل اللغوي، وأنه غير واضح المعالم؛ إذ لا حدود له.

غير أن الدارس يلاحظ أن المقطع شيء له تحقّق فعلي أثبتته

(١) انظر: عمر، المرجع السابق، ص ٢٤.

التسجيلات الصوتية، فلا مجال لإنكاره أو التهوين من أثره بدعوى تلك الاختلافات التي عصفت بمفهومه. ولأن وجهتنا في عملنا هذا لا تسمح بتتبع كل الآراء والاتجاهات التي عرفها الدرس اللساني الحديث فإننا سنتوقف عند أكثر تعريفات المقطع (فونولوجياً) شيوعاً وتحديداً، وهو الذي يرى أن المقطع (وحدة) أو (مجموعة) تحتوي على صوت صائت واحد وحده أو مع صوامت أقلها واحد يضمّها نظام معين[١]. ويلاحظ أنّ هذا التعريف - وغيره من تعريفات أخرى - يستند إلى أن الصوت الصائت يمثّل قمة الإسماع في المقطع، لأنه أعلى درجة في الوضوح السمعي (sonority) من جميع الصوامت. وقد لاحظ الدارسون المحدثون أن أصواتاً صامتة هي اللام والنون والميم والراء تلي الأصوات الصائتة في درجة وضوحها السمعي وتَرِدُ لذلك (قمّة) في المقطع على نحو ما يرد في الصائت عادة. ولهذا عدّت هذه الأصوات المعروفة بالمائعة (Liquides) أصواتاً مقطعية. أما سائر الصوامت فلا تقع قِمماً بل هوامش في المقطع[٢]. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى تصنيف جسبرسن (Jespersen) (ت ١٩٤٣م) للأصوات بحسب درجة وضوحها السمعي، وذلك على النحو التالي مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ترتيب تصاعدي[٣]:

١- الأصوات المهموسة: أ- الشديدة (K, P, t). ب- الرخوة (S, F).

٢- الأصوات الشديدة المجهورة (g, d, b).

٣- الأصوات الرخوة المجهورة (Z, V).

---

(١) انظر: الأنطاكي، الوجيز، ص ٢٥٤، وعمر، دراسة الصوت، ص ٢٤٣.

(٢) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٦١، وعمر، السابق، ص ٢٤٩-٢٥٠، وقارن بفندريس، ص ٥٣-٥٤، ومارتينيه، مبادئ اللسانيات، ص ٤٩-٥٠.

(٣) انظر: عمر، المرجع السابق، ص ٢٤٤، وستيتية (ظاهرة الوضوح السمعي..)، مرجع سابق، ص ٦٧ - ٦٨.

٤- الأصوات المتوسطة (الأنفية والجانبية) (I, n, m).

٥- الأصوات التكرارية (r).

٦- الصوائت المغلقة (y, u, i).

٧- الصوائت نصف المغلقة (ɛ, o, e, ə).

٨- الصوائت المفتوحة (a).

لكنّ العربية تقصر موقع القمة على الصوائت وحدها، كما تقصر مواقع الهوامش على الصوامت جميعها. لذلك تتبين المقاطع بالنظر إلى الصوائت، إذ لا بدّ من وجود الصائت لتكوين المقطع.

أما أشكال المقطع فتختلف من لغة إلى أخرى تبعاً لقواعد كلّ لغة في التشكيل الصوتي. وقد ذكر المتخصصون أشكالاً متعددة من لغات مختلفة. كالمقطع المكوّن من صامت واحد والمقطع المكوّن من صامتين والمقطع المكوّن من صائت واحد. وقد أورد بايك (Pike) عشرة أشكال للمقطع تتفاوت اللغات في استعمالها[١].

وللمقطع أنواع تنتج من النظر إلى موقع الصوت الصائت أو الصامت في نهايته، ومن النظر إلى طوله وقصره. فمن حيث نهاية المقطع نرى أنه يوصف بالأوصاف التالية:

١- مفتوح: إذا انتهى بالصائت طويلاً كان أو قصيراً، نحو (بَ) CV[٢] أو (بِي) CVV.

٢- مغلق: إذا انتهى بالصامت، نحو (مِنْ، عَنْ، قُلْ) .CVC

(١) انظر: عمر، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٢) تشير (c) إلى الصامت (Consonne) وتشير (V) إلى الصائت (Voyelle) وحين يتكرر (V) يشير إلى الصائت الطويل.

٣- مضاعف الإغلاق: إذا انتهى بصامتين، نحو (تُكُلْ، عَبْدْ، بَحْرْ) في الوقف CVCC. ومن حيث الطول والقصر فالمقطع إما قصير أو متوسط أو طويل، وذلك على هذا النحو:

١- قصير: هو ما تألف من صامت وصائت قصير، نحو (بَ) CV.

٢- متوسط: هو ما تألف من صامت وصائت طويل، نحو (بِي) CVV، أو من صامتين وصائت قصير، نحو (مِنْ، عَنْ) CVC.

٣- طويل: هو ما تألف من صامتين أو أكثر مع صائت طويل، نحو (باب، عود) CVVC أو من ثلاثة صوامت مع صائت قصير، نحو (بَدْرْ، عَبْدْ) CVCC[١].

ويطلق بعض الدارسين على المقطع المتوسط صفة (الطويل)، على حين أنهم يطلقون على الطويل في وصفنا الآنف صفة (المديد)[٢].

وفي العربية خمسة أشكال من المقاطع هي:

١- صامت + صائت قصير CV (بُ)، وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- صامت + صائت طويل CVV (بِي)، وهو مقطع متوسط مفتوح.

٣- صامت + صائت قصير + صامت CVC (مِنْ)، وهومقطع متوسط مغلق.

٤- صامت + صائت طويل + صامت CVVC (بَابْ)، وهو مقطع طويل مغلق.

---

(١) انظر: حسان، مناهج البحث، ص١٧٢-١٧٣، والأنطاكي، الوجيز، ص ٢٥٧.

(٢) انظر: فليش، العربية الفصحى، ص٤٤، وشاهين، في علم اللغة، ص١٠٧-١٠٨.

٥- صامت + صائت قصير + صامت + صامت CVCC (عَبْدْ)، وهو مقطع طويل مضاعف الإغلاق[١].

ويلاحظ - كما يقرّر الدكتور إبراهيم أنيس - أن الأنواع الثلاثة الأولى هي الشائعة في الكلام العربي، إذ تتكون منها الكثرة الغالبة منه. أما النوعان الأخيران فقليلا الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف[٢].

وإذا نظر الدارس إلى الكلمة العربية من حيث بناؤها المقطعي، فإنه يلاحظ أن أقلّ ما تتركّب منه هو مقطع واحد، وأن أكثره هو سبعة مقاطع. فمن ذات المقطع ترد مبانٍ صرفية مستقلة (مورفيم) كالباء الجارّة والواو العاطفة واللام والسين والفاء ونحو ذلك مما يتألف من مقطع واحد قصير مفتوح هو (CV) في كلّ ما مرّ. ومن ذات المقطع الواحد المتوسط (CVV) ترد مبانٍ صرفية أخرى نحو (في) الجارّة و (يا) للنداء و (ذو) بمعنى الذي، وغيرها.

ومن ذات المقطع المتوسط المغلق (CVC) تكثر المباني الصرفية نحو (كَمْ، عَنْ، مِنْ، لَوْ، هَلْ، بَلْ).

وتأتلف المقاطع من كلّ شكل من الأشكال السابقة لتكوين كلمات ذوات دلالات معجمية. فمن المقطع الأول (CV) تتألف الأفعال الثلاثية المجردة الواردة في صيغة الماضي، نحو (ضرب، أكل، شرب، طعم، نجح، ورجع..). فكلّ كلمة من هذه الكلمات يتألف من ثلاثة مقاطع من النوع الأول، أي: (CV, CV, CV). أما ورود أكثر من ثلاثة مقاطع في هذا الشكل فممنوع في الكلمة المجردة من اللواحق، ومكروه وقليل في

(١) انظر: أنيس، الأصوات، ص ١٦٤، وحسان، مناهج، ص ١٧٣، والأنطاكي، الوجيز، ص ٢٥٨، وعمر، مرجع سابق، ص ٢٥٦.
(٢) انظر: أنيس، الأصوات، ص ١٦٥.

الكلمة التي لحقها شيء من الزيادة، نحو (شَجَرتُكَ) المؤلفة من المقاطع التالية (CV, CV, CV, CV, CV) شَ، جَ، رَ، تُ، كَ[١].

ومن المقطع الثاني (CVV) تتألف كلمات كثيرة شريطة ألا يتكرر المقطع نفسه ثلاث مرات في الكلمة المجردة، أما الكلمة التي لحقت بها زيادة ما فإن ذلك مسموح، نحو (زاروها) أي (CVV, CVV, CVV).

ويرد المقطع الثالث (CVC) في تأليف الكلمة كثيراً، فهو يرد أول الكلمة ووسطها وآخرها. نحو (قَتْلٌ) (CVC, CVC) و (يُدحرجُ) (CV, CVC, CV, CV) و (عميقٌ) (CV, CVV, CVC). وتمتزج المقاطع السابقة بطرق تشكيلية مختلفة لتشكل معظم الكلام العربي[٢].

أما المقطعان الرابع والخامس فقد سبق أن قلنا إنهما قليلا الورود وإنهما لا يسوغان إلا في حالات محدّدة كالوقف. وهما - مع قلّة ورودهما - خاصان بالنثر ولا وجود لهما في الشعر الذي استعمل المقاطع القصيرة والمتوسطة ولم يفسح المجال للمقاطع الطويلة. وقد لاحظ بعض الباحثين المحدثين أن الشاعر إذا واجه شيئاً من المقاطع الطويلة تخلّص من هذه الصعوبة بطرق مختلفة[٣].

ويكشف الوقوف على مقاطع كلّ لغة كثيراً من الخصائص التركيبية، ويفسّر عديداً من الظواهر الصرفية ذات المنشأ الصوتي. كما يوضّح الأساس الذي انبثقت منه الأنماط النغمية الموسيقية للشعر. وقد دلّت دراسة المقطع في العربية الفصحى على عدد من الخصائص المهمّة، منها[٤]:

---

(١) انظر: الأنطاكي، الوجيز، ص ٢٦٠.

(٢) انظر: أنيس، ص ١٦٥، ١٦٨.

(٣) انظر: فليش، العربية الفصحى، ص ٤٤.

(٤) انظر: أنيس، الأصوات، ص١٦٤-١٧٠، وفليش، العربية، ص٤٤-٤٦،

١- أن المقطع العربي لا بدّ من أن يبدأ بصامت.

٢- لا يجوز أن يبدأ المقطع بصامتين.

٣- لا تزيد مقاطع الكلمة المجردة من اللواحق على أربعة إلا نادراً.

٤- أكثر ما يمكن للكلمة أن تتركب منه هو سبعة مقاطع مع كل زيادة، نحو (فَسَيَكْفِيكَهُمُو) أي (CV, CV, CVC, CVV, CV, CV, CVV).

٥- أقلّ ما تتركّب منه الكلمة (الأداة) أو المورفيم هو مقطع واحد.

٦- لا يجوز تكرار المقطع الثاني (CVV) في كلمة مجرّدة ثلاث مرات.

٧- لا يجوز وقوع المقطع الخامس في صدر الكلمة أو في حشوها، لأنه خاصّ بالوقف.

٨- لا تقبل الكلمة العربية تآلف مقطع من النوع الثالث (CVC) مع مقطعين من النوع الثاني (CVV)، نحو (سَرْغايا) وهو علم أعجمي[1].

٩- لا تقبل الكلمة العربية أيضاً تآلف مقطع من النوع الثاني مع مقطعين من النوع الثالث، نحو (شَابَنْدَرْ) الفارسية[2].

١٠- لا تقبل الكلمة العربية كذلك تآلف مقطع من النوع الثاني مع مقطع من النوع الخامس. وقد مثّل الأنطاكي لهذا النسيج

= وشاهين، في علم اللغة، ص١٠٨-١٠٩، وعمر، دراسة الصوت، ص٢٦١-٢٦٤.

(١) انظر: الأنطاكي، ص ٢٦١.

(٢) انظر: الأنطاكي، ص ٢٦١.

المرفوض بكلمة (جُومَرْتْ) الأعجمية الشائعة في لهجة حلب[١].

١١- تميل العربية إلى رفض المقطع الرابع (CVVC) في كثيرٍ من المواقع وذلك بتحويله إلى مقطع من النوع الثالث (CVC)، نحو: لم يَقُوْمْ = لم يَقُمْ. فـ (يقومْ) في الجزم تتألف من: (CV. CVVC) و (يقم) بعد الجزم صارت تتألف من: (CV, CVC). ويكاد يقتصر ورود المقطع الرابع على الوقف نحو (بَأْبْ) أو على تكرار الصامت الذي ينتهي به نحو (الضالّين).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ خلوّ الدراسات اللغوية العربية عند أجدادنا من بحث المقطع بحثاً مقصوداً ومقعّداً جعل أكثر الباحثين المحدثين من عرب ومستشرقين يذهب إلى أن العرب القدماء لم يعرفوا المقطع بمعنى (syllabe)، أما ما ورد منه في بحوث الأصوات فهو بمعنى المخرج[٢].

والحقّ أننا لم نجد حتى الساعة بحثاً حول المقطع كما نعرفه الآن في أيٍّ من آثار اللغويين القدامى، لكنّ ذلك لا يعني إنكار وجود درس من نوع ما في آثار أخرى لدى القدامى ولا سيما الفلاسفة وعلماء الكلام. ومن هنا يبدو خطأ الذين ذهبوا إلى نفي وجود دراسة للمقطع على أي نحو من الأنحاء وفي كل مجال من مجالات الثقافة الإسلامية. وإذا ما توسّع الباحث في معطيات الدرس المقطعي من دون الالتفات إلى المصطلح، فإنه لا بدّ من أن يقف متلبّثاً عند نظام العروض العربي القائم على مبدأ الحركة والسكون ليجد تطابقاً لافتاً للنظر بين هذا النظام من

(١) يقصد بالكلمة الرجل الكيِّس المتَّزن، انظر: الأنطاكي، ص ٢٦١.

(٢) انظر: عبد السلام المسدّي، التفكير اللساني، ص ٢٦١ - ٢٦٤، ومحمد لطفي الزليطني (ظاهرة الحرف). مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٦.

جهة ونظام المقطع في الدرس الحديث من جهة أخرى[١]. ويصادف الدارس في التراث العربي كثيراً من المواضع التي بذلت فيها جهود معرفية مهمة من غير أن ينتظمها نسق علمي محدّد أو تضبطها دلالات اصطلاحية واضحة. ولذلك قد لا يحتاج الدارس المحدث إلا إلى وضع تلك الجهود في أطر معرفية محدّدة مستمدة من المناهج الحديثة.

وقد عرض الدكتور عبد السلام المسدّي لمفهوم (المقطع) في التراث اللساني العربي من خلال إشارات واضحة تدلّ على إلمام جيد بهذا المفهوم وإن لم يخصّص له حيِّز مستقل في ذلك التراث. من ذلك أن الفارابي (ت ٣٣٩هـ) وابن سينا (ت ٤٢٨هـ) والقاضي عبد الجبار الأسد آبادي (ت ٤١٥هـ) وابن رشد (ت ٥٩٥هـ) عرفوا أن المقطع يتألف من الحرف المصوِّت (الصائت) وغير المصوِّت (الصامت). كما أن بعض هؤلاء كابن سينا ألَمّ بأنواع المقطع الرئيسة التي تعادل عندنا الآن المقطع الأول (CV) والمقطع الثاني (CVV) والمقطع الرابع (CVVC). أما ابن رشد فإنه يعبّر تعبيراً صريحاً عن مفهوم المقطع مستعملاً مصطلح (المقطع) بمعنى اجتماع صامت وصائت، كما يستعمل مصطلح (السلابي) المعرّب من (sullabé) اليونانية، والدالّ على الضمّ والجمع[٢]. وليس بعد الذي عرفه هؤلاء شك في أن مفهوم المقطع كان معروفاً منذ القرن الرابع الهجري عند هذه الطائفة من الفلاسفة والأطباء وعلماء الكلام. أما أسباب إعراض اللغويين عن الإفادة من هذه المعرفة فليس من السهل إدراكها. لكنه ينبغي التنبه على أن هذا الإعراض لم يترتب عليه أيّ نقص ملحوظ في دراسة العربية وفهم أنظمتها لدى القدامى.

---

(١) انظر: الزليطني، مرجع سابق، ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) انظر: المسدّي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ٢٦٢ - ٢٦٣، وانظر المسألة بتمامها، ص ٢٦٠ - ٢٦٤.

جـ- النَّبر :

النَّبر هو وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام. والمقطع المنبور بقوة ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له، لأن النطق حين النبر يصحبه نشاط كبير في أعضاء النطق جميعها في وقت واحد. ويترتّب على ذلك أنّ الصوت يغدو عالياً وواضحاً في السمع[١].

ويعدُّ النبر في بعض اللغات فونيماً، لأنه يفرّق بين معنى وآخر، كما هي الحال في اللغة الإنكليزية. مثال ذلك كلمة (import) التي تعدُّ اسماً حين ينبر المقطع الأول منها، على حين أنها تغدو فعلاً إذا نبر المقطع الثاني. كذلك الشأن مع كلمات أخرى نحو (convert, permit, suject, contract)[٢]. ويفرّق النبر أيضاً بين معنى وآخر من الوجهة الدلالية إضافة إلى ما تقدّم من تفرقة بين معنى وآخر من الوجهة الصرفية. مثال ذلك كلمة (August) الدالة على الشهر المعروف (شهر آب) أو على عَلَم لشخص، إذ يقع النبر فيها على المقطع الأول، أما (august) الدالة على صفة (مهيب وجليل) فيقع النبر على المقطع الثاني منها. وليس في اللغات التي تستعمل النبر فونيماً موقع محدّد للنبر، إذ يكون موضع النبر فيها حرّاً[٣].

وتخلو الدراسات اللغوية العربية بحسب ما انتهى إلينا من بحث مقعّد للنبر، لأن النبر كما يبدو لم يستعمل للتفريق بين المعاني الصرفية ولا بين المعاني الدلالية على صعيد الكلمة المفردة. ومع ذلك فإنه من المبالغة

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ١٩٤، وأنيس، الأصوات، ص ١٧٠، وعمر، دراسة الصوت، ص ١٨٨، وكمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات، ص ١٦٢.

(٢) انظر: عمر، دراسة الصوت، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٨٩.

الجزم بأن "نبر الكلمة فكرة مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم"[١]. لأنّ هناك إشارات مهمة للنبر مصطلحاً ومفهوماً لدى علماء وفلاسفة كابن سينا في مواضع متعدّدة من آثاره[٢]. وقد لا يدلّ عدم تخصيص النبر بحيّز خاصّ لدى علماء اللغة القدامى بالضرورة على أنهم جهلوه جهلاً تاماً، لأن هناك فرقاً بين درس الظاهرة اللغوية وتوظيفها من جهة، وعدم الإلمام بها أصلاً من جهة أخرى.

وتشير الدراسات الحديثة التي أجراها المستشرقون وبعض العرب المعاصرين إلى أن النبر في العربية الفصحى المسموعة ولا سيما في قراءة القرآن له موضع ثابت يرتبط بعدد المقاطع ونوعها. ويرى الدكتور تمام حسان أنّ النبر في الكلمات العربية من وظيفة الصيغة الصرفية. فصيغة (فاعل) يقع النبر فيها على الفاء (فا)، و صيغة (مفعول) يقع النبر فيها على العين (عو)، وصيغة (مستفعل) يقع النبر فيها على التاء (تَفْ). أما نبر الجمل والمجموعات الكلامية فليس له ارتباط بالصيغ الصرفية لأنه نبر ذو وظائف نحوية[٣].

وأهم قواعد نبر الكلمات في العربية هو:

١- يقع النبر في الكلمات الأحادية المقطع على مقطعها الوحيد، نحو: قُمْ (CVC). ولاَ (CVV) وكُنْ (CVC).

٢- يقع النبر في الكلمات الثنائية المقطع على مقطعها الثاني (العدّ يبدأ من الشمال إلى اليمين) مهما كان نوعه، نحو: قَام (CVV, CV) وعُنها (CVC, CVV).

(١) فليش، العربية الفصحى، ص ٤٩، وقارن بكانتينو، ص ١٩٥، وبرجشتراسر، التطور النحوي، ص ٧٢.

(٢) انظر: المسدّي، التفكير اللساني، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) انظر: حسان، مناهج البحث، ص ١٩٤ - ١٩٥.

٣- يقع النبر في الكلمات الثلاثية المقطع على مقطعها الثاني إذا كان متوسطاً أو طويلاً، نحو: أعْانت (CV, CVV, CVC) ويستْعدي (CVC, CVC, CVV)، أما إذا كان المقطع الثاني قصيراً فإن النبر يقع على المقطع الثالث أياً كان نوعه. نحو: دُخل (CV, CV, CV)، ناصر (CVV, CV, CV).

وكذلك الشأن في الكلمات الكثيرة المقاطع. والنبر في كل الأحوال لا يتعدّى المقطع الثالث[١]. ولا بدّ من الإشارة إلى أن القواعد التي ذكرناها آنفاً قواعد تقريبية ليست كقواعد الصرف والنحو في الاطراد، لأن الدرس الذي أنتجها درس محدث لا يشمل الكلام العربي المتعدّد المستويات[٢].

ويخلو نبر الجمل والمجموعات الكلامية من قواعد محدّدة وإن اجتهد بعضهم في هذا الصدد. فالدكتور تمام حسان يرى أن هذا النبر إما أن يكون تأكيدياً، وإما أن يكون تقريرياً. فالتأكيدي يعلو معه الصوت وتكون دفعة الهواء فيه أقوى من التقريري[٣]. كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن نبر الجملة هو قصد المتكلم إلى كلمة في جملة يزيد من نبرها ويميّزها من غيرها من كلمات الجملة رغبة منه في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص[٤]. فجملة (هل سافر أخوك أمس؟) يختلف الغرض منها - كما يقول أنيس - باختلاف الكلمة التي زيد نبرها. فإذا زيد نبر (سافر) كان القصد أنّ

(١) انظر: الأنطاكي، الوجيز، ص ٢٦٥.

(٢) هناك اختلاف بين الدارسين المحدثين حول القواعد التي يجري عليها النبر. انظر: أنيس، الأصوات، ص ١٧٢ - ١٧٤، وتمام حسان، مناهج البحث ص ١٩٥ - ١٩٦، ومحمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٤٨، وعمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٣) انظر: حسان، مناهج البحث، ص ١٩٧.

(٤) انظر: أنيس، الأصوات، ص ١٧٥، وقارن بالأنطاكي، الوجيز، ص٢٦٦-٢٦٧.

هناك شكاً في السفر، أما إذا زيد نبر (أخوك) كان القصد أنّ هناك شكاً في المسافر لا السفر. على حين أنه إذا زيد نبر (أمس) كان القصد أن هناك شكاً في زمن السفر وحده. وتبقى الحاجة ماسة إلى دراسة النبر السياقي دراسة وافية للوصول إلى قواعد محدّدة يستعان لأجلها بما تقدّمه الدراسات الصوتية والبلاغية والنحوية من معطيات متعدّدة ومتشعبة قد لا تحتاج إلا إلى جعلها في نسق علمي واحد حتى تقدّم العون المرجوّ منها.

د- التنغيم:

هو إعطاء الكلام نغمات (Tones) معينة تنتج من اختلاف درجة الصوت (pitch). وتتحدّد درجة الصوت وفق عدد الذبذبات التي يولّدها الوتران الصوتيان. ويفرق بعض الدارسين بين نوعين من اختلاف درجة الصوت هما[1]:

أ) النغمة (Tone) وهي الأثر الناتج من ازدياد عدد الذبذبات أو انخفاضها على صعيد الكلمة.

ب) التنغيم (intonation) وهو اجتماع نغمات ضمن مجموعة من الكلمات على صعيد الجملة.

ويظهر الفرق بين هذين النوعين حين يرى الدارس أن بعض اللغات دون غيرها تدعى باللغات النغمية لأنها تعتمد النغمة فونيماً مفرّقاً بين معنى وآخر من معاني الكلمة. وهو ما يدعى بالتونيم (Toneme). مثال ذلك اللغات الصينية والنرويجية والسويدية وبعض اللغات الهندية الأمريكية. على حين أن معظم اللغات المعروفة يمكن أن تدعى لغات تنغيمية لأن التنغيم على مستوى الجملة موجود فيها، وله وظائف نحوية كالتوكيد والتعجب والاستفهام ونحو ذلك.

---

(١) انظر: عمر، دراسة الصوت، ص ١٩١.

وللنغمة من حيث الدرجة أربعة أنواع هي[١]:

١- النغمة المنخفضة (Iow).

٢- النغمة العادية (Normal).

٣- النغمة العالية (high).

٤- النغمة العالية جداً أو فوق العالية (Extra - high).

وطبيعي أن وصف النغمات بالانخفاض والعلوّ راجع إلى عدد ذبذبات الصوت. فدرجة النغمة تعلو كلما ازداد عدد ذبذبات الصوت وتنخفض كلما انخفض عدد الذبذبات.

وإذا نظرنا إلى النغمة من حيث الثبات أو التغيّر في صعودها وهبوطها فلها الأنواع التالية[٢]:

١- النغمة المستوية إذا كانت ثابتة، ورمزها في الكتابة التنغيمية هو (ـــــ).

٢- النغمة الصاعدة إذا اتجهت صُعُداً، ورمزها هو (◟).

٣- النغمة الهابطة إذا اتجهت نزولاً، ورمزها هو (◜).

٤- النغمة الصاعدة الهابطة إذا صعدت ثم هبطت، ورمزها هو (◟◜).

٥- النغمة الهابطة الصاعدة إذا هبطت ثم صعدت، ورمزها هو (◜◟).

---

(١) انظر: الخولي، معجم اللغة النظري، ص ٢١٦ - ٢١٧، وعمر، ص ١٩٣.

(٢) انظر: عمر، ص ١٩٣، وتجدر الإشارة إلى أن الصعود والهبوط لا بد أن يصاحب النبر، على حين أن الاستواء أو الثبات يكون مع النبر أو من دونه.

ومع أن التنغيم في العربية له وظائف نحوية لأنه يفرّق بين أسلوب وآخر من أساليب التركيب، فإنه لم يحظَ لدى أجدادنا ببحث مستفيض أو تطبيق مستند إلى قواعد محدّدة. لكنّ هذا لا يعني أن تراثهم الواسع خلا من إشارات إلى ظاهرة صوتية مؤثِّرة في المعنى[1].

وقد اجتهد الدكتور تمام حسان بما عرف عنه من دقة في الاستنباط في دراسة التنغيم وتوصل إلى النماذج التنغيمية للعربية الفصحى وهي التي سمّاها بالموازين التنغيمية. ورأى الدكتور حسان أنه ينبغي تحديد المصطلحات الدالة على التنغيم قبل وصفه وتقعيده، وقد وقف في هذا الصدد على مصطلحات متعدّدة، منها[2]:

١- شكل النغمة وهو إما صاعد وإما هابط وإما ثابت.

٢- المدى وهو المسافة بين أعلى نغمة وأخفضها سعة وضيقاً.

٣- اللحن وهو مجموع النغمات في المجموعة الكلامية على الصعيد الأفقي.

٤- الميزان وهو النموذج التنغيمي الذي يشمل المدى واللحن.

ويقسم المدى إلى ثلاثة أقسام هي: المدى الإيجابي الذي تصحبه إثارة قوية في الوترين الصوتيين ونشاط في حركة الحجاب الحاجز وإخراج لكمية زائدة من الهواء، وهو يستعمل في الكلام الذي تصحبه عاطفة مثيرة. والمدى السلبي الذي لا يرافقه ذلك النشاط ويستعمل في الحزن وما أشبهه من عاطفة هابطة. والمدى النسبي الذي يتوسّط المديين السابقين ويستعمل في الكلام غير العاطفي.

---

(١) انظر: المسدّي، التفكير اللساني، ص ٢٦٦.

(٢) انظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ١٩٨ - ٢٠٠.

وبالنظر إلى ما تقدّم حدّد الدكتور حسان النماذج أو الموازين التالية للتنغيم في العربية[١]:

١- الإيجابي الهابط، ويستعمل في تأكيد الإثبات وتأكيد الاستفهام بكيف وأين ومتى وبقية الأدوات عدا الهمزة وهل.

٢- الإيجابي الصاعد، ويستعمل في تأكيد الاستفهام بهل أو الهمزة.

٣- النسبي الهابط، ويستعمل في الإثبات غير المؤكد كالكلام الجاري في التحية والنداء وتفصيل المعدودات.

٤- النسبي الصاعد، ويستعمل في الاستفهام بلا أداة أو بهل والهمزة.

٥- السلبي الهابط، ويستعمل في الكلام الجاري في الأسف والتحسّر والتسليم، مع خفض الصوت.

٦- السلبي الصاعد، ويستعمل في التمني والعتاب، مع نغمة ثابتة أعلى مما قبلها.

وخلاصة ما تقدم هي أن المجموعة الكلامية التامة المعنى لا بد من أن تنتهي بنغمة هابطة في أساليب التقرير والطلب والتأكيد والاستفهام بغير هل والهمزة، وأن المجموعة الكلامية غير التامة المعنى لا بد أن تنتهي بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها، وكذلك الشأن في الاستفهام المبدوء بهل والهمزة.

وتخلو نماذج الدكتور حسان - كما هو ملحوظ - من نماذج تنتهي بنغمة صاعدة هابطة أو هابطة صاعدة مما يشير إلى ضرورة متابعة هذا

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٩٩، ٢٠٣.

الدرس للوصول إلى نتائج وافية بالغرض[(١)]. ولعل الدراسات المأمولة في هذا الصدد تصل إلى قواعد دقيقة تساعد على وضع قوالب تنغيمية للقراءة والإلقاء تضاف إلى قواعد التجويد التي حفظت لنا صورة عالية لنطق القرآن والعربية.

هـ- قواعد التشكيل الصوتي (النَّسج):

رأينا في مواضع متعدّدة من درسنا الصوتي أن الأصوات اللغوية ليست عناصر متناثرة، إنما هي نظام منسق تحكمه علاقات خاصة بهذه اللغة أو تلك. من ذلك ما مرّ بنا حين الحديث عن المقطع الصوتي الذي بيّنت دراسته في اللغة العربية ما يجوز ائتلافه وما لا يجوز. لكن أمر التشكيل الصوتي في العربية أوسع مما ذكرنا، فهناك قواعد أخر تتجاوز النسيج المقطعي القائم على توالي الصوامت والصوائت.

١- من ذلك قواعد تتعلق بالأصوات من حيث المخرج. فقد نُقل عن الخليل أن تنافراً في تأليف الحروف يحدث إذا تركّب الكلام من مخارج بعيدة أو قريبة. لأن الكلام إذا قربت حروفه قرباً شديداً كان ذلك بمنزلة مشي المقيّد، لأنه بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه. وإذا بعدت بعداً شديداً كان بمنزلة الطفر. وفي الحالين كليهما صعوبة على اللسان[(٢)]. وقد تناول هذه الفكرة المنسوبة إلى الخليل خلق كثير، كابن دريد (ت ٣٢١هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) والرماني (ت ٣٨٦هـ) وابن سنان الخفاجي (ت

(١) رأى المرحوم الأنطاكي أن ما فعله الدكتور حسان محاولة ابتدائية محدودة، بالإضافة إلى أنها تعتمد على استقراء ناقص، بل ضيق جداً. انظر: الوجيز، ص ٢٥٣. ونحن نقول: إنها محاولة رائدة لكنها ليست وافية مع ما فيها من جدة وابتكار.

(٢) انظر: الرماني، رسالة النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص ٩٦.

٤٦٦هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) وبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ). وخلاصة ما توصل إليه هؤلاء هو نفي أن يكون تباعد المخارج سبباً في عدم التلاؤم، لأنّ الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما، ولا سيما حروف الحلق. وقد اختلفوا في توظيف هذه المسألة في الفصاحة ورتبها، فعلى حين عدَّ بعضهم كالخفاجي تباعدَ مخارجِ الحروف شرطاً من شروط الفصاحة، ذهب آخرون إلى إخراج المسألة أصلاً من بحث الفصاحة لأن الكلام الذي يسلم من استكراه الحروف وتنافرها هو أكثر ما يجري لدى الناس في كلامهم ومحاوراتهم، أما الاستكراه والتنافر فيعرض في أشياء قد تكون من تكلّف الشعراء أو اصطناع النحارير الذين ربما أدخلوا في الكلام العربي ما ليس منه للتعنيت واللبس.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جنّي عني بهذه المسألة في كتابه (سرّ صناعة الإعراب) فقد ذكرها في مواضع متعدّدة وبألفاظ مختلفة كالتركّب والمجاورة[١]، والتأليف والاجتماع[٢]، والمزج والتألّف والتأليف أيضاً[٣]. وانتهى ابن جني إلى أنّ تأليف الحروف على ثلاثة أضرب، هي[٤]:

١- تأليف المتباعدة مخرجاً وهو الأحسن. ولاحظ هنا أن أقلّ الحروف تألّفاً بلا فصل حروف الحلق وحروف أقصى اللسان (القاف والكاف والجيم).

---

(١) انظر: ابن جني، سرّ الصناعة، ١/ ٥.
(٢) انظر: المرجع السابق، ١/ ٦٥.
(٣) انظر: السابق، ٢/ ٨١١ - ٨١٢، ٨١٦.
(٤) انظر: السابق، ٢/ ٨١٦.

٢- تضعيف الحرف نفسه تخفيفاً لِما فيه من ثقل، وهو يلي الضرب الأول. نحو (مأجج) و (سكك) و (مجّ) وفرس (أمقّ)[1].

٣- تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، وهو إما يرفض وإما يقل استعماله.

وذهب ابن جني وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى توظيف هذا الدرس الصوتي في معرفة المهمل والمستعمل من كلام العرب، وكان الخليل هو الذي فرّق بين هذين النوعين من الكلام في معجمه (كتاب العين). فالمهمل كما يقول ابن جني وابن فارس هو ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو (سص) و (صص) و (شض) و (كج) و (جق). وما لم تقله العرب وإن لم يكن متنافراً. وما جاء خالياً من حروف الذلاقة إذا كان خماسياً[2]. أما المستعمل فهو ما عدا ذلك مما جاء عن العرب سليماً من التنافر.

وكذلك وظّف هذا الدرس في معرفة المعرّب. فقد جمع الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) قواعد متعدّدة دعاها بـ (ما يعرف من المعرّب بائتلاف الحروف) مورداً ما يتصل بالمخارج والذلاقة وترتيب الحروف. وسنقف عند هذه القواعد مع أشياء أخر جمعها أحد المحققين المحدثين.

وقد أثمر درس الأصوات التشكيلي وفق المخارج رُتَباً متدرِّجة، هي من قبيل الكلام الجاري استعماله مع تفاوت في استحسانه وفصاحته كما يرى السبكي. فالسبكي يأخذ البناء الثلاثي - وهو أكثر أبنية الكلام العربي - مثالاً على ما استنتجه من رتب تجري على هذا النحو:

(١) مأجج: اسم مكان، وسكك جمع سكة، ومجّ: لفظ ورمى، وأمق: صفة للفرس الطويل.
(٢) انظر: السيوطي، المزهر: ١/ ٢٤٠ وما يليها.

١- الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو (ع د ب).

٢- الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو (ع م د)[١].

٣- من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو (ع م هـ).

٤- من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو (ع ل هـ).

٥- من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو (م ل ع).

٦- من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو (ب ع د).

٧- من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى، نحو (ف ع م).

٨- من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو (ف د م).

٩- من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى، نحو (د ع م).

١٠- من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو (د م ع).

١١- من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو (ن ع ل).

١٢- من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو (ن م ل).

ويرى السبكي أن أحسن هذه التراكيب المخرجية هو الأول ثم العاشر ثم الثاني. وأن التاسع والخامس سيّان في الاستعمال وإن كان القياس - كما يقول - يقتضي أن يكون التاسع أرجحهما. وأنّ أقل الجميع استعمالاً هو السادس[٢].

---

(١) انظر: السبكي، عروس الأفراح، ص ٩٤ - ٩٥. وقد وقع في بعض الأمثلة التي نقلها السيوطي (٢، ٤، ٥) شيء من الغلط الذي استغربه الدكتور تمام حسان. انظر كتابه: مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٨.

(٢) انظر: المزهر ١/١٩٧ - ١٩٨.

وكان من حسن حظّ هذه الجهود التي لم يكن يستطاع إثباتها علمياً أنّ الإحصاءات الصوتية الحاسوبية لجذور المعاجم العربية الكبرى وهي الصحاح واللسان والتاج أثبتت معظم ما ورد آنفاً مع اختلاف الوسائل المستعملة بين القديم والحديث[1]. فقد أبرزت الإحصاءات التي أجراها الباحثون المحدثون ميل الحروف المتقاربة المخارج إلى عدم التتابع في سياق الكلمة العربية ولا سيما حروف الشفتين وحروف الحلق وحروف وسط الفم. ودلّت على أن أقل الثنائيات التي يتركب منها الكلام العربي هي التي تتكوّن من حرفين شفويين أو حلقيين أو شفوي وحلقي. كما أثبتت أقوى الاحتمالات لتركيب الجذور مخرجياً هو:

- (حلق - فم - شفتان) وهو ذو اتجاه أمامي ويعادل الشكل الأول عند السبكي.
- (شفتان - فم - حلق) وهو ذو اتجاه خلفي ويعادل الشكل الخامس عند السبكي.
- (فم - حلق - شفتان) وهو ذو اتجاه خلفي - أمامي ويعادل الشكل التاسع عند السبكي.

---

(١) انظر في هذا الصدد الدراسات التالية: علي حلمي موسى، إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٢، ودراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، جامعة الكويت ١٩٧٣م، وعلي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين، دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر، جامعة الكويت ١٩٧٣م. وانظر أيضاً الرسالتين الجامعيتين: محمد حسان الطيان، المعجم العربي، دراسة إحصائية صوتية مخبرية، جامعة دمشق ١٩٨٤م، ويحيى مير علم، المعجم العربي، دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، جامعة دمشق ١٩٨٤م.

- (شفتان - حلق - فم) وهو ذو اتجاه خلفي - أمامي ويعادل الشكل السادس عند السبكي.
- (فم - شفتان - حلق) وهو ذو اتجاه أمامي - خلفي ويعادل الشكل العاشر عند السبكي.
- (حلق - شفتان - فم) وهو ذو اتجاه أمامي - خلفي ويعادل الشكل الثاني عند السبكي.

ويلاحظ أن هناك تطابقاً بين استحسان السبكي للشكل الأول ورود هذا الشكل أولاً في الإحصاءات. وأن هناك تقارباً بين السبكي والإحصاءات فيما اتصل بالشكلين الخامس والتاسع. أما الشكل العاشر عند السبكي فقد تأخّرت رتبته في الإحصاءات إلى الدرجة الخامسة بعد أن كان في الثانية. كذلك الشأن فيما اتصل بالشكل الثاني الذي تأخّرت رتبته كثيراً. أما الشكل السادس فقد تقدّم في الإحصاءات على الشكلين العاشر والثاني. وتبقى هذه القواعد مع ما بُذل فيها من جهود قديمة ووظّف لها من أدوات حديثة قابلة لإعادة النظر إما بالتعديل وإما بالإضافة.

٢- ومن هذه الجهود الداخلة في قواعد التشكيل ما جاء به الخليل بن أحمد في مقدمة معجمه (كتاب العين). فقد قسم الخليل حروف العربية إلى قسمين من حيث صفة الذلاقة، وهما:

أ- حروف الذلاقة أو الذلق وهي (ل. ن. ر) - ومخرجها[١] يوصف بالذلقي - و (ف. ب. م)، وهي من حيث المخرج شفوية[٢]. فالذلاقة عند الخليل تتولد عن طريق أسلة اللسان والشفتين. وفي الذلاقة خفّة وسهولة في النطق، لذلك كثرت في أبنية الكلام.

(١) لكل منها مخرج كما مرّ في وصف الأصوات.
(٢) للفاء مخرج وللباء والميم مخرج كما مرّ أيضاً.

ب- الحروف الصمّ أو الإصمات وهي بقية الحروف[(١)].

وذهب الخليل إلى فكرة عجيبة حقاً هي أن البناء الرباعي والخماسي لا يعرى من الحروف الذلقة أو من بعضها. ولم يأت من هذا النحو إلا كلمات قليلة (نحو عشر كلمات) جئن شواذّ. كالعسجد والزهزقة والقداحس والدعشوقة[(٢)]. فإذا ورد شيء من الرباعي والخماسي خالٍ من حروف الذلاقة فهو مبتدع ليس من كلام العرب.

ثم رأى أن ما جاء خالياً من حروف الذلاقة كتلك الكلمات القليلة ما كان ليسوغ لولا وجود العين والقاف فيها وهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً، أو السين والدال وهما متوسطان معتدلتان (السين توسطت بين الصاد والزاي، والدال توسطت بين التاء والطاء)، أو الهاء وهي لينة هشة لا اعتياص فيها.

واستثنى الخليل من قواعده ما يرد على سبيل الحكاية (أي المحاكاة الصوتية) كالصلصلة والزلزلة، وما يكون مضاعفاً في الحكايات وغيرها، وهو ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره، لأن العرب تستحسن ذلك، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن الذلق والطلق والصتم[(٣)].

وجاء ابن جني بهذه المسألة ملخصة من كلام الخليل دون إشارة إلى المصدر، حتى ظنّ بعض المحدثين قبل ظهور كتاب العين منشوراً أن ابن

---

(١) ذكر مكي في كتابه الرعاية أن هذه الحروف - ما عدا المذلقة - اثنان وعشرون، منها ثلاثة معتلة (الواو والياء والهمزة) وتسعة عشر صحيحة، والألف خارجة عن المذلقة والمصمتة لأنها هواء لا مستقر لها في المخرج. انظر: الرعاية، ص ١١١. أقول: ليس لهذا التفصيل أصل في مقدمة العين للخليل.

(٢) العسجد: الذهب، والزهزقة: شدة الضحك، والقداحس: الشجاع الجريء، والدعشوقة: المرأة القصيرة.

(٣) انظر: العين، ١/ ٥١ - ٥٧.

جني هو صاحب المسألة أصلاً. وراح لأجل ذلك يناقش ابن جني في صحة الأمر أو عدمه ذاهباً إلى أن مصطلحي الذلاقة والإصمات - مع مصطلحات أخر - ظهرا في أوائل القرن الرابع الهجري[١].

وقد أثبتت الإحصاءات القديمة والحديثة أن حروف الذلاقة هي أكثر الحروف دوراناً في الكلام العربي. فمن الإحصاءات القديمة ما ورد لدى أصحاب المعمّى كالكندي (ت ٢٦٠هـ)، وابن دنينير (ت ٦٢٧هـ)، وابن عدلان (ت ٦٦٦هـ)، وابن الدريهم (ت ٧٦٢هـ) من بيان لمراتب الحروف في الاستعمال لضرورة استعمالها في استنباط المعمّى. وقد ظهر لدى مقارنة جهود هؤلاء أن حروف الذلاقة احتلت المراتب الأولى ولا سيما اللام والميم والنون والراء تليها الباء والفاء[٢]. كذلك ظهر عند الفيروز آبادي في كتابه (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) أنّ اللام والنون والراء تتقدّم سائر الحروف في كثرة استعمالها في القرآن الكريم[٣]. ومن الإحصاءات الحديثة ما قام به الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبد الصبور شاهين من دراسة حاسوبية أظهرت أن أكثر الحروف دوراناً في الكلام العربي هو الراء واللام والنون والباء والميم ثم العين والقاف والدال والفاء والسين. وواضح من هذا الترتيب أن حروف الذلاقة عدا الفاء جاءت أولاً، ثم جاء حرفا الطلاقة (العين والقاف) ثانياً، ثم جاء حرفا التوسّط (الدال والسين) ثالثاً[٤].

---

(١) انظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٦٤ - ٦٥، وانظر تعليق إبراهيم أنيس في كتابه الأصوات، ص ١١٠ - ١١١.

(٢) انظر: مراياتي وطيان وسير علم، علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ١/ ١٣١.

(٣) انظر: الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز، ١/ ٥٦٣ - ٥٦٦.

(٤) انظر: استخراج هذه النتائج في: محمد صالح بن عمر (دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج)، مجلة =

كذلك أظهرت الدراسات الحاسوبية أن فكرة الخليل حول ضرورة وجود حروف الذلاقة في الأبنية الرباعية والخماسية صحيحة، إذ تبيّن أنّ أكثر الحروف تردّداً هو حروف الذلاقة ليس في الرباعي والخماسي فقط، بل في الثنائي والثلاثي ممّا يدل على ملاحظة دقيقة واستنتاج بارع ليسا غريبين على الخليل رائد علوم اللغة عند العرب بلا منازع.

٣- وآخر المسائل الداخلة في قواعد التشكيل التي نعرض خلاصة لدرس العلماء العرب لها هو مجاورة الحرف للحرف بالتقدّم والتأخّر، ومصاحبة الحرف للحرف في كلمة واحدة. فقد لاحظ اللغويّون المتقدمون أمثلة من الكلام العربي لا يصحّ فيها تقدّم حرف معيّن على آخر، أو لا يصحّ وجود حرفين معينين في كلمة واحدة. من ذلك ما ورد لدى الخليل في مقدمة «العين» من إشارات، نحو عدم وجود كلمة عربية صدرها (نر) أي نون تليها راء[١]. وعدم وجود أصل فيه (ضك) أي ضاد وكاف بهذا الترتيب من دون فصل بين الحرفين[٢]. وعدم جواز ائتلاف العين مع الغين والهاء والحاء والخاء لقرب مخارجها، ولذلك أهملت[٣]. وقد تابع ابن جني هذا النحو من قواعد تشكيل الحروف وفصّله. ورأى ابن جني صعوبة في اجتماع حروف الحلق من دون فصل. أما إذا لم يكن بينهما حرف فينبغي الانتباه إلى ترتيب وجودها. فالهمزة إذا تقدّمت حروف الحلق نحو: أهل وأحد وأخر ساغ التركيب. أما العكس فلا يجوز إلا في حالات منها الحكاية والتكرار، نحو: هأهأ وحأحأ[٤]. ويشترط لائتلاف

= المعجمية، تونس، العدد الأول لعام ١٩٨٥م، ص ١٢٨.

(١) انظر: العين، ١/ ٥٣.

(٢) انظر: العين، ١/ ٥٦.

(٣) انظر: العين، ١/ ٦١.

(٤) انظر: سر الصناعة، ٢/ ٨١٢ - ٨١٣. وهأهأ: دعاء للإبل، وحأحأ: دعاء للكبش.

الهاء مع العين بغير فصل أن تتقدّم العين نحو عهد. على حين أن ائتلاف العين مع الخاء لا يكون إلا بتقدم الخاء. وقد سبق للخليل أن أجاز العكس، أي تقدّم العين على الخاء في الحكاية[١].

وثمة لغويون كثر نثروا ملحوظات من هذا القبيل حتى جاء الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) صاحب كتاب المعرّب فجمع منها ما جعله معياراً للفصل بين العربي والأعجمي[٢]. وفكرة الفصل هذه ليست له، لأنه سبق أن رأينا الخليل يشير إلى جوانب متعدّدة من ائتلاف الحروف بوصفها معياراً لمعرفة العربي من الدخيل[٣]. ويمكن أن يعدّ عمل الدكتور عبد الرحيم الذي حقّق أصول الكلمات الواردة لدى الجواليقي خلاصة لمعظم القواعد التي رأينا أمثلة لها عند المتقدمين. فقد أضاف عبد الرحيم إلى قواعد الجواليقي ما وجده في المعاجم مغفلاً بعض ما جاء لدى الخليل وابن جني. وائتلاف الحروف عند عبد الرحيم نوعان:

أ- الأول ما لا يصحّ اجتماعه في كلمة عربية، نحو الجيم والقاف، والصاد والجيم، والسين والذال والجيم، والطاء والجيم، والطاء والتاء، والكاف والجيم، والجيم والتاء، والصاد والسين، والصاد والزاي، والصاد والطاء، والباء والسين والتاء، والكاف والقاف، والسين والزاي. فما جاء وارداً في كلمة واحدة من هذه الحروف كان دخيلاً نحو: الجصّ والسميذ والطاجن والطست وغيرها.

ب- الثاني ما يجب فيه ترتيب معيّن بتقدّم حرف وتأخّر حرف. ومن أمثلته أن النون لا تتقدّم الراء، وأنّ الزاي لا ترد بعد الدال، وأنّ الشين

(١) انظر: العين، ١/٥٥.
(٢) انظر: الجواليقي، المعرّب، ص ١٠٠.
(٣) انظر: العين، ١/٥٢ - ٥٤.

لا تأتي بعد اللام، وأن الذال لا تأتي بعد الدال إلا قليلاً. فما ورد من هذه الأمثلة حكم بعجمته، نحو نرجس ومهندز وبغداذ[(١)].

لكن المسألة لم تتوقّف عند تلك الملحوظات التي أوردها المتقدمون، وجمعها بعد ذلك الجواليقي وبعض المحدثين، إذ طرقها أصحاب المعمّى طرقاً علمياً مبتكراً. وقد انتهى هؤلاء إلى تقسيم ما يقارن بعضه بعضاً من الحروف إلى الأقسام التالية:

١- ما لا يقارن بعضه بعضاً لا بتقديم ولا بتأخير.

٢- ما يقارن بتقديم.

٣- ما يقارن بتأخير.

٤- ما يكرّر من الحروف في أوائل الكلمات.

وأهم ما توصّل إليه هؤلاء هو حصر الثنائيات التي لا تأتلف من الحروف في العربية على سبيل الإحصاء لا الانتقاء[(٢)]. ثم جاءت الدراسات الحاسوبية فكشفت عن الثنائيات الشائعة في الكلام العربي والثنائيات الممنوعة فيه من خلال دراسة الجذور المعجمية[(٣)]. ويشار في هذا الصدد إلى أن التطلع إلى معرفة آراء القدامى في الشيوع والائتلاف والذلاقة، مما يشكل أساس عروبة الكلام، معرفة علمية دقيقة، هو الذي سوّغ إجراء تلك الدراسات الحديثة التي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك صواب هذه الآراء التي أنتجتها عبقرية العلماء العرب على الرغم من قلة الوسائل وحداثة الدرس. ويؤكد هذا كله أصالة علوم اللغة عند العرب،

---

(١) انظر: مقدمة عبد الرحيم للمعرّب، ص ٢٢ - ٢٤.

(٢) انظر: مراياتي وطيان ومير علم، علم التعمية، ص ١٣٢-١٣٦، وص١٦٠-١٩١.

(٣) انظر: دراسات علي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين وحسان الطيان ويحيى مير علم المشار إليها سابقاً.

ولا سيما علم الأصوات الذي أثار نضجه المبكّر على يد الخليل مزاعم تفترض وجود اقتباس واسع من حضارات سابقة تتمتع بمفاهيم لغوية متطورة كالحضارة الهندوسية والإغريقية. لكن الدارس المنصف يرى أن علم الأصوات العربي انطلق من معطيات خلق الإنسان في العربية، وليس فيه شيء مستجلب من كتب الطب المترجمة، وأنه بني على معطيات لهجية صوتية شائعة في الكلام العربي والقرآن الكريم، وأنه استعمل مصطلحات عربية خالصة ليس فيها دخيل ممّا ينفي أيّ تأثر بالدرس الأجنبي، وأن مسائله استمدّت من خصائص الكلام العربي أصواتاً وبناء وأوزاناً وائتلافَ حروفٍ. لقد فات أولئك المشكّكين أن الخليل لم يدرك عصر الترجمة الذهبي الذي كان في القرن الثالث (بين ٢٠٥ - ٢٥٦هـ)، وأنّ قبول افتراضهم يعني جعل كلّ ما ظهر في القرن الثاني الهجري من عشرات العلوم كالنحو والصرف والفقه والتفسير والمعجم والنقد منقولاً عن الأجانب. فالحقّ أن نشأة علم الأصوات جاءت ضمن الجوّ الحضاري الناهض عصرئذ، وليست طفرة في عصر راكد أو متخلّف، وأن فيها من معطيات اللغة والثقافة العربية الخالصة ما يقطع بأصالتها على وجه اليقين.

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

الدرس الصرفي

١- تمهيد

٢- الوحدات الصرفية

٣- أقسام الكلام

٤- المقولات الصرفية

٥- التصريف والزمن

الفصل الثالث

الدّرس الصَّرفي

١- تمهيد:

يُعنى الدرس الصرفي الحديث، وهو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي، بتناول البنية التي تمثّلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية. ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح (المورفولوجيا) (Morphologie)، وهو يشير عادة إلى دراسة الوحدات الصرفية أي (المورفيمات) (Morphémes) دون أن يتطرّق إلى مسائل التركيب النحوي (Syntaxe)[١].

وتأتي دراسة الصرف على هذا النحو ضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة، وهو يبدأ من الأصوات إلى البنية فالتركيب النحوي، ثم إلى الدلالة التي تمثّل قمة هذه العناصر وثمرتها، لأنها محصّلة لمعانيها كافة.

ومع أن هذا الدرس بحسب ما رأينا درس محدث، فإن معظم اللغات المعروفة القديمة والحديثة عبّرت عمّا تشير إليه المورفيمات؛ كالصيغ

---

(١) انظر: محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص ١٧٥ - ١٧٦
و Dictionnaire de linguistique, p. 326

والمقولات الصرفية والنحوية كالاسمية والظرفية والحرفية ونحوها، كما حفلت بالجداول الصرفية التي حدّدت أزمنة الأفعال. غير أن هذا النحو من الدرس القديم أو التقليدي للصرف لم يكن مستقلاً بذاته، لأنه كان يُتناول ضمن القواعد النحوية (Grammaire). ومعروف أن هذا الدرس غلب عليه المنهج المعياري الذي زادته الطرق التعليمية حدّة باحتكامها إلى قواعد الخطأ والصواب وحدها.

والصرف عندنا كان يعدّ قسيماً للإعراب، إذ عدّ معظم الدارسين القدامى النحو علماً شاملاً للصرف والإعراب مع أنّ كلًّا منهما يحظى باستقلال المسائل ووضوح الحدود الفاصلة بين هذا وذاك[1]. لكنّ هذا الاستقلال الذي عبّرت عنه كتب كثيرة أُلّفت في الصرف دون الإعراب، لم يكن أكثر من النظر إلى الأمر على أنه قطعة نقود ذات وجهين.

ولأنّ الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف فإن النحاة القدامى مهّدوا لأبواب الدراسة بالحديث عن اللفظ وأقسامه، وعن الشروط الصرفية التي لا يصحّ بها هذا الإعراب أو ذاك. وإنّ الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسهم الإعرابي الذي صحّ أن يطلق عليه مصطلح (النحو) لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد.

وقد تنبّه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصرفية، حين قدّموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوهما بعرضٍ للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يأتلف منها في التركيب وما يختلف، وما يُعدُّ حين اجتماعه مرذولاً أو مقبولاً أو حسناً وغير ذلك ممّا ورد عند هؤلاء العلماء كسيبويه ومن حذا حذوه ممّن جاء بعده من أهل الصناعة.

---

(١) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٩ - ٣١.

وهذا عندي دليل على فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية ووقوفهم على حدوده، وإن لم يتّبعوه نهجاً لهم في الإجراء الدرسي. وما ذلك إلا لِتشعب الموادّ المطروحة على بساط البحث، وتعدّد وجهات النظر، واشتجار العلوم اللغوية بما سواها من علوم كالمنطق والبحوث الفقهية والأصولية والكلامية.

ولست أريد أن أغادر هذه الفكرة قبل أن أضرب مثلين، أحدهما يمثّله عمل الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في عمله الرائد معجم (العين)، وهو الذي بدأه بالحديث عن الأصوات - وكلّ ذلك بحسب ما ورد في ترتيب الكتاب على يد تلميذه الليث - ومخارجها وصفاتها وقواعد ائتلافها واختلافها ممّا أشرنا إلى بعضه في الفصل السابق، ثم تناول مسائل صرفية تتعلّق بطرق الوصول إلى الكلمات من خلال الحروف وأصوات الطبيعة وما يتّصل بها كالنحت[1]. ثم كان بعد ذلك بناء المعجم صوتياً وصرفياً بالاعتماد على نظرية التقاليب. إن أيّ دارس مهما كان حظّه من العلم قليلاً يدرك سبق الخليل العلمي ومقدار ما بذل من جهود وأحكم من أسس.

أما المثل الآخر فقد عبّر عنه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وهو واحد من أبرز اللغويين العرب القدامى، حين ذكر أن الأَوْلى تقديم درس الصرف على درس الإعراب، وقال: فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة.. وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة[2].

---

(١) انظر: الخليل، كتاب العين، ١/ ٤٧ - ٦١.

(٢) انظر: ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ص ٤، وقارن بابن عصفور في الممتع، ١/ ٣٠ - ٣١.

ومع أن الإجماع ينعقد على أن قواعد الإعراب عند العرب بلغت الذروة عمقاً، وكانت مجلى لعبقرية العلماء العرب، فإن بعض الصرفيين رأى أن الصرف أشرف شطري النحو أو العربية وأغمضهما، لاحتياج جميع المشتغلين بالعربية من نحويّ ولغويّ إليه أيما حاجة. ولأنه ميزان العربية وسبيلها إلى القياس. ولأن دقّته وغموضه وصعوبته أوقعت بعض الجلّة من العلماء في سقطات صرفية شنيعة[1].

ومن المؤكد أنّ هذا الرأي صدر بعد أن نضج علم الصرف واشتدّ عوده وتعدّدت مجالاته. إذ لم يكن هذا التفريق الحادّ والانتصار لأحد العِلْمَيْن وارداً في المراحل الأولى من الدرس اللغوي حين كانت عناصر التحليل اللغوي متداخلة.

ويستطيع الدارس أن يتبيّن الأقسام الرئيسة التي تنتظم المسائل الصرفية كما توضّحت لدى المتأخرين. وهي ثلاثة أقسام يضمّ كلّ منها عدداً كبيراً من الجوانب والقواعد الفرعية. أوّلها مخصّص لتصريف الكلمة لغايةٍ معنوية، وفيه الاشتقاق وأنواعه والنّسب والتصغير، والزيادة ومعانيها، ومسائل التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية ونحو ذلك. وثانيها موجّه لرصد التغييرات التي تعتري الكلمة لغير غاية معنوية، وفيه الإعلال والإبدال والقلب والنقل والإدغام ومسائل أخرى كالإمالة والوقف والتقاء الساكنين ونحوها من قواعد الأداء الصوتية الصرفية. أما ثالث هذه الأقسام فهو ما دُعي بمسائل التمرين، وهي تطبيقات على قواعد الصرف جيء بها لتدريب الطلاب على إتقان التصريف والتجويد فيه. ومهما قيل في انتقاد هذا القسم فقد كان ملبّياً لحاجات تعليمية ذات جدوى وإن لم يكن علمياً بحسب ما يفهم من مصطلح العلم في عصرنا.

---

(١) انظر: ابن عصفور، الممتع ١/٢٧ - ٢٩.

٢- الوحدات الصرفية:

ذكرنا في مطلع حديثنا عن الدرس الصرفي أنّ المورفيم أو ما نصطلح عليه بالوحدة الصرفية[١]، هو أساس التحليل الصرفي الحديث. لكن ينبغي التنبيه على أن المورفيم يرد ضمن سلسلة تقسيمية كبرى تدعى بالمركبات القالبية أو السلسلة الكلامية. ولذلك سنمرّ بأهم التصنيفات التقسيمية قبل أن نشرح مدلول المورفيم مستقلاً، ونمثّل له بما يناسب.

من ذلك أن كاتفورد (Catford) ذكر أن النحو الإنكليزي يميز بين خمس وحدات مرتبة هرميّاً على هذا النحو[٢]:

١- (Sentence): الجملة.

٢- (Clause): العبارة.

٣- (Group): المجموعة.

٤- (Word): الكلمة

٥- (Morphéme): المورفيم.

وتتوزع هذه الوحدات الصرفية - النحوية على مجالات الدرس اللغوي، فيُدرس منها في التركيب (Syntaxe) الجملة والعبارة

---

(١) للمورفيم في الدراسات والترجمات العربية الحديثة مقابلات متعدّدة، منها الصيغم والمورفيمة، والصرفية المجرّدة، والصرفيم والصرفية والوحدة الصرفية. انظر: أحمد مختار عمر، (المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية)، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت ١٩٨٩، ص ١٣، ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٥٦، وحجازي هو الذي يستعمل مصطلح (الوحدة الصرفية).

(٢) انظر: ج. س كاتفورد، نظرية لغوية في الترجمة، ترجمة خليفة العزابي ومحيي الدين حميدي، ص ١٥ - ٣١، وقارن بعبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ١٩٥ - ١٩٦.

والمجموعة، ويدرس في الدلالة منها الكلمة، على حين أنّ المورفيم يدرس في الصرف.

ومن هذا النحو اقترح يوجين نيدا (Nida) تقسيماً يتضمّن أربعة أقسام، تتوسّطه الكلمة. ويجري على هذه الطريقة[1]:

١- الكلمة المفردة.

٢- أكبر من كلمة (تركيب)، ثم (جملة).

٣- أصغر من كلمة (مورفيم).

٤- أصغر من مورفيم (صوت مفرد).

ويمثّل تقسيم نيدا على الشكل التالي:

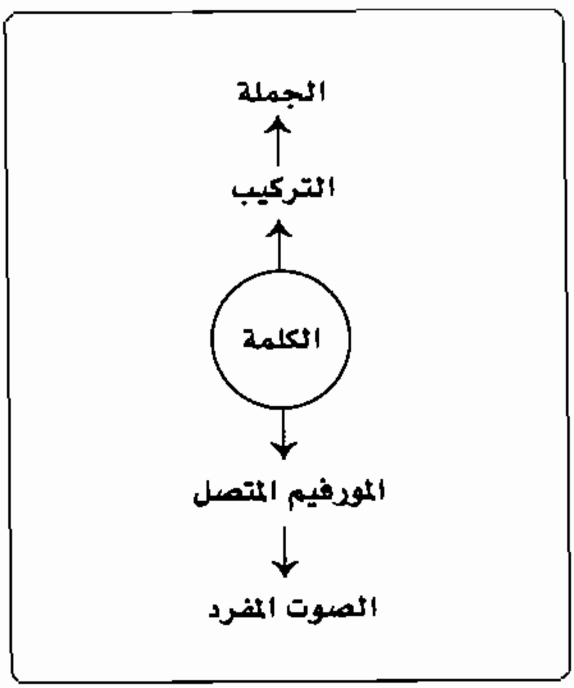

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٣١ - ٣٢.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن تقسيم نيدا جاء في سياق البحث عن الوحدة الدالة (الكلمة)، وبيان ما يتّصل بها، لذلك احتلّت مركز التقسيم. أما سائر الأقسام فقد ورد عنده لبيان حدود الكلمة فقط.

وكنت وقفت في (الكليات) للكفوي - وهو معجم اصطلاحي متأخّر - على نصّ صغير يشير إلى ما نحن بصدده من بيان السلسلة الكلامية. يقول: "وما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف (صوت لغوي محدّد)، فهو صوت. وإن اشتمل ولم يفد معنىً فهو لفظ. وإن أفاد معنىً فقولٌ. وإن كان مفرداً فكلمة. أو مركّباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم"[1].

وواضح من هذا النصّ الانتباه إلى طبيعة اللغة الصوتية، والتفريق بين ما يصدر من أصوات لغير معنى عرفي مقصود، وما يصدر لأجل ذلك، والاهتمام بمسألة الإسناد وإتمام المعنى الجملي. غير أن هذا النص وما يماثله من إشارات معظمها عابر، لا يدلّ على انطلاق التحليل اللغوي من تصوّر منهجي متكامل على النحو الذي تشي به العبارات السابقة. والسبب في ذلك - كما نرى - هو أن معظم الأفكار التنظيرية العميقة برزت بعد أن دُرست اللغة وقويت علومها.

وإذا ما غادرنا هذه الإلمامة بالسلسلة الكلامية ومجالات درسها وجدنا أن الدراسات الصرفية والدلالية الحديثة أخذت تبعد مصطلح (الكلمة) عن مجال عملها لصعوبة تحديده، وكثرة تفسيراته التي جاءت من تاريخه الطويل عبر مجالات المعرفة المتعدّدة كالدين والفلسفة والنحو القديم وغير ذلك. ومن هنا أخذ مصطلحا (الوحدة الدلالية)، و (الوحدة الصرفية) يحلّان تدريجياً محلّ مصطلح الكلمة ولا سيما في الدراسات اللسانية الحديثة.

---

(١) الكليات، ٣/ ١١٩ - ١٢٠.

ويبدو أنّ بداية التفريق بين الوحدة الدلالية والوحدة الصرفية كان حين قُسِّمت الكلمات نفسها إلى قسمين هما نفساهما اللذان سيظهران لدى اللسانيين؛ فقد ذكر بالمر (Palmer) أنّ النحوي الإنكليزي هنري سويت وضع تمييزاً بين الكلمات التامة (Full Words)، والكلمات الشكلية (Form Words)، ومن أمثلة الكلمات التامة عنده - كما يروي بالمر -: شجرة، يغني، أزرق، برفق.. ومن أمثلة الكلمات الشكلية: أو، هي، إلى.. إلخ. ويبدو كما يقول أنّ للكلمات التامة فقط نوعاً من المعنى الذي نتوقع أن نجده في المعجم. أما الكلمات الشكلية فتعود إلى القواعد، فمعناها قواعدي فقط. ومثل هذا المعنى لا يمكن وصفه بمفرده، بل ضمن علاقته بالكلمات الأخرى وأحياناً بكلّ الجملة[١].

أما بالمر نفسه فقد تجاوز هذا التقسيم الذي ردّه أواخر القرن التاسع عشر، وتبنّى تقسيماً آخر شاع لدى اللسانيين المعاصرين، وهو كما قبسه بالمر يقوم على التمييز بين المفردة ذات الدلالة المعجمية أو ما يدعى بـ (Lexéme)، والعنصر النحوي، وهو ما يُدعى بالمورفيم (Morphéme). وربط بالمر بين معنى المفردة والمعجم، إذ يصحّ عنده أن تدعى بالكلمة أو الوحدة المعجمية، على حين أن العنصر النحوي مورفيم فقط. فكلمة (معلمون) بحسب تحليله تتألف من عنصرين هما: (معلم) = وحدة معجمية أو مفردة أو كلمة توسّعاً، و (ون) = عنصر نحوي أي مورفيم[٢].

غير أن فندريس (Vendryes) اللغوي الفرنسي كان في مرحلة سابقة قد عبَّر عن تقسيم آخر جعل الصورة اللفظية تتضمن عنصرين أساسيين هما:

١- (Sémantème) أي دالّ الماهية[٣]، أو نواة المعنى المعجمي

---

(١) انظر: بالمر، علم الدلالة، ص٤٠ (ظهرت طبعته الأولى بالإنكليزية عام ١٩٧٦).

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٣) انظر: فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص ١٠٥.

والسيمانتيم[١]، أو الحقيقة المدركة أو المتصورة أو المعنى والمعاني[٢].

٢- (Morphème) أي دالّ النسبة[٣] أو الوحدة الصرفية أو المورفيم[٤].

فالسيمانتيم - كما يقول تمام حسّان - عنصر لغوي يعبِّر عن الفكرة التي في الذهن، كفكرة الحصان، وفكرة الجري في قولنا: الحصان يجري. أما المورفيم فهو العنصر الذي يعبّر عن العلاقة بين هذه الأفكار. ففكرة الجري في مثالنا ترتبط ارتباطاً عاماً بالحصان، عُبِّر عنه بصيغة الغائب. وهذه هي وظيفة المورفيم[٥]. ومن الواضح أن الألفاظ الدالة على الماهية أو المعنى أي السيمانتيم تدرس في مجال الدلالة والمعجم، على حين أن العناصر الدالة على المورفيم تدرس في مجال الصرف أي المورفولوجيا.

ويأتي أندريه مارتينيه (Martinet) في هذا السياق ليقدّم تقسيماً آخر له مكانه في اللسانيات الوظيفية التي أخلص لها جهده. لقد اقترح مارتينيه بديلاً للكلمة هو الوحدة الدالة (Monème)، ولها فرعان هما[٦]:

١- الوحدة الدالة الصرفية (Morphème) أو الوحدة الصرفية توسّعاً.

---

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٠٤.
(٢) انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ٢١٦ - ٢١٧.
(٣) انظر: فندريس، ص ١٠٥.
(٤) انظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ٢٠٤.
(٥) انظر: تمام حسان، مناهج البحث، ص ٢٠٥، وقارن بفندريس، ص ١٠٤.
(٦) انظر: مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٩ - ٢٠، وإيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ٧٦ - ٧٨.

٢- الوحدة الدالة المعجمية (Lexème) أو الوحدة المعجمية أو الدلالية توسّعاً أيضاً(١).

ويوضّح المثال التالي ما قصده مارتينيه:

أ- سمع، ركب، رجع..: وحدات معجمية (Lexème).

ب- لا، بـ من به، الهاء..: وحدات صرفية (Morphème).

جـ- أمثلة أ + ب = وحدات دالة (Monème).

ويرى مارتينيه أن الوحدات الصرفية عددها قليل، وهي أكثر استقراراً من الوحدات المعجمية، فالوحدات الصرفية هي صنف مغلق. أما الوحدات المعجمية فعددها كبير، وهي متحولة، إذ يظهر قسم منها وينتشر ثم ينقرض، وهي صنف مفتوح.

ويشار في هذا الصدد إلى أن ما ذهب إليه مارتينيه يستند إلى نظريته المعروفة بنظرية التقطيع المزدوج. فالوظيفة الأساسية للغة عنده هي التعبير عن التجربة الإنسانية. والتجربة هذه تتألف من موضوعات يراد نقلها إلى الآخرين عن طريق الأقوال. ويضرب على ذلك مثلاً قولَ مَن يعاني ألماً: (عندي ألمٌ في رأسي). فهذه الجملة يمكن تقطيعها إلى ست وحدات هي (عند - ي - ألم، في، رأس - ي). ومن المستطاع إدخال أي وحدة من هذه الوحدات في تراكيب مختلفة لتعبّر عن تجارب بشرية أخرى. فكلمة (رأس) تظهر مثلاً في عبارة نحو (الرأس المدبِّر). وكلمة (ألم) ترد في نحو (ألمي عليه).. ومن هنا يبدو التوفير الحاصل إذ يُعَبَّر ببضعة آلاف من الوحدات عن حالات وخبرات غير محدودة مطلقاً. وهذا التقطيع هو ما دعاه مارتينيه بالتقطيع الأولي.

---

(١) لهذا المصطلح مقابلات عربية أخرى كالمفردة والمفردة المجردة والمَأْصَل وقد عرَّبه بعضهم فقال: لكسيم. انظر: عمر، المصدر السابق، ص ١٣.

أما التقطيع الآخر فيظهر عند تحليل وحدات التقطيع الأولي إلى وحدات أصغر مما سبق، وذلك على المستوى الصوتي فقط. فكلمة (ألم) لا يمكن أن تؤدي معنى الألم إذا جُزِّئت إلى (أ) و (لم). لكنّ صيغتها: (ألم) صوتياً يمكن أن تُجَزَّأ إلى سلسلة من الوحدات، هي: (ء) و (ل) و (م) من الصوامت وحدها. وهذا هو التقطيع الثانوي. وبفضل هذا التقطيع الثانوي تستطيع اللغات الاكتفاء بعدد لا يتجاوز عشرات الأصوات التي تأتلف في صيغ كثيرة هي وحدات التقطيع الأولي[١]. يقول مارتينيه: "يوجد التقطيع الذي تحدثنا عنه آنفاً في جميع لغات العالم التي تمَّت دراستها حتى الآن. ويبدو أن هذا التقطيع قد فرض نفسه على المجموعات البشرية باعتباره التقطيع الذي يتفق وحاجات الإنسان وإمكانياته على أحسن وجه. ولولا الاقتصاد الذي يوفّره لنا التقطيعان المذكوران لما كان بالإمكان الحصول على أداة للتفاهم قابلة للاستعمال العام، وتسمح بإعطاء قدر كبير من المعلومات بمثل هذا الجهد القليل"[٢].

❀ ❀ ❀

رأينا أن الدراسات اللسانية الحديثة رغبت عن مصطلح (الكلمة) لصعوبة تحديده والاتفاق على مدلوله في مختلف اللغات الإنسانية. لذلك اختارت بدلاً منه مصطلح (الوحدة الدلالية) الذي ينشعب إلى مصطلحين آخرين يدلان على قِسْمي تلك الوحدة، وهما: (الوحدة الدلالية[٣] - المعجمية)، و (الوحدة الدلالية - الصرفية). ثم يُكتفى عادة باصطلاح: (الوحدة الدلالية) للقسم الأول، واصطلاح (الوحدة الصرفية) للقسم الثاني.

---

(١) انظر: مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٧ - ١٨.

(٢) مارتينيه، المصدر السابق، ص ٢١ - ٢٢.

(٣) أو الدالة.

أما إذا أردنا الإبقاء على مصطلح (الكلمة) - كما هي الحال في هذا الكتاب - فينبغي تحديد ما يقصد به ابتداءً قبل أن ندخل في فوضى المصطلحات التي غدت تعصف بكثيرٍ من دراساتنا الحديثة. فالكلمة عندنا تماثل الوحدة المعجمية دون أن تدلّ على شيء من الوحدة الصرفية. لذلك ترانا نشترط للكلمة أن تكون ضمن مداخل المعجم المتصرفة ذوات الدلالة العرفية الاجتماعية. وهي غالباً ما تكون من مبنى ثلاثي لأن أغلب الكلم في العربية ثلاثيّ الأصول. ويرى تمام حسان أن من معايير تحديد الكلمة أن تكون صالحة للإفراد عن السياق، وللحذف منه، وللحشو فيه، وللإبدال بغيرها في السياق أيضاً[١].

والكلمة - كما هو معروف - مجموعة من الأصوات الموضوعة في قالب أو شكل صرفي، هو مبناها. أما ما تدلّ عليه من أفكار أو أحداث أو كائنات أو تصوّرات أو صفات ونحوها فهو معناها. وهكذا نرى أن بعض الكلم مما يدلّ على العلاقات النحوية والمعاني الصرفية لا يدخل في هذا التعريف، وإن كان له أحياناً شكل الكلمة كالضمير المنفصل مثلاً. كما أن تفريع الكلمة من معناها العرفي الاجتماعي واستخدامها أداة لتحديد العلاقات النحوية والصرفية يخرجها من نطاق دلالة الكلمة الذي حُدّد ضمن المعجم، كفعل (كان) حين يستخدم ناقصاً للدلالة على الزمن وحده.

وثمّةَ تعريفات كثيرة للكلمة بعضها ورد في كتب النحو القديمة، غير أن معظمها لا يفي بالفروق التي عرضنا لها آنفاً. وبعضها الآخر جاء في كتب اللسانيين المحدثين، وهو لا يخلو من نقص وقصور[٢]. والأولى كما نرى هو الأخذ بمصطلح (الوحدة الدلالية) لأنه أقرب إلى المفهومات

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٦٢ - ٢٦٥.
(٢) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٥٨ - ٢٦٢.

اللسانية من غيره، أو الإبقاء على مصطلح (الكلمة) مؤقتاً مع التنبيه على مدلوله الحديث الذي يساوي مدلول مصطلح (الوحدة الدلالية).

أما الوحدة الصرفية (المورفيم) فهي صيغة أو عنصر لغوي يدلّ على المعاني أو المقولات الصرفية والنحوية (catégories Grammaticales). وبدهيٌّ أن هذه الوحدة لا صلة لها بالمعجم؛ إذ ليست لها دلالة عرفية اجتماعية. ويلاحظ أن مكان هذه الوحدة من السلسلة الكلامية هو الأدنى والأصغر، لأن أيّاً من هذه الوحدات لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر ذات معنى أو وظيفة نحوية أو صرفية[١].

وللمورفيم تعريفات كثيرة عند مدارس الدرس اللساني، غير أنها - كما يقول محمود فهمي حجازي - تتّفق في أنها تَعُدّ الوحدة الصرفية أصغر وحدة تحمل معنى أو وظيفة نحوية[٢]. ولأن غاية هذا البحث هي الوقوف على أبرز ما أثمرته الدراسات اللسانية، فإننا سنكتفي بما قدّمنا من تعريف للوحدة الصرفية دون المتابعة التفصيلية للتعريفات المتعددة.

وتقسم الوحدات الصرفية من حيث ورودها في السياق إلى قسمين هما:

١- وحدات حرّة، ويطلق عليها بالإنكليزية مصطلح (Free Morphemes).

٢- وحدات مقيّدة، ويطلق عليها بالإنكليزية مصطلح (Bound Morphemes)[٣].

---

(١) انظر: فندريس، اللغة، ص ١٠٥، وحسّان، مناهج البحث، ص ٢٠٤، ومحمود السعران، علم اللغة، ص ٢١٦، ومحمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٥٦.

(٢) انظر: حجازي، المدخل، ص ٥٦ وما يليها.

(٣) انظر: حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٥٨ - ٥٩.

مثال الوحدات الأولى في العربية الضمائر المنفصلة، ومثال الثانية الضمائر المتصلة، ولهذه الوحدات أمثلة أخرى سنمرّ ببعضها لاحقاً.

وثمّةَ نوع من هذه الوحدات لا يرد في السياق، لكنه يدلّ مع ذلك دلالة غيره من الوحدات التي ترد في السياق من خلال مبنى محدد. ويطلق على هذا النوع في الإنكليزية مصطلح (Zero Morphemes). ومثاله ملحوظ في فعل (أكل) الذي يدلّ على أنه فعل مسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكر مع عدم وجود أي مبنى صرفي يشير إلى ذلك.

وبالنظر إلى شكل الوحدات الصرفية (الكمّي) نجد أنها يمكن أن تكون صوتاً واحداً نحو (مُطْعَم) = الفتحة التي تدل على الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول. كما يمكن أن تكون من حرفين. وأمثلتها كثيرة كالألف والتاء لجمع الإناث، والواو والنون لجمع الذكور، والألف والنون تارة، والياء والنون تارة أخرى للمثنى، ونحو ذلك. كذلك ترد الوحدات الصرفية على هيئة الكلمة وهي مبنى جامد كالضمائر المنفصلة وأسماء الإشارة والموصول وكثيرٍ من الأدوات النحوية ذوات المباني الجامدة أيضاً، أو الأصول الاشتقاقية، نحو (كان) وأخواتها وهي الأفعال الناقصة، لأنها أصبحت أدوات تعبّر عن الزمن، ومثلها أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

وإذا نظرنا إلى أساس (الكلمة): الوحدة الدلالية أو السيمانتيم، فإننا نرى أنّ الوحدات الصرفية ترد إما قبلها أو بعدها أو في وسطها، على شكل مبانٍ زائدة عن الأصل. وتجري أنواع الوحدات الصرفية هذه على الشكل التالي:

أ- الصدور أو السوابق، أي ما يسمى (Préfixes). وأمثلتها في العربية كثيرة، منها حروف المضارعة (حروف كلمة أنيت)، وهمزة التعدية في وزن أفعل، والألف والسين والتاء في وزن

استفعل، والتاء والميم في وزن تمفعل. ومنها الميم في وزن مفعول من الثلاثي ونحو ذلك.

ب- الأحشاء أو الدواخل، وهي التي تدعى (Infixes). وأمثلتها في العربية عديدة، منها تاء الافتعال، والتضعيف في فعّل، وألف فاعِل من الثلاثي للدلالة على اسم الفاعل. ومنها ألف وزن فاعل للدلالة على الثلاثي المزيد ونحو ذلك.

جـ- الأعجاز أو اللواحق، وهي ما يعرف (Suffixes). ومن أمثلتها في العربية الضمائر المتصلة، ونون الوقاية، وحركات الإعراب وحروفه، وعلامة التأنيث، وعلامات التثنية والجمع.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى تقسيم شهير للمورفيم عند فندريس صاحب كتاب (اللغة). ومنه استمد كثيرون مفهوماتهم عن المورفيم وأقسامه[1]. وفندريس يرى أن المورفيم أصلاً هو عنصر أصواتي يتألف من صوت واحد أو مقطع أو عدة مقاطع. وبناء على هذا يقسم فندريس المورفيم إلى ثلاثة أقسام هي:

١- المورفيمات الصوتية المضافة إلى الوحدات الدالة أي السيمانتيمات. ومنها ما يتألف من صوت واحد، نحو الفتحة (صائت قصير) في قولنا: أكرمت أحمدَ. وأمثلة هذه المورفيمات كثيرة مرّ بنا بعضها آنفاً.

ومن هذه المورفيمات ما يتألف من مقطع صوتي واحد، كالأدوات عندنا، نحو (ما) = (صامت + صائت طويل) و (في)، و (لا) وهما (كما)

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٠٤ - ٢٠٥، ومحمود السعران، علم اللغة، ص ٢٣٠، ومحمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٩٤ وما يليها.

في أنّهما مؤلفتان من مقطع واحد مفتوح. ومنها (كَ) و (بِ) و (تَ) من حروف الجر، وهي مؤلفة من = (صامت + صائت قصير).

ومنها ما يتشكّل من أكثر من مقطع كالألف والسين والتاء في قولنا: (استغفر ربه) والألف والتاء في قولنا: (اجتمع القوم) ونحو ذلك. ومن الممكن هنا أن يصل الأمر إلى ملاحظة وجود (كلمة) أو (شبه كلمة) تستخدم على شكل عناصر إضافية تحدّد العلاقات بين السيمانيتمات.

٢- المورفيمات الصوتية التحريفية، وهي التي لا تكون خارجة عن السيمانتيمات، بل تكون تحريفاً لبعض أصواتها دونما زيادة أو نقصان. من أمثلة ذلك في العربية تحوّل الصائت الطويل (الألف) في كلمة (حمار) إلى صائت طويل آخر هو الياء، وذلك عندما تجمع الكلمة وهي وحدة دلالية معجمية جمع تكسير فنقول: (حمير). ومن هذا النوع (خروف) و (خِراف)، و (طِراز) و (طُرُز)، و (كبير) و (كبار) ونحوها. فهذه الأمثلة تُفسَّر تغييراتها الصوتية (للأصوات الصائتة) على أنها مورفيمات تدلُّ على مقولة الجمع، وهي مقولة صرفية. ويفسَّر هنا بعض الزيادة - كما ندعوها في الصرف العربي - تفسيراً صوتياً، نحو (عَدَلَ) و (عادَلَ) وهما فعلان لا فرق بينهما إلا في جعل الصوت القصير (الفتحة) التالية للعين صوتاً طويلاً أي (عا)، أو العكس نحو (حاذِرٌ) و (حَذِرٌ)، فأوّلهما فعل أمر فيه (الفتحة) صوت طويل، أما الثاني فصفة مشبهة، والفتحة فيه صوت قصير[1]. ولا تعدُّ هذه الأمثلة بحسب ما رأينا إلا من باب التحريف لا الزيادة. وتُظْهِر هذه المورفيماتُ التحريفية اختلافاً بين وجهتين، هما الوجهة العربية التي ترى أن أصول الكلام هي من الأصوات الصامتة وحدها، لذلك ينظر إلى أيّ إضافة على أنها زيادة صرفية إن كانت تمسّ الصور الحرفية للأصول، أما الأصوات الصائتة القصيرة فلا تعدّ زياداتٍ كما لا تُعد أصولاً. ومن هنا

(١) انظر: الأنطاكي، ص ٢٩٧ - ٢٩٨، والسعران، ص ٢٢٣.

اعتُبر مثلاً أن أصل (قَتَلَ) هو (ق. ت. ل) دون ضبط (أي إلحاق للصوائت القصيرة). على حين أنها عندما تغدو: (قاتَلَ) تكون الألف حرفاً زائداً على الأصل. أما الوجهة الأخرى وهي الوجهة الغربية - وجهة اللسانيين عامة - فترى أن الأصل شركة بين الصوامت والصوائت، لذلك اعتبرت الفتحة في نحو قَتَلَ شيئاً لازماً تحوّل إلى صوت طويل قاتَلَ. ويبدو أن العربية حلّت هذه المفارقة بالاعتماد على (الصيغة) التي تصبّ فيها الأصول، فتكون الصيغة مورفيماً كلّياً مؤلّفاً من أجزاء أو عناصر تضمّ علامات الضبط - في مصطلح العرب - وحروف الزيادة. وذلك نحو صيغة (تَفَعَّل) التي يحلّلها الصرفيون العرب إلى أصل زائد وعلامات ضبط دون أن يعتري الصيغة أيّ تغيير صوتي. فكل ضبط هو منسوب إلى الصيغة التي تحوي أصولاً متعدّدة. فتَفَعَّلَ صيغة قالبية نصبُّ فيها: تقدَّمَ، وتأخَّرَ، وتكرَّمَ، ونحوها، من أصول (ق. د. م)، و (أ. خ. ر) و (ك. ر. م). ومن الأدلة على ذلك أننا نقول في التطبيق الصرفي في نحو (قُتِلَ) و (تَشَارَكَ) إنّ الضمة لِوزن (فُعِلَ)، والتاء لوزن (تَفاعَلَ) نسبة في ذلك إلى الصيغة لا المثال.

ومع أنّ الصيغة مبنًى صرفي كليّ، فإننا نستطيع أن نقول: إنّ التاء مورفيم من السوابق له معنى معيّن يؤديه ضمن إطار الصيغة نفسها، كما نقول كذلك عن الألف في الصيغة السابقة اعتداداً بالمباني (الحروف) مضبوطة ضبطاً معيّناً.

والتحليل الحديث يضيف إلى ما ذكرنا - وهو مقبول؛ إذ لا يؤثّر في النظام الصرفي للعربية - اعتبار الضمة في نحو (قُتِلَ)، والكسرة فيها مورفيمين على أساس أنهما صوتان أُضيفا إلى أصل المبنى الدلالي أي السيمانتيم للدلالة على معنى صرفي أو نحويّ. على حين أنّ المورفيمات التحريفية تحتاج إلى تلبّث قبل أن تعمّم على الصرف العربي. وسيمرّ مزيدٌ من التفصيل حول هذه المسألة حين نقدّم مفهومنا للمورفيم في العربية.

٢- المورفيمات الترتيبية، وهي قليلة في العربية، لأنها تعتمد على العلامات الإعرابية لا على المواقع الترتيبية. ولذلك نستطيع في العربية أن نقدّم ونؤخّر عناصر كثيرة من عناصر الجملة اعتماداً على هذه العلامات الإعرابية، نحو: (علياً أكرمَ حاتمٌ)، فـ (علياً) مفعول به وإن تقدّم على فاعله وفعله، ولا يمكن أن يعرب مبتدأ بدعوى أنه تقدّم وابتُدِئ به الكلام. أما اللغات التي ليس فيها مثل هذه العلامات كاللغات الأوربية الحديثة فإن للترتيب فيها دوراً مهماً في فهم مواقع الإسناد وتحديد وظائف الكلمات فيه. لذلك يعدّ أيّ تغيير للترتيب النسقي تغييراً حتمياً لمواقع الإسناد. فالجملة الفرنسية التالية (Pierre frappe Paul)[1]: بييرُ يضربُ بولَ، تشير إلى أن بيير هو الضارب على أن بول هو المضروب. ولو أننا قدّمنا كلمة بول وجعلنا لها صدر الجملة وأخّرنا كلمة بيير لاختلفَ الأمر وصار بول هو الضارب، وبيير هو المضروب، وذلك في الصورة الجديدة للجملة: (Paul frappe Pierre). وتختلف اللاتينية عن الفرنسية وأضرابها في أن لها علامات إعرابية تشبه العربية، لذلك يمكن تقديم بعض عناصرها على بعض مع الاحتفاظ بوظيفة كلّ عنصر في الإسناد. ويبيّن المثال التالي ما نعني. ففي اللاتينية يقال: (Petrus caedit paulum) أي بطرسُ يضربُ بولَ. ويجوز تغيير موقعي كلمتي بطرس وبول مع بقاء المعنى الإسنادي واحداً. والسبب في ذلك أن كلمة (Petrus) لاحقة إعرابية تشير إلى حالة الفاعلية هي (us)، وأن في كلمة (Pualum) لاحقة أخرى تشير إلى حالة المفعولية هي (um)[2].

(١) مثال معروف، ذكره فندريس في كتابه اللغة، ص ١١١، ومايبه في علم اللسان، ص ٧٤.

(٢) انظر: فندريس، اللغة، ص ١١٢ - ١١٣ ومايبه، علم اللسان، ص ٧٤، والأنطاكي، الوجيز، ص ٣٠٣.

وخلاصة القول في (الوحدات الصرفية) أو المورفيمات أنها عناصر لغوية غير معجمية، إذ لا معنى لها خارج وظيفتها الصرفية أو النحوية. وحينما يؤخذ النظام الصرفي للعربية في الاعتبار تكون المورفيمات مؤلفة إما :

١- من حركة (صوت)، نحو (أُكرِم)، إذ في هذه الكلمة حركتان، لِكلّ منهما وظيفة في الدلالة على صيغة المجهول. فهما مورفيمان.

٢- من حرف، هو مبنًى زائد على أصول الكلمات، كالألف في (ساهَمَ)، والهمزة في (أَكْرَمَ)، والتضعيف في (قَدَّرَ). أو أكثر، نحو الألف والتاء في (اجتمعَ)، والتاء والألف في (تَنازل)، ونحو الألف والسين والتاء في (استغفِر)، وما يجري مجراها من الزوائد على الأصول التي يوضّحها الميزان الصرفي.

٣- من حرف له بالكلمة شبه من حيث الاستقلال الشكلي، ويدعى في النحو بالأداة (وهو واحد من حروف المعاني). نحو الباء والتاء والواو واللام والسين في قولنا : (بالله) و (تالله) و (والله)، و (لنا ماض زاهر)، و (سيكون من بعد عسر يسر). ونحو همزة الاستفهام والنداء وبعض حروف العطف وكل ما يتركب من حرف واحد بحسب اصطلاح القدماء.

٤- من علامة ذات مبنى معيّن تستخدم كلاحقة تصريفية، كعلامات التثنية والجمع السالم والتأنيث بالتاء، أو سابقة تحدّد معنى التعريف أو الموصولية، نحو ألف ولام التعريف وألف ولام الموصول في قولنا : (البلد)، و (الضارب).

٥- من أداة تتألف من حرفين أو أكثر. ويدخل هنا كلّ ما درسه النحاة تحت باب الأدوات.

٦- من مجموعات من الكلمات الجامدة ذوات الوظائف الصرفية والنحوية الخاصة. كالضمائر المنفصلة والمتصلة وأسماء الإشارة والموصول.

٧- من كلمات ذات أصول معجمية اشتقاقية استخدمت استخدام الأدوات، نحو كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع.

٨- من الصيغة الصرفية التي تتألف من الحروف الأصول والزوائد معاً، نحو صيغة (افتعل) كاملة حروفها مع الضبط بالحركات. وتبدو الصيغة عند التحليل مؤلفة من عدد من المكونات، منها الأصول المنتمية إلى المادة المعجمية التي تدخل ضمن إطار ما دعوناه بالوحدة الدلالية، وهي التي يُعبِّر عنها الميزان الصرفي بـ (فَعَل) للثلاثي و (فَعْلَلَ) للرباعي. أمّا المكوّنات الأخرى فهي ما ندعوه بالحروف الزوائد؛ وهي تعدّ مورفيمات ذات دلالات معيّنة. كذلك تُعدّ علامات الضبط الصوتي المرافقة للصيغة مورفيمات تؤدي وظائف معروفة. وإذا أردنا أن نطبّق هذا التحليل أخذنا كلمة (اُسْتُجْمِعَت) في قولنا: (استجمعت الطاقاتُ للتصدي للأعداء). وميزانها الصّرفي: استفعلت، وحين نسقط علامة التأنيث - وهي مورفيم تصريفي - لأنها غير لازمة للصيغة، إذ جاءت للمطابقة بين الفعل والفاعل تبقى الصيغة بتمامها: استفعل، وهي مورفيم كلّي تستخدمه العربية قالباً لصبِّ الكلمات. ومعناه محدّد دون احتساب معنى الكلمة التي تصبّ فيه. غير أن المعنى في المحصلة هو مجموع معنى الكلمة ومعنى المورفيم، وذلك عندما نلفظ (استجمع) مثلاً.

ثم ننظر فيما هو زائد على الأصول (فَعَلَ)، فنرى أن الألف والسين والتاء هي الزوائد التي لحقت الأصل وشكّلت معه مبنى الصيغة الكلي. ولأنّ هذه الحروف قابلة للعزل والإلصاق فهي تعدّ مورفيمات ذات دلالة معيّنة كالطلب والصيرورة ونحو ذلك.

ونحلّل أخيراً ما ندعوه بالحركات (الصوائت القصيرة) ولا سيما ما يؤثّر في المبنى ليدلّ على وظيفة إضافية كالبناء للمجهول، وهو ما عبَّرت عنه الضمة (فوق) التاء والكسرة (تحت) الميم. فهما مورفيمان لهما ما يبرّر وجودهما.

٩- من مبنى مقدّر أي ما يُدعى الدّرس الحديث بالمورفيم الصفري. ويكون عندما تدلّ الصيغة أو العلاقات على مبنى محذوف، لكنه ذو وظيفة راهنة. نحو وجود المورفيم الدالّ على الغائب المفرد في صيغة الماضي، كقولنا (كَتَبَ). ووجود مورفيم النّفي مقدَّراً مع بقاء وظيفته في السياق، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٥]، أي لا تفتأ، بسبب لزوم النفي لهذا الفعل الناقص[١]. وكقول امرئ القيس - وهو من الشواهد النحوية المعروفة[٢] -:

فقلتُ يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قُطّعوا رأسي لديكِ وأوصالي

١٠- من رتبة يدلّ عليها الموقع الإسنادي، وهو خاصّ عندنا بالرتب المحفوظة، كالاسم الذي يتقدّم الفعل في قولنا: (زيدٌ جاءَ) إذ دلّت رتبة التقدّم التي حلّ فيها زيدٌ في الجملة السابقة على أنه مبتدأ بُني عليه الكلام لا فاعل للفعل الذي تلاه. فالرتبة هنا موقع محفوظ له حدود تنطبق على كل ما يحلّ فيه من الكلمات. ولذلك عُدّت مورفيماً له دلالة محدّدة. ومن المعروف في النحو العربي أن هذه الرتبة خاصة بالمباني الاسمية دون غيرها، لذلك ينبغي تأويل ما لم يكن من هذه المباني نزولاً عند حدود الرتبة، كالمصادر المؤولة نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٤]، أي (صيامكم). وحين يتصدّر الفعل حالًا في هذه الرتبة مسنداً إليه على غير ما هو معتاد، ينبغي أن يؤوّل باسم ولو لم يكن مسبوقاً بحرف

(١) انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٧٨.
(٢) انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٧٨.

مصدري يسوّغ تأويله. وعلى هذا أوّلوا المثل العربي (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، أي: (سماعك) بالمعيدي خير من رؤيته.

٣- أقسام الكلام:

رأينا فيما تقدّم أن المورفيم مبنى صرفيّ له صور متعدّدة، كما أن له وظائف تتجلّى في بيان العلاقة بين الكلمات ذوات الدلالة المعجمية، وتحديد أشكال الصيغ ومعانيها الوظيفية، وتوضيح المقولات الصرفية والنحوية الرئيسية.

وإذا نظرنا في المباني الصرفية من جهة ما تؤدّيه من معنى أو ما تقوم به من وظيفة ضمن النظام الصرفي، وجدنا أن بالإمكان أن تُقَسَم إلى ثلاثة أقسام هي عناصر الدرس الصرفي في أكثر اللغات الإنسانية المعروفة. والأقسام هي[(١)]:

١- مباني التقسيم، أو أقسام الكلام.

٢- مباني التصريف الدالة على الجنس والعدد والتأنيث والشخص والتعريف.

٣- مباني القرائن السياقية، كالإسناد والرتبة والنّبر والتنغيم ونحو ذلك.

وسنقف في القسم الأول - وهو ما نحن بصدده الآن - عند أبواب الكلام أو أقسام الكلمة من حيث الصيغ والأشكال، كصيغ الاسم والفعل والصفة، وصور الضمائر والأدوات والخوالف ونحوها. والكلمة إذ ترد هنا لا يراد بها إلا الشكل وما يدلّ عليه من معنًى صرفي أو نحوي، هو

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٢ - ٨٥.

باب من أبواب المباني التي يقدّمها النظام الصرفي لِقسيمه النظام النحوي الذي يستخدمها عناصر أساسية يشيد عليها بناءه.

ولا بدّ من الإشارة قبل أن نتوقف عند التصنيفات المحدثة إلى أنّ النحاة القدامى كانوا يبتدئون كتبهم بالحديث عن الكلمة وأقسامها من الناحية الصرفية، لِما لهذا الموضوع من أهمية في فهم الأبواب والمسائل النحوية التي يتصدّون لها. نجد ذلك عند سيبويه إمام النحاة حين ابتدأ بباب عنوانه (هذا باب علم ما الكلم في العربية)[١]، كما نجد ما يماثله عند سائر النحاة دون أن يلحظ أي فرق بين واحد وآخر.

لقد حدّد سيبويه للذين جاؤوا بعده الأسس التي قلّ خروجهم عنها. ومنها هذه المسألة المتّصلة بأقسام الكلام، إذ ذكر سيبويه أن الكلم في العربية ثلاثة أقسام هي: الاسم والفعل والحرف[٢]. ولكلٍّ من هذه الأقسام علامات بنائية يعرف بها، ومعانٍ محدّدة يشير إليها. ومن هنا كان الحديث عن أقسام الكلام يتطرق لدى النحاة إلى شقّين هما: التعريف المتضمّن لمعنى كلّ قسم، والتفريق بين العلامات التي تميّز بين هذا القسم وذاك.

فالاسم عندهم هو ما دلّ على مسمّى، والفعل ما دلّ على حدث، والحرف ما ليس كذلك، أي ما لم يكن ذا معنًى في نفسه. ويعرف الاسم بعلامات هي الجرّ والتنوين وقبول النداء ودخول ألف ولام التعريف وجواز الإسناد. على حين أنّ الفعل يعرف بعلامات هي دخول الضمائر المتصلة كالتاء التي هي للمتكلم، وتاء التأنيث وياء المخاطبة المؤنثة ونون النسوة. أما الحرف فسوى هذين القسمين لفظاً ومعنًى، إذ لا يحتاج إلى بيان أيّ علامة ما دام القسمان الرئيسان قد توضّح أمرهما.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٢، وابن جني، الخصائص، ١/ ٢٥.

وحين قَوِيَ النظر العقلي في مسائل النحو استخلص بعض النحاة نتيجة لقياس منطقي لا محصّلة لِدرس مقارن شامل لكثيرٍ من اللغات أنَّ هذه الأقسام ليست خاصة باللغة العربية، بل هي كذلك في جميع اللغات؛ لأن أساس انحصار هذه الأقسام هو أنها أنواع تنتمي إلى جنس واحد هو الكلمة. ولأن الدليل الذي دلّ على هذه الأقسام عقلي، فقد صار سائغاً أن يكون الأمر عامّاً في اللغات كافة، لأن الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات[1].

ومع ذلك فإنه لا يخلو الأمر من وجود خلاف حول اسمية هذه الكلمة أو فعليتها كنعم وبئس[2]، أو اقتراح تسمية جديدة لبعض الكلمات كما فعل بعض النحاة حين أطلق مصطلح (الخالفة) على اسم الفعل، وكما سمّى الفراء اسم الفاعل بالفعل الدائم[3]، أو زيادة تشرح شيئاً من معنى هذا القسم أو ذاك. وليس هذا بمستغرب على النحو العربي الذي امتدّت دراساته امتداداً زمنياً ومعرفياً واسعاً، وتشعّبت مسائله تشعّباً كبيراً. غير أن التقسيم الثلاثي السابق بقي سائداً دون تغيير حتى العصر الحديث.

ويلاحظ أن هذا التقسيم الثلاثي للكلام وُوجه لدى بعض الدارسين المحدثين بالاعتراض والنقد، لأنه تقسيم عقلي عام لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلاً. ولأنه نتيجة ما فيه من انحصار الكلام كلّه في ثلاثة أقسام ترك بعض أنواع الكلام غير ثابت في انتسابه إلى قسم دون آخر[4]. وقد

(١) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٥، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٣ - ١٤.

(٢) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٩٧ وما يليها.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٦٥، وانظر: السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٣٤-٣٥، وفاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص٣٦-٣٧.

(٤) انظر للتوسع: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة.

سبقت الإشارة إلى أنّ بعض القدماء تنبّهوا على بعض القصور الملحوظ في التقسيم الثلاثي للكلام من غير أن يؤدي هذا إلى أيّ تغيير يذكر.

وقد أفاد تمّام حسّان من الإشارات التي حوتها بعض المصنفات القديمة، ممّا يتصل بهذا الموضوع وهو يقترح تقسيمه المعروف للكلام. كما أفاد من اطلاعه على المناهج الحديثة في اللسانيات، جامعاً بين طرفين لا غنى عنهما للباحث الجادّ.

نظر حسّان في آراء النحاة القدامى مبيّناً جوانب الضعف الكامنة فيها، إذ تغلّب المبنى في هذا الموضوع تارة، وتغلّب المعنى فيه تارة أخرى دون أن تستطيع الجمع بين المبنى والمعنى على حدّ سواء. ومن هنا أخذ يعيد ترتيب طوائف الكلمات التي نسبها النحاة إلى هذا القسم أو ذاك في ضوء منهجه الاستقرائي المعتمد على بيان السمات الشكلية والوظيفية معاً.

لقد انتهى إلى أن الكلمة العربية يمكن أن تقسم إلى سبعة أقسام هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة. ثم راح يبيّن ما ينضوي تحت كل قسم من الأقسام السبعة، راصداً ما يتصل بذلك من خصائص وفروق. وسنقدّم فيما يلي عرضاً موجزاً لهذه الأقسام، ثم نقف عند أقسام الكلام في اللغتين الإنكليزية والفرنسية، لنتبين وجوه الاتفاق والاختلاف في ذلك كلّه.

وتجري أقسام الكلام التي أنشأها تمام حسّان للعربية الفصحى على النحو التالي:

أولاً - الاسم: وهو كل كلمة تدلُّ على مسمّى ليس الزمن جزءاً منه. ويشتمل على:

أ- اسم الذات: وهو ما دلَّ على مسمّى معيَّن كالأعلام، والأجسام، والأغراض، مثل: محمّد، وكتاب، وحائط، وبيت، وسماء.

ب- اسم المعنى: وهو الذي يدلّ على الحدث أو عدده أو نوعه. كالمصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة والمصدر الميمي.

جـ- اسم الجنس: ويندرج تحته اسم الجنس الجمعي، كعرب، وترك، واسم الجمع مثل: نساء، وإبل، وقوم وسِرْب..

د- مجموعة من الأسماء المبدوءة بميم زائدة، كاسم الزمان والمكان، واسم الآلة.

هـ- الاسم المبهم: ويشتمل طائفة من الأسماء التي لا تدلُّ على ذات بعينها، بل تدلُّ على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد، ونحوها. وتحتاج هذه الأقسام حين إرادة تعيين المقصود منها إلى إضافةٍ أو وصف أو تمييز، وغير ذلك من طرق التضامّ المعروفة. كفوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء..

هذه هي مباني الاسم في محور التقسيم، أما إذا وضعت في محور التصريف والسياق النحوي، فهي تُقْسَم إلى مذكر ومؤنث باعتبار النوع، وإلى مفرد ومثنى وجمع باعتبار العدد، ومعرفة ونكرة باعتبار التعيين، ومعرب ومبني باعتبار الصورة الإعرابية، ومسند[1] ومسند إليه باعتبار الإسناد.

ويتميز الاسم من سائر أقسام الكلام بسمات أهمها:

١- يقبل ظاهرة تنوين التمكين.

٢- يقبل حرف النداء.

٣- يقبل (أل) أداة للتعريف.

---

(١) هذا خاص باسم المعنى، أي المصدر حين يكتسب دلالة زمنية، فيقوم مقام الفعل.

٤- يقبل الجرّ لفظاً.

٥- يثنّى ويجمع.

٦- يرخّم ويصغّر.

٧- له صيغ خاصّة.

٨- يأتلف منه ومن الفعل كلام.

٩- يأتلف منه ومن الوصف كلام.

١٠- يُضمر بعد أن يعرّف.

١١- يدلُّ على مسمّى.

١٢- يأتي لمعنى مجرّد من الزمن، أو لزمن مجرّد من الحدث.

١٣- يُوصف.

١٤- يُخبر عنه، ويخبر به حين ينقل إلى استعمال الصفة.

١٥- يقبل الإضافة المحضة.

١٦- يرفض علامات الأفعال.

ثانياً - الصفة: وهي كلّ كلمة تدلّ على موصوف بالحدث. وتشمل الصفة ما يلي:

أ- صفة الفاعل (اسم الفاعل).

ب- صفة المفعول (اسم المفعول).

جـ- صفة المبالغة (مبالغة اسم الفاعل).

د- صفة التفضيل (اسم التفضيل).

هـ- الصفة المشبّهة.

فالصفة مبنى صرفي عام تندرج تحته هذه الصفات الخمس التي يختصّ كلّ منها بصيغ معينة. أما معنى الصفة الصرفي فهو دلالتها على الموصوف بالحدث عامة، على حين أنّ كلّ صفة من هذه الصفات تختصّ بمعنى محدّد. فصفة الفاعل تدلّ على الموصوف بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة المفعول تدلّ على ذلك أيضاً. وتختلف صفة المبالغة عمّا سبق إذ تدلّ على موصوف بالحدث على سبيل المبالغة والتكثير. على حين أن صفة التفضيل تدل على الموصوف بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممّن يتّصف بالصفة نفسها. وتمتاز الصفة المشبّهة من سواها بأنّها تصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبات.

ويمكن أن تقسم الصفة إلى مذكر ومؤنث ومفرد ومثنى وجمع ومعرفة ونكرة، كما يمكن أن تكون مسنداً ومسنداً إليه في مثالين اثنين أو في مثال واحد. وهذه إحدى سمات الصفة بوصفها مبنًى مختلفاً عن الاسم والفعل على حدّ سواء. فالصفة تكون مسنداً نحو: الحق (واضحٌ)، ومسنداً إليه نحو: (الفائز) مسرورٌ. وتكون مسنداً ومسنداً إليه في مثال واحد كقولنا: جاءَ (الحسنُ) وجهُه. فالحسنُ صفة واقعة فاعلاً أي مسنداً إليه، مع أن لها فاعلاً هو وجهُه باعتبار أنها قامت مقام المسند أي الفعل.

وتتلخّص سمات الصفة بالملامح التالية:

١- تقبل ظاهرة التنوين.

٢- تقبل الجرّ لفظاً كالأسماء.

٣- تقبل الإضافة اللفظية لا المعنوية.

٤- تقبل (ال) ضميراً للموصول لا سمةً للتعريف.

٥- لها صيغ خاصّة بها.

٦- تحتمل الضمائر كالأفعال.

٧- تقبل التصريف والإلصاق.

٨- تدلّ على موصوف بالحدث ولا تدلّ على مسمّى.

٩- تثنّى وتجمع كالأسماء.

١٠- تؤنّث وتذكّر كالأسماء أيضاً.

١١- زمنها نحوي يستفاد من السياق.

١٢- تقبل النداء كالأسماء.

١٣- الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية هي الدلالة على المضي، نحو: المكرمُ اليتيم محمودٌ. فزمن الإكرام ماض لأنّ الصفة أُضيفت. أما إذا نوّنت وقطعت عن الإضافة فإن الزمن يغدو مستقبلاً نحو: (زيدٌ ضاربٌ عَمْراً).. أي يهمّ بضربه دون أن يكون ضربه.

١٤- تضامّ المجرورات كالأسماء وتضامّ المرفوعات والمنصوبات كالأفعال.

ثالثاً - الفعل[1]: وهو كلمة تدل على حدث وزمن، فالحدث متأتّ من اشتراك الفعل مع المصدر الذي هو اسم الحدث في مادة واحدة. أما الزمن فإنه ناتج من شكل الصيغة الخاصة بالأفعال. والمقصود بالزمن هنا هو الزمن الصرفي، أي الزمن الذي تقدمه الصيغة خارج السياق، كصيغة (فَعَلَ) التي تدلّ على المضيّ، وصيغة (يَفْعَلُ) التي تدلّ على الحال أو الاستقبال. على حين أنّ الزمن النحوي وظيفة السياق الذي قد يغيّر من الزمن الصرفي بحسب العلاقات النحوية التي يتضمّنها. وسيأتي الحديث عن هذه المسألة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل حين نتطرق إلى التصريف والزمن.

---

(١) انظر للتوسّع: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته.

ويقسم الفعل من حيث المبنى إلى: ماض، ومضارع، وأمر. وهي الأقسام التي نصّ عليها النحاة القدامى. ويدلّ كلّ قسم منها على معنىً هو الزمن الخاصّ بالصيغة على المستوى الصرفي كما سبقت الإشارة.

ويمتاز الفعل من أقسام الكلام بجملة من السمات على صعيد المبنى والمعنى، أهمّها:

١- يدلّ على حدث وزمن دلالة صرفية (خارج السياق).

٢- يختصّ بقبول علامة الجزم (للمضارع فقط).

٣- لا يقبل الجرّ.

٤- لا يثنّى ولا يجمع، بل يسند إلى المثنى والجمع.

٥- لا يقبل التعريف.

٦- لا يقبل النداء.

٧- لا يقبل التنوين.

٨- له صيغ صرفية خاصة به. (أبواب الثلاثي الستة، ومزيداتها، وأوزان الرباعي المجرّد والمزيد..).

٩- يكون مسنداً فقط.

١٠- يلحقه ضمير الرفع المتصل البارز خلافاً للصفات.

١١- لا يضمر ولا يعود عليه ضمير.

١٢- يختصّ بمجموعة من الضمائم واللواصق، كالسين وسوف، وحروف المضارعة، ولام الأمر، وأدوات الشرط والجزم والنصب، ونون التوكيد، ونون النسوة، ونون الوقاية.

١٣- لا يقبل الإضافة.

١٤- لا يأتلف من الفعل والفعل كلام، إذ لا بدّ من وجود الاسم.

رابعاً - الضمير: هو كلمة جامدة ليست بذات أصول اشتقاقية تدلُّ على عموم الحاضر أو الغائب. فالضمير لا يدلّ على مسمّى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل.

ويقسم الضمير كما يرى تمام حسّان إلى قسمين كبيرين هما: ضمائر الحضور، وضمائر غيبة، ولكلّ من هذين القسمين فروع. فضمائر الحضور تشمل ضمائر التكلم والخطاب والإشارة، وذلك على هذا النحو:

١- تكلم: أنا - تُ - ي / نحن - نا - نا. والأمثلة هي على التوالي: أنا، كتبتُ، كتابي / نحنُ، كتبنا، كتابنا.

٢- خطاب: أنتَ - تَ - كَ. والأمثلة هي: أنتَ، قرأتَ، كتابكَ.. وهكذا سائر الأمثلة:

أنتِ - تِ - كِ

أنتما - تما - كما

أنتم - تم - كم

أنتنّ - تنّ - كنَّ

٣- إشارة:

هذا - ذاك - ذلك

هذي - هذه - تلك

هذان - ذانك

هاتان - تانك

هؤلاء - أولئك

هنا - هناك

ها هنا - هنالك

أما ضمائر الغيبة فتشمل الضمائر الشخصية والموصولية، وذلك على النحو التالي:

١- ضمائر شخصية:

هو - هـ والأمثلة: هو - كتابه

هي - ها.. هي - كتابها

هما - ا - هما هما - قرأا - كتابهما

هم - وا - هم هم - فازوا - نصرهم

هنّ - نَ - هنّ هُنّ - قرأنَ - كتابهُنّ

٢- ضمائر موصولية:

الذي - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

التي - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

اللذان - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

اللتان - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

الذين - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

الألى - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

اللائي - مَنْ - ما - أيّ - أل الموصولية

أما خصائص الضمير من حيث المبنى والمعنى معاً، فتتلخّص فيما يلي:

١- يدلّ على مطلق الحاضر أو الغائب.

٢- لا يتّضح معناه إلا بالقرينة.

٣- يُستغنى به عن تكرار الاسم.

٤- لا يثنّى ولا يجمع إلا ما شذّ[١].

٥- لا تدخله (أل) للتعريف. أما الضمائر الموصولية ففي بعضها أل لازمة.

٦- لا يقبل الإضافة فلا يكون مضافاً، ويكون مضافاً إليه أحياناً (الضمائر المتصلة).

٧- ليس له أصول اشتقاقية ولا يتصرّف.

٨- لا يقبل التنوين، وهو مبني إلا ما شذّ.

٩- لا يقبل الجرّ لفظاً، بل يقبله محلاً.

١٠- ضمائر الشخص لا تنعت.

١١- الموصول منه لا ينعت ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يستثنى منه إلا بعد تمام الصلة.

١٢- ليس له صيغة معينة.

١٣- لا يقبل أيّ لاصقة من لواصق الأسماء أو الأفعال إلا ما شذّ.

١٤- لا تتعلّق به المنصوبات والمجرورات (كالظروف والجار والمجرور).

---

(١) يذهب بعض النحاة إلى أن علامات التثنية والجمع اللاحقة لأسماء الموصول والإشارة علامات بناء تلازم الصيغ، لذلك أبقوا عليها مبنية كغيرها. وهذا دليل على استشعارهم جمودها وعدم تصرفها.

١٥- يقبل (ها) التنبيه.

١٦- يعدّ ما كان منفصلاً منه أو مستقلاً في مباني التقسيم، على حين يعدّ المتصل في لواصق التصريف.

خامساً - الخالفة: هي كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري. كقولنا: هيهات السفر! وما أجمل الربيع! وآهٍ من البعد!.. إنّ ما يميز هذه الكلمات أنها تعبّر عن موقف ذاتي ينمّ على التأثّر والانفعال. ويلاحظ هنا أن تمام حسّان بنى هذا القسم من مجموع ملحوظات وجدها لدى القدماء، فقد أخذ مصطلح (**الخالفة**) من الفراء نقلاً عن الأشموني[1]. واستثمر بعض الآراء الواردة في الخلاف النحوي حول اسمية أو فعلية نعم وبئس، وتأويل تصغير صيغة (ما أفعل) للتعجب مع أنها في عرف النحاة فعل والفعل لا يصغّر. كما استند إلى قول بعض النحاة إن بعض ما ينضوي تحت مصطلح الخالفة إنما يجري مجرى المثل في التزامه شكلاً ثابتاً. وهذا كما يبدو هو الذي برّر لتمام حسّان ما فعل من إفراد الخالفة بقسم خاص من أقسام الكلام.

وأنواع الخالفة في هذا التقسيم أربعة هي:

أ- خالفة الإخالة، وهي ما دعاه النحاة باسم الفعل. ومصطلح اسم الفعل كما هو ملحوظ مصطلح قلق، لأنه يجمع بين طرفين مختلفين هما الاسم والفعل. هذا إضافة إلى اختلاف النحاة حول أشياء تتصل بأسماء الأفعال من جهة العمل أو التصرّف.

ب- خالفة الصوت، وهي ما سمّاه النحاة باسم الصوت. ويلاحظ هنا أن مصطلح اسم لا ينطبق على هذه المباني الجامدة التي لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال.

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٩.

جـ- خالفة التعجب، وهي ما دعاه النحاة بصيغتي التعجب. ويرى تمام حسّان أن هذه الصيغة محوّلة من اسم التفضيل بدليل اشتراكهما في الشروط اللازمة لصوغهما كما هو معروف في الصرف العربي. وليس هذا التحوّل مستغرباً، إذ يلاحظ أن بعض الكلم ينقل كنقل الصفة إلى الاسم، والفعل إلى علم، ونقل الاسم إلى ظرف ونحو ذلك. ويعضّد ما ورد من شواهد على تصغير صيغة التعجب الرأي القائل باسميتها، إذ التصغير سمة خاصة بالأسماء والصفات.

د- خالفة المدح أو الذمّ، ويسميها النحاة (أفعال) المدح والذمّ. وقد ورد هنا خلاف لا يستهان به حول انتماء نعم وبئس إلى الأسماء أو الأفعال. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك.

وهكذا يبدو أن هذه الخوالف تشترك من جهة المبنى في أنها تعبيرات مسكوكة (Idioms) لا تتغير صورتها حين يراد تصريفها. فأسماء الأفعال كما رأينا مبان جامدة مصدرها السماع لا القياس، كذلك أسماء الأصوات التي لا تشكل إلا مجموعة صغيرة من المباني ذات الأصول القليلة التي تحاكي الأصوات الطبيعية. أما صيغتا التعجب فقالبان صرفيان حُوِّلا من صيغة (أفعل) للتفضيل، وهما لذلك تركيبان مسكوكان. وتجري الجمل المتضمّنة لأفعال المدح أو الذمّ مجرى الأمثال في حفظ صورتها كما هي دونما تغيير، وهذا ما سوّغ دخول بعض علامات الأسماء عليها مع أنها في عرف النحاة أفعال[1].

أما من جهة المعنى فتشترك الخوالف في أنها تؤدي معنى الإفصاح الإنشائي، وهي تشبه من هذه الجهة ما يطلق عليه في الإنكليزية

(١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان، ١/٩٧-١٢٦، ومسألة أفعل في التعجب، اسم هو أو فعل، ١/١٢٦-١٤٨.

(Affective Language)، وجميعها يحسُن بعده أن نضع في الكتابة علامة (!) للتأثر(١).

وتمتاز الخوالف إضافة إلى ما ذكرنا بعدد من السمات أهمها:

١- لا تدخل في جداول تصريفية كالأفعال.

٢- ليس لها صيغ خاصة (خوالف الإخالة والصوت والمدح والذم)(٢).

٣- لا ترتبط بزمن معيّن.

٤- تقبل من حيث الإلصاق بعض علامات الأفعال كنون الوقاية، وتاء التأنيث، وبعض علامات الأسماء كالضمائر المتصلة للجرّ، وبعض علامات الأدوات كاتصالها بالضمائر.

٥- لا تقبل الإضافة إلّا حين نقلها إلى الاسمية أي المصدر، نحو (بَلْه زيدٍ).

٦- لا تقبل التعريف.

٧- لا تثنّى ولا تجمع.

٨- لا تضمر ولا يعود عليها ضمير.

٩- لا تقبل الجرّ (بعضها يجرّ على الحكاية كالأفعال والجمل)(٣).

١٠- لا يبرز معها ضمير الشخص كما يبرز في الأفعال.

١١- لا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال حين يدل عليها دليل.

---

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٦.

(٢) أما ما كان قياسياً من أسماء الأفعال كنزالِ وحذارِ ودَراكِ فهو من المصادر المنقولة إلى معنى الخالفة.

(٣) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ١/ ١١٢.

١٢- لا تكون إلا مبنية.

١٣- لها رتبة محفوظة.

١٤- لا تؤكّد بالنون كالأفعال.

١٥- لا يخبر بها ولا يخبر عنها، ولا توصف ولا يوصف بها.

١٦- تقع موقع المسند ولا تقع موقع المسند إليه.

سادساً - الظرف: هو كلمة تدلّ على معنى صرفي عام، هو الظرفية الزمانية أو المكانية. وهو من حيث المبنى جامد لا يتصرف وليست له صيغ خاصة. ويرى تمام حسّان أن الظروف بحسب تحليله قليلة، لأن ما أضيف إليها إنْ هو إلا كلمات وأدوات منقولة وحقّها أن تدرس في مواضعها من أقسام الكلام، والظروف التي تستحق هذا القسم هي:

إذْ، وإذا، وإذن، وأيّان، ومتى، وهي للزمان.

وأينَ، وأنّى، وحيثُ، وهي للمكان.

وهكذا أُخرجت المصادر التي استعملت استعمال الظروف كطلوع الشمس، كما أُخرج اسما الزمان والمكان - وقد رأيناهما في قسم الاسم - من الظروف. أما ما تركّب كبعض حروف الجرّ نحو مذْ ومنذُ، فقد دلَّ على الظرفية عندما ارتبط بالجمل. ويخرج من نطاق المباني الظرفية أيضاً بعض أسماء الإشارة - وهي التي مرّت في قسم الضمير - نحو هنا وثمّ، والآن وأمس.

وثمّةَ طائفة أخرى من الكلمات لا تستحقّ أن تكون ظروفاً، لأنها أسماء نقلت إلى الظرفية نقلاً. وقد مرّت بنا أمثلة من هذه الكلمات في قسم الاسم في مطلع هذا الحديث تحت مصطلح الأسماء المبهمة. وأهمها: كَمْ من الكلمات الدالة على المقادير، وأسماء العدد كثلاثِ

ليال، ونحوها. وأسماء الجهات كفوق وتحت وأمام ووراء ويمين وشمال.. وأسماء الأوقات كحين ووقت وساعة ويوم وشهر وسنة.. وأسماء أخرى مفتقرة إلى الإضافة كبعد ودون ولدن وبين ووسط وعند. ومن هذه الأسماء أسماء ذات أصول اشتقاقية لكنها جمدت حين أخلصت لمعنى الظرفية كسحرة وليلة وعشية وغدوة.. فهذه كلها من الأسماء لا الظروف.

وتتلخص سمات الظرف فيما يلي:

١- لا يكون إلا مبنياً.

٢- لا يسند ولا يسند إليه.

٣- لا يصغّر ولا يُنادى ولا يقبل (أل) التعريف.

٤- ليس له صيغ خاصة ولا يتصرف.

٥- قد يسبق بالحرف، ويجوز أن تلحق ببعض أمثلته ما الزائدة.

٦- يفتقر إلى مدخوله الذي يعيّن معناه المبهم.

٧- رتبته التقدّم على مدخوله، لكنه حرّ الرتبة ضمن أجزاء الجملة.

٨- لا يوصف ولا يوصف به.

٩- لا يقبل علامات الأسماء والأفعال.

سابعاً - الأداة: هي كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة هي التعليق. فليس للأداة معنًى معجمي، لأنها مبنى صرفيّ يغلب عليه البناء والجمود. لقد وصف النحاة ما تعبّر عنه الأدوات بالمعاني التي من حقّها أن تؤدَّى بالحرف، لا بالكلمة، فالمعاني التي تؤديها الأدوات معانٍ وظيفية تنتمي إلى النحو لا إلى المعجم.

وتقسم الأداة إلى قسمين:

أ- الأداة الأصلية، وهي حروف المعاني المؤلفة من مبنى أحاديّ كالواو والباء والهمزة والفاء..، ومن مبنى ثنائي كأنْ وأو وبلْ ولنْ وعن وفي..، ومن مبنى ثلاثي كإلى وأجل وإذن وإنّ وبلى..، ومن مبنى رباعي كأمّا وألّا وكأنّ وحتّى ولعلّ ولولا..، ومن مبنىً خماسي نحو لكنَّ[1].

ب- الأداة المحوّلة: وهي مبانٍ تنتمي إلى أقسام الكلام الأخرى، لكنّها حوّلت إلى قسم الأدوات لأنها أشبهتها في أداء معان وظيفية تخصّ (الحروف) كما سمّاها النحاة. وقد تكون الأداة المحولة ظرفاً كالظروف التي رأيناها في القسم السابق، وذلك حين تؤدّي معنى التعليق بين الجمل، كما تكون أسماء مبهمة نحو كم وكيف حين تؤدي معنى التعليق الاستفهامي أو الشرطي. وتكون كذلك أفعالاً، ككان وأخواتها وكاد وأخواتها وما يماثلها. وتكون أيضاً ضمائر - بحسب تصنيف تمام حسّان - نحو مَنْ وأيّ. وأرى هنا أن هذه الأدوات المحوّلة لم تحوَّل نهائياً، إذ بقي لها شيء من التصرف، وأثارة من معانيها السابقة. وهذا ما يهيِّئ لها فرص العودة إلى أصولها إذا ما تركت أداة معنى الحرف. كالأفعال الناقصة التي يعود بعضها تامّاً، إذ يسترجع معناه المعجمي الأصلي.

وأهمّ ما تمتاز به الأداة من سائر أقسام الكلام هو:

١- تتسم بالبناء إلا ما ندر كأيّ، وليس لها صيغ خاصة.

٢- لا تنوّن.

٣- لا تضاف.

٤- لا تعرّف بأل.

٥- لا تثنّى ولا تجمع.

٦- لا تدخل في جدول تصريفي أو إسنادي.

---

(١) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ففيه تفصيل هذا كله.

٧- لا تسند ولا يسند إليها.

٨- لا توصف ولا يوصف بها.

٩- لا تقبل علامات الأفعال والأسماء والصفات عامة.

١٠- تفتقر دائماً إلى ضمائمها.

١١- رتبتها الصدارة إذا كانت أداة للجمل، والتقدم إن لم تكن كذلك.

١٢- لا يأتلف من معظمها ومن الفعل كلام.

١٣- لا يأتلف من معظمها ومن الاسم كلام.

١٤- لها نظام إملائي خاصّ بها.

١٥- تختلف عن اللواصق التصريفية كأحرف المضارعة وعلامات التثنية والجمع والتأنيث.

١٦- تعدُّ مبنىً ولو كانت على حرف واحد، وليست جزءاً من غيرها.

❁ ❁ ❁

أما أقسام الكلام في اللغة الإنكليزية فثمانية هي: الاسم، والضمير، والصفة، والفعل، والظرف، وحرف الجرّ، وحرف العطف، والتعجب.

١- فالاسم (Noum) كلمة تسمّى بها المخلوقات والجوامد والأفكار والصفات الذهنية. وفروعه هي اسم الجنس نحو (Man): رجل، واسم العلم نحو (Aleppo): حلب، والاسم المعنوي نحو (Perfection): الكمال، والاسم الجمعي نحو (Army): الجيش.

٢- الضمير (Pronoun)، وهو كلمة تنوب عن الاسم، وتؤدي وظائف عديدة، وفروع الضمير هي: الضمائر الشخصية (They, We, it, she, you, I) وتأتي في حالات الرفع والنصب والجر كالأسماء. وضمائر الإشارة (This, These, That, Those)، وضمائر الملكية (their. Our, its, her, his, your, my)، وضمائر الاستفهام (Who, What, Which)، وضمائر التوكيد (Myself, yourself, yourselves)، وضمائر الكمية (Nothing, Anything, Anybody)، والضمائر التوزيعية (Neither, Either, Each)، وضمائر الوصل (Who, Whom, That).

٣- الصفة (Adjective)، وهي كلمة تسبق الموصوف لتشير إلى ما يميزه أو يحدّد نوعه أو كميته.. نحو (good book): كتاب جيد. وللصفة أنواع كالصفات النوعية، والكمية، والإشارية، والملكية، والتوزيعية، والاستفهامية.

٤- الفعل (Verb)، وهو كلمة تدلّ على حدث خاص كسائر الأفعال، أو حال كون أي (يوجد، يكون، يستقر..)، وهو الذي يؤديه فعل (Tobe). والفعل إما أن يكون متعدياً، وإما أن يكون لازماً. وللفعل من حيث التصريف أزمنة متعددة سنشير إليها في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل.

٥- الظرف (Adverb)، وهو كلمة تؤدي وظيفة الحال، أو تدلّ على الزمان أو المكان، أو الدرجة. نحو (Today): اليوم، و (quietly): بهدوء، و (Where): حيث و (When) و (There): هناك.

٦- حرف الجر (Preposition)، وهو كلمة تربط بين أجزاء الجملة وتؤدي معاني متعددة، كالزمان والمكان، والوجهة المصدرية

التي تسبق المصدر، نحو (We Came here order To Talk) أي جئنا هنا كي نتحدث (للتحدث).

٧- حرف العطف (Conjunetion)، وهو أداة للربط بين الجمل أو بين أجزاء الجملة، فقد يربط بين اسم واسم أو فعل وفعل أو ضمير وآخر، أو ظرف وما يماثله. ونحو ذلك.

٨- أداة التعجب (Interjection)، وهي كلمات تسبق الجمل لكنها من حيث التركيب منفصلة عنها. وتؤدي وظيفة الإفصاح عن شعور المتكلم، نحو (Hey! How do I get of here?) أي: ها! كيف أخرج من هنا. ونحو: (ouch! Oh, Alas! Why)[1].

وفي اللغة الفرنسية تسعة أقسام للكلام هي: الاسم، والضمير، وأداة التعريف، والصفة، والفعل، والظرف، وحرف الجر، وأداة ربط الجمل، وصيحة الهتاف (اسم الفعل). ونبادر إلى القول إنه لا يلحظ فرق أساسي بين تقسيم الكلام في الإنكليزية وتقسيمه في الفرنسية. فالاسم والضمير والفعل والصفة والظرف وحرف الجر وحرف العطف (أداة ربط الجمل) والتعجب (صيحة الهتاف) أقسام مشتركة بين اللغتين. وتنفرد الفرنسية بقسم إضافي هو أداة التعيين أو التعريف (Le déterminat). ولها وظائف بعضها لا تعبر عنه الإنكليزية بمبنى واحد. وأهم ميزة لهذه الأداة التي تقسم إلى أنواع - كما سنرى - هي التعبير عن التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. وأهم فروع هذه الأداة أدوات التعريف (le, la, les) لتعريف المفرد المذكر والمفرد المؤنث والجمع بنوعيه. وأدوات التنكير أو التبعيض (un, une, des) للمفرد المذكر والمفرد المؤنث والجمع بنوعيه. وأدوات الملكية المتصرفة على النحو السابق أيضاً، مثل (mon, ton, son). وأدوات الإشارة نحو (ce, cette, ces) وهي كسابقاتها تتصرف بحسب العدد والنوع.

---

(١) انظر: R. Huddleston, Introduction To The Grammar of English, p. 90 - 91 .

ويلاحظ أن التقسيم الجديد للكلم في العربية، وهو الذي أنشأه تمام حسان كما رأينا آنفاً قريب من التقسيم الإنكليزي والفرنسي[١]. فاللغات الثلاث تشترك في خمسة أقسام رئيسة هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف. على حين أن العربية تنفرد بوجود قسمي الخالفة والأداة. وأن الإنكليزية والفرنسية تفردان أقساماً لحروف الجر وحروف العطف والتعجب. وأن الفرنسية تخصص للتعيين أداة لا تفرد لها اللغتان العربية والإنكليزية مبنى مستقلاً.

وإذا أعدنا النظر في الأقسام المشتركة وهي الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف، تبدّت لنا اختلافات لا يستهان بها ولا سيما بين العربية من جهة والإنكليزية والفرنسية من جهة أخرى.

ففي الاسم نجد أن العربية تضمّ إضافة إلى ما هو مشترك أسماء غير معروفة في اللغتين المذكورتين آنفاً كأسماء المرة والمصدر الميمي واسم المصدر.. ونجد في الصفة مباني عربية خاصة كصفة الفاعل والمفعول والمبالغة والتفضيل والصفة المشبهة، على حين أننا نرى في كلتا اللغتين السابقتين صفات مغايرة كالصفة الوصفية والعددية والتوزيعية ونحو ذلك. كما نجد في الضمير كذلك اختلافات متعددة كوجود ضمائر للتوكيد والكمية والملكية في الإنكليزية والفرنسية، واقتصار العربية على الضمائر الشخصية والإشارية والموصولية. كذلك يقال عن الظرف الذي جعله تمام حسان محدوداً، على حين أن اللغتين السابقتين ضمتا إليه أشياء لا تعدّ

(١) تجدر الإشارة إلى أن أقسام الكلام في الفارسية قريبة من التقسيم الإنكليزي والفرنسي. ففي الفارسية تسعة أقسام هي: الاسم والصفة والفعل والكناية (الضمائر) والعدد والقيد (الظرف والحال) وحروف الإضافة (الجر) وحروف الربط (العطف) وأصوات (أدوات التعجب والنداء والتنبيه). انظر: طه ندا وعبد الله الخالدي، الموجز في اللغة الفارسية، ص ٢٩ وما يليها.

في قسم الظرف عندنا كظرف النوعية والدرجة الذي يعبر عنه بمقطع ظرفي يحتوي جاراً ومجروراً. وهناك في قسم الفعل اختلافات مهمة، إذ تُظهر اللغتان الإنكليزية والفرنسية فعل الكون في الجملة التي نترجمها إلى العربية على شكل الجملة الاسمية، نحو (La rose est belle) أي: الزهرة جميلة، إذ تتضمن الجملة (est) وهو تصريف لفعل الكون، وكذلك الشأن في الإنكليزية. وللفعل في العربية أقسام ثلاثة هي الماضي والمضارع والأمر، على حين أن له في تينك اللغتين أقساماً أخرى تضمها الجداول التصريفية لكل منهما.

٤- المقولات الصرفية:

رأينا في مطلع الفقرة السابقة أن الوحدات الصرفية (المورفيمات) تأتلف في ثلاثة أقسام تشكل النظام الصرفي لأكثر اللغات الإنسانية. وهي: مباني التقسيم - وقد مررنا بها قبل قليل - ومباني التصريف، وهي التي تعبّر عن المقولات الصرفية الرئيسة، ومباني القرائن التي سنعرض لها في الفصل التالي لارتباطها الوثيق بالمعنى النحوي.

فالمقولات الصرفية إذن معانٍ تعبر عنها مباني التصريف التي تظهر حين توضع مباني التقسيم الممثلة بمحور رأسي على محور أفقي يضم كل المقولات اللغوية الصرفية والنحوية والسياقية. ومن الملحوظ أن هذا المصطلح مستعار من المقولات المنطقية (Logical categeries) وهي الأجناس العليا التي لا توجد أجناس أعلى منها وأعمّ[١].

وتمتاز مباني التصريف من سواها بأنها ليست صيغاً أو أوزاناً صرفية أو مباني جامدة ذات استقلال شكلي، إنما هي لواصق مضافة إلى تلك

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٩.

الأشكال الصرفية المنتمية إلى مباني التقسيم. وقد رأينا في مواضع سابقة من هذا الفصل أن هذه اللواصق تختلف عما عداها اختلافاً كبيراً، إذ لا يعدّ أي منها مبنًى مستقلاً ينتمي إلى مباني التقسيم ذوات الاستقلال مِمّا يصحّ أن يطلق عليها مصطلح كلمة توسّعاً. وهذا ما يفرّق بين بعض الأدوات - وإن كانت موضوعة على حرف واحد - من جهة، واللواصق التصريفية التي لا تعدو كونها علامات تتصل بالكلمات من جهة أخرى. فإذا قلنا: (كتب التلميذ بالقلم). عرفنا للتوّ أن (بالقلم) مبنيان، أحدهما: أداة هي حرف الجر، والآخر القلم وهو كلمة معجمية. أما إذا قلنا: (المرأة الفضلى هي مَن ترعى أولادها)، فإن (المرأة) كلمة ليست مركبة من كلمتين نحو (بالقلم)، إنما هي كلمة معجمية (وحدة دلالية) لحقتها علامة تصريفية تدل على النوع هي التاء (وحدة صرفية) تابعة للكلمة. والدليل هو وقوع علامة الإعراب عليها. كذلك الشأن في كلمة (الفضلى) التي لا يمكن الزعم أنها كلمتان بدعوى علامة التأنيث التي عبرت عنها الصيغة الصرفية المتضمنة الألف المقصورة (الفُعْلى) مؤنث (أفعل) التفضيل.

وتقسم اللواصق المستخدمة في التصريف إلى: صدور أو سوابق، نحو أحرف المضارعة المجموعة في كلمة (أنيت)، وعلامة التعريف (أل). وإلى أحشاء أو دواخل، نحو ألف كلمة (رجال) الدالة على الجمع بالتضامن مع الصيغة. وإلى أعجاز أو لواحق، وهي كثيرة، نحو علامات التأنيث الثلاث، وعلامات الجمع السالم للمذكر والمؤنث، وعلامات المثنى، وتاء التأنيث التي تلحق بالأفعال، ونون النسوة وسائر الضمائر المتصلة التي سبق أن أخرجناها من مباني التقسيم وجعلناها في مباني التصريف.

وتختلف اللغات في عدد المقولات الصرفية وطرق التعبير عنها. فعلى الباحث - كما يقول محمود السعران - ألا يتوقّع أن يجد في اللغات

الأجنبية المقولات التي اعتادها في لغته الأصلية[1]. لكنّ هذا التعدُّد والاختلاف لم يمنع من السعي إلى تكوين نظرية عامة تضمّ أبرز المقولات المشتركة بين اللغات. ولذلك دعا بلومفيلد الدارسين إلى "أن يقارنوا بين الفصائل النحوية الخاصة بلغات مختلفة، وأن يحدّدوا الخصائص أو السمات العالمية أو على الأقل تلك المنتشرة انتشاراً واسعاً"[2]. وهذه الدعوة في هذا المجال وغيره هي غاية الدراسات العديدة التي أُلِّفت في اللسانيات العامة منذ عشرات السنين.

وسنتناول فيما يلي أهم هذه المقولات في اللغة العربية مع الإشارة إلى ما يقابلها في بعض اللغات السامية والأجنبية. والمقولات المقصودة هي: الشخص، والعدد، والتعيين، والنوع، والتصريف. وسيكون الحديث عن هذه المقولات ضمن هذه الفقرة، ما عدا مقولة التصريف الزمني للأفعال التي سنفرد لها فقرة خاصة.

١- الشخص: يقصد بالشخص عادة التكلّم والخطاب والغيبة، وهي معان تؤدّيها معظم اللغات عن طريق الضمائر أو الضمائر والأفعال بما يلتصق بها من علامات تصريفية تؤدي أكثر من وظيفة.

وتختلف اللغات التي يقسم الشخص فيها إلى الأقسام في العدد الذي يضمّه كلّ منها، وذلك لاعتبارين هما: التمييز بين المثنى والجمع أو عدمه، والتمييز بين المؤنث والمذكر أو عدمه. فاللغة العربية تتضمّن المثنى كما هو معروف، كما تميز بين المؤنث والمذكر في جميع الحالات التصريفية. لذلك نرى أن جدولها الضميري والتصريفي أوسع من

(١) انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٣٣، ومحمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص ٣٣٢.

(٢) محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

غيره مما هو معروف في معظم اللغات الهندية الأوربية. ويظهر التصريف مصحوباً بالضمير المنفصل ما قصدناه آنفاً:

التكلّم	أنا – أدرس
	نحن – ندرس
الخطاب	أنت – تدرس
	أنتِ – تدرسين
	أنتما – تدرسان
	أنتم – تدرسون
	أنتن – تدرسن
الغيبة	هو – يدرس
	هي – تدرس
	هما – يدرسان
	هما – تدرسان
	هم – يدرسون
	هن – يدرسن

أما تصريف الشخص في اللغات الهندية الأوربية فنأخذ له التصريف الذي تعبّر عنه الفرنسية مثلاً. وهو يجري على هذا النحو:

أنا أقول = Je parle

أنت تقول (مذكر + مؤنث) = Tu parles

هو يقول، هي تقول = Il parle, elle parle

نحن نقول	Nous parlons =
أنتم تقولون (مذكر + مؤنث)	Vous parlez =
هم يقولون، هن يقلن	Ils parlent, elle parlent =

فغياب المثنى هنا من جهة، وغياب التفريق في ضمير الخطاب المفرد والجمع بين المذكر والمؤنث من جهة أخرى، جعل ما تعبِّر عنه الفرنسية من حالات الشخص أقل مما عبّرت عنه العربية، مع أنهما تتّفقان في تقسيم الأشخاص إلى ثلاثة أقسام على النحو الذي رأيناه سابقاً.

وإذا نحّينا الضمائر المنفصلة في اللغة العربية جانباً لأنها كما مرّ بنا في الفقرة السابقة تنتمي إلى مباني التقسيم، ونظرنا في اللواصق التي تعبّر عن الشخص، فإننا نرى أن نوعين من هذه اللواصق يتضافران للدلالة على مقولة الشخص، وهما:

أ- العلامات التصريفية ومكانها الصدر أو العجز.

ب- الضمائر المتصلة ومكانها العجز.

ويلاحظ أن الضمير عندما يختفي فلا يظهر متّصلاً؛ ينبغي أن يقدّر على اعتبار أنه موجود لا حاجة إلى إبرازه لا على أساس أنه محذوف مستغنى عنه.

ففي تصريف الشخص مع زمن المضي كما في الفعل الماضي نجد أن الضمائر أكثر من العلامات. وذلك على هذا النحو:

ذهبتُ - (أنا)
ذهبنا - (نحن)
التكلّم

الخطاب	ذهبتَ	(أنتَ)
	ذهبتِ	(أنتِ)
	ذهبتما	(أنتما)
	ذهبتُم	(أنتم)
	ذهبتنَّ	(أنتن)
الغيبة	ذهبَ	(هو)
	ذهبتْ	(هي)
	ذهبا	(هما)
	ذهبتا	(هما)
	ذهبوا	(هم)
	ذهبنَ	(هُنّ)

ويلاحظ أن الشخص في تصريف الماضي عُبِّر عنه بالضمائر المتصلة وحدها كما في المتكلم والمخاطب جميعاً، وفي أكثر حالات الغيبة. على حين أن حالة واحدة أُضمر فيها الغائب المفرد، وحالة أخرى لحقتها علامة هي التاء الساكنة للتأنيث في الإفراد مع إضمار الغائبة أيضاً.

وتقوم في المضارع علامات خاصة بالدلالة على الشخص بالتضافر مع الضمائر المتصلة أو المستترة على حدّ سواء. فلا يخلو مضارع من علامة متصدّرة وضمير لاحق أو مستتر. وذلك على النحو التالي:

التكلّم	أقومُ (أنا):	مستتر
	نقومُ (نحن):	مستتر

الخطاب

- تقوم (أنتَ): مستتر
- تقومين (أنتِ): متصل
- تقومان (أنتما): متصل
- تقومون (أنتم): متصل
- تقمنَ (أنتنّ): متصل

الغيبة

- يقوم (هو): مستتر
- تقوم (هي): مستتر
- يقومان (هما): متصل
- تقومان (هما): متصل
- يقومون (هم): متصل
- يقمنَ (هنّ): متصل

أما التعبير عن الشخص في تصريف الأمر فلا يظهر فيه إلا الضمير، كما في هذا المثال:

للمخاطب وحده

- إعمل (أنتَ): مستتر
- إعملي (أنتِ): متصل
- إعملا (أنتما): متصل
- إعملوا (أنتم): متصل
- إعملنَ (أنتنّ): متصل

وتظهر جدوى (الشخص) ضمن هذه المقولات الصرفية في تحقيق التوافق السياقي، وتمكين الصرف من خلق الجداول التصريفية[١]. وتتصرف اللغات وفقاً للمعطياتِ الاجتماعية والنفسية في استخدام الشخص، إذ تميل بعض اللغات إلى مخاطبة المفود ذي الأهمية قدراً ومكانة أو قرابة بصيغة الجمع. كما تجري العادة على أن تصدّر الأوامر الملكية بكلمة (نحن) ملك كذا[٢].. وفي حالات أخرى مماثلة يتجنّب المتكلم استخدام ضمير الشخص وصيغته المعروفة (أنا قمتُ) حتى لا يتّهم بالأنانية وطغيان الشخصية. فيلجأ إلى ضمير الجماعة لا تعظيماً لنفسه، بل لجعلها جزءاً من كلّ ولا سيما إذا كان المقام مقام افتخار جماعي. على حين أن العكس مطلوب إذا اختلف المقام فكان خاصاً بتحمّل مسؤولية، أو تحديد شخصية. فيقال: (أنا فعلت كذا..) أو (أنا فلان بن فلان أقر بكذا وكذا..).

ومن المعروف أن اللغة التركية كانت إبان الفترة العثمانية تبالغ في تفخيم المخاطب، كما تبالغ في تصغير المتكلم، وذلك لأسباب اجتماعية وتربوية متوارثة. وهذا ملحوظ أيضاً في بعض اللغات الشرقية كالفارسية التي تخاطب المفرد بصيغة الجمع زيادة في الاحترام[٣].

---

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥٣، وانظر للتوسع: محمود السعران، اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، ص ٨١ - ٩٩. وذكر ابن فارس أن مخاطبة الواحد بلفظ الجميع سنة من سنن العرب. الصاحبي، ص ٢١٣.

(٣) انظر: محمد التونجي، اللغة الفارسية وقواعدها، ص ٤٠، ومن أمثلة ما أشرنا إليه أن ضمير المخاطب (أنتَ) يتحول إلى (أنتم)، فيقال: شماكفتيد (أنتم قلتم). كما يتحول ضمير الغائب (هو) إلى هم، فيقال: ايشان گفتند (هم قالوا). أما الضمير المفرد المتكلم (مَنْ) فيترك وتحل محله كلمة (بَنده) أي الحقير والعبد.

٢- العدد: يقصد بالعدد هنا الإفراد والتثنية والجمع. وهو مقولة صرفية عامة، إذ لا تخلو لغة - كما نعرف - من أن تقسم الكلمات - أسماء وصفات وأفعالاً - إلى مفرد وجمع. وتمتاز العربية وأخواتها اللغات السامية بأنها تقسم الكلمات قسمة ثلاثية هي: المفرد والمثنى والجمع. وليس مستبعداً أن تكون لغات أخرى قديمة عرفت المثنى كما عرفته العربية وأخواتها، لكنّ التطور اللغوي تجاوزه اقتصاداً في استعمال المباني. ويبدو أن اللغات الهندية الأوربية كانت تحوي المثنى في التقسيم العددي إلا أنها استغنت عنه في مرحلة مبكرة(١).

ويلاحظ أن اللغات التي تخلو من المثنى صَرْفاً، تلجأ حين الضرورة إلى استخدام كلمات خاصة للدلالة عليه؛ نحو (اثنان، مزدوج، ذو قسمين..). ففي الإنكليزية مثلاً يقال: (Two boys): ولدان (اثنان أولاد). وفي الفرنسية (Deux Livres): كتابان (اثنان كتب). ويفسِّر هذا الاستخدام ما نسمعه في لهجة القاهرة الحديثة حين ينادي النادل في المقهى: (اثنين شاي) وهو على الأغلب استخدام أعجمي جاء مع عمال النوادي والمقاهي اليونانيين في مطلع هذا العصر في مصر. وكان هؤلاء مع بعض الأوربيين كالطليان وبعض الأجانب المستوطنين كالأرمن، سبّاقين إلى افتتاح النوادي والمقاهي والملاهي في مصر. وعلى العكس من هذا الاستخدام تستخدم العاميات العربية الحديثة صيغة المثنى كقولهم: (كأسين شاي) أو (كوبين شاي أو كبايتين شاي).

وتشير العربية ومعظم اللغات المعروفة إلى العدد في الضمائر والصيغ الجامدة عن طريق المبنى نفسه، أي دون لاصقة تصريفية. وذلك نحو:

أنتم: جمع، أنتن: جمع   أنتَ: مفرد - أنا: مفرد

(١) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٥٣.

نحن: جمع　　أنتِ: مفرد

هم: جمع　　هو: مفرد

هنّ: جمع　　هي: مفرد

أما الصيغ الأخرى الدالة على المثنى نحو: أنتما - هما، فمبنيان جامدان أيضاً، إذ لا تقبل اللاصقة هنا الانفصال لأنها جزء من المبنى[١]، لذلك لا تستقل بإعراب على نحو قولنا: (المجدّان فازا) إذ تقع الألف في موقع الفاعل.

كذلك تشير الضمائر الشخصية في الإنكليزية والفرنسية إلى العدد، نحو:

نحن (جمع)　　We - Nous

أنتم (جمع)　　You - Vous

أنا (مفرد)　　I - Je

أنت (مفرد)　　You - Tu

هم، هنّ (جمع)　　They - ils, elles

هو، هي (مفرد)　　he - il, she - elle[٢]

وتختص أدوات التعيين في الفرنسية بأداء معنى العدد مع التعيين والنوع. وذلك على هذا النحو:

مفرد - مذكر - تعيين　　le

مفرد - مؤنث - تعيين　　la

جمع - مؤنث + مذكر - تعيين　　les

---

(١) يقصد باللاصقة الألف في أنتما وهما.

(٢) إضافة إلى الضمير (il) لغير العاقل (مذكر + مؤنث).

وكذلك الشأن في أدوات التنكير:

مفرد – مذكر – تنكير un

مفرد – مؤنث – تنكير une

جمع – مؤنث + مذكر – تنكير des

والتعبير باختلاف المباني عن العدد شائع في عديدٍ من أقسام الكلام كأسماء الإشارة والموصول وأسماء الملكية (الصفات) كما هي الحال في الفرنسية. والسبب في هذا هو أن هذه الأسماء تتصرف بالمباني لا بالعلامات شأنها في ذلك شأن الضمائر.

أما وجود علامات أو لواصق خاصة بالعدد فهو مطّرد في الأسماء والصفات والأفعال. فالعربية تقسم الأسماء والصفات إلى مفرد وهو لا يحتاج إلى علامة، وإلى مثنى وله علامتان معروفتان هما: الألف والنون والياء والنون. وإلى جمع له علامات إلصاقية كالواو والنون والياء والنون للذكور، والألف والتاء للإناث. إضافة إلى طريقة جمع التكسير، وهي تغيير في الصيغة عن طريق إضافة مورفيم أو أكثر أو حذفه. وله في العربية أوزان معروفة.

وتنحو معظم اللغات هذا النحو؛ إذ تعيّن علامة واحدة (في القياسي العام) للدلالة على الجمع، على حين أنها لا تنصّ على علامة خاصة بالمفرد. فعلامة الجمع في الفرنسية هي (s) وكذلك هي في الإنكليزية. وهناك علامات أخرى فرعية غير مطردة.

وفي الأفعال علامات تصريفية تدلّ على العدد. ففي العربية نقول: الطالبان درسا، للمثنى. والطلاب درسوا، للجمع المذكر. والطالبات درسن، للجمع المؤنث. والعربية لا تعدّ ألف المثنى، وواو الجماعة، ونون النسوة عندما تتصل بالأفعال، علامات تابعة، بل تعدّها كلمات

مستقلة تنفرد بإعراب خاصّ. ويلاحظ أن هذا الإلصاق في العربية خاص بالإسناد إلى الضمائر، إذ يبقى الفعل مفرداً مع فاعله الظاهر سواء أكان مفرداً أو مثنى أم جمعاً، نحو:

قام التلميذ – قام التلميذان – قام التلاميذ.

قامت التلميذة – قامت التلميذتان – قامت التلميذات.

وتختلف العربية الفصحى عن غيرها من اللغات كالفرنسية والإنكليزية، إذ يحتفظ الفعل فيهما بلاحقته التصريفية – إن كان مصرّفاً ولم يكن بالصيغة المصدرية – الدالّة على العدد مهما تقدّم على الاسم ونحوه أو تأخّر. نحو قولنا في الفرنسية: Voulez - vous fumer? أي أتريدون التدخين[1]؟ فالفعل كما هو ملحوظ تقدم على الضمير للدلالة على أسلوب الاستفهام لكنه بقي محتفظاً بلاصقته الدالة على الجمع. أما فعل (fumer) الذي لم يتصرف فبقي كما هو[2].

٣- التعيين: يُراد بالتعيين تعريف الأسماء أو تنكيرها. فالأسماء التي تدلّ على مسمّيات لا صفات تحتاج إلى تحديد المقصود من دلالتها، إذ إنها تصلح للدلالة على فرد معيّن، كما تصلح للدلالة على عموم الداخلين فيها أو على أجناسهم. فعندما تقول: (رجل) لا تقصد بذلك فرداً معيناً، إنما يقصد بذلك كلّ رجل من جنس الرجال، على حين أن هذا الاسم حين يعيَّن بالإشارة أو النداء أو أداة التعريف أو الإضافة يغدو محدود الدلالة لأنه يعني رجلاً واحداً معيناً فقط.

وتشتمل معظم اللغات على نوعين من المعارف، أحدهما ما يدلّ

(١) تصلح الجملة المذكورة لخطاب المفرد على سبيل التأدب.

(٢) كذلك تبقي اللغات السامية والعاميات العربية على علامات التثنية والجمع في كل الأحوال. انظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص٣٠٠-٣٠١.

بنفسه - أي بمبناه - على التعيين. كالضمير والإشارة والموصول والعَلَم، ونحو ذلك من المباني الجامدة. والثاني ما تدلّ على تعيينه أداة خاصة هي لاصقة صرفية تسبق الاسم أو تلحقه. وحين تسقط هذه الأداة يرجع الاسم نكرة أو اسماً للجنس. أما النوع الأول فلا يتخلى عن تعيينه، إذ لا يدلّ على ذلك بالأداة إنما بالمبنى كما أشرنا.

ويبدو أن وسيلتي الإضافة وإدخال الأداة هما من أكثر الوسائل شيوعاً في اللغات المعروفة حين يراد تعيين الاسم، فضلاً عن أنواع المعارف الجامدة التي تتفق فيها معظم اللغات. وتختلف اللغات في طريقة الإضافة والمعاني المستفادة. فالإنكليزية والفرنسية تضع بين المضاف والمضاف إليه أداة للربط، نحو (of) في الإنكليزية، و (de) في الفرنسية. على حين أن العربية ومعظم اللغات السامية، وبعض اللغات الهندية الأوربية كالروسية تكتفي بإلصاق المضاف بالمضاف إليه دون أداة صرفية. وفي اللغات المعربة كاللغة العربية الفصحى يتخلّى المضاف عن علامات تنكيره كالتنوين والنون، وعلامات تعيينه كأل التعريف قبل أن يلتصق بالمضاف إليه ليكوّنا مركّباً إضافياً. ولا شكّ في أن هذه الطريقة تساعد على إيجاد تسميات كثيرة دون الحاجة إلى الاشتقاق التصريفي. لذلك يلاحظ أن المضاف والمضاف إليه عندما يستعملان استعمال الاسم الواحد يصبحان وقد امتزجت دلالتاهما، فلا يُتَصوَّر أنهما اسمان. نحو قولنا في العربية (قطع التبديل (الغيار) و (جهاز الأشعة) و (مديرية التعليم) و (سيّارة الإسعاف).. إلخ.

أما تعريف الأسماء بإدخال أداة معينة عليها - ما عدا التوسُّل بالنداء والإشارة والموصول - فباب صرفي مطّرد في كثير من اللغات مع وجود بعض الاختلاف بين لغة وأخرى من حيث قياسية الأدوات، أو معانيها ووظائفها. فعلى حين تبالغ بعض اللغات في عدد أدوات التعيين وطرق

إلصاقها كالألمانية التي يقال إنه ينبغي على الذي يتعلّمها أن يحفظ مع كل اسم أداته التي تعيّنه، نجد أنّ لغات أخرى كالروسية تخلّت عن الأداة في تعيين الأسماء واعتمدت على الطرق الأخرى كالإضافة والإشارة ونحو ذلك.

وتقف العربية والإنكليزية والفرنسية وسطاً بين هذه اللغات، إذ تعتمد على أدوات صرفية للتعيين، مع توسُّلها بغير ذلك من الوسائل التعيينية. ويهمّنا الآن أن نبيّن هذه الأدوات مع الإشارة إلى طرق إيرادها ومعانيها الوظيفية.

ففي العربية يطّرد إدخال ألف ولام التعريف، أو (أل) التعريف اختصاراً على النكرات لتصبح معارف مع بعض الاستثناء كما في (أل) الجنسية التي لا تزيد النكرة تعريفاً، بل تشير إلى الجنس فقط. نحو: (العصفور أجمل من الديك). أي جنس العصافير أجمل من جنس الديوك. ولذلك اختلفت آراء النحاة عندنا حول إعراب الجملة التالية للاسم المعرف بأل الجنسية. كقول أبي صخر الهذلي[1]:

وإنـي لـتـعـرونـي لِـذكـراكِ هِـزَّةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلهُ القَطْرُ

أما سائر أقسام (أل) المذكورة عند النحاة فيمكن عدّها أداة تعيينية وإن دلّت على الموصولية أو الإشارة أو الضميرية. نحو (المكرمُ ضيفه محمود)[2]، و (سلِّم على الرّجل)، و (يا للفارس! الضَّربُ ضرب أبي محجن!) أي: الذي يكرم ضيفه، وسلّم على هذا الرجل، ويا للفارس ضربه ضرب أبي محجن.. إلخ.

(١) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/ ١٥٢.

(٢) يذهب بعض القدامى والمحدثين إلى أنّ (أل) هنا اسم موصول أو ضمير للموصول.

أما التنكير في العربية فعلامته الرئيسة هي قبول التنوين الذي يدلّ صرفياً على تحديد المبنى، وعدم ارتباطه بمبنى آخر، ويدل أيضاً على التخلي عن سائر طرق التعريف، إذ لا يجتمع تعريف وتنكير، إلا في حالة واحدة هي اسم العلم المنون نحو: (محمدٌ رسولُ الله). والتفسير الذي نرتضيه لهذا التناقض هو أن اسم العلم أشبه النكرة في خلوّه من أدوات التعريف ولواصقه من جهة الشكل فاستحقّ التنوين لا للتنكير بل لتحديد منتهى البناء مستقلاً عن الإضافة. فالمسألة صرفية شكلية لا علاقة لها بالمعنى، أي بمدلول اسم العلم. واستناداً إلى هذا التفسير الشكلي ساغ دخول (أل) التعريف على كثير من أسماء الأعلام، نحو العباس والأمين والرشيد والحمزة.. وما ذلك إلا لاستعداد المبنى لدخول أل، لأنه أشبه النكرات شكلاً[1].

ومن المعروف أن أداة التعريف في العربية واللغات السامية تباشر الأسماء والصفات دون تمييز بين المفرد والمثنى والجمع أو المذكر والمؤنث، إذ تصلح لكلّ ذلك، فيقال: الرجل والمرأة والرجلان والرجال والنساء ونحو ذلك. أما موقع هذه الأداة فهو الصدر أي إنها تسبق الأسماء والصفات. على حين أن بعض اللغات السامية تجعل الأداة في العجز، أي في آخر الأسماء والصفات كالسريانية مثلاً.

وتشبه الإنكليزية من هذه الناحية اللغة العربية، إذ جعلت للتعريف أداة واحدة مطّردة هي (The)، وهي صالحة للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث والعاقل وغير العاقل. أما التنكير فيُؤدَّى في الإنكليزية بإسقاط أداة التعريف تارة، أو بإضافة أداة للإفراد والتنكير، نحو (A, An) لغير المعرَّف تارة أخرى، ويلاحظ أن إسقاط أداة التعريف واستخدم الاسم مجرَّداً من أدوات التعيين يجعله دالًا على الجنس.

---

(١) انظر آراء أخرى في: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص٢٤٨-٢٤٩.

وتختلف الفرنسية عن العربية والإنكليزية في عدد أدوات التعيين، وفي الوظائف التي تؤديها هذه الأدوات. فالأدوات الفرنسية تعيّن المفرد المذكر بالأداة (le)، وتعيّن المفردة المؤنثة بالأداة (la)، وتعيّن الجمع للنوعين معاً بالأداة (les). وبذلك يستفاد من هذه الأدوات معاني التعيين والعدد والنوع. وكذلك الشأن في أدوات التنكير، إذ تعبّر الفرنسية عن تنكير المفرد المذكر بالأداة (un)، وعن المفردة المؤنثة بالأداة (une)، وعن الفرنسية بنوعيه بالأداة (des) إضافة إلى معنى التبعيض.

ولا يخلو الاسم في الفرنسية من أداة لتعيينه، تعريفاً أو تنكيراً، على حين أنّ إسقاط أداة التعريف في العربية والإنكليزية جائز، إذ يغدو ذلك وسيلة للتنكير أو للدلالة على مطلق الجنس.

وتتفق الإنكليزية والفرنسية في أن التعيين من حق الأسماء وحدها، إذ لا تعيين للصفات وإن سُبقت بالأداة. نحو (Les grands hommes): (الرجال العظماء) فالأداة التي سبقت الصفة (العظماء) لم تتجه إليها بل اتجهت إلى الرجال. فليست الصفة هنا نكرة أو معرفة إنما هي لاحقة للاسم. وسبب تجاور الأداة والصفة هو طريقة اللغة الفرنسية والإنكليزية في تقديم الصفة على الموصوف. وكذلك الحال في الفرنسية أيضاً حين يتوسط الاسم صفتين له، إحداهما تسبقه والأخرى تتبعه. نحو قولنا: (Les grandes routes Coutimeres) أي الدروب الطويلة المعتادة. (حرفياً: الـ + طويلة + دروب + معتادة).

ولا يكتفى في العربية بتعيين الأسماء في مثل ما رأينا، إنما ينبغي تعيين الصفات أيضاً للوفاء بمتطلبات الربط السياقي للجملة. ولذلك تطابق الصفة موصوفها بالتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والإعراب، ولا سيما إذا كان الموصوف عاقلاً. ومع أن هناك

حالات لا تشترط فيها المطابقة التامة على النحو السابق، فإن التطابق في التعيين يبقى ضرورياً لا غنى عنه.

٤- النوع: يعدّ النوع أو الجنس من المقولات الصرفية المهمة التي تبرز في أكثر اللغات، منذ أقدم العصور، فقد عُني معظم اللغات بالتفريق بين المذكر والمؤنث تفريقاً دقيقاً حتى إن النوع يبدو في بعض اللغات مميّزاً وحيداً بين كلمتين مختلفتين معنىً متفقتين صيغة. نحو كلمة (le livre): الكتاب، و (la livre): الليرة، إذ لا يميِّز بينهما إلا بأداة التعريف والنوع(١).

ومع أن النوع في اللغة صدًى للنوع في الطبيعة، فإن معالجة أمر النوع في اللغة ينبغي أن تكون ضمن أطر اللغة وقوانينها، لأن اللغة تنطلق في تعاملها مع النوع وغيره من مقولات لها أشباه في الحياة أو الفكر، من مقتضياتها الخاصة بها. فأهمُّ ما تسعى إليه اللغة هنا هو التوافق السياقي وضمان أمن اللبس وإبراز الوظيفة الإبلاغية للكلام. ولذلك لا نرى فائدة من الإمعان في مقارنة مقولة النوع في اللغة بمسألة النوع في الطبيعة.

ويبدو أن تقسيم الكلمات إلى مذكر ومؤنث ظاهرة شائعة تتفق عليها معظم اللغات ولا سيما إذا دلّت على مسمّيات حقيقية للمؤنث والمذكر. وتقتصر بعض اللغات على هذا التقسيم الثنائي كالعربية وأخواتها اللغات السامية إذ ليس فيها نوع ثالث. على حين أن بعض اللغات الهندية الأوربية فيها نوع ثالث هو المحايد (Neutre)، وهو ما ليس بمذكر أو مؤنث أو ما يصلح للنوعين معاً دون تحديد. وتضم الإغريقية - اليونانية القديمة - والألمانية والروسية والإنكليزية القديمة هذا النوع. غير أن المحايد

(١) انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٣٤، وفندريس، اللغة، ص ١٢٧.

كما يرى بعض الدارسين في سبيله إلى الانقراض لأنه يفتقر إلى الاستقلال، ويؤدي إلى حالات من اللبس والتنافر السياقي[١].

ويتفق معظم اللغات على تأنيث ما هو مؤنث حقيقي، وعلى تذكير ما هو مذكر حقيقي، إذ تُعكس الصفات الطبيعية انعكاساً واحداً على اللغات وإن اختلفت في الوسائل الصرفية. فالرجل مذكر والمرأة مؤنث، والولد مذكر والبنت مؤنث في الطبيعة واللغة معاً. وقس على ذلك ما شابه من المسميات الحقيقية التي تتفق على التعبير عنها اللغات المعروفة[٢].

لكنّ الأمر يختلف حين يتعلق الأمر بالأسماء التي لا تدلّ على مؤنث حقيقي أو مذكر حقيقي، إذ تقسم إلى مؤنث ومذكر اعتباطاً طرداً لِمقولة التأنيث والتذكير، ومراعاة لمقتضى التوافق بين أجزاء الجملة. وليس الذي ذكرنا بمستغرب، لأن مدار الأمر لا يعدو الاصطلاح العرفي الذي يستند إلى الثقافة والدين ومجموع الحالات الاجتماعية. ومن هنا جاز اختلاف اللغات في هذا النوع الذي أطلق عليه العرب مصطلح (المذكر المجازي) و (المؤنث المجازي) استشعاراً بأنه مختلف عن ذلك القسم الذي يستحق مصطلح (المذكر الحقيقي) و (المؤنث الحقيقي). ومن أمثلة هذا الاختلاف أن (الباب) في العربية مذكر مجازي، وكذلك (القمر)، على حين أنهما في الفرنسية مؤنثان: (la porte): الباب، و (la lune): القمر. كذلك نجد (الشمس) مؤنثاً في العربية، مع أنها مذكر في الفرنسية: (le soleil). وأمثلة هذا كثيرة يدركها كلّ من تعلَّم لغة أجنبية أيّاً كانت.

---

(١) انظر: محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص ٣٥٣، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

(٢) هناك من اللغات المعررفة ما يخالف هذا الاستنتاج، إذ تعدّ كلمتا (الولد) و (البنت) في الألمانية من المحايد.

وللغات في تعبيرها عن النوع طرق مختلفة من حيث الوسائل والمورفيمات الصرفية. ولعل أقدم طريقة في ذلك هي تخصيص مبنى خاص بالمذكر، ومبنى آخر خاص بالمؤنث. ومن أمثلة هذه الطريقة الضمائر والموصول والإشارة، إذ يمتاز المذكر فيها من المؤنث بأن مبناه يختلف عن مبنى المؤنث. نحو قولنا من الضمائر:

أنتَ: مذكر	أنتِ: مؤنث
أنتم: مذكر	أنتنّ: مؤنث
هو: مذكر	هي: مؤنث
هم: مذكر	هنّ: مؤنث

وكذلك قولنا من الإشارة:

هذا: مذكر	هذه - هذي: مؤنث
هذان: مذكر	هاتان: مؤنث
ذا - ذاك - ذلك: مذكر	تلك: مؤنث

ومثله قولنا من الموصول:

الذي: مذكر	التي: مؤنث
اللذان: مذكر	اللتان: مؤنث
الذين: مذكر	اللاتي: مؤنث

ونجد مثل ذلك في الإنكليزية والفرنسية مع أن العناية بالنوع في الفرنسية أكبر وأكثر تنوّعاً. وقد مررنا بأمثلة من ذلك حين قارنا بين ضمائر الإنكليزية وضمائر الفرنسية، وحين عرضنا لخصائص أدوات التعيين في الإنكليزية والفرنسية. ونكتفي بالإشارة هنا إلى أن الإنكليزية تسقط ضمير

جمع الغائبات (هنّ)، على حين أنه موجود في الفرنسية. فالإنكليزية تكتفي بـ (They) للدلالة على هم وهنّ عاقلين وغير عاقلين، وتضيف ضميراً للغائب أو الغائبة من غير العاقل هو (it). والفرنسية تحافظ على ضمير الغائبات (elles) بموازاة ضمير الغائبين (ils) دون تفريق بين الحقيقي والمجازي.

ولا تقتصر اللغات على هذا النحو من التفريق عن طريق المباني الجامدة كالضمائر والإشارة والموصول وأدوات الملكية (أو صفات الملكية) وأدوات التعيين، إنما تخصّ المذكر بكلمة مستقلة - وحدة دلالية - كما تخصّ المؤنث بكلمة أخرى. نحو قولنا في العربية:

أب - أمّ

رجل - امرأة

جمل - ناقة

حمار - أتان

وقولنا في الإنكليزية:

(boy): ولد (girl): بنت

(man): رجل (woman): امرأة

(father): أب (mather): أم

(brather): أخ (sister): أخت

وقولنا في الفرنسية:

(garçon): ولد (fille): بنت

(bomme): رجل (femme): امرأة

(père): أب (mère): أمّ

(frère): أخ (sœur): أخت

لكن هذه الطريقة - كما يبدو - مرهقة للذهن، إذ تتطلب كلمة خاصة لكل نوع. ويخالف هذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يسعى إلى الاكتفاء بأقل المباني للدلالة على أكثر المعاني صرفياً ودلالياً. وليس مستبعداً أن تكون هذه الطريقة قد شاعت في مرحلة مبكرة من مراحل اللغة الإنسانية.

وهناك طريقة أخرى تتحايل بها اللغات لأمن اللبس هي استخدام كلمة أو مورفيم لتحديد النوع كما في قولنا في العربية:

الصقر - أنثى الصقر

الغراب - أنثى الغراب

الأرنب - هي الأرنب

النسر - هي النسر

أو نحو:

(انقضّت النَّسر) و (سقطت الصقر)، و (اصطيدت الأرنب).. إلخ.

أما الطريقة القياسية فهي التفريق بين المذكر والمؤنث بوساطة العلامات أو المورفيمات الصرفية التي تلحق الأسماء والصفات والأدوات والأفعال. ولكل لغة علامات خاصة بها، منها المطّرد، ومنها غير المطّرد. ويلاحظ أن المذكر من الأسماء والصفات خاصة لا يحتاج إلى علامة تشير إلى أنه مذكر على خلاف المؤنث الذي يحتاج دوماً إلى علامة مميزة ما خلا تلك الحالات التي رأيناها في الطريقتين السابقتين. وتضيف بعض اللغات إلى علامات التأنيث علامات أخرى للمحايد، كاللغة الروسية.

وهناك ثلاث علامات لتأنيث الأسماء والصفات في العربية، هي التاء والألف المقصورة والألف الممدودة. والتاء التي تدعى في العربية بالتاء المربوطة موجودة في اللغات السامية وإن اعتراها شيء من التغيّر الذي جعلها قريبة من ألف المدّ أحياناً[١].

وتدخل التاء على كثير من الأسماء لتميز المؤنث من المذكر، نحو: إنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة، وفتى وفتاة. كما تدخل باطّراد على الصفات التي تخلو من علامة تأنيث، نحو: كريم وكريمة، وفاضل وفاضلة، وحذر وحذرة. وقد يُؤتى بالتاء لغير التأنيث، كأن تكون لتعيين الواحد من الجنس، نحو ثمر وثمرة، ونخل ونخلة.. أو تكون للمبالغة نحو علّامة ورحّالة. أو تكون بدلاً من ياء (مفاعيل) في جمع التكسير في الأسماء التي من حقّها أن تجمع كذلك. كزنديق وزنادقة. أو بدلاً من ياء النسبة، نحو دماشقة جمعاً لدمشقي. أو تكون تعويضاً لفاء الكلمة المحذوفة، نحو: عدة التي أصلها وَعْد، أو لِعينها نحو: إقامة التي أصلها إقوام، أو لِلامها نحو: لغة التي أصلها لغو[٢].

أما العلامة الثانية فهي الألف المقصورة التي يغلب أن ترد في وزن (فُعْلى) مؤنث وزن (أفعل) للتفضيل، نحو: كُبرى وصُغرى وفُضلى وعُلْيا.. أو وزن (فَعْلى) مؤنث وزن (فَعْلان) للصفة المشبهة، نحو: عطشى، وسَكْرى، ونَشْوى. وقد ترد الألف المقصورة مزيدة في بعض الأسماء أي منفصلة عن وزنيها السابقين: فُعلى وفَعْلى، نحو: ذِكْرى. لأن المذكر منها هو ذِكْرٌ. ويُشْترط في الألف المقصورة التي يُراد بها التأنيث أن تكون زائدة على الأصل لا منقلبة عن حرف من حروفه. فإن كانت منقلبة لم تعدّ علامة للتأنيث، إنما يعتمد عندئذ على السماع في معرفة تأنيث الكلمة أو

(١) انظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٦٣.
(٢) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/ ١٠٠.

تذكيرها، نحو: العصا. أو على دلالة الاسم من حيث النوع الطبيعي، نحو: الفتى. ويبدو أن شيوع هذه الألف في كثير من الصفات المؤنثة أوقع بعض أهل اللغة في قياس خاطئ حين ظنّوا أن كل ما ينتهي بهذه الألف ينبغي أن يكون مؤنثاً. ولذلك تراهم يؤنثون كلمة (الهُدَى) وهي مصدر تعامله العربية معاملة المذكر. ويؤنثون كلمة (المستشفى) وهي اسم مكان من فوق الثلاثي وهو بحكم طريقة صوغه يعامل معاملة المذكر مثله مثل سائر المشتقات القياسية إلا ما تضمّن وزنه علامة للتأنيث. وليس سبب تأنيث (المستشفى) كما يرى رمضان عبد التواب هو أنها تعريب لكلمة (اسبتالية) الأجنبية[١]، بل لأن فيها الألف المقصورة التي شاعت في لهجات الحديث على أنها العلامة الوحيدة للتأنيث كما سنبيّن فيما بعد.

وعلامة التأنيث الثالثة في العربية هي الألف الممدودة التي تلحقها همزة زائدة غير منقلبة عن ياء أو واو. وأكثر ما ترد في الصفات على وزن (فَعْلاء) مؤنث وزن (أفعل) الدالّ على الألوان والعيوب وهو من أوزان الصفة المشبهة. نحو (سَمراء وبَيضاء وعرجاء وعَمياء)، وهي مؤنث أسمر وأبيض وأعرج وأعمى. وقد ترد كلمات على وزن (فَعْلاء) وإن لم يسمع لها مذكر على وزن (أفعل)، نحو: حسناء التي نُسي مذكرها أو أنه لم ينقل عن أهل اللغة[٢]. ويشترط هنا ما يشترط هناك من أن تكون الهمزة زائدة للتأنيث لا منقلبة عن حرف من حروف الأصل. وقد ترد أسماء على وزن (فَعْلاء) أيضاً والهمزة فيها زائدة نحو (صحراء) فيعتدّ بها علامة للتأنيث. أما إذا لم تكن على الوزن فيغلب أن تكون منقلبة عن أصل، فلا يعتدّ بها علامة للتأنيث، بل يعتمد على السماع وغيره من الوسائل لتحديد نوع الكلمة، نحو: سماء وأصلها سماو لأنها من سما، فهي مؤنث لا بسبب

---

(١) انظر: عبد التواب، ص ٢٥٥.

(٢) انظر: الغلاييني، جامع الدروس، ١/ ١٠٥ - ١٠٧.

الهمزة بل لأنها أُنثت سماعاً هكذا. أما كلمات: بنّاء وعدّاء ومشّاء فلا شبهة في تذكيرها لأنها صفات للمذكر على سبيل المبالغة، مثلها مثل قتّال وخواض وجزّار ونحوها، والهمزة في كل ذلك أصلية بدليل وزنها الذي هو (فعّال). كذلك يقال عن بعض الكلمات المجموعة كقرّاء، إذ لا صلة لها بالتأنيث لأنها جمع لِقارئ، كما نقول: كُتّاب جمعاً لِكاتب.

وتاء التأنيث المربوطة في العربية هي أكثر العلامات استخداماً، لذلك دُعي معظم ما لحقت به مؤنثاً - وإن كان لفظياً - وهو مذكر في دلالته على النوع الطبيعي نحو: حمزة وعُروة وطلحة وعُبيدة. والراجح هنا أن هذه الأسماء كانت تدلّ على مؤنث مجازي أو حقيقي، لكنّها نقلت إلى الدلالة على أعلام الذكور مع بقاء التاء فيها، والتاء وإن لم تكن للتأنيث نصّاً تكسب الاسم أو الصفة سمة التأنيث، نحو: إقامة وإمالة وإعانة، إذ ينظر إلى هذه الكلمات على أنها مؤنثة مع معرفتنا أن التاء فيها عوض من حرف العلة. كذلك الشأن مع التاء التي هي للدلالة على المفرد من الجنس، نحو تمرة وشجرة وثمرة. فهي أسماء مؤنثة أيضاً.

ويبدو أن ملاحظة شيوع التأنيث بالتاء في العربية جعلها العلامة القياسية التي لا يُتصوّر أن يخلو مؤنث منها. وقد أدّى هذا - كما استُنتِجَ من العصور التالية لعصر الاحتجاج[1] - إلى أمرين هما:

١- عدم الاعتداد بعلامتي التأنيث الأخريين وهما الألف المقصورة والألف الممدودة، وتأنيث ما يؤنث بهما بالتاء. ففي عَزْلاء قالوا: عَزْلة[2]، وفي بيضاء قالوا: بَيضة وهكذا.. وفي سَكْرى وعَطْشى وريَّا، قالوا: سكرانة وعطشانة وريّانة.

---

(١) انظر: أحمد محمد قدور، التطور الدلالي في مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري (أطروحة دكتوراه)، مخطوطة، ص ١٢٨.

(٢) العَزْلاء: مصبّ الماء من القربة ونحوها، ج عزالى وعزالي.

٢- عدم تصوّر أن المؤنث يوجد بلا تاء، لذلك ألحقت اللهجاتُ الدارجة التاءَ بكل صفة وإن لم تكن محتاجة إلى العلامة، لأنها خاصة بالمؤنث أو من المؤنث السماعي، أو من الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث.

ومن الجدير بالذكر هنا أن تغيّراً صوتياً طرأ على علامات التأنيث في اللهجات العربية أدّى إلى اتّحادها في شكل يبدو أنه علامة واحدة هي الألف (ā): صائت طويل. فالاسم والصفة اللذان ينتهيان بالألف الممدودة أصبحا مقصورين دوماً. والعربية الفصحى أجازت قصر الممدود أصلاً. فيقال في دعاء: دُعا، وفي صفراء: صفرا. أما ما ينتهي بالألف المقصورة فأمره منتهٍ، إذْ لا تغيير يذكر فيه. على حين أن كلّ ما ينتهي بالتاء المربوطة يوقف عليه بالهاء، نحو فاطمة، وحمزة. غير أن هذا الوقف الذي تقرّه الفصحى تحوّل إلى شكلين هما:

١- إسقاط الهاء ومدّ الفتحة الموجودة قبل التاء وجعلها ألف مد. وهذا ما يلاحظ في العديد من اللهجات العربية، وفي الآرامية والعبرية.

٢- إمالة الفتحة الموجودة قبل التاء، ممّا هيأ لبعض اللهجات قلب ما تولد من الإمالة إلى ياء. ويلاحظ أنّ اللهجات البدوية تميل عامة إلى تركِ الإمالة، والاستعاضة من ذلك بألف المد. وزعم بعض الباحثين أن الهاء هي التي تطوّرت إلى ألف في الآرامية والعبرية حين الوقف، مع أنّ الراجح هو أن الهاء يؤتى بها بعد إسقاط التاء وإبقاء الفتح (صائت قصير) قبلها. ويبدو أن سبب الإتيان بها هو وجود هذا الصائت القصير (مقطع قصير مفتوح) في آخر الكلمة طرفاً حين زوال التاء. أما إذا زال السبب بجعل الصائت القصير طويلاً (أي ألف مدّ)، فإن الهاء لا حاجة لها. فلا صلة للهاء بتحول الصائت القصير إلى طويل على النحو الذي رأينا[1].

---

(١) انظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٥٨.

وفي العربية الفصحى من الأسماء والصفات ما لا يحتاج إلى علامة تأنيث، إذ بعضه مؤنث سماعي، أي مؤنث اصطلاحي يخلو من علامات التأنيث المعروفة، نحو: عين ودار ورِجْل وأرض. وهذا النوع عرضة للاختلاف في تأنيثه وتذكيره تبعاً لاختلاف المواضعة. وقد ورد كثير من الأسماء عند بعض القبائل العربية القديمة مؤنثاً، كما ورد عند بعضها الآخر مذكراً. ومن هنا أجازت الفصحى حين استوعبت الظواهر اللهجية معاملة تلك الأسماء معاملة المؤنث أو المذكر، نحو السكين والسبيل والسوق والطريق والخمر والسلاح.

ومن المؤنث الذي لا يتضمّن علامة الصفاتُ الخاصة بالنساء. فالقياس هنا هو ترك التاء علامة التأنيث. فيقال: حائض ومطفل ومرضع. ويجوز إلحاق التاء ببعض هذه الصفات سماعاً، نحو مرضعة وقد وردت في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢٢/ ٢]. ويبدو أن ترك العلامة ضرب من الاقتصاد اللغوي، فقد أُمِنَ اللبس حين اقتصرت الصفات على المؤنث الحقيقي.

ومن الصفات الجارية على أوزان معلومة ما يستوي فيه المؤنث والمذكر. كأوزان (مَفْعَل) و (مِفْعال) و (مِفْعيل) و (فَعُول). نحو: مِقول ومِعْطاء ومِعْطير وصبُور. ويبدو أن سبب تجرّد هذه الكلمات من علامة التأنيث حين تدل على المؤنث هو أنها تأتي أوصافاً. فيكتفى بتحديد نوع الموصوف، نحو: امرأة جريح وفتاة مِقوال. أما إذا استعملت هذه الصفات استعمال الأسماء فإن إلحاق التاء بها يغدو ضرورياً. نحو ذبيحة: اسم لما يذبح، ونطيحة، اسم لما ينطح. وكذلك الأمر حين لا يذكر الموصوف فتأتي الصفة منفردة. نحو: رأيت ذبيحة، أي امرأة ذبيحة إن كنت تقصد ذلك. ورأيت ذبيحاً، إن كنت تقصد أنك رأيت رجلاً ذبيحاً.

وتستخدم العربية الفصحى في الجموع السالمة علامة للتأنيث هي الألف والتاء. ومع أن بعض ما يجمع بالألف والتاء ليس مؤنثاً، فإنه يغدو بعد الجمع مؤنثاً. نحو إكرام وإكرامات، ودُرَيْهم ودريهمات، وتلفزيون وتلفزيونات. ولا بدّ من الإشارة إلى أن معظم ما يُجمع هذا الجمع هو من الأسماء، على حين أن الصفات القياسية وإن كانت للمؤنث الحقيقي فلا تجمع جمع مؤنث سالماً، نحو حمراء (مؤنث أحمر)، وعطشى (مؤنث عطشان)، إنما تُجمع جمع تكسير على وزن واحد مع مذكرها، فيقال: حُمْر وعِطاش. كذلك الشأن في الصفات الخاصة بالإناث مما لا يتضمّن التاء كحائض، فإنها لا تجمع هذا الجمع بل تجمع جمع تكسير، فيقال: حوائض. ويستثنى من هذه الصفات الدالة على المؤنث نصاً صفة التفضيل القياسية التي على وزن (فُعْلى) كفُضْلى، فإنها تجمع جمع مؤنث سالماً. ولأن جمع الاسم بالألف والتاء يجعله مؤنثاً وإن كان حين إفراده مذكراً، فإن بعض الأسماء اكتسبت التأنيث من صورتها حين الجمع على اعتبار أن الغالب فيما يجمع هذا الجمع أن يكون مؤنثاً، لاطّراد جمعها جمع مؤنث سالماً وعدم سماع جمع آخر لها. ويذكر هنا أن الأستاذ محمد الأنطاكي - رحمه الله - لاحظ تأنيث كلمة حمّام رغم أنها لا تحمل أي علامة تأنيث[1]. ولعلّ السبب الذي ذكرناه يصلح لتفسير ما لاحظه الأنطاكي.

وتُعامل جموع التكسير لغير العاقل معاملة المؤنث وإن كان مفردها مذكراً حقيقياً، نحو (جِمال) جمعاً لِجَمَل، و (حَمير) جمعاً لِحمار،

(١) انظر: محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص ٣٥٠. وانظر حول هذه المسألة: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٦١٥، والمطرزي، المغرب، ١/ ٢٢٧، وابن منظور، اللسان، ١٢/ ١٥٤، والفيومي، المصباح المنير، ١/ ١٥٢ - ١٥٣، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ١٤١٨ (ط. الرسالة) وابن الحنبلي، بحر العوام، ص ٩٩.

و (كلاب) جمعاً لِكلب. كما يجوز معاملة جموع التكسير للعقلاء هذه المعاملة، نحو (حكماء) و (علماء)، وكذلك أسماء الأجناس كالعرب والفرس والترك والروم، ونحوها. فيقال: قال الحكماء وقالت الحكماء، وزعم العرب وزعمت العرب، وغلب الروم وغلبت الروم.

وللفعل في العربية علامات للتأنيث، بعضها ضمائر، وبعضها لواحق. فالضمائر كنون النسوة التي تلحق الماضي والمضارع والأمر، وياء المخاطبة التي تلحق المضارع والأمر للدلالة على المفردة المؤنثة. واللواحق كتاء التأنيث الساكنة التي لا تلحق إلا الماضي، والنون الدالة على النسوة - ليست ضميراً - نحو: ذهبتنّ. فالنون هنا علامة لاحقة للضمير للدلالة على النسوة وليست مبنىً كنون النسوة في قولنا: النساءُ شاركْنَ في بناء المجتمع. وفي العربية قواعد مقررة للمطابقة بين أجزاء الجملة في التذكير والتأنيث، كمطابقة الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر. ولكلّ ذلك شروط تُطلب في كتب النحو.

وفي اللغات الهندية الأوربية كالإنكليزية والفرنسية والروسية علامات للتأنيث، فالإنكليزية تؤنث بعض الأسماء بإضافة (ess) إلى الاسم المذكر، نحو (Actor): ممثّل، و (Actress): ممثّلة. أما الصفات فتخلو من علامات التأنيث، إذ تستخدم مع الأسماء المؤنثة والمذكرة دون تغيير. ويختلف الأمر في الفرنسية عنه في الإنكليزية، إذ تستخدم الفرنسية علامة قياسية للتأنيث هي (e) التي تلحق الأسماء والصفات، لأنه لا بدّ من تطابق الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث. وهناك إضافة إلى ما ذكر طرق صرفية تلجأ إليها الفرنسية للتأنيث في حالات غير مطّردة. نحو (Vieux): عجوز ذكر، و (Vielle): عجوز أنثى، و (heureux): سعيد، و (heureuse): سعيدة، و (beau): جميل، و (belle): جميلة.

وفي الروسية علامتان لتأنيث الأسماء والصفات هما (A) و (Я).

وقد تلجأ الروسية إلى تغييرات صرفية حين تحويل المذكر إلى مؤنث مع بقاء إحدى علامتي التأنيث في آخر الكلمة. وهناك علامة للمذكر والمؤنث هي (b). ويعتمد في التفريق بين هذه الأسماء على محدّدات صرفية ونحوية أخرى. وللمحايد في الروسية علامتان عما (O) و (E). والمحايد هنا هو الذي لا يوصف بتذكير أو تأنيث مطلقاً.

٥- التصريف والزمن:

الزمن مقولة صرفية ونحوية عامة تعبّر عنها صرفياً صيغ التصريف الفعلي (Conjugaison)، وتشترك اللغات المعروفة في أنها تضمّ ثلاثة أزمنة صرفية رئيسية هي: الماضي والحاضر والمستقبل. لكن هذه اللغات تختلف في طرق التعبير عن الزمن صرفياً ونحوياً من جهة، وفي عدد ما تتضمّنه من الأزمنة من جهة أخرى. فاللغة العربية واللغات السامية تقسم الفعل تقسيماً زمنياً يضمّ ثلاثة أنواع هي:

١- الماضي، وهو الذي يسبق زمن التكلّم.

٢- الحاضر (المضارع)، وهو الذي يدلّ على الحضور أو الاستقبال.

٣- الأمر، وهو الذي يدلّ على طلب الفعل حاضراً أو مستقبلاً.

أما اللغات الهندية الأوربية فتقسم الفعل ضمن جداولها التصريفية إلى أكثر من ذلك. إذ تدقّق في بعض الأزمنة فتشتق منها أشياء جديدة، كما تركّب أزمنة من اجتماع زمنين في صيغة واحدة. مثال ذلك وجود زمن للمستقبل، كما هو الحال في الفرنسية (futur) وزمن خاص بالمستقبل القريب (futur proche). كذلك وجود أزمنة مركبة. أمثال: (passé composé) و (plus - que - parfait)، ونحوها.

ويلاحظ أن معظم المستشرقين الذين درسوا ظاهرة الزمن في العربية

انتهوا بعد نقد بعض المصطلحات كالمضارع والأمر إلى أن العربية وأخواتها الساميات تعبّر عن الزمن تعبيراً محدوداً جداً. والسبب فيما نرى هو أن هؤلاء درسوا الزمن بوصفه نتاج الفعل وحده، ولا سيما إذا كان خارج السياق[١]. ولم تتقدم دراساتهم باتجاه تحليل السياق النحوي الذي تأتلف فيه الأفعال والأدوات والمواقع الإسنادية لِتقدّم الزمن النحوي الذي لا يقلّ غنى ودقّة عن الزمن الذي تقدّمه اللغات الأخرى.

ومن هنا ينبغي أن يُميَّز بين نوعين من الزمن: أحدهما زمن صرفي تقدّمه جداول التصريف الفعلي عن طريق اللواصق (المورفيمات)، وهو زمن يوصف خارج السياق. وثانيهما زمن نحوي تقدّمه التراكيب الإسنادية التي تضمّ الأفعال وهي في السياق النحوي، والأدوات، وكل مباني القرائن السياقية. وهو زمن لا يوصف إلا داخل السياق[٢].

وبناء على ما تقدّم نرى أن ما قرّره بعض الدارسين الأجانب صحيح من ناحية الزمن الصرفي، لكنّه غير صحيح من ناحية الزمن النحوي، لأن العربية تمتلك وسائل أخرى لتوليد الأزمنة والتدقيق فيها ضمن السياق النحوي. ويبدو أن تناول أولئك الدارسين لقضية الزمن في العربية كان تناولاً قريباً من مناهج فقهاء اللغة الذين ينطلقون من خصائص لغاتهم أصلاً ثم يرون ما يوافقها من خصائص اللغات الأخرى أو ما يخالفها، وهم في كل ذلك ميّالون إلى ما في لغتهم على أنه نموذج معياريّ تُقاس به مائر الخصائص المدروسة لأي لغة من اللغات. ولا يختلف الأمر لدى بعض الدارسين العرب الذين تلقوا علومهم في اللغات الأجنبية، ثم راحوا ينشئون مقارنات تفتقر إلى المنهج الدقيق افتقاراً واضحاً. إن منطلق

(١) انظر: مالك المطلبي، (الزمن النحوي)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٤٠ لعام ١٩٨٦، ص ٨١ - ٨٣.

(٢) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٠ وما يليها.

الدرس اللساني وصفي لا يتسلّح بأفكار مسبقة أو نماذج قياسية. ولذلك تتجه دراسات المنهج التقابلي (Contrastive) إلى الإقرار المبدئي بالأنساق المعرفية للغات المدروسة، دون أن يكون هناك مجال لفرض أي نسق على آخر.

وهناك أمر آخر يجب الانتباه إليه ضمن هذا السياق وهو أن عدم تخصيص النحاة العرب للزمن بشقيه الصرفي والنحوي مباحث وافية، أو عدم تقديم ذلك في باب مستقلّ بارز من أبواب دراستهم، شيء مختلف عما تقدّمه العربية من تنوّع وتدقيق في الزمن بوسائل متعدّدة. ولذلك كان ضرورياً عدم الاكتفاء بالنظرة العجلى إلى أبواب النحو العربي للحكم على هذه القضية برمّتها. ومن هنا ساغ لدى بعض الدارسين كالدكتور تمام حسان تجميع الأنظار النحوية المتفرقة في تضاعيف المصنفات وتفسيرها[١]. لكنّ هذا مشروط بالانطلاق ممّا هو موجود في العربية فعلاً حتى لا يقع الدارس في خطأ اصطناع جداول تصريفية هي في الأصل ترجمات حرفية لِبنى تركيبية أجنبية. وليست هناك فائدة ترجى من هذه الجداول على النحو الذي وصفنا لأنها لا تعبّر عما هو كائن ضمن الاستعمال المعهود في العربية، بل عمّا هو مستجلب أو مفروض على البنية الزمنية للعربية، أو عمّا يُشتهى أن يكون.

ولا بدّ من الإشارة إلى رأي دقيق للمستشرق الألماني برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي)، إذ وضع هذه القضية في مكانها الصحيح. فالعربية - كما يرى - تمتاز من اللغات السامية بتخصيص معاني أبنية الأفعال وتنويعها. وذلك بوساطتين هما: اقترانها بالأدوات، نحو: (قد فعل) و (قد يفعل) و (سيفعل) و (لن يفعل). واستعمال فعل (كان) على اختلاف صيغه، نحو (كان قد فعل) و (كان يفعل) و (سيكون قد فعل). ويرى

---

(١) انظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص ٢٤٢ وما يليها.

برجشتراسر أيضاً أن هذا التنوع والغنى لا يفوق كلّ اللغات السامية فقط، إنما يقرب من غنى الفعل اليوناني والغربي، بل يزيد عليهما في بعض الأشياء[١].

وواضح أن ما ذكره براجشتراسر ليس إلا أمثلة محدودة من وسائل كثيرة تستطيع بها العربية التعبير عن الزمن ولا سيما على الصعيد النحوي السياقي. ففي مباحث الأدوات الدالّة على المعاني ومباحث أنواع الجمل والأفعال الناسخة والأفعال ذات الوظائف الخاصة كالشروع والمقاربة والرجاء، وأسماء الأفعال ومعظم المشتقات الاسمية القياسية كثير من الجوانب المتعلقة بالزمن النحوي الذي هو محصّلة للزمن الصرفي الذي تقدّمه صيغ الأفعال، وللعلاقات والقرائن السياقية التي تقدّمها قواعد التركيب النحوي.

نخلص من هذا كله إلى أن بعض اللغات تعبِّر عن الزمن بوساطة التصريف كالفرنسية والإنكليزية، وأن بعضها الآخر يُعبِّر عن الزمن بوساطة القرائن السياقية النحوية كالعربية. فعلى الرغم من أن النحاة أبقوا على إعراب الأفعال كما هي، وإن تغيّرت الأزمنة الدالة عليها، فإن هذا الأمر لا يعدو كونه اعتداداً بالصيغة دون الوظيفة. لأن هؤلاء وقفوا مطولاً عند معاني الأفعال ودلالاتها الزمنية في تضاعيف بحوثهم النحوية الخاصة بالأدوات.

ومن الجدير بالذكر هنا أن كتب التفسير حفلت بالإشارات المهمة إلى تغيّر الزمن تَبَعاً للعلاقات السياقية أو القرائن الحالية. والأمثلة على هذين المنحيين في بيان الزمن اللغوي في العربية أكثر من أن تحصى.

فقد بيّنوا أن الفعل الماضي يكون معبِّراً عن الزمن الحاضر أو المستقبل، فالحاضر، كقوله تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ١٢/ ٥١].

(١) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٨٩ - ٩٠.

والمستقبل، كقوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ٥٤/١]، ومثل ذلك كل جمل الدعاء نحو: رضي الله عنه، وعفا الله عنه، ورحمه الله، ومثل ذلك الماضي إذا ولي أدوات الشرط ولا سيما إنْ وإذا، لأنه يغدو خالصاً للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر: ١١٠/١-٣].. ففعلا: جاءَ ورأيتَ ماضيان صرفياً مستقبلان نحوياً.

وبيّنوا أنّ من سنن العرب التعبير عن الماضي والمستقبل بما يدلّ على الحال والحضور قصداً إلى إحضاره في الذهن وكأنه مشاهد حالة الإخبار[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٦/١٢٤]، أي سيحكم، لكنه استعمل اللام التي هي للحال. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٣٥/٩] أي فأثارت، لكنه استعمل المضارع ليدلّ على الحال لفتاً لأنظار الناس إلى قدرة الله الباهرة.

كذلك بيّن النحاة والمفسرون أن الفعل المضارع يمكن أن يدلّ على زمن مضى لأغراض بلاغية أو لغوية. نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٣/٥٩]، أي كن فكان. ففعل يكون مضارع صرفياً وماضٍ نحوياً. ومثله الشاهد النحوي التالي[2]:

جاريةٌ في رمضانَ الماضي تقطعُ الحديث بالإيماضِ

أي قطّعت، لأنّ الحدث وقع في رمضان الماضي. ويشبه هذا الاستعمال ما يدعى بالماضي المتجدد (Imparfait).

---

(١) انظر: ابن هشام، المغني ٢/٧٦٩ - ٧٧٠ (ط. أولى ١٩٦٤).

(٢) انظر: المغني ٢/٧٧٠.

وفي ضوء التفريق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، ومع الإفادة من نظرات النحاة القدامى ابتدع الدكتور تمام حسان جدولاً للزمن النحوي في العربية مستعيناً بالصيغ الصرفية الرئيسة وهي (فَعَل) و (يَفْعَل) و (اِفْعَل)، وبالأدوات والنواسخ التي تدخل على هذه الصيغ. وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور حسان قسم جدوله إلى قسمين كبيرين بحسب ما يقسم إليه الكلام من خبر وإنشاء مع كل ما يتفرّع منهما من أساليب.

وسنكتفي بإيراد أسلوب الإثبات من الكلام الخبري، وأسلوب الاستفهام من الكلام الإنشائي[1].

١- الإثبات من الكلام الخبري (فعل - يفعل)	٢- الاستفهام من الكلام الإنشائي (فعل - يفعل)

الزمن	الجهة	الصيغة في الإثبات	الصيغة في الاستفهام	
الماضي	البعيد المنقطع	كان فَعل	= هل كان فعل؟	ألم يكن فعل؟
الماضي	القريب المنقطع	كان قد فَعل	= هل كان قد فعل؟	ألم يكن قد فعل؟
الماضي	المتجدّد	كان يفعل	= هل كان يفعل؟	ألم يكن يفعل؟
الماضي	المنتهي بالحاضر	قد فعل	= أقد فعل؟	أما فعل؟
الماضي	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل	= أما زال يفعل؟	ألمّا يفعل.
الماضي	المستمر	ظل يفعل	= هل ظل يفعل؟	ألم يفعل؟
الماضي	البسيط	فعل	= هل فعل؟	ألم يفعل؟
الماضي	المقاربي	كاد يفعل	= هل كاد يفعل؟	ألم يكد يفعل؟
الماضي	الشروعي	طفق يفعل	= هل طفق؟	أليس يفعل؟

(١) انظر الجدول كاملاً في الصفحة قبل الأخيرة من كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها.

الحال	العادي	يفعل	= هل يفعل؟	أما يفعل؟
الحال	التجدّدي	يفعل	= هل يفعل؟	أما يفعل؟
الحال	الاستمراري	يفعل	= هل يفعل؟	أما يفعل؟
المستقبل	البسيط	يفعل	= هل يفعل؟	ألا يفعل؟
المستقبل	القريب	سيفعل	= أسيفعل؟	ألن يفعل؟
المستقبل	البعيد	سوف يفعل	= أسوف يفعل	ألن يفعل؟
المستقبل	الاستمراري	سيظلُّ يفعل	أسيظلّ يفعل	ألن يفعل؟

ونقدّم فيما يلي جدولاً للتصريف الزمني في اللغة الفرنسية مثلاً على اللغات التي تعتمد على الصيغ الصرفية وحدها في توليد الزمن. ويُعدّ جدول التصريف في الفرنسية من أوسع الجداول التصريفية في اللغات الهندية الأوربية وأغناها بالفروق.

يضمّ الجدول التصريفي في الفرنسية عدة صيغ يحتوي كلّ منها على عدد من الأزمنة. والصيغ هي[١]:

١- (Mode indicatife): الصيغة الدالة على التعيين.

٢- (Mode subjonctif): الصيغة الدالة على التعلّق الإنشائي.

٣- (Mode imperatife): الصيغة الطلبية (الأمر - المنع).

٤- (Mode conditionnel): الصيغة الشرطية.

٥- (Mode infinitife): الصيغة المصدرية.

٦- (Mode participle): الصيغة المشركة (للفاعلية والمفعولية).

فالصيغة الدّالة على التعيين تعبّر عن فعل يقيني أو فعل هو في حالة

---

(١) انظر: L'art de conjuguer, p. 20

ثابتة، وتحتوي هذه الصيغة على الأزمنة التالية:

١- (Present): الحاضر (المتواصل - المتكرر - المتداول). ويُعبَّر عن الحاضر المستمر بـ (Present continu). ومثاله في العربية: (يعمل).

٢- (passé compose): الماضي الذي له شيء من التعلّق بالحاضر. ومثاله في العربية: (قد عمل).

٣- (passé recent): الماضي القريب الحدوث. ومثاله: (عمل) قبل قليل.

٤- (Imparfait): الماضي المتجدّد. ومثاله: (كان يعمل).

٥- (Plus - que parfait): الماضي التام. ومثاله: (كان قد فعل).

٦- (Passé simple): الماضي الذي يدل على زمن انتهى. ومثاله: (فعل).

٧- (Passe anterieur): الماضي الذي حدث قبل ماض آخر. ومثاله: (كان قد فعل)، نحو (كان قد أنهى خطابه حين خرج من القاعة)[١].

٨- (Futur simple): المستقبل غير المشروط (أو البسيط). ومثاله: (سأفعل).

٩- (Futur proche): المستقبل القريب. ومثاله: (سأفعل غداً).

١٠- (Futur anterieur): المستقبل الذي يسبق مستقبلاً آخر. ومثال: (سأكون قد فعلت)، نحو (سندخل إلى الصف حين يكون الجرس قد دقّ)[٢].

---

(١) Quand il eut acheve son discourse il sortit de la sale.

(٢) Nous enterrons en classe quand la chloche aura sonne.

وتعبر الصيغة الدالة على التعلق الإنشائي عن فعل يراد حدوثه أو يشك في حدوثه. وهذه الصيغة هي فِعْلان بينهما أداة هي (que) التي تترجم إلى العربية بـ (أنْ) الناصبة. ومثال هذه الصيغة: (أودّ أن يرجع ولدي سريعاً). وتضمّ الصيغة السابقة أربعة أزمنة هي:

١- الحاضر، نحو (آمل أن يكون سعيداً).

٢- الماضي، نحو (أشك في أنه امتلك ذلك النشاط).

٣- الماضي المتجدد، نحو (كنت أود لو أنه امتلك نشاطاً كافياً).

٤- الماضي التام، نحو (كنت أخشى أنه قد حضر في أثناء غيابي).

وتدلّ صيغة الأمر والمنع على الطلب، وذلك في زمنين هما: الحاضر، نحو (إعمل) أو (ليكن عندك عمل). والمستقبل، نحو (لتكن مستيقظاً قبل الساعة الثامنة غداً).

أما الصيغة الشرطية فتشير إلى زمنين هما: الحاضر والماضي. ولا بدّ في هذه الصيغة من أداة الشرط (si) التي تترجم إلى العربية بـ (إذا) أو (لو) بحسب السياق.

وتستخدم الصيغة المصدرية للدلالة على حدث من غير تحديد للأشخاص أو للزمن، وذلك حين يسبق المصدر بحرف الجر أو بفعل متصرف أو حين يستخدم مفرداً، نحو (Que penser): ما هذا التفكير؟ وقد يكتسب المصدر زمناً ما من الفعل الذي يسبقه أو من السياق بكامله. نحو (Je L'entends chanter): أسمعه يغنّي (صرّف المصدر "الغناء" لضرورة الترجمة).

وتشير الصيغة المشتركة إلى الفعل أحياناً، إذ إنّ دلالتها الأساسية هي دلالة وصفية (كصفة الفاعل والمفعول عندنا)، فإذا دلّت على الزمن فهي تقتصر على الحاضر والماضي. فالزمن الحاضر تشير إليه صيغة

(Particip présent) على حين أنّ الصيغة الأخرى هي (Participe passé) تشير إلى الزمن الماضي. لكنّ هاتين الصيغتين تترجمان إلى العربية صفتين دوماً وإن دلّتا على الزمن[١].

وتقسم في اللغة الإنكليزية الأزمنة التصريفية الرئيسية: الحاضر والماضي والمستقبل تقسيماً متوازياً. ففي الحاضر (present) نجد الحاضر البسيط (simple present) الذي يدلّ على ما يدلّ عليه الحاضر في الفرنسية. ونجد الحاضر المتجدّد (present continuous) وهو مماثل أيضاً للزمن نفسه في الفرنسية. ونجد قسمين آخرين يُعَبَّرُ عنهما صرفياً وهما: الحاضر التام (present perfect)، والحاضر التام المستمر (Present continuous)، وفي الماضي نجد الماضي البسيط (simple past)، والماضي المستمر (Past continuous)، والماضي التام (Past perfect). كذلك نجد في المستقبل (Future) الأزمنة نفسها، أي المستقبل البسيط والمستقبل المستمرّ والمستقبل التام[٢].

وليس في اللغة الألمانية توسّع تصريفي على نحو ما مرّ بنا في اللغتين الفرنسية والإنكليزية، إذ تعتمد الألمانية على بعض العلاقات السياقية للتعبير عن تعدّد الزمن أو لبيان الفرق بين زمن وآخر. فالحاضر (Prasens) يصلح صرفياً للزمن الحاضر البسيط وللزمن الحاضر المستمرّ. كما يصلح المستقبل (Futur) للزمن القريب والبعيد ولتقدم زمن على زمن في المستقبل. أما الماضي ففيه (perfekt) الذي يستعمله المتحدّث للتعبير عن نفسه أو غيره. وفيه: (pratevitum) الذي يستعمل للكتابة عن الآخرين، أو للحديث الذي ليس للكاتب أو المتكلم مشاركة فيه، وفيه أيضاً

---

(١) انظر: Grammaire vivante du francaise p. 123, 155 - 156.

(٢) انظر: Forrest, Ronald (1938) Revision English, Longman. Pp 2 - 18.
Eckersley, C. E. and Eckersley, J. M. (1960) Comprehensive English Grammar Longman. P.p 157 - 181.

(Plusquamperfekt) الذي يستعمل للدلالة على تقدّم فعل على آخر في الزمن الماضي. وفي الألمانية قسم خاص بما يدعى بالاحتمال (Konjunktiv) الذي يستعمل للكلام غير المباشر وللسؤال والشرط والتمني ونحوها.

وهكذا رأينا اشتراك اللغات السابقة في الدلالة على ثلاثة أزمنة رئيسية هي الماضي والحاضر والمستقبل. ولم تكن اللغات التي أشرنا إلى جداولها التصريفية سابقاً إلا شواهد على أهمّ المجموعات اللغوية وأوسعها، وهي المجموعة السامية - الحامية والمجموعة الهندية - الأوربية. لذلك يمكننا تعميم بعض ما خلصنا إليه من نتائج على هاتين المجموعتين عامة. ويبقى - بعد ذلك - لكلّ لغة طرائقها الخاصة في التعبير عن الزمن الذي تتباين أقسامه وتختلف دلالاته تبعاً للطرق التي يُؤدى بها. ومن هنا وجب أن تؤخذ خصائص كلّ لغة مدروسة في هذا المجال وغيره بعين الاعتبار قبل أن يسعى الباحث إلى صور قياسية عامة، إذ لا يصحّ اتّخاذ نموذج مسبق للحكم على الخصائص المتعدِّدة بتعدُّد اللغات. وليست النتائج التي يخلص إليها الباحث اللساني إلا جهات اشتراك بين اللغات التي تجمعها - رغم التباين والتعدّد - كلّيات عامة هي مدار البحث في اللسانيات العامة.

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

الدرس النحويّ

١- تمهيد

٢- أنواع الجمل

٣- المعنى النحوي

٤- تحليل التركيب الإسنادي

الفصل الرابع

الدرس النحوي

١- تمهيد:

عرفت الشعوب القديمة النحو حين استخلصت قواعد (Grammaire) تميّز بها الصيغ السليمة من غيرها. ولذلك يجد الدارس أشكالاً من درس النحو الذي اهتمّ منذ بروزه ببيان حدود الخطأ والصواب وفق المواضعات اللغويّة الخاصة بهذه اللغة أو تلك. ومن الملاحظ أنّ النزعة التعليمية كانت سائدة في ذلك الدرس لأنّ علماء النحو كانوا معلّمين مرموقي المكانة في المجتمع. وقد أفضى هذا الاتجاه في التناول العلمي والتعليمي إلى منحى معياري صارم كان يغلّب القواعد على الاستعمال، ويسعى إلى المنطق ليشدّ أزره بمقولاته وحدوده العامة.

ومن الملاحظ أنّ ما أشرنا إليه من خصائص النحو (التقليدي) بقي سمة للدرس النحوي حتى جاءت اللسانيات الحديثة بالمنهج الوصفي الذي جنح بالدراسات اللغوية عامة إلى سبيل جديدة من سبل الدرس العلمي. ومن هنا بدأ نوعان من التناول يبرزان للعيان: أحدهما أطلق عليه (النحو المعياري)، والآخر أطلق عليه (النحو الوصفي). ولا شك في أنّ ظهور النحو الوصفي لم يلغ النحو المعياري الذي بقي متداولاً في الأوساط التربوية. لقد ظلّت مشكلات صحّة التعبير وعثرات الكلام وطريقة (قل أو

لا تقل)، ومجاراة الأساليب القديمة والاقتداء بفحول الأدباء واعتماد المجامع اللغوية وهي حصون اللغة التقليدية لبعض الجديد، ظلَّتْ مطروحة على بساط البحث في الأوساط التربوية والثقافية والاجتماعية. فالنحو المعياري (La grammaire Normative) يقوم على أساس التمييز بين مستويات اللغة: (لغة مثقفة، لغة شعبية، لهجة..)، ومن بين هذه المستويات يقوم بتعيين واحد منها وجعله هو اللغة المفضلة التي يجب تقليدها وتبنّيها. وهذه اللغة يطلق عليها اللغة الجيدة أو الاستعمال الجيد (Le bon usage). وفي هذا التعيين يتضح جلياً أنه لا تتدخل عوامل لغوية صرف، بل عوامل اجتماعية وثقافية تتعلق بالسلطة التي يفرضها أحد الأوساط الاجتماعية، وبتقليد الكتاب الممتازين، ومتابعة عناصر التراث(١).

أما (النحو الوصفي) فقد اقتصر على الوصف العلمي المحايد دون أن يتطرق إلى الصحة والخطأ. ونظر إلى (القواعد) نظرة جديدة ترى فيها جهات اشتراك بين حالات متشابهة توصف وتصنّف بعد استقراء واسع لكثيرٍ من الأمثلة والأساليب المتداولة. ولأنّ اللسانيات تنهج نهجاً وصفياً ينبذ كلّ موقف معياري فقد تجاوزت حدود النحو المعياري إلى الاهتمام العلمي بالقواعد أو التركيب (syntaxe) وصولاً إلى الكليات اللغوية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية. ومن هنا تظهر أهمية هذا الدرس اللساني حين يُقارن بالدرس التقليدي، على أساس أنه نهج جديد يضاف إلى مناهج الدرس ضمن ما ذكرنا من ملامح دون أن يلغي الدرس التقليدي ويفتئت على مجاله الذي ما يزال يشغله. ولكي لا يكون تداخل بين هذين النوعين أو المنهجين ذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى تفضيل مصطلح (التركيب): (syntaxe) على مصطلح (النحو): (Grammaire)، حين يشرعون بالدرس اللساني الذي عرفنا بعض خصائصه آنفاً. ولأننا عرفنا سن

---

(١) انظر: Dictionnaire de linguistique P. 342

هذه الخصائص ما عرفنا فإننا لم نرَ بأساً في استعمال مصطلح (الدرس النحوي) للدلالة على مضمون هذا الفصل[١].

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أنّ المنهج اللساني الحديث لا يتوقف في درسه لتراكيب الجمل وأنماطها عند العلاقات الشكلية التي اهتمّ بها الدرس المعياري، إنما يتعدّى ذلك إلى البحث عن المعاني التي تعبّر عنها تلك التراكيب. كذلك يشار في هذا الصدد إلى أن المنهج الحديث لا يقرّ الحدود الصارمة التي كانت تفصل بين هذا الجانب من جوانب المادة اللغوية أو ذاك، على نحو ما كان معروفاً من حدود بين الصرف والنحو، والنحو والبلاغة، وغير ذلك[٢].

إن القضايا التي عرض لها الدرس اللساني في هذا المجال كثيرة ومتشعبة. ولذلك يتعذّر على هذا الكتاب أن يلمّ بأكثرها بَلْهَ أن يحيط بها أو يتناولها بالتفصيل والتمثيل الواسعين. إن درس قضية من تلك القضايا يضيق عنه كتاب مفرد له، فكيف إذا كان القصد الإلمام بعديدٍ من القضايا في هذا السياق الذي نحن بصدده؟ لا بدّ إذن من الاقتصار على عرض الملامح العامة التي تمثّل المسلّمات الأساسية التي تضمّها البحوث اللسانية المترجمة والمؤلفة على حدّ سواء.

٢- أنواع الجمل:

الجملة عند النحاة مصطلح يدلّ على وجود علاقة إسنادية بين اسمين، أو اسم وفعل. والإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى.

---

(١) فلا ضير من استعمال (النحو) للدلالة على الدرس الحديث الذي يشير إليه مصطلح (التركيب) ما دام الدارس يحدّد الوجهة التي يقصد.

(٢) انظر: غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢١٤، وحجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٦٦ - ٧٠.

وفُسِّرت (النسبة) بأنها إيقاع التعلّق بين الشيئين.

ويلاحظ أن النحاة لم يشترطوا للجملة أن تدلّ على معنى يحسن السكوت عليه، ولذلك كانت (الجملة) عندهم تركيباً إسنادياً سواء أتمّت به الفائدة أم لم تتمّ، على حين أنهم جعلوا (الكلام): القول المفيد بالقصد، أي ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. ولذلك كانت الجملة أعمّ من الكلام، إذ شرطه الإفادة بخلافها. ومن أمثلة الجمل التي لا تتمّ بها الفائدة: جمل الشرط، والجواب، والصلة، وغيرها[١].

ومن الواضح في ضوء ما قرّره النحاة - كما يقول مازن المبارك - أن الجملة قد تكون مفيدة فتسمى كلاماً، وقد تكون غير مفيدة فتكون إذ ذاك علاقةً إسناديةً بين كلمتين. وكلّ كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فإذا أفادتا معنى يحسن السكوت عليه كانتا جملة وكلاماً، وإذا لم تفيدا كانتا جملة فحسب[٢].

والجملة في العربية الفصحى نوعان: جملة اسمية وجملة فعلية.

فالجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه، بلا دلالة على تجدّد أو استمرار. وإذا كان خبرها اسماً فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن. وإذا كان خبرها مضارعاً (جملة فعلية فعلها مضارع) فقد يفيد استمراراً تجدّدياً إذا لم يوجد داع إلى الدوام. فليس كلّ جملة اسمية مفيدة للدوام. فإن (زيدٌ قائمٌ) يفيد تجدّد القيام لا دوامه[٣].

---

(١) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص ٣٠٨، والكفوي، الكليات، ١/١٤٩، ٢/ ١٥٤، وابن هشام، المغني، ٢/ ٤٩٠ - ٤٩١، والزّبيدي، تاج العروس (جمل)، وقارن بتعليق الدكتور مازن المبارك على رسالة المباحث المرضية لابن هشام، ص ٤٨ - ٥٣.

(٢) انظر: مازن المبارك، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٣) انظر: الكفوي، الكليات، ٢/ ١٥٣.

والجملة الفعلية موضوعة لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. ويشير إلى تجدّد سابق أو حاضر (في الماضي والحال)، كما تشير إلى استمرار دون تجدّد[١].

إذن فنظام الجملة في العربية الفصحى يسلك أحد خطّين: أحدهما يجري على هذا النحو: مبتدأ (مسند إليه) + خبر (مسند) + متعلق ظرفي بالجملة الاسمية = جملة اسمية. على حين أن الثاني منهما يجري على النحو التالي:

فعل (مسند) + فاعل أو ما ينوب عنه (مسند إليه) + مفعول به مباشر + مفعول ظرفي = جملة فعلية.

ومن المعروف أن العربية الفصحى تعتمد على قرينة الإعراب لبيان وظيفة الكلمة في الجملة. ولذلك لم تعتمد على تحديد مواقع الكلمات كما هي الحال في اللغات الهندية الأوربية. وسيظهر لنا في فقرة تالية أن الرتب المحفوظة في نظام الجملة العربية قليلة، على حين أنّ الرتب غير المحفوظة كثيرة. وقد أتاح هذا إمكانات كثيرة أمام أبناء اللغة، ولا سيما الأدباء والشعراء ليتصرفوا في فنون التعبير تصرّفاً واسعاً.

ولا بدّ من الإشارة إلى بعض ما يتعلّق بالجملة الاسمية من مسائل. فهذه الجملة بداية تنفرد بالدلالة على العلاقة بين طرفي الإسناد دون فعل، كما تخلو من الدلالة الزمنية نصّاً[٢]. ومن شروط هذه الجملة أن تتألف من ركنين اسميين هما: المسند إليه (المبتدأ = اسم)، والمسند (الخبر = اسم).

وعلى المبتدأ يعتمد في التفريق بين الجمل الاسمية والفعلية. فإذا تقدم اسم ولم يكن مسنداً إليه، نحو قولنا: (عليّاً أكرمَ محمَّدٌ)، وقولنا: (اليومَ

(١) انظر: المصدر السابق، ٢/ ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٣.

عاد المسافرُ) بقيت الجملة فعلية وإن تصدّرها اسم، لأنّ هذا الاسم من قبيل الفضلة وليس ركناً إسنادياً. ومن الواضح أنّ قرينة الإعراب تساعد على بيان علاقات الإسناد وتحديد نوع الجملة.

ولا يعني هذا أن (المبتدأ) في الجملة الاسمية عندنا واجب التقديم لتبنى عليه الجملة. إذ قد يتقدّم عليه (الخبر) وجوباً أو جوازاً إن كانا اسمين أو كانا ممّا يعد في المفردات كالمصدر المؤول. أما إذا كان الخبر جملة فعلية فإن المبتدأ واجب التقديم لأن عليه المعتمد في تحديد نوع الجملة. نحو قولنا: (زيدٌ جاءَ).

وقد اختلف النحاة القدامى في الجملة التي يأتي خبرها جملة فعلية، كما مرّ بنا في مثالنا: (زيدٌ جاءَ). فالبصريون الذين اشترطوا للفاعل أن يتأخّر عن فعله وجوباً، جعلوا الجملة اسمية كبرى، وأعربوا (زيدٌ) مبتدأ. على حين أنّ الكوفيين الذين رأوا أن الفاعل هو مَنْ قام بالفعل سواء تقدّم عن فعله أو تأخّر، جعلوا الجملة فعلية، وأعربوا (زيدٌ) فاعلاً مقدَّماً لِفعل جاء[1]. ويلاحظ أن مذهب الكوفيين لم يعوّل عليه عند النحاة المتأخرين الذين تمسّكوا بالقواعد البصرية عامة.

وليس من السهل التسليم بأن جملة (زيدٌ جاءَ) تساوي جملة (جاءَ زيدٌ) استناداً إلى أن (زيد) - على رأي الكوفيين - هو الفاعل حقيقة. فقولنا: زيدٌ جاءَ، إنما يراد به التنبيه على أن زيداً هو الآتي لا غيره، وليس المقصود مجرد الإخبار[2]. على حين أن قولنا: جاءَ زيدٌ، ينصرف إلى الإخبار بمجيء زيد، والجملة هنا جملة فعلية ليس فيها ما يزيد في

---

(١) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٣٢ - ١٣٣، وانظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٣٩. وجاء في المغني لابن هشام، ١/ ٣٤٠ أن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا في نثر.

(٢) انظر: تعليق الجرجاني على مثال (عبد الله ضربته) في الدلائل، ص ٩٤ - ٩٥.

دلالتها الأصلية على الحدث المرتبط بالزمان والمسند إلى فاعل أو ما يقوم مقامه.

والحقّ أن الأمر الذي تبيّناه آنفاً لا يتعلق بالحالة التي مثّلنا لها، إنما يتعدّى ذلك إلى طريقة تُدعى بتحويل بعض أركان الجملة وأجزائها إلى موقع الصدارة وبناء جملة اسمية جيدة. ويسمّى المبتدأ الجديد في الطريقة الموصوفة بالمحوَّل. ويمتاز هذا المبتدأ المحوَّل بأنه العنصر المهمّ في الجملة، ولذلك يمتنع تأخيره وحذفه. وصور تحويل أركان الجملة الفعلية إلى مبتدأ متعدّدة منها[١]:

أ- التحوّل من الفاعل كقولنا: زيدٌ جاءَ، والأصل: جاءَ زيدٌ.

ب- التحوّل من نائب الفاعل كقولنا: الخطأُ أُصْلِحَ، والأصل: أُصْلِحَ الخطأُ.

جـ- التحوّل من المفعول به كقولنا: المتفوقون كرَّمتْهم الجامعةُ، والأصل: كرّمت الجامعةُ المتفوقين.

د- التحوّل من اسم الفعل الناقص كقولنا: زيدٌ كان مسافراً، والأصل: كانَ زيدٌ مسافراً.

ويلاحظ هنا أنّ المبتدأ المحوَّل عن اسم تابع للفعل يؤدي وظيفة جديدة، ولا يمكن أن يكون مساوياً لحالته قبل التحويل، لأن الشبه المعنوي بالأصل لا يعطي المبتدأ المحوّل حكم أصله ووظيفته النحوية[٢].

ذكرنا قبلُ أنّ الجملة الاسمية في العربية تتألف أصلاً من اسمين دون رابطة إسنادية على غرار الرابطة المعروفة بفعل (الكون) في اللغات الهندية الأوربية، والتي لا يقوم إسناد في هذه اللغات إلا بها أو بالفعل المتصرّف.

---

(١) انظر: محمد طاهر الحمصي، مباحث في علم المعاني، ص ٣٤ - ٣٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ٣٧.

ويلاحظ أن العربية استعانت لإبراز الإسناد بالضمير ظاهراً أو مقدَّراً. وقد ارتأى الكوفيون أن الخبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتقّ، كقولنا: (هذا حَجرٌ)[١]. وبذلك أصبح تقدير الضمير وارداً أياً كان الخبر جامداً أو مشتقاً، لأنه لا بدَّ من رابط يربط المبتدأ بالخبر. كما استعانت العربية تأكيداً لوجود الإسناد ببعض الأدوات كالفاء والباء، كما في قولنا: (ما أنت بالرجل الذي تخشى بوادره) وقولنا: (الذي يتفوّق فله جائزة)، وقولنا: (كلُّ امرئٍ فله رزق).

ويُلاحظ أن الاحتياج إلى الدلالة الزمنية دفع إلى استعمال فعل (كان) أو (يكون) أو (سيكون)، في قولنا: (ابنُ سينا كان طبيباً)، وقولنا: (الجوُّ يكون لطيفاً في الربيع)[٢]، وقولنا: (الشجرُ سيكون مثمراً)، ونحو ذلك. لكنّ بعض الدارسين المحدثين من العرب والمستشرقين نظروا إلى هذه الحالة وسابقتها، أي حالة المبتدأ المحوّل على أنهما دليل على عدم استقلال الجملة الاسمية، بل على نفي وجودها أصلاً[٣]. وقد سعى هؤلاء على اختلاف مناهجهم إلى إلحاق الجملة الاسمية بالفعلية بتقدير فعل (الكون) قبل المبتدأ، أو بعده. وتمثيل ذلك على الرأي الأول هو: (يكون محمدٌ رسول الله). وعلى الثاني هو (محمدٌ يكون هو رسول الله). والجملة أصلاً هي: (محمدٌ رسولُ الله). وليس ضرورياً أن نركب هذا المركب الصعب من التأويل لمجرّد جرّ العربية إلى لغات أخرى لها خصائصها وطرق تركيبها المختلفة.

(١) انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢/٢٦٧.

(٢) هذه الجملة للتمثيل فقط، لأن النحاة رفضوا إظهار الكون العام إذا كان حاضراً، وأجازوا إظهاره في المضي والاستقبال.

(٣) انظر: على سبيل المثال: فيصل إبراهيم صفا، (في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية)، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الثاني بجامعة اليرموك، تموز ١٩٨٨م.

ويرى براجشتراس أن الجملة الاسمية المحضة من أقدم تركيبات اللغات[١]. غير أن اللغات السامية حافظت على هذه الجملة، في حين تخلّت عنها سائر اللغات. فالجملة الاسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية كلّها دون الاحتياج إلى الفعل الرابط بين جُزْأي هذه الجملة. إذن فالمسألة ليست تخصّ نمطاً قليل الاستعمال أو طارئ الوجود، بل تتعلّق بنوع قديم متأصّل من الجمل التي اطّرد استعمالها عبر العصور.

أما الجملة الاسمية المحضة (أي التي تخلو من الفعل) فتكاد لا توجد في اللغات الهندية والإيرانية والغربية. فقد استخدمت هذه اللغات فعلاً رابطاً بين جزأي الجملة المشابهة للجملة الاسمية السامية.. ومن دون هذا الفعل لا يمكن تشكيل جملة صحيحة إسنادياً.

ففي اللغة الفرنسية والإنكليزية مثلاً لا بدّ من استخدام فعل الكون (être) و (To be) للربط بين الاسمين في نمط شبيه بالجملة الاسمية، وهو يترجم في العربية إلى جملة اسمية. نحو (Le Crayon est rouge)، أي: القلمُ أحمرُ. أما الترجمة الحرفية فهي: القلمُ يكون (= est) أحمرَ. ونظير هذا المثال الفرنسي قولنا في الإنكليزية: (The pen is red)، والترجمة هنا لا تختلف عمّا سبق.

وفي الفارسية أيضاً يربط فعل (الكون) بين طرفي الجملة المؤلّفة من ركنين اسميين، ولا يستغنى عنه البتة. ومن أمثلة ذلك: (خُدا عادل است)، و (طهران بايتخت ايران است)، أي: الله عادل، وطهران عاصمة إيران. ومن الممكن تصريف الرابطة (است) تبعاً للضمائر، على نحو تصريف فعل (etre) في الفرنسية، وفعل (Tobe) في الإنكليزية.

والجملة الأخرى في هذه اللغات هي المؤلفة من اسم وفعل أساسي

(١) انظر: براجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٣٥.

متصرف، أو من اسم وفعلين أحدهما مساعد وذلك للتعبير عن الأزمنة المركبة. ولا بدّ في هذه الجملة وسابقتها من البدء بالاسم أو الضمير أو الموصول وما يماثل ذلك من المباني الاسمية.

وتختلف هذه اللغات بعد ذلك في ترتيب سائر أجزاء الكلام، فالفرنسية والإنكليزية والألمانية تجعل الفعل في المرتبة الثانية بعد الاسم، مع بعض الاختلاف في التصرّف تقديماً وتأخيراً أو عدمه. ومثال اللغات التي تقيّد مواضع الكلمات في الجملة اللغة الفرنسية، على حين أن الألمانية تمثّل اللغات التي لا تجعل لترتيب الكلمات قواعد مطردة، لأنّ الشواذ منها كثير[١]. ويحتلّ الفعل (سواء كان مساعداً أو متصرّفاً) آخر مراتب الجملة في الفارسية، على حين توضع مكملات الجملة بين الاسم المبتدأ به والفعل الذي يختتم به التركيب. ومثال ذلك: (أبو علي سينا يكِ فيلسوف بُود) أي كان أبو علي بن سينا فيلسوفاً، و (مَن امروز بدانشگاه رفتم)، أي أنا اليوم ذهبت إلى الجامعة[٢].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الاسم الذي تُبتدأ به الجمل في هذه اللغات جميعاً هو الفاعل (المسند إليه)، وليس هناك أي مفهوم حول ما دعوناه بالجمل الاسمية المحوّلة، أي التي تبتدئ بالاسم، ثم يلي ذلك الفعل على أساس أنها جملتان اسمية كبرى وفعلية صغرى.

وهكذا يتبيّن أن اللغات الغربية الحديثة تضمّ ثلاثة أشكال من الجمل هي:

١- اسم + فعل الكون + اسم أو صفة. وهي تترجم عندنا إلى جملةٍ اسمية خالية من الفعل.

---

(١) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٣٤.

(٢) انظر: محمد التونجي، اللغة الفارسية وقواعدها، ص ٥٩.

٢- اسم + فعل متصرف + مفعول مباشر أو غير مباشر. وهي تعادل عندنا الجملة الاسمية الكبرى.

٣- اسم + فعل مساعد + فعل متصرف + مفعول مباشر أو غير مباشر. وهي كسابقتها إلا أن الزمن فيها مركب.

أما اللغة الفارسية فتضمّ شكلين من أشكال الجمل، هما :

١- اسم + اسم أو صفة + فعل الكون (الرابطة است وتصرفاتها). وهي تعادل عندنا الاسمية.

٢- اسم + مكملات الجملة + فعل متصرف[١]. وهي شبيهة بالجملة الاسمية الكبرى عندنا.

وللجمل أشكال أو صيغ (Forme) تصريفية تشترك فيها معظم اللغات؛ فهناك: الإثبات (Affirmative)، والنفي (Negative)، والاستفهام (Interrogative)، والشرط (Conditionnel)، والنصب (الحالة الإنشائية) (subjonctif).

والجمل بالنظر إلى العلامات الإعرابية نمطان[٢]: نمط إعرابي يعتمد العلامات والقرائن اللفظية للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة من الناحية الإسنادية. ويتيح هذا النمط حرية الحركة لعناصر الجملة، كما هي الحال في العربية الفصحى، ويستثنى من ذلك حالات تختفي فيها العلامات اللفظية، فَيُلْتجأ إلى قواعد الترتيب لبيان وظائف الإسناد، كما في قولنا: ضرب موسى عيسى. فموسى هو الفاعل استناداً إلى رتبة

(١) في التصريف الفارسي أفعال مركبة من الفعل المتصرف وفعل الكون أو الفعل المتصرف واسم المفعول على نحو قريب من اللغات الغربية الحديثة، لأن هذه اللغات واللغة الفارسية تنتمي إلى المجموعة الهندية الأوربية.

(٢) انظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٧٤ - ٧٦.

مقرَّرة لكنها ليست محفوظة إذا أمن اللبس، أما إذا لم يؤمن فلا بدّ من الاعتداد بها كما في مثالنا السابق.

والنمط الثاني هو نمط تحليلي لا يعتدّ بالعلامات الإعرابية والقرائن اللفظية، بل يضع لنظام الجملة نسقاً يحدّد مواقع الكلمات من الناحية الإسنادية. ويدلّ موقع الكلمة على وظيفتها. ولا يجوز التصرُّف هنا بالكلمات تقديماً أو تأخيراً، وإن حدث مثل ذلك - عدا بعض القواعد المقرَّرة في الاستفهام - جعل الجملة خاطئة. والنمط التحليلي هو النمط الشائع في اللغات الأوربية الحديثة.

وهناك صفتان رئيستان للجمل[1]: إحداهما صفة التوازي (Parataxe)، وهي صفة للجملة البسيطة التي ترتبط بغيرها بالعطف، فيكون من ذلك تراصّ وتوازٍ ليس فيه تعقيد، أو تداخل، أو تقديم أو تأخير. ويلاحظ أن معاني الجمل المتوازية - على النحو الذي وصفنا - مقسّمة ومباشرة وسريعة التلقي. ومن أغراض هذه الجمل الإبلاغ الموجز الدقيق المؤثّر. ويعتقد أن هذه الصفة وسمت اللغات القديمة قبل أن تعرف شيئاً من الحضارة الراقية والمعقّدة والمتنوّعة المناحي. لكنّ هذا لا يمنع من أن ينحو المتكلم هذا النحو قصداً للتعبير عمّا يريد من أقرب السبل أياً كان عصره ومدى تحضّره.

والثانية صفة الترابط (Hypotaxe)، وهي صفة للجملة المعقّدة التي تضم عناصر متعدّدة وأدوات مؤثّرة في المعنى كأدوات الشرط والاستثناء والحصر والتوكيد والتشبيه، إضافة إلى الطول وتداخل عناصر المعنى، وشيوع التقديم والتأخير والاعتراض ونحو ذلك. ويرى بعض الدارسين أنّ هذه الصفة تشيع في التعبير الراقي كما في الفكر والفلسفة والدين والعلم والفن الأدبي إبّان التقدّم الحضاري والنضج الفكري.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٧٢ - ٧٤.

٣- المعنى النحويّ:

أظهرت الدراسات الحديثة للمعنى اللغوي أنّ الأحداث اللغوية معقّدة مركّبة، ليس من السهل دراستها وتحليلها دفعة واحدة، بل يجب تشقيقها والنظر إليها على مراحل. ويذكر في هذا الصدد أن اللغوي المعاصر فيرث (Firth) ت ١٩٦٠م دعا إلى تحليل المعنى اللغوي إلى عناصره الرئيسة من جهة، ووجوب الاعتماد على (المقام) (Context of situation) لكشف ظروف الكلام وملابساته من جهة أخرى[١].

كما يذكر أن أحد أعلامنا المعاصرين وهو تمّام حسّان نحا هذا النحو في درسه للمعنى ضمن كتابه المعروف (اللغة العربية معناها ومبناها). وقد انتهى إلى أن الكلام يقسم أجزاء متتالية تبدأ من الصوت فالبناء (الصرف)، فالنحو (التركيب)، فالمعجم. ويضاف بعدئذ (المقام) لينتج (المعنى الدلالي)[٢]. وارتأى تمام حسان أن معاني أجزاء الكلام تجري على هذا النحو:

١- الصوت: المعنى هنا وظيفي، لأن الصوت مقابل استبدالي ليس له معنى في ذاته. (من الممكن أن نضيف إلى هذا المعنى ظلالاً دلالية مكتسبة من خلال الاستعمال الذي يضفي على أصوات بعض الكلمات ملامح خاصّة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حين التصدّي للتحليل اللغوي).

٢- الصرف: والمعنى هنا وظيفي أيضاً، لأن المباني الصرفية تدلّ على المعاني من خلال وظائفها، فهي أشكال وعلامات.

٣- النحو: المعنى وظيفي هنا كذلك، لأنّ علاقة الإسناد تقوم أصلاً

---

(١) انظر: عرضاً لآراء فيرث في: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص ١٧٢ - ١٧٨.

(٢) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٢.

على المباني الصرفية الوظيفية. والعلاقة السياقية ما لم تحتسب معنى الكلمات المعجمي لا تقدّم إلا شكلاً من ترابط المباني ذوات المعاني الوظيفية في الصوت والصرف.

٤- المعجم: وهو الذي يقدّم المعنى الاجتماعي العرفي الذي تتمّ به أجزاء الكلام، وعليه يتوقّف المعنى اللغوي الصرف.

ويظهر الفرق بين معاني الصوت والصرف والنحو من جهة، ومعاني المعجم من جهة أخرى حين ينشئ المرء - كما فعل تمام حسّان - نسقاً هرائياً على شكل الكلمات والجمل العربية دون أن يستعين بما في المعجم من معان عرفية. إن استخدام الأصوات العربية والمباني الصرفية العربية وأشكال الجمل أيضاً لا يمكن أن يقدّم لنا كلاماً عربياً ما لم يعضده المعنى المعجمي. ومثال ذلك ما اخترعه الباحث المذكور حين قال نظماً[1]:

قاصَ التجينُ شحاله بتريسه الـ فاخي فلم يستف بطاسية البرن

إن هذا النظم العروضي لا يمكن أن يُدعى كلاماً أو شعراً بحال، لأنه كما هو واضح يفتقر إلى المعاني المعجمية، وإن كان جارياً على أنظمة العربية الصوتية والصرفية والنحوية.

٥- المقام: وهو مجموع العلاقات والظروف والملابسات الاجتماعية التي تحيط بالكلام.

وهكذا يتبيّن لنا أن هذه المعاني السابقة كلها هي التي تمثّل المعنى الدلالي للكلام اللغوي. ومن الواضح أن هذه المعاني يتّصل بعضها ببعض اتّصالاً وثيقاً، ولا يجوز الفصل بين أحدها والآخر إلا لغايات الدرس التحليلي. إن المعنى الدلالي الذي يستخلصه المرء من الكلام اللغوي أشبه ما يكون بالمركّب الكيماوي الذي تنحلّ فيه عناصر متعدّدة لتعطي

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٣.

شيئاً واحداً ليس فيه أجزاء متلاصقة أو أقسام متمايزة، بل فيه صورة جديدة تولّدت من جماع ذلك كلّه.

واستناداً إلى ما تقدّم خلص تمام حسّان إلى أن المعنى النحوي لا يفسّره الإعراب، لأن الإعراب قرينة لفظية من مجموعة من القرائن التي تتضافر لتوضيح المعنى. وقد انتهى - بعد أن لاحظ مبالغة النحاة القدامى في الاتكاء على قرينة الإعراب - إلى أن تحليل المعنى النحوي يمكن أن يكون عن طريق فهم فكرة (التعليق) التي أشار إليها الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز). والتعليق عنده هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما دعاه بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية. وهو لذلك يرى أن فهم (التعليق) على هذا النحو كافٍ وحدَه للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية. لأنّ التعليق يحدّد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني النحوية[١]. وإذا تجاوز المرء القرائن الحالية التي تخصّ المقام وعناصره الاجتماعية والثقافية بقي لديه مجموعتان هما:

١- القرائن المعنوية، وهي معاني النحو أو العلاقات السياقية (Syntagmatic relations).

٢- القرائن اللفظية، وهي ما يقدّمه عِلما الأصوات والصرف للنحو من قرائن صوتية أو صرفية.

وسنعرض أهم ما جاء في حديث تمام حسّان عن هذه القرائن جميعاً مع بعض الأمثلة والشواهد التوضيحية[٢].

---

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٩١ - ٢٣٣.

أ- القرائن المعنوية:

يتوقّف تحديد المعنى النحوي إذن على مجموعتين من القرائن التي تؤخذ من عناصر المقال. فوسيلة الوصول إلى المعنى النحوي - دون احتساب المقام - هي التعرّف إلى القرائن المتاحة في التركيب المدروس سواء ما كان معنوياً وما كان لفظياً. ولا بدّ من الإشارة إلى أن ما يتحصّل للدارس من معنى نحوي ما هو إلا نتيجة لِتضافر القرائن جميعاً. ولا يعني هذا أن جميع القرائن التي سنذكرها لاحقاً ينبغي أن ترد في كلّ تركيب إسنادي، إنما يرد منها ما يتوقّف عليه المعنى ويستغنى عمّا لا فائدة منه.

١- الإسناد: هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. وتغدو هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنوية على أنّ هذا مبتدأ وذلك خبر، وأن هذا فاعل وذاك مفعول.. وبذلك يكون الإسناد عندنا من قبيل القرائن السياقية المعنوية، على حين أنه في اللغات الأوربية نوع من القرائن اللفظية (الأفعال المساعدة). ويلاحظ في هذا الصدد أن الأفعال المساعدة تحمل معنى الإسناد والزمن. ولذلك لا تخلو الجمل الواردة في هذه اللغات من الزمن نصّاً. ومن أمثلة هذه القرينة عندنا أن النحاة فرّقوا بين نوعين من الأفعال المتعدّية إلى مفعولين. إذ جعلوا طائفة منها تتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وطائفة أخرى تتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً. وما ذاك إلا لاحتساب معنى الإسناد الأصلي مع تغيّر التركيب. مثال ذلك قولنا: (ظننتُ الجوَّ صحواً). فالمفعولان هنا كانا جملة اسمية، ولذلك بقيت بقية من معنى الإسناد فيهما. وهما لذلك قابلان للرجوع إلى الحالة الأولى من التركيب أي العودة إلى نمط الجملة الاسمية، نحو قولنا: (الجوُّ صَحْوٌ). أما قولنا: (منحتُ المتفوقَ جائزةً)، فلا نلمح فيه علاقة إسناد بين

المفعولين، لأنّهما ما كانا أصلاً جملة اسمية، ولا يصحّ أن يكونا كذلك. فلا يقال: (المتفوقُ جائزةٌ)، إذ لا يجوز إسناد (جائزة) إلى (المتفوق).

٢- التخصيص: هو قرينة معنوية تضمّ مجموعة من المعاني التي تقيّد الإسناد بجهة خاصة. وأمثلة هذه القرينة متعدّدة منها التعدية والغائية والظرفية والإخراج[١]. ففي التعدية يلاحظ أن المفعول به قيدٌ في الإسناد حال دون فهم الإسناد على إطلاقه، نحو قولنا: (ضربَ زيدٌ عَمْراً). فإيقاع الضرب على عمرو تخصيص لعلاقة الإسناد.

وفي الغائية يقدّم المفعول لأجله مثلاً على التخصيص، إذ يقيّد الإسناد بسبب، نحو (أتيتُ رغبةً في لقائك). وإسناد الفعل دون سبب أعم منه وهو مسبّب، ولذلك عدّ المفعول لأجله واحداً من قيود الإسناد. وفي الظرفية يخصَّص الإسناد بتقييده زماناً أو مكاناً، نحو (صحوتُ إذ تطلعُ الشمسُ)، و (عُوقِبَ الجاني أمامَ الناس). وفي الإخراج يدلّ الاستثناء على أن الإسناد لا يشمل المستثنى لأنه أُخرج منه. نحو قولنا: (نجحَ الطلاب إلا عليّاً)، فإسناد النجاح هنا إلى الطلاب استثني منه واحدٌ، للدلالة على إخراجه منهم. ففي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له.

٢- النسبة: هي قرينة معنوية تجعل علاقة الإسناد نسبية. والنسبة هنا غير التخصيص، لأنَّ التخصيص كما رأينا تقييد، على حين أنّ النسبة إلحاق. ويدخل في النسبة معنى الإضافة ومعاني حروف الجر التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها. ومن المعروف أنّ النحاة القدامى أَوْلَوا هذه الحروف الدالة على المعاني اهتماماً خاصّاً إذ أفردوا للحديث عنها أبواباً واسعة ومؤلفات متعدّدة. وكان النحاة حريصين على شرح ما تفيده معاني الجرّ من تعليق، على أن التعليق بين الجار والمجرور

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٤.

وبين ما تعلّقا به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن. فالتعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد. نحو (جلسَ زيدٌ على الكرسي). فالكرسي متعلّق بالجلوس أي بالحدث، لا بالمضيّ أي بالزمن. ونحو (أصحو في وقت طلوع الشمس) فوقت طلوعِ الشمس متعلّق بالصحو، على أن هناك نسبة للحدث إلى ظرف يحتويه، وهذه النسبة إلحاق لا تقييد. ويظهر الفرق بين هذين المعنيين أي الإلحاق والتقييد حين نقارن بين المثال السابق (صحوتُ إذ تطلع الشمس) وهو من أمثلة التخصيص عن طريق الظرفية من جهة، ومثالنا اللاحق (أصحو في وقت طلوع الشمس) الذي جعلناه في أمثلة النسبة من جهة أخرى. فالمعنى في الأول هو تقييد للإسناد زمناً فالصحو كان وقت طلوع الشمس نصّاً لا غير. على حين أنّ المعنى في الثاني هو نسبة الصحو إلى وقت طلوع الشمس، لا إلى غيره. والخلاصة هي أن الصحو في المثال الأول متوقّف على زمن طلوع الشمس، فهو مقيّد به. أما في المثال الثاني فالصحو منسوب إليه غير متوقّف عليه، لذلك يجوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا: (أصحو في وقت الظهر).

٤- التبعيّة: هي قرينة معنوية عامة تضمّ فروعاً هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال. وتتضافر مع هذه الفروع الدالة على التبعية قرائن لفظية كالرتبة، فرتبة التابع هي التأخّر دوماً عن المتبوع، والمطابقة بين التابع والمتبوع ولا سيما في الإعراب، والأداة وهي قرينة تخصّ العطف بالحرف أي عطف النسق.

٥- المخالفة: هي قرينة معنوية يقصد منها أنّ جزءاً من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري. ويبدو هذا جليّاً في باب الاختصاص، نحو (نحنُ - العربَ - لا نقبلُ الضيمَ). فالعرب هنا جزء

يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلّب خبراً، ولذلك لا يمكن أن تُعْرَب كلمة العرب خبراً لأن المراد معنى يخالف ما ذكر وهو أخصُّ وأعني. على حين أن المتكلم إذا قال: (نحو العربُ لا نقبلُ الضيم) لا يعني شيئاً مِمّا سبق من التخصيص، إنما يريد مجرّد الإخبار، فيجري الإسناد مطلقاً دون تقييد أو مخالفة.

ب- القرائن اللفظية:

١- العلامة الإعرابية: رأينا أن النحاة القدامى بالغوا في الاتّكال على قرينة الإعراب حتى بنوا نحوهم كلّه على الإعراب، مع أن الإعراب وحده لا يقوى على تبيان المعنى النحوي. إن بروز العلامات الإعرابية في العربية الفصحى دفع النحاة إلى البحث في (العامل) الذي يحدث الإعراب[١]. وهكذا أخذوا يتنبّهون على العامل حين درسوا الحركات التي تتغيّر بغيّر المواقع. فكُلُّ حركة إذن هي مظهر لعامل ما من العوامل المؤثرة. ولم يكونوا في البداية يقصدون أنه عامل حقيقي يتسلط على المعمولات، إنما قصدوا أنه عامل اقتراني يفسّر التغيير الحاصل في حركات أواخر الكلمات.

لكنّ المبالغة حدثت حين دخلت الفلسفة وعلوم الكلام وعلل الفقه ميدان التحليل النحوي، فكان الحديث عن العوامل حديثاً يتّسم بالقوة والقياس والاطراد والمبالغة المفرطة. لقد شاع أنّ الإعراب عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر لا بدّ له من مؤثر، فإن لم يكن ظاهراً فهو مقدَّر لا محالة[٢].

إن العوامل كما نرى ما هي إلا تفسير لعلامات الإعراب. ومن

(١) للتوسع انظر: مصطفى جطل، فصول من النحو، ص ٩ - ٢٥.
(٢) انظر: مصطفى جطل، فصول من النحو، ص ٢٢.

الممكن أن يعتمد عليها في هذا الصدد دون إضفاء صفات القوة والمنازعة والسلطة عليها. لأنها في النهاية لا تقدّم المعنى النحوي ما لم تشترك وسائر القرائن المعنوية واللفظية في تفسير التركيب الإسنادي بكلّ جوانبه.

ويلاحظ أن العلامة الإعرابية قد تكون القرينة الواحدة التي تفسِّر الإسناد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٣٥/ ٢٨]، وقوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢/ ١٢٤].

٢- الرُّتبة: هي وصف لمواقع الكلمات في التراكيب. وللرتبة نوعان هما: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة. والرتبة المحفوظة تخصّ النحو، لأن أي اختلال يمسّها يجعل التركيب مختلًا غير مقبول. على حين أن الرتبة غير المحفوظة تخصّ البلاغة، إذ اهتمّ بها علم المعاني الذي بيّن أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسة للأسلوب لا للتركيب. ومن أمثلة الرتب المحفوظة تقدّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والمؤكَّد على المؤكِّد، والفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، وأدوات الشرط والجزم والنفي والاستفهام، وهي التي وصفت بأن لها الصدارة دوماً. ومن أمثلة الرّتب غير المحفوظة تقدّم المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول، والفعل على المفعول، والفعل على الحال. وليس القصد من الفصل بين ذينك النوعين من الرتبة إخراج الرتب غير المحفوظة من نطاق النحو نهائياً، لأنّها قد تكون القرينة الوحيدة التي يُلجأ إليها لكشف علاقة الإسناد ولا سيما في المبنيات وما لا تظهر عليه الحركة، نحو: (ضربَ موسى عيسى). إنَّ موسى هنا فاعل، وعيسى مفعول به، استناداً إلى أن الأصل تقدّم الفاعل وتأخّر المفعول، مع أن ذلك ليس رتبة محفوظة. كذلك قد تعكس الآية فتغدو الرتبة غير المحفوظة محفوظة على سبيل الإلزام، كما في وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، نحو: (أينَ الحريةُ؟) و (في الدار صاحبها)، و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ١٣/ ٣٨].

٣- الصيغة: هي المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات، وهي قرينة لفظية يقدّمها علم الصرف للنحو. وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحوي كثيرة. فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ونحو ذلك يُطْلَب فيها أن تكون أسماء لا أفعالاً. ولذلك لا يتوقّع أن يجيء الفاعل غير اسم، كأن يأتي فعلاً، نحو: (جاء (أتى)). وإن حدث مثل ذلك لجأنا إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية، نحو: (جاءَ (تأبَّطَ شرّاً))، أي جاء المسمّى بجملة (تأبّطَ شرّاً). ولمعاني الصيغ الصرفية أثر واضح في بيان المعنى كذلك. ففي جملة يتصدّرها فعل يدلّ على معنى المشاركة لا بدّ من أن يأتي فاعلان معنى (أحدهما فاعل نحوي والآخر اسم معطوف عليه)، نحو: (تشاركَ عليٌّ ومحمدٌ) وفي جملة فعلها متعدٍّ (ولا سيما إذا كان التعدي مسبَّباً من زيادة) لا بدّ من ذكر المفعول به إكمالاً للمعنى، نحو (أوصلَ زيدٌ أخاه إلى المحطة)، و (قدَّمَ خالدٌ هديةً إلى أمّه). وفي جملة فعلها من أفعال فَعُل يَفْعُل لا يُتوقَّع مجيء مفعول به، لأنّ هذه الأفعال لازمة أصلاً، وإن جاء بعد الفاعل ههنا اسم منصوب أعرب تمييزاً، لأن معنى المفعولية مفقود، نحو (كرُمَ سعدٌ نَفْساً).

٤- المطابقة: هي قرينة لفظية توثّق الصلة بين أجزاء التركيب، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين. وإذا ما اختلّ شيء من المطابقة أصبحت الكلمات الواردة في التركيب مفكّكة العُرى ممّا يؤثر في المعنى تأثيراً سلبياً. وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعيين. ويظهر المثال التالي طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية على المعنى المراد من التركيب. فإذا قلنا: (الرجال الصابرون يُقدَّرون)، كان التركيب تامّ المطابقة صحيحها. أما إذا أنقصنا شيئاً مما يلي صار التركيب مختلًّا.

أ- فإذا أزلنا المطابقة في الإعراب يغدو التركيب على هذا النحو: الرجالُ الصابرين يقدّرون.

ب- وإذا أزلنا المطابقة في الشخص (التكلّم والخطاب والغيبة) يغدو التركيب على هذا النحو: الرجالُ الصابرون تُقدّرون (أي أنتم بدلاً من هم).

جـ- وإذا أزلنا المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) يغدو التركيب على هذا النحو: الرجالُ الصابران يقدّر (الصابران مثنى، والرجال جمع، ويقدّر مسند إلى مفرد ومرجع الضمير جمع). فالإزالة ههنا شملت موضعين من التركيب.

د- وإذا أزلنا المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث) يغدو التركيب على هذا النحو: (الرجال الصابرات يُقدّرون).

هـ- وإذا أزلنا المطابقة في التعيين (التعريف والتنكير) يغدو التركيب على هذا النحو: (الرجال صابرون يُقدّرون).

و- وإذا أزلنا المطابقة في جميع ما تقدّم يغدو التركيب على هذا النحو: «الرجالُ صابرتين أُقدِّر». وبذلك فقد التركيب المطابقة في الإعراب بين الرجال = صابرتين. وفي الشخص بين يقدّرون = أُقدّر، أي بين هم وأنا. وفي العدد بين الرجال = صابرتين. وفي النوع بين الرجال = صابرتين (هنا بين التذكير والتأنيث وهناك بين الجمع والمثنى). وفي التعيين بين الرجال = صابرتين، فالرجال معرفة وصابرتين نكرة.

لا شكّ في أنّ ما أوردناه سابقاً دليل على أهمية المطابقة في نظم الكلمات الواردة في التركيب متوافقة منسجمة. وقد ينكر المرء الصور المختلّة للتركيب بدعوى أنّها مفتعلة، وما ذلك إلا للإلف والاعتياد،

ولو سمع هذا المرءُ أجنبياً يتعلّم العربية لَما عدم أن يقف على مثل ما سابق.

٥- الربط: هو قرينة لفظية تدلّ على اتصال أحد المترابطين بالآخر. وللربط دور في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام، وتوضيح معنى الإسناد، ويتمّ الربط بين الموصول وصلته، والمبتدأ وخبره، والحال وصاحبه، والمنعوت ونعته، والقسم وجوابه، والشرط وجوابه ونحو ذلك. ويكون الربط بالضمير مستتراً وبارزاً. فالمستتر نحو: (زيدٌ قامَ) أي: هو، والبارز نحو: (زيدٌ قامَ أبوه). وحين يعود الضمير على مذكور ينبغي أن يطابقه من حيث الشخص والعدد والنوع، نحو: (الفائزان تسلّما وسامين رفيعين). كما يكون الربط بالحرف كالفاء الرابطة لجواب الشرط، واللام الواقعة في جواب القسم، وألف ولام التعريف النائبة عن الضمير، نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٣٨/ ٥٠]، أي أبوابها، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [النازعات: ٧٩/ ٤١].

ومن المعروف أن جواب الشرط إن لم يكن صالحاً لأن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط، لفقد المناسبة اللفظية حينئذ بينهما[1]. كذلك تحتاج أمّا ولولا والقسم - كما تقدّم - إلى أدوات ربط حتى يُعْلَم أنّ ما بعدها جواب لها.

كما يكون الربط بإعادة اللفظ أو المعنى. فاللفظ كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٦٩/ ١-٢]، والمعنى نحو: (محمد شفيعي نبيّ الله). ويقوم اسم الإشارة مقام أداة الربط، كقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ﴾ [التغابن: ٦٤/ ٩]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ [البقرة: ٢/ ٣٩].

---

(١) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١٩٦/٢.

٦- التضامّ: هو أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصراً آخر، فيكون التضامّ على هيئة (التلازم). وعكسه أن يتنافى معه فلا يلتقي به، ويكون حينئذ على هيئة (التنافي). ويتخذ التلازم شكل الافتقار حين تشتدّ حاجة أحد العنصرين إلى الآخر، كالموصول وصلته، وحرف الجر ومجروره، وواو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف، والنواصب والجوازم والفعل المضارع الذي يأتي بعدها ونحو ذلك. وإذا عرض عارض أجاز حذف أحد هذين العنصرين، فلا بدّ من قرينة دالّة على المحذوف، كحذف المبتدأ أو الخبر، وحذف الموصول أو الصفة، وحذف المضاف أو المضاف إليه.

وهناك مسألة تتفرع من التضامّ هي الفصل أو عدمه بين المتلازمين، ولكلٍّ أمثلة استوفتها كتب النحو وعلم المعاني. وليس من مهمّتنا أن نعنى بذلك كلّه، إنما نقصد بيان أنّ التضامّ قرينة لفظية ذاتُ أثرٍ في انسجام العناصر النحوية، لأنها تحدّد وظائفها وما تشير إليه من معان في السياق النحوي. من أمثلة ذلك أن اسم الموصول وصلته يمثّلان عنصرين لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الآخر أو الحلول محلّه. فإذا قلنا: (جاءَ الذي أحبُّه) انصرف معنى الصلة إلى الذي مباشرة دونما تطرّق احتمال كونها خبراً أو صفة أو حالاً.. لأنها جزء متمّم للموصول، لا يغني عنه، كما أن الموصول مفتقر لهذا الجزء - أي الصلة - افتقاراً واضحاً. كذلك الشأن بين المضاف والمضاف إليه. فالظرف الذي يُهيَّأ للإضافة لا بدّ له من الاتصال بالمضاف إليه، وإن لم يكن اسماً صريحاً، فقد يأتي بعده تركيب نحوي مستقلّ يحلّ محلّ المفرد لأنّ الفائدة لا تتمّ إلا به. نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم: ١٩/ ٣٣]. وظاهر أن المضاف أو المضاف إليه - وهو جملة هنا - لا يقوى على الانفراد بالمعنى، لأن المعنى شركة بين الجزأين معاً.

٧- الأداة: هي مبنىً صرفي يؤدي وظائف خاصة في التركيب النحوي. ومن المعروف أن علماء العربية الأوائل تنبّهوا على ما للأدوات من أثر في فهم النصوص الدينية والآثار الأدبية. لذلك سرعان ما عملوا على تصنيف كتب خاصة تضمّ هذه الأدوات وما تؤدّيه من معان. وتقسم الأدوات بالنظر إلى أصولها إلى قسمين: الأول هو الأدوات الأصلية، أي التي لا تنتمي إلى أيّ مبنى صرفي سابق، إنما هي حروف وضعت لِمعانٍ خاصّة عند أهل اللغة أساساً. والثاني هو الأدوات المحوَّلة، وهي التي تنتمي إلى مباني الأسماء أو الظروف أو الأفعال لكنها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً، فأدَّت وظيفته وغدت في عداد الأدوات. وتشترك الأدوات جميعاً في أنها لا تدلّ على معانٍ معجمية، إنما تدلّ على معنى وظيفي عام هو التعليق، وتختصّ كل فئة من الأدوات بعد ذلك بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد والتشبيه وغير ذلك[١]. ولكلّ أداة من الأدوات ضمائم خاصة بها إذ "تتطلّب بعدها شيئاً بعينه فتكون قرينة متعدّدة جوانب الدلالة حيث تدلّ بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامّها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متّفقاً مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها"[٢].

وللأدوات ارتباط بالقرائن اللفظية في السياق النحوي، إذ تكون وسيلة للربط، أو تعبيراً عن التضامّ، ودليلاً على الرتبة، وعاملاً يؤثّر في العلامات الإعرابية. أما المعاني التي تؤدّيها الأدوات عامة في كلّ ما تدخله من تراكيب نحوية، فهي أكثر من أن يتّسع لها مجال لتذكر هنا في هذا العرض الذي هو من باب الإشارة.

٨ - النغمة: هي الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق.

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

فهناك أشكال للتنغيم تنطق بها الجملة الاستفهامية أو الجملة المثبتة أو المنفية أو المؤكدة أو جملة النداء، أو التمني أو العرض ونحو ذلك. فلكلّ جملة من هذه الجمل شكل أو صيغة تنغيمية خاصة بها. وبناءً على ما تقدم قد تكون النغمة قرينة أكيدة على المعنى النحوي ولا سيما حين يتّصل الأمر بالجمل التأثرية (Exclamatory) المختصرة، نحو (يا سلام!)، أو (الله!)، أو (لا!..) وبما يتصل باللغة الانفعالية عامة (Affective Language). فالنغمة التي تنطق بها هذه الجمل وما يماثلها هي التي تحدّد إذا كان الكلام تعجّباً أو سخرية أو قبولاً أو رفضاً.. كما تحدّد في مثل هذه الجمل وغيرها إذا كان الكلام خبراً أو إنشاء.

ويقوم التنغيم في الكلام المنطوق مقام علامات الترقيم في الكلام المكتوب، بل إن هذه العلامات ما هي إلا تعبير عن الأشكال والصيغ التنغيمية المصاحبة للكلام في المقام الذي حدثت فيه. وتتحقّق النغمة بوسائل صوتية متعدّدة، كالنبر والوقف والمدّ والوصل والفصل ونحوها. ومن الجدير بالذكر أن القراء والمعنيّين برسم المصحف اهتموا بأثر الظواهر الصوتية عامة في المعاني النحوية، فاصطلحوا على مجموعة من العلامات التي تحقّق ذلك.

وهكذا يتبيّن أن المعنى النحوي ما هو إلا محصّلة لتضافر القرائن المعنوية واللفظية. وليس المقصود من تضافر القرائن أن جميع ما ذكر منها يجب أن يسهم في توضيح المعنى النحوي، إذ قد يغني بعضها عن بعض إذا أُمن اللبس. فإذا كان الوصول إلى المعنى بلا لبس ممكناً، فإن أبناء اللغة يترخّصون في أمر القرائن التي لا فائدة من ذكرها. وهذا مثال من أمثلة (الاقتصاد) اللغوي، وبذل الجهد الأدنى مع المحافظة على وظيفة (أمن اللبس) التي هي الوظيفة الأولى للاستعمال اللغوي.

٤- تحليل التركيب الإسنادي:

مرَّ بنا أن الجملة عند النحاة تركيب يضمّ عنصرين أساسيين بينهما علاقة إسنادية. ويختلف هذا التركيب عما سواه من أنواع التراكيب اللغوية كالتركيب الإضافي والوصفي والعطفي والمزجي بأنه (الوحدة) النحوية الصغرى التي يعبّر بها الإنسان عن معنى لا تستطيع الكلمة المفردة أن تقدّمه، كما لا تستطيع سائر التراكيب المذكورة أن تفعل ذلك[1]. إن المعنى الذي درسنا وسائل استخلاصه وعناصره في الفقرة السابقة، ليس نتاج جمع عنصر وعنصر من عناصر الكلام، إنما هو شيء يتولّد من العلاقة الإسنادية، كما يتولّد المركّب الكيماوي من مجموعة عناصر متمازجة على سبيل الانحلال والتذويب لا على سبيل التلاصق والمجاورة.

رأى النحاة والبلاغيون القدامى أن الجملة تتألّف من مسند ومسند إليه. فالمسند هو محكوم به، والمسند إليه محكوم عليه، وما زاد على ذلك غير المضاف إليه والصلة فهو قيد. فقولنا: (أشرقت الشمسُ) جملة تتضمّن أيضاً مسنداً هو (أشرقت)، ومسنداً إليه هو (الشمس). وقولنا: (الحق واضح) يتضمّن أيضاً مسنداً هو (واضح) ومسنداً إليه (الحقُّ). فالفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية أسند إليهما المعنى وثبت لهما. على حين أن الفعل والخبر جرى بهما الإسناد، فثبت بهما المعنى.

ومواضع المسند في العربية هي: الفعل، والخبر، وخبر كان وإن وأخواتهما، واسم الفعل، والمصدر النائب عن فعل الأمر. ومواضع المسند إليه هي: الفاعل ونائبه، والمبتدأ، وما أصله مبتدأ كاسم كان وإنّ وأخواتهما. أمّا القيود فنحو أدوات الشرط والنفي، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والتوابع والنواسخ.

---

(١) انظر حول أنواع التركيب: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/ ١٠-١٤.

وذهب المناطقة منذ القديم إلى أنّ في (العبارة) - وهو مصطلحهم الخاصّ - عنصرين لا بدّ من وجودهما فيهما، وهما[1]:

١- الموضوع (المخبر عنه، والموصوف والمسند إليه).

٢- المحمول (المخبر به، والصفة، والمسند).

فقولنا: (الشمسُ طالعةٌ)، يتضمّن المحمول وهو (طالعة)، والموضوع وهو (الشمس). فالعبارة هي مجال اقتران الموضوع بالمحمول. ويستند هذا التحليل المنطقي إلى أن عملية التفكير تقوم على ثلاث وظائف هي: التصوّر (عرض الموضوع)، والحكم (التعبير عن المحمول)، والمحاكمة «الربط بين حكمين لاستنتاج حكم ثالث». وتجدر الإشارة إلى أن كتاب القواعد الذي أصدره دير بور رويال (Port Royal) عام ١٦٦٠م للمؤلفين لانسلو (Lancelat) وأرنو (Arnuld) حاول التقريب بين الدرس المنطقي للعبارة، وقواعد الجملة، سعياً إلى التحليل المنطقي للغة الإنسانية عامة[2]. ومآل هذا التعليل هو أنّ جميع الألسن تردّنا إلى بنية مستترة مؤلفة من موضوع ومحمول. وهما عنصران من حيث المرتبة.

ولم يكن ما توصّل إليه الدرس النحوي والمنطقي من تعيين عنصري الجملة أو العبارة كافياً لبيان العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد، وتحديد (طبيعة) الكلام، ووصف وسائل تحليله تحليلاً علمياً يعتمد الوقائع اللغوية في المقام الأول. ولذلك سعت المدارس اللسانية الحديثة إلى التعمّق في تحليل بنية الجملة مع اختلافها في الوسائل ومجالات التوظيف.

---

(١) انظر: الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص ٥٦ - ٥٩.

(٢) انظر: مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص ١٣١ - ١٣٤، وانظر: إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٢٠.

وبإمكان الدارس أن يتبيّن ثلاثة اتجاهات رئيسة مثّلها من اللسانيين المحدثين الذين عنوا بهذه القضية نظراً وتطبيقاً. وهي: الاتجاه الوظيفي، والاتجاه التوزيعي، والاتجاه التوليدي والتحويلي. وسنعرض لهذه الاتجاهات بالقدر الذي تسمح به حدود بحثنا هذا.

أ- الاتجاه الوظيفي (Fonctionnalismme):

يُعنى الاتجاه الوظيفي بكيفية استخدام اللغة بوصفها وسيلة اتصال يستخدمها أفراد المجتمع للتوصّل إلى أهداف وغايات معيّنة. والجانب الوظيفي ليس شيئاً منفصلاً عن النظام اللغوي نفسه. فتداخل الأدوار والمشاركين في النظام النحوي حسب نمط معيّن في كلّ لغة مرتبط ارتباطاً مباشراً بالوظيفة التي تؤدّيها الجمل في السياقات المختلفة[1].

فالاتجاه الوظيفي يربط بين النظام اللغوي وكيفية توظيف هذا النظام لأداء المعاني. ويتمثّل ذلك في الأمور التالية:

١- وجود خيارات متعدّدة أمام المتكلّم ضمن نظام اللغة. فحين يختار المتكلم نظاماً معيّناً يقدّم من خلاله ما يريد قوله مع مراعاة ظروف الكلام، يتخلّق سياق له وظائف محدّدة. وبالطبع فإنّ الخيارات الممكنة لا تعني أنها مترادفة، لأن كلاً منها يركّز على جانب معيّن.

٢- ارتباط اللغة بالمجتمع وعلاقاته الثقافية كالتراث والتقاليد والعادات والأعراف. فالمعطيات الاجتماعية المتنوّعة تفرض على المتكلّم سلوكاً لغوياً معيّناً، لأن المتكلّم يرتبط بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً. فالكلام - في كثير من أشكاله - مستمدّ من المجتمع. ويظهر ذلك في أساليب التخاطب التي ينتقيها المتكلّم في المواقف المختلفة. فالحديث إلى

(١) انظر: يحيى أحمد، (الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة)، مجلة عالم الفكر، المجلد / ٢٠/ ، العدد / ٣/ لعام ١٩٨٩، ص ٧١.

الصديق، يختلف عن الحديث إلى الرئيس، كما يختلف هذا الحديث عن الحديث إلى المرؤوس.

٣- تقدّم عناصر النظام اللغوي الوظيفة التي يقصدها المتكلم مجتمعة، إذ لا يستقلّ عنصر واحد بأداء الوظيفة، إنما تتضافر العناصر جميعاً لأداء ما يريده المتكلم.

وبناء على ما تقدّم نرى أن التحليل الوظيفي للجملة ينحصر في بيان الوظائف التي تؤدّيها اللغة في البيئة اللغوية. وهذا ما عنيت به مدرسة براغ (١٩٢٦م) اللغوية عناية فائقة. من ذلك ما ضمّنته مقالات ماثسيوس (Mathesius) من تحليل دُعي بالمنظور الوظيفي للجملة. ويقوم هذا المنظور على أن المستوى النحوي والصرفي من جهة والمستوى الدلالي من جهة أخرى يتفاعلان خلال عملية الاتصال اللغوي، ممّا يُنتج ما يمكن أن يسمّى بالمستوى الكلامي.

يتجلّى المنظور الوظيفي إذن في المستوى الكلامي الذي يعبِّر عن القيمة الاتصالية للّغة، من خلال تفاعلها مع الواقع الذي توجد فيه. والجملة بحسب المنظور الوظيفي تتألف من شقّين هما: المسند (Theme)، والمسند إليه (rheme). ويختلف مفهوم المسند والمسند إليه هنا عما سبقت الإشارة إليه، لأن المسند هنا هو عنصر يحمل معلومات معروفة أو سبقت الإشارة إليها من خلال السياق، على حين أن المسند إليه هو ما يحمل معلومات جديدة تقدّم للسامع والقارئ. ولا علاقة للمسند والمسند إليه ههنا بأيّ اعتبارات نحوية (كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار..)[١].

ويرتئي هذا التحليل أن المسند يأتي أولاً، لأن المرء يبدأ كلامه

(١) انظر: يحيى أحمد، المرجع السابق، ص ٧٦.

بالمعلومات المعروفة لدى المتكلم. ثم يأتي المسند إليه ثانياً، إذ يحمل بعد تمهيد المسند خلاصة الكلام المقصودة. مثال ذلك:

﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ١٨/٤٦].

مسند مسند إليه

وإذا ما أراد المتكلم جذب الانتباه إلى عنصر معيّن في الجملة، فإنه يقدّم المسند إليه على المسند. مثال ذلك:

الوفد الرياضي الصيني وصل إلى البلاد ليلةَ أمس

مسند إليه مسند

جواباً عن السؤال: (أيّ وفد وصل إلى البلاد أمس)[1]. فالوصول معلوم وكذلك سائر المتعلّقات على حين أن الجديد من المعلومات هو تعيين الوفد الذي وصل.

ومن الجدير بالذكر أن جان فرباس (J. Firbas) طوَّر هذا المفهوم المعتمد على عنصر المعلومات في الجملة للحكم على طرفيها، فأصبح يتصل بما للوحدة اللغوية من دينامية في الاتصال اللغوي. وتستند دينامية الاتصال (Communicative dynamism) إلى أن العناصر الداخلية في تكوين الجملة تتفاوت في تحريك الحدث الكلامي، لأن بعضها يقدّم معلومات معروفة، أو يحدّد إطاراً عاماً لا يمسّ مجال التركيز في الحديث الكلامي. وعلى ذلك بقي المسند يحمل أدنى درجة من دينامية الاتصال، على حين أن المسند إليه انفرد بحمل أعلى درجة من تلك الدينامية. أما العناصر الإضافية كالحال والظروف والأدوات ونحوها فهي وحدات انتقالية (Transitions).

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٧٧.

وهكذا اختلف تحديد المسند والمسند إليه عند فرباس عنه عند سابقه ماثسيوس. لأن تحديد فرباس ينطلق من وظيفة المسند والمسند إليه في الاتصال اللغوي عن طريق درجة الدينامية، على حين أن تحديد ماثسيوس كان يعتمد على عنصر المعلومات ضمن مفهوم ابتدائي للوظيفة اللغوية. وفي الأمثلة التالية إيضاح لتحليل فرباس كما قدّمه أحد الدارسين المحدثين[1].

١) السياق: أينَ ضاعَ قلمك؟

الجملة:	ضاع	قلمي	في المكتبة
	وحدة انتقالية	مسند	مسند إليه

٢) السياق: هل جميع الطلبة الذين تدرّسهم حالياً ضعاف في اللغة؟

الجملة:

كلّا؛	الطالب المستجدّ	على وجه الخصوص	يعاني من ضعف في اللغة
	مسند إليه	مسند	وحدة انتقالية

٣) السياق:

- هل تصدّق أنني نسيت أن أغلق باب شقّتي ليلة أمس؟

- وماذا حدث؟

الجملة: دخلت قطة صغيرة داخل المطبخ

مسند إليه

فالمسند إليه من خلال مقارنة الجملة بالسياق الذي وردت فيه هو الذي يحمل الدينامية، لأنه العنصر الجديد الذي يضاف إلى ما يعرفه السامع، ومن هنا تأتي قدرته على تحريك الحدث الكلامي وإثارة الانتباه وتوجيه النظر. ففي المثال الأول كان العنصر الجديد هو (في المكتبة)،

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٧٨ - ٧٩.

وفي الثاني كان (الطالب المستجد)، وفي الثالث كانت الجملة كاملة هي العنصر الجديد، لأنّ أيّاً من عناصرها لم يرد في السياق. ومن الممكن استناداً إلى هذا التحليل أن نحدّد نوعاً من (المسند الصريح Theme proper)، و (المسند إليه الصريح reheme proper). فالأول: يحمل أدنى درجة من الدينامية ضمن درجات المسند. والثاني يحمل أعلى درجة منها ضمن درجات المسند إليه.

والمثالان التاليان يوضّحان المقصود[1].

١) السياق: أين وجدت المحفظة؟

الجملة: وجدتها	في الطريق
مسند صريح	مسند إليه

٢) السياق: مَن الذي أيّد صحّة تلك الأنباء؟

الجملة:

أيّد صحة تلك الأنباء	مصدر دبلوماسي عربي	رفيع المستوى
مسند	مسند إليه	مسند إليه صريح

ويلاحظ أن هذا التحليل الوظيفي يعتمد على الذوق الانطباعي على الرغم من استناده إلى عناصر السياق وما يقدّمه من معلومات، وإلى عناصر الجملة وما تحمله من دلالات. ويبدو أن لغويي مدرسة براغ لم يقصدوا تقنين المظاهر الوظيفية للغة وحصرها في قواعد شاملة، إنما اهتموا بالكيفية التي تزوّد بها اللغة المتكلّم بعدد من الأساليب والطرائق التعبيرية استجابة للظروف الاجتماعية والمواقف المختلفة وبيان الفروق بين أحدها والآخر.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٨٠.

ومن الاتجاه الوظيفي في تحليل التركيب الإسنادي النهج الذي جرى عليه أندريه مارتينيه (A. Martinet). ويمثّل مارتينيه لفهم التركيب الإسنادي بالمثال الفرنسي التالي: (hier il y avait fête au village) أي: البارحة كان عيد (أو احتفال) في القرية. فكلمة (hier) لها دلالة مستقلة، وتركيب (جار ومجرور) (au village) له استقلال عن مضمون الجملة الأساسي. ولذلك يمكن - كما يقول مارتينيه - أن نستغني عن كلمة (hier) وتركيب (au village) دون أن تمسّ دلالة الجملة الأساسية. فقولنا: (il y avait fete) هو التركيب الإسنادي الذي لا يمكن اختصاره. إذ لا تستطيع كلمة: (fête) أن تؤدي وحدها خطاباً لغوياً[1].

ومع ذلك فإن مارتينيه يعطي كلمة (fête): عيد أو احتفال أهمية بالغة، لأنها تقدم فحوى الكلام أي المحمول. لكن هذا المحمول لا يكون حاضراً إلا عن طريق أداة تحصّله، أي تجعله على قيد الوجود. وهكذا يتبيّن لنا أن مارتينيه ركّز على المحمول أي فحوى الكلام الذي لا يمكن اختصاره، لكنه أقرّ بضرورة إيجاده عن طريق ما دعاه بأداة التحصيل، أما ما سوى ذلك فهو من الإلحاق. يقول مارتينيه في هذا الصدد: (ويقودنا ذلك إلى أن أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشدّ الانتباه إليه ونسمّيه المسند. ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسمّيه المسند إليه ويكون تقويم دوره أيضاً على هذا الأساس)[2].

فهناك لدى ماريتنيه عناصر ثلاثة يمكن أن تحلّل في الجملة، وهي:

١- العنصر المركزي وهو المحمول (فحوى الكلام)، أي المسند.

---

(١) انظر: مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٢٣، وإيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٢١.

(٢) مارتينيه، ص ١٢٤.

٢- أداة التحصيل (غالباً ما يقوم الفاعل بالتحصيل في اللغات الهندية الأوربية)، أي المسند إليه.

٣- أنماط الإلحاق، أي التكملة، نحو النعت والعطف والإضافة والظرف.

ولكي يوضّح مارتينيه عملية التحصيل ضرب مثالاً على ذلك الوحدة الدالّة (فحوى الكلام): (Tue): صيغة من فعل قَتَل. إذ يمكن إضافة وحدة تركيبية (ضمير) إلى الوحدة الدالة ليتمّ التحصيل نحو: (Je tue)، أو إضافة وحدة معجمية (كلمة) لتحقيق الأمر نفسه، نحو: (L'alcool tue): أي الكحول قاتل أو يقتل. ومن الممكن أن يكون المسند إليه هنا وهو أداة التحصيل جزءاً داخلاً على المسند، كما في اللغات المعرفة كاللاتينية والعربية، نحو (occident): يقتلون. وهذا نظير الضمائر المتصلة في العربية، نحو: نجحتُ، وفازا، ودرسوا.. كما يمكن أن يكون المسند إليه مستقلاً (اسماً) مرافقاً بصيغة تدلّ عليه (وتقوم مقامه حين غيابه، وفيها تحقيق للمطابقة)، نحو (Viri occidunt): الناس يقتلون. فيشترك الاسم (المسند إليه) هنا في هذا المثال اللاتيني (Viri) والصيغة الداخلة على المسند (unt) في تحصيل المسند. وإذا ما تجاوز المرء موقع المسند والمسند إليه الإعرابي في العربية، فإنه يرى تطابقاً بين هذا المثال اللاتيني وما يعادله في العربية نحو قولنا: (الطلاب يدرسون)[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن أداة التحصيل في اللغات الأوربية الحديثة هي الفاعل، وموقعه كما عرفنا سابقاً صدر الجملة. غير أن هذا لا يعني

(١) الضمير في يدرسون ليس لاحقة تصريفية، إنما هو في العربية مسند إليه آخر غير الطلاب. أما في الفرنسية فإن قولنا: Les chiens mangent الكلاب تأكل فليس فيه إلا مسند إليه واحد هو كلمة: Les chiens وقد اكتسبت وظيفتها من موقعها في الجملة. على حين أن (ent) لاحقة تصريفية لا يمكن أن تكون من قبيل المسند إليه.

أن معنى الفاعلية ملازم له، إذ قد لا يتجاوز دوره عمل الفاعل (النحوي). ففي الإنكليزية مثلاً يقال: (he was Killed) أي (هو قُتِلَ)، فتشير (he) إلى الضحية. ويقال: (he was given a book)، أي هو أعطي كتاباً، فتشير (he) إلى المستفيد من الفعل[1].

ومهما يكن من أمر فالمسند إليه - عند مارتينيه - عنصر إلزامي لا يمكن حذفه كما لا يمكن حذف المسند. ويميِّز المسند إليه من أنماط الإلحاق بالموقع الذي يحتلّه ضمن الجملة. وهذا الموقع يحتّم حضوره الإلزامي. والمثال التالي يوضّح المقصود (Les chiens mangent la soupe): أي الكلاب تلتهم الحساء. أو (ils mangent la soupe): أي هي تلتهم الحساء. إذ لا يمكن حذف (les chiens) أو (ils)، كما لا يمكن حذف المحمول الذي يمثّله المسند (mangent). ومن الممكن تغيير مواقع الإسناد، فيغدو المسند إليه نمطاً من أنماط الإلحاق ويفارق دوره الإسنادي، على حين أن عنصراً جديداً يحلُّ محلّه ويتخذ دور المسند إليه، كما في قولنا: (Les chinois mangent chiens) أي الصينيون يأكلون الكلاب[2].

ويمكننا أن نضيف إلى الاتجاه الوظيفي الآراء التي جعلت (الفعل) في مركز العبارة، أو في محورها. من ذلك ما ذهب إليه (تنيير) من عدّ الفعل النواة المركزية للجملة. والفعل عنده هو المحدِّد (Determine)، على حين أن المفعول أو المعمول أو المتمّم هو المحدَّد (Dérterminat). ونشير هنا إلى أن الفاعل والمفعول كليهما يقع في مستوى واحد من بناء العبارة عند تنيير. ويبين الرسم التالي (وهو ما دعي بطوق تنيير): (Stemma) ما ذهب إليه.

---

(١) انظر: مارتينيه، ص ١٢٥.
(٢) انظر: مارتينيه، ص ١٢٦.

١- الجملة:

(la jeune fille lit un beau livre) : الفتاة تقرأ كتاباً جميلاً.

٢- الرسم

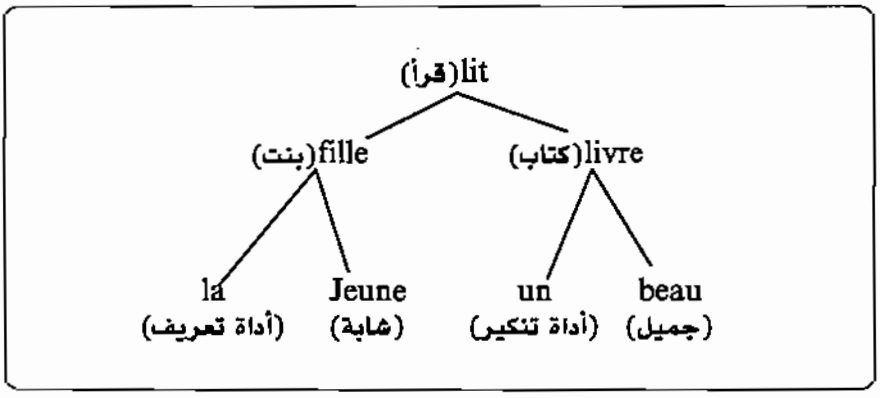

٣- التحليل:

- الفعل (lit) هو نواة الجملة الرئيسة وهو المحدِّد.
- الاسم (fille)، والاسم (livre) نواتان من الدرجة الثانية (الأول) فاعل، والثاني (مفعول به مباشر)، لأنهما تخضعان للفعل.
- الصفة (jeune) والأداة (la) تتبعان الاسم: (fille).
- الصفة (beau) والأداة (un) تتبعان الاسم: (livre).

وهكذا تظهر بنية العبارة عند تنيير في تدرّج متسلسل يشرف عليه الحدث، أي الفعل أو العمل. ويسمّي تنيير تغيير العلاقات القائمة بين مختلف العناصر المذكورة بعناصر الإدماج (Connexions)[1].

(١) انظر: إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٢٣ - ١٢٥، ويوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٢٧ - ٢٢٨، ومعجم اللسانيات: Dictionnaire de linguistique, p. 451

ب- الاتجاه التوزيعي (Distributionnalisme):

يستند الاتجاه التوزيعي على اختلاف مدارسه إلى أن اللغة مؤلَّفة من وحدات تمييزية يظهرها التقطيع أو التقسيم. ويعتمد منهج التوزيعية على الطريقة الشكلية للوصول إلى المكوّنات المباشرة والمكوّنات النهائية. ويذكر في هذا الصدد أن اللساني بلومفيلد (L. Bloomfield) ت ١٩٤٩م عرض في كتابه (اللغة) لمبادئ تحليل العبارة على هذه الطريقة. ويوضّح المثال التالي ما عرضه بلومفيلد: (المثال بالإنكليزية)[١] (Poor John ran away): أي فرّ جون المسكين. فالجملة هنا تقسم إلى مكوّنين مباشرين (ركنين) (Constituants immédiats) هما:

١- Poor John

٢- Ran away

ثم يقسم كل منهما إلى مكونين مباشرين. فالأول ينقسم إلى: poor و john، والثاني إلى: ran و .Away

أما المكونات النهائية (Constituants terminaux) فهي الوحدات الصرفية (المورفيمات). وهي في التحليل الأخير (Ran) - مورفيم مستقل.

- (Away) = a + way = مورفيم + مورفيم.

ويحلّل المثال التالي بالعربية على هذا الغرار:

(الأولاد يشاهدون التلفاز). فالجملة[٢] هنا تتألف من مكونين مباشرين هما:

---

(١) انظر: غازي، ص ٢٨٧.

(٢) هذا المثال في العربية جملتان: كبرى ذات وجهين، وصغرى فعلية، على حين أنه في اللغات الأوربية جملة واحدة، وعلى هذا الأساس الأخير يجري تحليلنا.

١- الأولاد.

٢- يشاهدون التلفاز.

ثم يُعرَّض كلّ من هذين المكوّنين للتقسيم إلى مكونات مباشرة أخرى، فينتج من ذلك:

١- الأولاد = كما هي.

٢- يشاهدون التلفاز = يشاهدون: مكوّن مباشر.

= التلفاز: مكوّن مباشر.

وتحلّل هذه المكوّنات المباشرة إلى مكوّنات نهائية فتكون على هذا النحو:

١- الأولاد = أل + أولاد.

٢- يشاهدون= يشاهد + ون.

٣- التلفاز = أل + تلفاز.

إن غاية هذا التحليل إظهار البناء المتدرّج للعبارة. وحين يتوضّح البناء المذكور يمكن إجراء التعويض في المواضع السابقة التي احتلتها مفردات المثال السابق دون مساس بالمكوّنات التي تشكّل العبارة. فالأولاد تعوّض بالطلاب، ويشاهدون تعوّض يبجرون، والتلفاز تعوض بالتجارب.. وهكذا..

وتابع هذا النهج مجموعة من الباحثين الذين تتلمذوا لبلومفيلد أو لكتبه، أمثال: برنار بلوك (B. Bloch)، وشارل هوكيت (ch. Hockette)، وأوجين نيدا (E. Nida)، وزيليغ هاريس (Z. Harris). وتجدر الإشارة إلى أن هاريس انتهى إلى أن عناصر السياق اللغوي تنتظم في ترتيب هرمي حيث تحدّد كل وحدة لغوية وتعرّف بتآلفها بالمرتبة العليا. يبدأ ذلك بالوحدات الصوتية (الفونيمات) التي تتّحد لتشكّل وحدة صرفية (مورفيم)،

ثم يشكّل هذا المورفيم بائتلافه مع غيره في المستوى التركيبي جملة معينة. وهذا كما هو واضح تفسير لما عرضه بلومفيلد في تحليله التوزيعي السابق. لكنّ هاريس وعدداً من التوزيعيين طوّروا طريقة التحليل الأولي حين وقفوا عند أمرين هما:

١- الانطلاق من سلسلة المكوّنات إلى البنية المجرّدة للكلام، عن طريق تحديد المخطط الذي تجري عليه الجمل في اللغات الأوربية الحديثة، وإجراء التحليل بناء عليه، وهو:

ع (العبارة) ← ركن اسمي + ركن فعلي

٢- ابتكار طريق لتمثيل التحليل التوزيعي تمثيلاً دقيقاً. منها ثلاث طرق مشهورة وهي:

أ- التقويس (Parenthétisation). وتقوم هذه الطريقة على وضع أقواس متداخلة لتمييز المقاطع الداخلة في التركيب. وفي الجملة التالية تمثيل لهذه الطريقة(١):

(الولد يشاهد التلفاز)

(١ (٢ (٣ ال)٤ (٥ ولد)٦)٧ (٨ (٩ يشاهد)١٠ (١١ (١٢ ال)١٣ (١٤ تلفاز)١٥)١٦)١٧)١٨

ولتدارك صعوبة هذا التمثيل يمكن جمع الأقواس للدلالة على المقصود منها على هذا النحو:

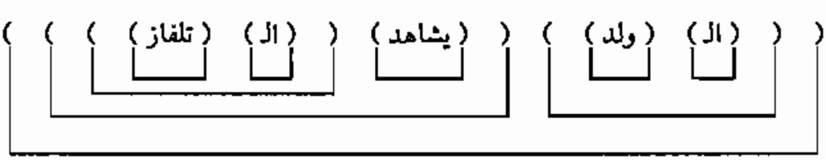

(١) انظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٢٤ - ٢٢٥، وإيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٣٠، ومعجم اللسانيات: D. de Linguistique p. 357.

ونبيّن بحسب الأرقام المتسلسلة ما تشير إليه الأقواس:

١-١٨ = الجملة (P).

٢-٧ = الولد: ركن اسمي (S.N).

٣-٤ = أل: أداة تعريف (A.D).

٥-٦ = ولد: عنصر اسمي (N).

٨-١٧ = يشاهد التلفاز: ركن فعلي (S.V).

٩-١٠ = يشاهد: عنصر فعلي (V).

١١-١٦ = التلفاز: عنصر اسمي (N).

١٢-١٣ = أل: أداة تعريف (A.D).

١٤-١٥ = تلفاز: عنصر اسمي (N).

ب- علبة هوكيت (Bote de Hockette) نسبة إلى صاحب الطريقة شارل هوكيت الذي مرّ ذكره آنفاً. ومن الممكن ترتيب الجملة تصاعدياً أو تنازلياً كما في المثالين التاليين:

Le petit chat noir mangeait un poisson

١- القط الصغير الأسود كان يأكل سمكة[١].

وتكون ترجمة الجملة مع تحليلها على النحو التالي:

- (Le): article: أي أداة (أل).
- (petit): adjective أي صفة (الصغير).
- (chat): nome أي اسم (القط).

(١) معجم اللسانيات D. de linguistique, p. 68

le	petit	chat	noir	mange	ait	un	poisson
article	adjectif	nome	adjectif	racine verbale	desi-nence	articl	nome
	groupe nominal			vebe		syntagme nominal	
syntagme nominal				syntagme vebal			
phrase							

- (noir): adjectife أي صفة (الأسود).
- (menge): racine verbal أي جذر فعلي (يأكل).
- (ait): desinence أي لاحقة تصريفية زمنية.
- (un): article أي أداة (هنا هي أداة تنكير على حين كانت (le أداة تعريف.
- (poisson): nome أي اسم (سمكة).
- (groupe nominzl) أي مجموعة اسمية (قط صغير أسود).
- (verbe) أي فعل (يأكل + اللاحقة التصريفية لا تترجم إلى العربية.
- (syntagme nominal) أي تركيب اسمي (سمكة) + أداة تنكير لا تترجم إلى العربية.
- (syntagme nominal) أي تركيب اسمي ركني (القط الصغير الأسود).
- (syntagme verbal) أي تركيب فعلي ركني (يأكل سمكة).
- (phrase) أي جملة (القط الصغير الأسود كان يأكل سمكة).

٢- le vieil homme vendait des fruits : الرجل العجوز كان يبيع فواكه[١].

1 le vieil homme vendati des fruits							
le vieil homme 2			vendait des fruits 3				
le	vieil homme 5		venait 6		des fruits 7		
4	vieil	homme	vend	ait	des	fruits 13	
	8	9	10	11	12	fruit 14	s15

وتشير الأرقام إلى مكوّنات الجملة بحسب التقسيم التنازلي حيث:

١= الجملة.

٢= الركن الاسمي.

٣= الركن الفعلي.

٤= أداة التعريف.

٥= مجموعة اسمية.

٦= فعل.

٧= تركيب اسمي.

٨= صفة.

٩= اسم.

١٠= جذر فعلي.

١١= لاحقة تصريفية زمنية.

١٢= أداة تنكير.

١٣= اسم + علامة جمع.

(١) انظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

١٤= اسم (جذر اسمي).

١٥= علامة جمع.

٣- كتب الولد الرسالة إلى الأستاذ في الشهر الماضي. هذا المثال هو جملة عربية حلّلها ميشال زكريا بحسب علبة هوكيت جاعلاً معادلة الجملة على النحو التالي[1]:

ع (العبارة) - في العربية - ← ركن فعلي + شبه جملة (ركن تكملة)

<table dir="rtl">
<tr><td>كتب</td><td>أل</td><td>ولد</td><td>أل</td><td>رسالة</td><td>إلى</td><td>أل</td><td>أستاذ</td><td>في</td><td>أل</td><td>شهر</td><td>أل</td><td>ماضي</td></tr>
<tr><td>فعل</td><td>تعريف</td><td>اسم</td><td>تعريف</td><td>اسم</td><td>حرف جر</td><td>تعريف</td><td>اسم</td><td>حرف جر</td><td>تعريف</td><td>اسم</td><td>تعريف</td><td>نعت</td></tr>
<tr><td>فعل</td><td>تعريف</td><td>اسم</td><td>تعيرف</td><td>اسم</td><td>حرف</td><td colspan="2">ركن اسمي</td><td>حرف</td><td>تعريف</td><td>اسم</td><td>تعريف</td><td>نعت</td></tr>
<tr><td>فعل</td><td colspan="2">ركن اسمي</td><td colspan="2">ركن اسمي</td><td colspan="3">شبه جملة</td><td>حرف جر</td><td colspan="2">ركن اسمي</td><td colspan="2">ركن نعتي</td></tr>
<tr><td colspan="8">ركن فعلي</td><td colspan="5">شبه جملة</td></tr>
<tr><td colspan="13">الجملة</td></tr>
</table>

جـ- التمثيل بالشجرة (arbre):

وهذه الطريقة هي أكثر الطرق شيوعاً وقبولاً لدى الدارسين المحدثين ولا سيما أصحاب المدرسة التوليدية والتحويلية. ويشير جذر الشجرة (في الأعلى) إلى المكوّن الرئيسي الأعلى، أي الجملة. وتشير كلّ عقدة إلى مكوّن واحد قابل للتجزئة. على حين أن العقد النهائية تشير إلى الوحدات النحوية الصغرى. وتمثّل جملة (الرجل العجوز كان يبيع فواكه) التي سبق تحليلها بطريقة علبة هوكيت على الشكل التالي:

(١) انظر: ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص ٩٣.

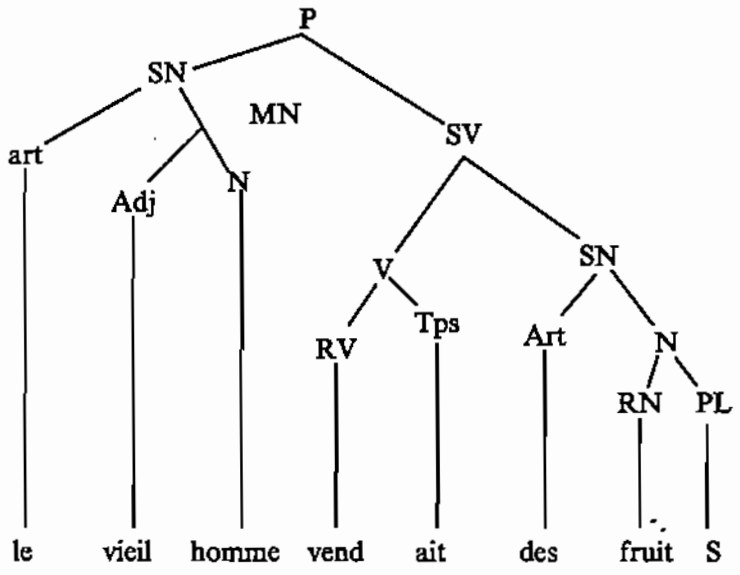

وتكون دلالة الرموز المستخدمة على النحو التالي: P ⇨ SN+SV:

الجملة ← ركن اسمي + ركن فعلي. SN: ركن اسمي، Art: أداة، MN: عضو اسمي أو مجموعة اسمية، ADJ: صفة، N: اسم، SV: ركن فعلي، V: فعل، RV: جذر فعلي، RN: جذر اسمي، Tpa: لاحقة تصريفية للزمن، PL: علامة جمع[1].

جـ- الاتجاه التوليدي والتحويلي

(La grammaire générative - Transformation):

تابع شومسكي (N. Chomsky ولد عام ١٩٢٨ وما زال حيّاً) تحليل الجملة بوساطة الإرجاع إلى المكوّنات المباشرة، فقد تكوّن

(١) انظر: غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٢٦ - ٢٢٧، وزكريا، الألسنية، ص ٩٤، وإيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٣٠ - ١٣١، ومعجم اللسانيات D. de linguistique, p. 45

علمياً ضمن إطار المدرسة التوزيعية التي قادها بلومفيلد وتلاميذه ولا سيما هاريس أستاذ شومسكي. ويلاحظ الدارس أن شومسكي تأثر ببلومفيلد حين رأى أن من الممكن وصف النحو دون اللجوء إلى المعنى(١). ومن هنا يظهر سعي شومسكي للوصول إلى قواعد شاملة تنتظم تركيب الجملة في جميع اللغات على أساس أن هناك عوامل مشتركة بين البشر. إن هذه العوامل تمثّل أوجه الشبه الملحوظة بين لغات العالم والتي تدعى بالشموليات الشكلية (les universaux formels) ويذكر إيلوار أن من المسلّمات الأولى للنحو التوليدي وضع قواعد شاملة، أو إنشاء نظرية نحوية تستطيع شرح القواعد في سائر اللغات. ويستند هذا - كما يقول إيلوار - إلى آراء النحاة المناطقة الذين ارتأوا أن أنماط التفكير التي التزم بها العقل البشري قد فُرضت على اللغات كافة(٢).

ولا بد من الإشارة إلى أن ما ينضوي تحت (القواعد التوليدية والتحويلية) في تطور مستمر منذ عام ١٩٥٧ حين ظهر كتاب (البنى التركيبية) (Syntactie structures) حتى الآن، مروراً بكتاب (مظاهر النظرية التركيبية) (Aspect of the Theory syntax) الصادر عام ١٩٦٥، وكتاب (دراسات الدلالة في القواعد التوليدية) (studies on semantics in Generative Grammar) الذي ظهر عام ١٩٧٢، وكتاب (دراسات في الشكل والتفسير) (Essay on form and Interpretation)، عام ١٩٧٧. ويقوم هذا التطور على فرضية علمية ترى أن الدراسات اللاحقة يمكن أن تعدّل النظريات السابقة. "إنّ كلّ فرضية في إطار الألسنية التوليدية والتحويلية هي صحيحة ما لم تبرهن المعطيات

(١) انظر: مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٢٠٧.
(٢) انظر: إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ١٤٢.

اللاحقة عدم صحتها، وبالتالي، كلّ فرضية هي قابلة مبدئياً أن يعاد النظر فيها»[١].

لقد ألحّ شومسكي منذ البدء على القدرة الإبداعية (Greativity) للغة الإنسانية. ورأى أن النظرية النحوية لا بد من أن تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم في إنتاج جمل وفهمها دون أن يسمعوا بها من قبل. كما رأى أنّ الجمل التي تولّدها القواعد النحوية لا بدّ من أن تكون مقبولة من أبناء اللغة. وقد عدَّ شومسكي ذلك من مميزات القواعد النحوية التي طوّرها، كما اعتبرها أيضاً من مميزات الحدس عند أبناء اللغة من حيث قدرتهم على الحكم على جمل معينة بأنها واضحة ومقبولة أو غامضة ومرفوضة. وقدّم شومسكي هنا حدس أبناء اللغة على أنه دليل مستقل وأصلي في الحكم على الجمل[٢].

وليس من المستطاع في هذا المجال المحدود أن نعرض جوانب المدرسة التوليدية والتحويلية، أو نشير إلى تطوراتها، إنما نكتفي وفاء بمتطلبات البحث بالوقوف عند إنتاج الجملة وتمثيلها في هذه المدرسة من خلال المراحل الرئيسة التي عبرتها منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٨١.

١- إن أبسط النماذج النحوية التي طرحها شومسكي هي القواعد القادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل بوساطة عدد محدود من القواعد المتكررة التي تعمل من خلال عدد محدود من القواعد النحوية المحدودة (Finite state grammar). إنّ الجمل بحسب هذه النماذج تتمثل في مستويين:

---

(١) ميشال زكريا، (التطور الذاتي في الألسنية التوليدية والتحويلية)، الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد (٢٥) لعام ١٩٨٣، ص ١٩.

(٢) انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ص٧٤-٧٩.

أ- المستوى التركيبي (syntactic level)، وهو تعاقب مجموعة من الكلمات.

ب- المستوى الفونولوجي (Phonological level)، وهو تتابع مجموعة من الفونيمات.

ويمكن أن ننظر إلى المستوى النحوي للجملة على أساس أنه شيء مستقل كلياً أو جزئياً عن النظام الذي تظهر فيه الكلمات متعاقبة ترتبط إحداها بالأخرى. وقد درس بعض النحاة التقليديين عدداً من اللغات وفق هذا المفهوم ووصفوا هذه اللغات بأنها ذات نظام حرّ في ترتيب الكلمات[١].

وعلى هذا الأساس بني التعريف التالي: إن كلّ سلسلة مكوّنة من مجموعة من الكلمات المتعاقبة هي جملة مختلفة عن أيّ سلسلة شريطة أن تكون صحيحة البناء. ويقوم بناء الجملة هنا على مبدأ الاختيار. فالذي ينشئ جملة عربية (من اليمين إلى اليسار) يبدأ باختيار كلمة يبني عليها كلامه، ويتبع ذلك اختيار لما يجب وضعه بعد الكلمة الأولى وهكذا. إنّ وجود أيّ عنصر مرتهنٌ بوجود العناصر السابقة عليه، مع إيلاء أهمية بالغة للكلمة الأولى المختارة من جدول الكلمات، لأنّ أيّ تغيير يقع عليها يصيب بقية الأجزاء ويحتم العودة إلى الجدول لاختيار كلمات أخرى تتناسب معها[٢]. وتوضّح الجملة التالية المقصود من القواعد الجدولية التي تمثّل البداية: (هذا الرجل يكرم ضيفه)، إذ يلاحظ أن اختيار (هذا) من جداول المفردات المتاحة للمتكلم حدّد أن يأتي بعدها: (الرجل)، لا (المرأة). ثم حدّدت كلمة (الرجل) ورود كلمة (يكرم) لا (تكرم) أو

(١) ليونز، نظرية شومسكي اللغوية، ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) انظر: منذر عياشي، (النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكي)، مجلة الفكر المعاصر، العدد (٤٠) لعام ١٩٨٦، ص ٣٧.

(يكرمون) أو (تكرمان).. ثم حددت كلمة (يكرم) - في صيغتها وإسنادها - كلمة (ضيفه) إلزاماً. فلا يجوز هنا ورود (ضيفها) ولا (ضيوفهم) ولا (ضيفهما).. ويبرز دور الاختيار الأول حين حذف كلمة (هذا) من الجملة السابقة، وإدخال كلمة أخرى نحو (هؤلاء)؛ إذ ينبغي هنا تغيير الكلمات التالية جميعها لأنها لا توافق اختيار الكلمة الأولى.

إن أساس القواعد النحوية المحدودة يقوم على افتراض وجود علاقة بين الكلمات المتلاصقة أي المتتالية بانتظام، وهذا الافتراض مستمدّ كما أرى من الجملة في اللغات الهندية الأوربية التي تعتمد على توالي الكلمات ضمن نسق ثابت. لكنّ شومسكي أقرَّ بعدم جدوى هذه القواعد، لأنّ ما يتوالد منها لا يمثل إلا قطاعاً محدوداً من الجمل، ولأنّ هذه الطريقة قد تسمح بإنتاج جمل غير مقبولة أو صحيحة نحوياً[١]. إن علاقة الارتباط قد تكون بين كلمات غير متلاصقة، وهذا ينقض الافتراض السابق، إذ تكون الكلمات التي بينها علاقة ارتباطٍ متباعدة لدخول عبارة أخرى بينها. ويوضّح المثال التالي المقصود ممّا ذكر آنفاً: (الرجل الذي عمله أصاب). إن هذه الجملة صحيحة حسب قواعد تشومسكي السابقة مع أن موقع (عمله) غير مفسَّر وقلق، لكنّه متفق والكلمة السابقة (الذي) التي تتفق أيضاً والكلمة الأولى (الرجل). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نجد علاقة ارتباط بين كلمتي (الرجل) و (أصاب) مع أنهما غير متلاصقتين[٢].

٢- قواعد تركيب أركان الجملة. وهي النموذج الثاني من النماذج التي قدّمها شومسكي لتحليل التركيب النحوي. إن هذا النموذج الذي دُعي بـ (Phrasse structure grammar) يسعى إلى الوقوف على المكوّنات

(١) انظر: ليونز، المرجع السابق، ص ١٠٧، حاشية المترجم، وعياشي، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) انظر: عياشي، المرجع السابق، ص ٣٨.

المجرّدة التي تتفق فيها اللغات المختلفة. وهو قائم أساساً على نتائج تحليل بلومفيلد والتوزيعيين عامة. إن تناول الجملة بحسب مكوناتها المجرّدة مرتبط بالمبنى دون المعنى، ولذلك ظهرت مشكلات دلالية لم تستطع هذه القواعد حلّها، ومن هنا بدأت حلقة أخرى من حلقات النحو التوليدي والتحويلي.

وتتّضح صورة قواعد تركيب أركان الجملة عند شومسكي في القواعد التالية(١):

١- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي	1- (S ⇒ NP + VP)
٢- المركب الاسمي ← أداة تعريف + اسم	2- (NP ⇒ T + N)
٣- المركب الفعلي الفعل + المركب الاسمي	3- (VP ⇒ V + NP)
٤- أداة التعريف ← أل	4- (T ⇒ The)
٥- الاسم ← (رجل، كرة..)	5- (N ⇒ man.. ball..)
٦- الفعل ← (ضرب، أخذ)	6- (V ⇒ hit, Took..)

أما طريقة تطبيق هذه القواعد فتقوم على إعادة كتابة أركان الجملة لبيان العلاقة القائمة بين مكونات الجملة حيث يتحصل على ما يُدْعى بأركان الجملة. لنأخذ المثال التالي من الإنكليزية:

(The man hit the ball): الرجل ضرب الكرة.

نطبّق القواعد السابقة على النحو الآتي:

١- القاعدة الأولى: الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي

1 The man: NP
Hit the ball: VP

(١) انظر: ليونز، المرجع السابق، ص ١٢١.

٢- القاعدة الثانية: المركّب الاسمي ← أداة التعريف + اسم

2 The = T

Man = N

٣- القاعدة الثالثة: المركّب الفعلي ← الفعل + مركّب اسمي

3 hit = V

The ball = NP

٤- القاعدة الرابعة: أداة التعريف ← أل (في العربية) the (في الإنكليزية)

4 The = T

٥- القاعدة الخامسة: الاسم ← (الرجل، الكرة..)

5 Man, ball = N

٦- القاعدة السادسة: الفعل ← (ضرب)

6 hit = V

وتمثّل العناصر السابقة على طريقة المشجّر على النحو التالي[1]:

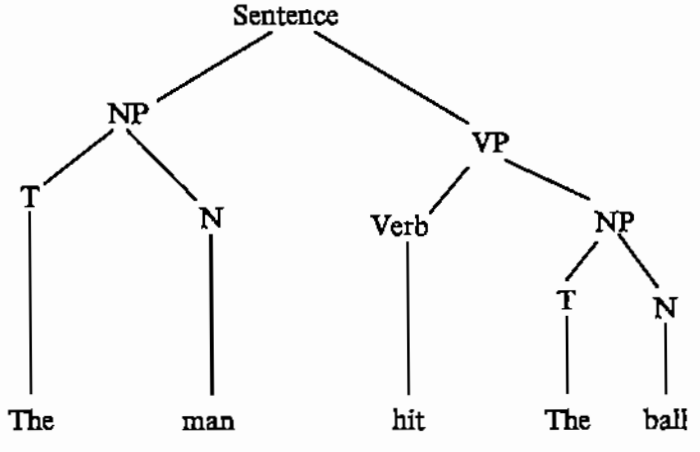

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٦.

٣- القواعد التحويلية، وهي القواعد القادرة على وصف اللغة وتفسير معطياتها كما يقول شومسكي. وتعتمد القواعد التحويلية في المقام الأول على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة، ثم تجري عليها تحويلات إجبارية أو اختيارية. إن قواعد التحويل (Transformation) تبيّن الكيفية التي يتم الانتقال بها من المستوى المجرَّد للبنية العميقة إلى مستوى آخر هو الشكل النهائي للجملة في البنية السطحية. وهذا ما يفسّر تنوّع البنى السطحية وتعدّدها، قياساً إلى العدد المحدود للبنى العميقة.

وللتحويلات أكثر من نموذج، فهناك التحويل بالقلب، والتحويل بالحذف، والتحويل بالتبديل، والتحويل بالجمع(١). وهي في مجموعها نوعان: قواعد تحويلية اختيارية، وقواعد تحويلية إجبارية. وانتهى شومسكي إلى أن عملية إنتاج الجملة تتمثّل في الشكل التالي(٢):

تمثيل الجملة الصوتي ⇐ مكوّن صرفي - صوتي ⇐ مكوّن تحويلي ⇐ مكوّن تركيبي ⇐ عنصر أوّلي

فالعنصر الأولي هو البنية العميقة التي هي قواعد مجرّدة مع وحدات معجمية تمثّل المادة الأولية للجملة. أما المكوّن التركيبي فهو ما عرفناه من قواعد إعادة الكتابة في النموذج الثاني لدى شومسكي. ويقدّم المكوّن التحويلي مجموعة من القواعد الإجبارية والاختيارية التي تتبدّل بها أركان

(١) انظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٤٦.

(٢) انظر: ليونز، نظرية شومسكي، ص ١٤٩.

الجملة وتبيّن العلاقات القائمة بين الجمل في البنية السطحية؛ إذ تردّها إلى بنية عميقة واحدة. ويمثّل المكوّن الصرفي - الصوتي القواعد التي تحوّل كلّ جملة من صورتها التركيبية حين برزت على هيئة سلسلة من المورفيمات الحرة أو المقيدة، إلى الصورة الصوتية. ويتمّ أخيراً التمثيل الصوتي للجملة، أي التركيب السطحي الذي تنطق به[١].

وقدّم تشومسكي في عام ١٩٦٥ نظرية تحويلية أكثر تماسكاً، وذلك في كتابه (مظاهر النظرية التركيبية) (Aspects of the Theory of syntax)، وهي نظرية تختلف عن نظريته الأولى في جوانب متعدّدة أهمّها: التمييز بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي. والتمييز بين مفهوم أصولية الجملة، ومفهوم تقبُّل الجملة. والتمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية. وإدراج المكوّن الدّلالي في القواعد، وإدراج المعجم في المكوّن الأساسي، ويمثّل الشكل التالي إنتاج الجملة وفق النظرية الجديدة[٢].

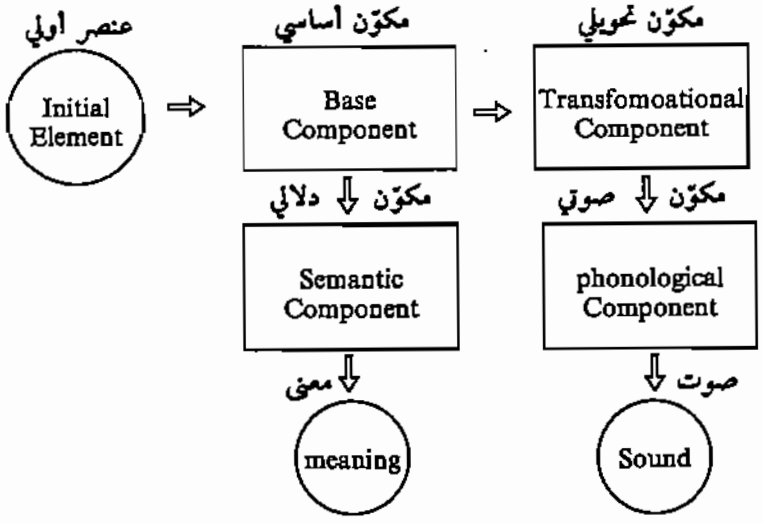

(١) انظر: ليونز، المرجع السابق، ص ١٤٩ - ١٥١، من تعليقات المترجم.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٥٨.

إنّ التطوُّر المهمّ في هذه القواعد هو إيلاء الجانب الدلالي حقّه من الاهتمام. لقد وجّهت إلى نظرية شومسكي الأولى انتقادات كثيرة حول هذا الجانب. من ذلك ما دعا إليه كاتس وفودر (Katz and Fodor) ١٩٦٣ من تطوير لقواعد شومسكي التي أهملت دور الدلالة في القواعد[١]. وقوام هذا التطوير البحث عن معاني الكلمات بإرجاعها إلى المؤلفات الأساسية أو المكوّنات التجزيئية على أساس أنّ معنى الكلمة مؤلّف من سمات معنوية. فكلمة (الرجل) مثلاً تحلّل على هذا النحو[٢]:

اسم / محسوس / معدود / حي / بشري / ذكر / بالغ. على حين أنّ كلمة (المرأة) تُحلّل على النحو التالي: اسم / محسوس / معدود / حي / بشري / أنثى / بالغ.

ويستند هذا الاقتراح إلى أن نماذج تحليل الجملة التي عرضها شومسكي في كتابه الأول (البنى التركيبية) لم تمنع إنتاج جملة نحو: (يشربُ الحليبُ الطفلَ) التي لا ينطبق عليها مفهوم الجملة الأصولية، مع أنها تتفق وقواعد تركيب الجملة الموصوفة عند شومسكي. ولتلافي هذا الضعف اقترح شومسكي في كتابه (عناصر النظرية النحوية) منع إنتاج هذه الجملة في البنية العميقة وعدم ترك الأمر للتفسير الدلالي الذي يرفض تلك الجملة أو يقبلها. ولكي يتمّ ذلك كان لا بدّ من إدخال (المعجم) في المكوّن الأساسي.

ولكي تمنع القواعد الجملة السابقة من أن تتكون في البنية العميقة، ينبغي إضافة قواعد تعمل على تحليل الكلمات إلى السمات المكوّنة لها، كما في التعليمات التالية:

---

(١) وهناك دراسات أخرى في هذا الصدد لكاتس وبوستال (Katz and Postal)، عام ١٩٦٤م. ودراسات لكاتس وحده، عام ١٩٧٢م.

(٢) انظر: موريس أبو ناضر، (مدخل إلى علم الدلالة الألسني)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (١٨/١٩) لعام ١٩٨٢، ص ٣٤.

أ- كلمة (الحليب) تحتوي على سمة (- متحرّك).

ب- كلمة (الطفل) تحتوي على سمة (+ متحرّك).

جـ- كلمة (شرب) فعل يتطلب فاعلاً يحتوي على سمة (+ متحرّك)، وهو لا يقبل فاعلاً يحتوي على سمة (- متحرّك)[١].

يضمّ الجانب الدلالي في هذه النظرية القواعد المعجمية ضمن المكوّن الأساسي من جهة، وقواعد الإسقاط الدلالية والتفسير الدلالي ضمن المكوّن الدلالي من جهة أخرى. ففي القواعد المعجمية تتعيّن المفردات بمقومات نحوية وأخرى دلالية. فكلمة «رجل» تتعيّن بالمقوم النحوي (اسم)، وبالمقوّمات الدلالية أو السمات المعنوية: (مادي، عضوي، حي، حيوان، إنسان، ذكر، راشد).. إنّ مهمة هذه القواعد هي إسناد معنى أولي لكلّ كلمة، وخصّها بسمات صوتية وتركيبية ودلالية. أما قواعد الإسقاط فتربط بين الكلمات والبنى التركيبية للتوصّل إلى مدلول الجملة. وسميت هذه القواعد بقواعد الإسقاط، لأنّ قواعد الدلالة تسقط المعنى على بنية معيّنة[٢].

إنّ ما سبقت الإشارة إليه هنا يمثّل إضافة مهمّة إلى قواعد تركيب الجملة التي لم تكن تولي الجانب الدلالي حقّه. ولكي نبيّن هذه الإضافة نورد الجملة التالية: (أكل الرجل التفاحة). إنّ تركيب هذه الجملة وفق قواعد تركيب الجملة التي عرفناها سابقاً يمثّل في المشجّر التالي:

---

(١) انظر: ميشال زكريا (التطور الذاتي في الألسنية التوليدية والتحويلية)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (٢٥) لعام ١٩٨٣، ص ٢١.

(٢) انظر: ميشال زكريا (المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (١٨/ ١٩)، ص ١٥، وعادل فاخوري، اللسانية التوليدية والتحويلية، ص ٥٤ - ٥٦.

حيث: ج ← ركن إسناد + ركن تكملة (وفق اقتراح ميشال زكريا).

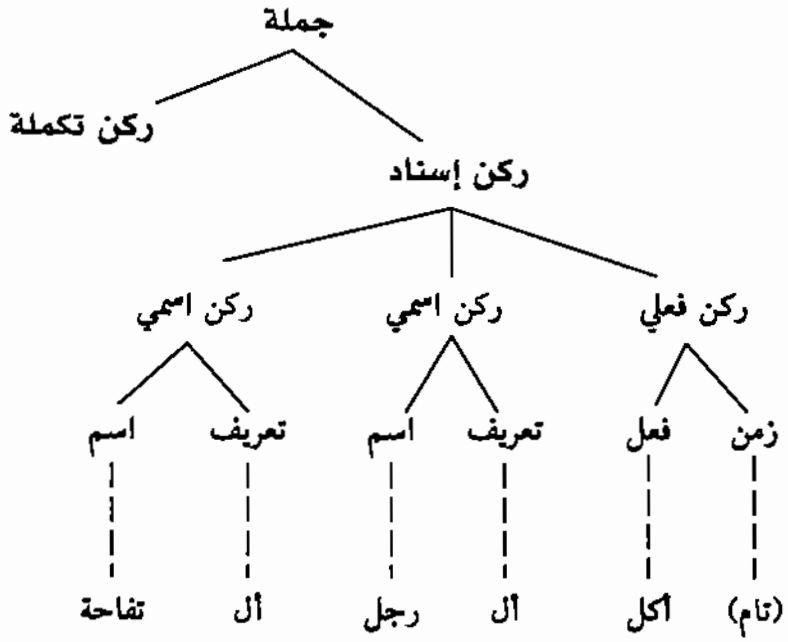

أما التمثيل الدلالي فيتضح من خلال مشيرات دلالية تخصّ كلّ عنصر من عناصر الجملة السابقة، على هذا النحو:

- أكل: (+ فعل)، (- ركن اسمي)، (متحرك)، (نشاط)، (غذاء)..
- أل: (+ تعريف)، (محدد)، (مفرد أو جمع)، (مذكر أو مؤنث)..
- رجل: (+ اسم)، (إنسان)، (ذكر)، (متحرك)، (حيّ)، (أكثر من عشرين سنة).
- أل (سبق تمثيلها).

- تفاحة: (+ اسم)، (مؤنث)، (شيء)، (نبات)، (مأكول)، (طبيعي)[1].

وحين المزج بين التمثيلين: الركني في المشجّر، والدلالي في المشير الخاص بكلّ مفردة نصل إلى معنى الجملة بدءاً من العقد التي هي في آخر المشجر، وصعوداً إلى العقدة الأخيرة. ويمثّل المشجّر التالي عمل قواعد الإسقاط التي تقدّم معنى المؤلّف المركب من خلال مزج المكوّنات بالبنية التركيبية:

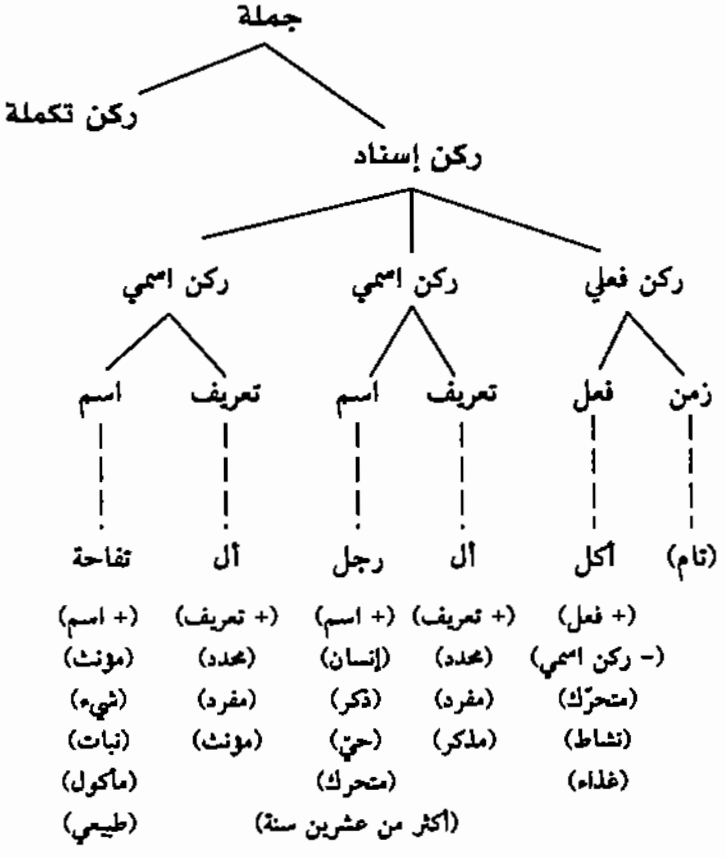

(١) انظر: ميشال زكريا: (المكون الدلالي)..، ص ١٦ - ١٧، وانظر: عادل فاخوري، المرجع السابق، ص ٥٣ وما يليها.

إنّ خلاصة المنهج الذي تمّ لدى شومسكي عام ١٩٦٥ لوصف العملية النحوية لإنتاج الجملة تتجلّى في المراحل التالية - وهي تقوم على الجمع بين المكوّن الأساسي والمكوّن التحويلي ضمن ما دعي بالمكون التركيبي:

١- يولّد المكوّن التركيبي بدءاً من المستوى التوليدي أو الأساسي البنية العميقة للجملة، آخذاً في الاعتبار القواعد المعجمية التي سبق وصفها.

٢- يحوّل هذا المكوّن عن طريق المستوى التحويلي هذه البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال قواعد الإضافة والحذف والنقل والقلب.

٣- يعطي المكوّن الدلالي التفسيرات الدلالية للبنى العميقة من خلال جمع معاني الأركان اللغوية بالبنية التركيبية عبر قواعد الإسقاط الجامعة بين التمثيل الركني للتركيب والتمثيل الدلالي للمفردات.

٤- يقدّم المكوّن الصوتي تمثيل الجملة في بنيتها السطحية من خلال القواعد الصوتية المتعارف عليها[1].

وتابع شومسكي البحث الدائب عن نظرية تتلافى جوانب النقص بحسب تطور فكره الذاتي، ونتيجة لنقد تلاميذه ودراسات زملائه. وقد دعا إلى تناول القواعد التركيبية والصوتية والدلالية من خلال البنية العقلية المستقلة التي يمكن التعبير عنها بالشكل المنطقي (Logical Form).

(١) انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٥٥ - ٥٦، ومنذر عيّاشي (النظرية التوليدية ومناهج البحث)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (٤٠) لعام ١٩٨٦، ص ٤١.

ويظهر أحدث عمل لشومسكي ١٩٨١م السعي إلى توحيد المناهج السابقة تحت منهج جديد يمكّن القواعد التوليدية والتحويلية من وصف المستويات التجريدية والحسّية للغات الإنسانية كافة. ويبين الشكل التالي صورة للمنهج الجديد[١].

العملية النحوية التركيبية

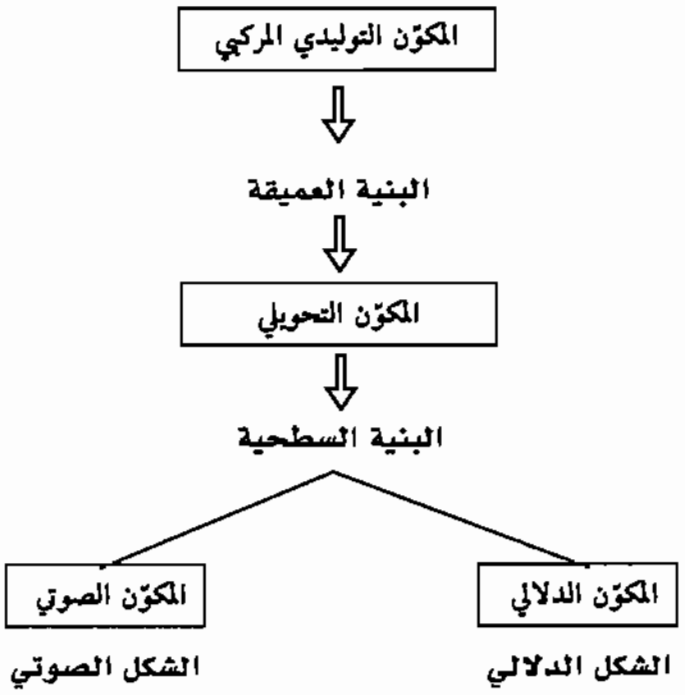

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تلاميذ شومسكي وضعوا نظرية جديدة يطلق عليها اسم (نظرية الدلالة التوليدية) (Generative semantics) وهي تعديل جذري لِما وضعه شومسكي. "إنّ التجديد الأساسي في الدلالة التوليدية يقوم على أنّ اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية،

(١) انظر: الوعر، المرجع السابق، ص ٦٥ - ٦٦.

كما هي الحال عند تشومسكي، بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي. ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحوّلات يتمّ خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيراً إلى البنية السطحية"[1]. ولأنّ تركيب المعنى "البنية الدلالية المجرّدة" يسبق التركيب النحوي - عند هؤلاء - فقد تمّ الاعتماد على التمثيل الدلالي للحكم على الجمل المتلازمة دون إيلاء التركيب النحوي الأهمية التي كانت له عند شومسكي.

فالجملتان المتلازمتان: (س) يعرف (ع).

(ع) معروف من (س).

تأخذان هنا تمثيلاً دلالياً واحداً مع تباينهما من حيث التركيب النحوي، وهذا التمثيل هو الآتي:

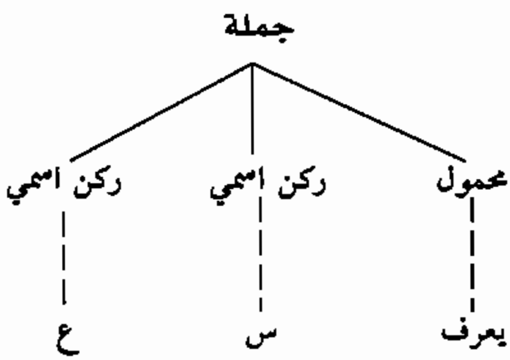

ويلاحظ أن هذا التمثيل يطابق صياغة منطق المحمولات. فالرمز (يعرف) يؤلّف محمولاً ثنائياً يسند إلى الموضوعين (س) و (ع). وكلمة محمول هنا تشمل الفعل أو الركن الفعلي والركن الوصفي والركن الاسمي.

(١) عادل فاخوري، اللسانية التوليدية والتحويلية، ص ٦١.

ويحاول أصحاب هذه النظرية بيان النسب القائمة بين أصناف الجمل بالاعتماد على (التحليل المعجمي) (Lexical decomposition) وفي الجمل التالية تمثيل لهذا التحليل[١]:

١- العنب ناضج.

٢- يصير العنب ناضجاً.

٣- ينضج العنب.

٤- تجعل الشمس العنب ناضجاً.

٥- تُنضج الشمس العنب.

فالجملتان: (يصير العنب ناضجاً)، و (ينضج العنب) متلازمتان، لأنهما تعبّران عن حدث يؤدي إلى تحقيق حالة النضج. أما جملة (العنب ناضج) فمختلفة عنهما، لأنّها تعبّر عن حالة حاصلة، أي متحقّقة (ساكنة). على حين أنّ الحالة في الجملتين الأوليين هي حالة (متحركة) صائرة.

والجملتان: (تجعل الشمس العنب ناضجاً)، و (تنضج الشمس العنب)، متلازمتان، لأنهما تعبّران عن شيء يُحْدِثُ حالة. وهما من هذه الزاوية تختلفان من جهة الإضافة عن الجملتين السابقتين، لأنّ الأوليين تعبّران كما رأينا عن حدث يؤدي إلى تحقيق حالة، على حين أن الأخريين تعبّران عن شيء يحدث حالة أو شيء يسبب الحدث الذي يؤدي إلى الحالة المذكورة.

ويظهر التمثيل الدلالي النسب القائمة بين الجمل السابقة:

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٦٤ - ٦٥.

١) العنب ناضج = ع ناضج.

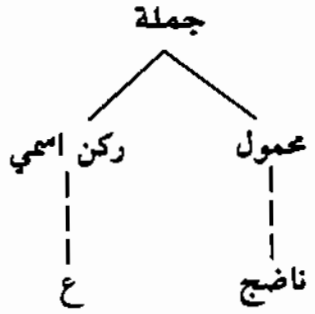

٢) يصير العنب ناضجاً = يصير ع ناضجاً.

٣) ينضج العنب = ينضج ع.

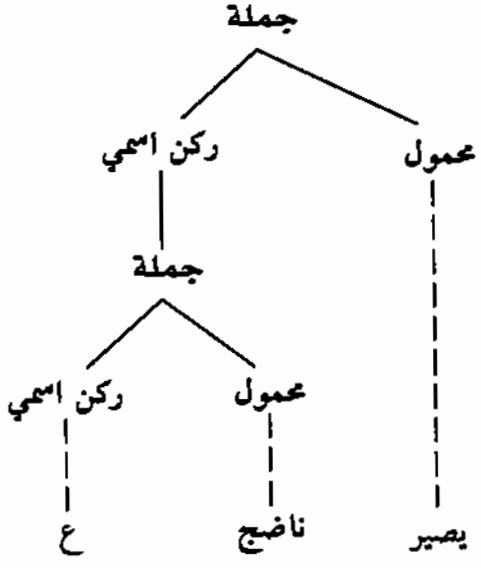

يلاحظ هنا أن التمثيل الدلالي للجملتين السابقتين واحد، لأن جملة (ينضج العنب) فيها الفعل: ينضج، وهو محمول مركب من (يصير + ناضج).

٤) تجعل الشمس العنب ناضجاً = يجعل س ع ناضجاً.

٥) تنضج الشمس العنب = ينضج س ع.

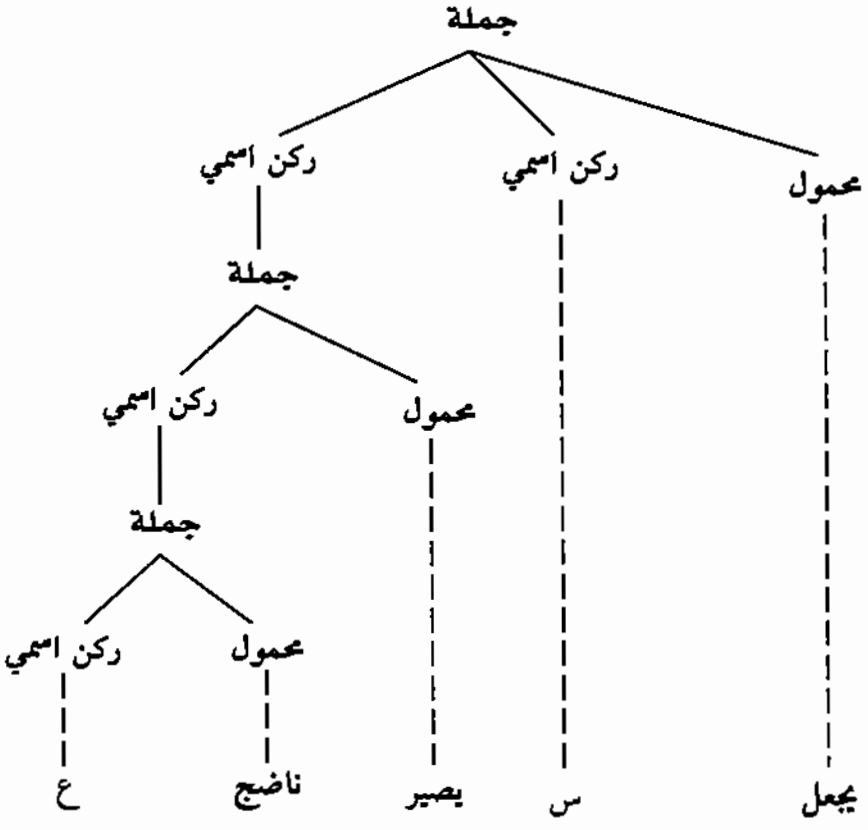

إن التمثيل الدلالي الواحد للجملتين السابقتين ناتج عن أن الفعل (تنضج) هنا يتضمن السببية، لذلك يساوي (يجعل + يصير + ناضج).

يطلق على الكلمات التالية: (يجعل)، (يصير)، (ناضج) مصطلح المحمولات الذرية لأنها غير قابلة للتجزئة إلى عناصر دلالية أخرى، وهي محمولات مجرّدة (في البنية العميقة) ليس لها شكل صوتي محدّد[1].

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧.

ويبين التحليل إلى المحمولات الذرية أن هناك مبادئ عامة في التركيب الدلالي تؤدّي في النهاية إلى مجموعة صغيرة نسبياً. ففي التراكيب التي تدلّ على الانتقال من حالة إلى أخرى يظهر المحمول الذري (يصير). وفي التراكيب التي تدلّ على معنى التعددية نحوياً تظهر المحمولات الذرية: (يجعل) و (يصير) و (المحمول) الخاصّ نحو (غير حيّ)، من مثل قولنا: (قتل المجرم إنساناً). فقتل تتضمن تلك المحمولات الذرية السابقة، أي: يجعل + يصير + غير حي = قتل.

ذكرنا آنفاً أن هذه المحمولات الذرية هي محمولات مجردة؛ لأنها من عناصر البنية العميقة. لذلك كان لابدّ من جمعها من خلال عدد من التحويلات قبل أن يجري إدخال الكلمات مكانها والوصول من ثمَّ إلى البنية السطحية؛ ولكلّ من هذه المحمولات الذرية مشجَّر خاصٌّ به: (يجعل)، (ويصير)، (وغير حي) ثم تجمع (يجعل + يصير + غير حي) في مشجّر واحد. وعند هذه المرحلة نحلّ كلمة (قتل) محلّ مجموعة المحمولات الذرية المجرّدة فنحصل على البنية السطحية: يقتل م ع.

ويلاحظ أن أصحاب هذه النظرية أَوْلَوا البنية الدلالية عناية فائقة ثم راحوا يستعينون بالمنطق لتحليل الجملة. كما أنهم أعرضوا عن الاستعانة بتحليل المفردات إلى المكونات المباشرة. واستعاضوا عنه بالتحليل المعجمي إلى المحمولات الذرية. وإذا كان شومسكي بالغ في الاعتداد بالتركيب النحوي حتى أهمل كثيراً من عناصو الدلالة ولا سيما في المراحل الأولى من أعماله، فإنّ أصحاب هذه النظرية بالغوا في الاتكاء على تحليل البنية الدلالية حتّى بدا للدارس أن ما أتوا به أقرب إلى علم الدلالة منه إلى علم التركيب.

والحق أن هذا التنوع في طرق تحليل الجملة عند القدامى والمحدثين دليل على أن كثيراً من المسائل الدرسية يمكن أن ينظر إليها من وجهات

مختلفة، في كل منها شيء ليس في الأخرى. وليس من الضروري والحالة هذه أن تنسخ إحداها الأخرى أو ينقض بعضها بعضاً، لأن مدى البحث في هذه المسائل لا يضيق عن إفساح المجال للآراء على كثرتها، وللاقتراحات على تعدّدها وتباين مدارسها. وتبقى كلمة الفصل بعيدة المنال، لأن طبيعة الدراسات الإنسانية تأبى ذلك من جهة، ولأنّ كثيراً من المناهج التي مررنا ببعضها سابقاً لم يتوصل إلى نتائج حاسمة، أو أنه لم يرد أن يتوصل إلى ذلك لِغايات منهجية من جهة أخرى.

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

الدّرْس الدّلالي

١- تمهيد.

٢- الدلالة ومناهج دراسة المعنى.

٣- العلاقات الدلالية.

٤- التغيّر الدلالي.

الفصل الخامس

الدَّرس الدّلالي

١- تمهيد:

علم الدلالة (La sémantique) قطاع من قطاعات الدرس اللساني الحديث، شأنه في ذلك شأن الأصوات والتركيب[١]. ومجال هذا العلم دراسة المعنى اللغوي على صعيدي المفردات والتراكيب، وإن كان المفهوم السائد هو اقتصار علم الدلالة على دراسة المفردات، وما يتعلَّق بها من مسائل.

ولا بدَّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ بعض الدارسين المحدثين لا يزال في حيرة من أمره؛ إذ يذكر تارة أنَّ المقصود من الدَّرس هو مستوى المفردات، أو المعجم، أو الدلالة. والحقُّ أنَّ نموَّ علم الدلالة الحديث وتشعُّب مقارباته المنهجية - كما يقول عبد السلام المسدّي - جعله قطب الدوران في كلِّ بحث لغوي ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى[٢]. لذلك بات علم الدلالة أوسع مجالاً من أيِّ علم آخر يدرس المفردات أو المعجم أو المصطلح.

---

(١) انظر: بالمر، علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، ص ٨.

(٢) انظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص ٢١ - ٢٢.

واستناداً إلى ما تقدَّم نرى أنَّ ما يمتُّ إلى علم صناعة المعجم (La Lexicographie)، والدراسة المعجمية (La Lexicologie)، وإلى علم المصطلح (La néologie)، والمصطلحية (La terminologie) ينضوي جميعاً تحت مصطلح علم الدلالة الحديث[1].

إنَّ أيَّ دراسة للغة لا بدَّ أن تسعى إلى الوقوف على المعنى الذي هو في المآل والنتيجة القصد من إنتاج المتكلِّم للسلسلة الكلامية؛ بدءاً من الأصوات وانتهاء بالمعجم، مروراً بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، وما يضاف إلى ذلك كلّه من معطيات «المقام» الاجتماعية والثقافية.

❁

يُرجع الدارسون المحدثون نشأة علم الدلالة الحديث إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين ظهر مصطلح (Sémantique)[2] في مقال كتبه ميشال بريال (M. Breal) عام ١٨٨٣م. وتبع ذلك كتاب لدارمستيتر (Darmesteter) تطرَّق فيه إلى مسائل دلالية متعدِّدة، هو كتاب حياة الألفاظ (La vie des mots)، وصدر عام ١٨٨٧م. وفي عام ١٨٩٧م نشر بريال كتاباً بعنوان (Essai de sémantique). وإلى بريال يعود الفضل في الاهتمام العلمي بالدلالة ضمن إطار اللسانيات.

ويذكر عادة في مثل هذا السياق التاريخي ما تعرَّض له الناقدان الإنكليزيان أوجدن وريتشاردز (Ogden and Richards)، في كتابهما (معنى المعنى) (The Meaning of Meaning) الذي صدر عام ١٩٢٣م، وما كتبه

---

(١) يشار هنا إلى أن معظم الدارسين يجعلون علم صناعة المعجم ضمن اختصاص علم اللغة التطبيقي لا النظري.

(٢) اشتقت هذه الكلمة من اليونانية (sêmaino): دلَّ أو عَنى، وهي من (sema)، أي الدال. انظر: غيرو، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ص ١٦.

العالم مالينوفسكي في الكتاب نفسه من تعليقات على مباحث دلالية ذات أهمية بالغة.

وثمّة جهود كثيرة بذلت في سبيل تطوير الدرس الدلالي واستقلاله، من ذلك ما كتبه نيروب (Nyrop) عام ١٩١٣م، وما تعرَّض له دوسوسير (De Saussure) عام ١٩١٦م[١]، وما عمَّقه دارسون تالون كفيرث (Firth) وأولمان (S. Ullmann)، وليونز (Lyons)، وبالمر (Palmer)، وغريماس (Greimas)، وغيرو (Guiraud)، وغيرهم حتى أيامنا هذه.

❁

لم يكن اللسانيون وحدهم هم الباحثين المهتمين بالدلالة، فقد شغل موضوع الدلالة أذهان الفلاسفة وعلماء النفس وطوائف شتّى من الباحثين في العلوم الإنسانية عامة قديماً وحديثاً. ويلاحظ الدارس أنَّ الدرس الدلالي يتَّصف بالتشعُّب وتداخل المسائل المتصلة بالمعنى. إذ تعدَّدت مجالات هذا الدرس مع كلِّ ميدان يتطرَّق للمعنى، كما تداخلت مسائله بين اختصاصات متعدِّدة كالمنطق والفلسفة، حتى بات من الصعب أن يحدّد الباحث مصطلح (الدلالة) تحديداً دقيقاً، أو يضع حدوداً تفصل الدرس الدلالي في هذا المجال عن غيره من المجالات المعرفية[٢].

ولذلك نجد اللسانيين المحدثين يلحّون على جعل علم الدلالة خاصاً بدراسة معنى الكلمات، أو بالمعنى اللغوي عامة؛ من دون التطرُّق لمسائل منطقية أو نفسية، أو مسائل أخرى تتعلق بعلم الأجناس (Anthropologie)، أو السيمياء (Semiologie)، وغير ذلك من العلوم التي تتناول أجزاء من دراسة المعنى.

---

(١) في كتابه الصادر في عام ١٩١٦م وكان توفي عام ١٩١٣م.

(٢) انظر: غيرو، علم الدلالة، ص ١٥.

إنَّ الاهتمام بالدلالة من أقدم اهتمامات الإنسان الفكرية(١). فقد اهتمَّ الفلاسفة اليونان بعدة قضايا دلالية، كما اهتمَّ العلماء المسلمون في الحضارة العربية بجملة من القضايا الدلالية نظراً وتطبيقاً، إضافة إلى اهتمام الهنود وبعض الشعوب القديمة بموضوع الدّلالة وما يتفرّع منه.

لقد طرح قدامى السوفسطائيين قبل سقراط مسائل دلالية متعدِّدة. كان أهمّها ما يتّصل بعلاقة اللفظ بمعناه. وقد تركَّز البحث حول نظريتين: ترى الأولى منهما أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة طبيعية، على حين ترى الثانية أنّها مواضعة وعرف إنساني.

وقد امتدَّ هذا البحث من عهد السوفسطائيين وسقراط إلى أفلاطون الذي ذهب في محاورة قراطيلوس أو كراتيل (Kratyles) إلى أنّ للألفاظ معنى لازماً يتصل بطبيعتها الذاتية. فالكلمات عنده تتطابق ومسمّياتها، أي الأشياء التي تدلُّ عليها(٢).

أما أرسطو فقد ذهب إلى أنَّ العلاقة بين اللفظ والمعنى اصطلاح ناجم عن اتفاق أو تراض بين البشر. كما بنى أرسطو تقسيمه لأنواع الكلام على أساس دلالي. فالاسم - كما يرى - له دلالة مجرَّدة من الزمن، على حين أنَّ الفعل له دلالة على الحدث والزمن. أما الحرف فليس له في نفسه أي معنى(٣).

وفي جانب آخر اهتمَّ برقلس (Proklos) في القرن الخامس الميلادي بالتغيّر الدلالي، وحاول أن يربطه بالتغيّر الحضاري. ولاحظ برقلس أنّ

---

(١) انظر: محمود فهمي حجازي، المعجمات الحديثة، ص ٤٠ - ٤١.
(٢) انظر: مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص ٩١، ويوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٨٠.
(٣) انظر: مونان، المصدر السابق، ص ٩١، وحجازي، المصدر السابق، ص ٤٢.

التغير الدلالي يتخذ عدة أشكال منها المجاز وتوسيع المعنى وتخصيصه[١].

ويعرض الباحث المعاصر جورج مونان (Mounin) في كتابه (تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين) لكثيرٍ من المسائل الدلالية التي طرقتها جهود القدماء من الساميين والصينيين والهنود والرومان، كما يعرض لمسائل مشابهة في العصر الوسيط والعصر الحديث. ومع أن تتبّع هذه المسائل يبقى ذا فائدة للدارس اللساني، فإنَّ الدرس المنظَّم والواضح المقاصد كان من نصيب العرب، لذلك كان من الأَوْلى تخصيصهم بجانب مهمّ في سياق التأريخ اللغوي على صعيد العالم قديماً وحديثاً.

إنَّ جوانب الدرس الدلالي عند العرب أثْرَت بسعتها وعمقها هذا العلم إثراءً عظيماً. ولن يتسع المقام هنا لبسطها، لذلك سنكتفي بالإشارة الموجزة إلى أهم الملامح الرئيسة دون الدخول في التفصيلات.

لقد فطن العرب إلى المجال الذي تعبِّر عنه كلّ مجموعة من الألفاظ، فأنشؤوا بناء على ذلك رسائل دلالية متنوعة، ثم صنَّفوا معاجم متخصصة في هذا المجال. أما مسائل الترادف والأضداد والمشترك ونحوها فقد عُنوا بها منذ بدؤوا بتدوين لغتهم ودرسها، ولهم في هذا الصدد كتب كثيرة. كذلك طرق العرب قضايا دلالية مهمّة كالعلاقة بين الدال والمدلول، والحقيقة والمجاز، والمهمل والمستعمل ونحو ذلك.

وهناك جوانب أخرى شهدت جهوداً دلالية واضحة، كالجانب الديني الذي يرجع إليه الفضل في إثارة كثير من المسائل والقضايا العلمية التي غدا بعضها علوماً مستقلة. من ذلك مبحث معروف بعنوان (الألفاظ الإسلامية)، وهي مجموعة من المفردات التي جاء بها الدين الإسلامي،

(١) انظر: حجازي، المصدر السابق، ص ٤٢.

أو غيَّر دلالتها. كذلك نجد في (التفسير) و (الغريب) كثيراً من مسائل الدلالة التي رفدت المعجمية العربية، وأغنت الدراسات اللغوية على اختلاف فروعها[١].

ويجد الدارس جوانب أخرى لهذا الدرس، منها ما كان على اتصال باللغة كالاصطلاح، وما ولَّده من أنظار دلالية، وما أنتجه من بعد من معاجم ضمّت مواضعات أهل الفقه والشرع والفلسفة والعلوم العقلية وغيرها. ومنها ما كان على اتصال بالأدب ونقده كالشروح الشعرية والمقامات، وما حفلت به من درس تطوُّري وفني، إضافة إلى توظيفها للدخيل والمولّد في الآثار الأدبية، وما أثاره ذلك من مناقشات وبحوث دلالية هي من الوضوح بمكان لا يجهله دارس العربية.

❀ ❀ ❀

ذكرنا قبل قليل أنَّ اللسانيين يلحّون على تخليص علم الدلالة من المجالات الخارجة عن اللغة، ولأجل ذلك سَعَوْا إلى تحديد محاور الدرس الدلالي في نطاق اللسانيات، وتركوا ما عدا ذلك لاختصاصات علمية أخرى.

وأهم المحاور التي طرقتها الدراسات الدلالية الحديثة هو:

١- محور الدلالة، ويتضمَّن دراسة المعنى، والحقوق الدلالية، والسياق، وأنواع المعنى وتحليله.

٢- محور العلاقات الدلالية، ويتضمن الترادف والاشتراك والأضداد والفروق وتدرُّج الدلالة ومساحتها، كما يتضمَّن بنى الألفاظ وحركية الثروة اللفظية والاقتراض ونحو ذلك من مسائل.

---

(١) للتوسُّع انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٩٠ وما يليها.

٣- محور التغيّر الدلالي، ويتضمن أسباب التغيّر الداخلية والخارجية، وسبل التغير وأشكاله، ومجالاته، إضافة إلى بحث المجاز والاستعارة ممّا له اتصال وثيق بالمعنى وتبدّلاته.

وسنتناول في هذا الجزء من البحث أهمّ ما يرجع إلى هذه المحاور مع التركيز على ما يمكن توظيفه في تحليل الحدث اللغوي على المستوى اللساني العام.

٢- الدلالة، ومناهج دراسة المعنى:

رأينا فيما سبق أنَّ مسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى كانت خلال تاريخ علم اللغة قضية جدلية تناولها اللغويون والفلاسفة والأدباء وغيرهم من أهل الفكر، كما تناولها علماء الدين ولا سيما المسلمون منهم.

وسنتناول فيما يلي أهم ما يتصل بالمعنى من جوانب نبدؤها بلمحة عن أبرز الآراء المتداولة حول طبيعة الدلالة، ثم نمرُّ بمسائل السياق، والحقول الدلالية، والتحليل التجزيئي للمعنى؛ قاصدين الإلمام بهذه المسائل دون الإيغال في النواحي النظرية ودون القصد إلى استيفاء كلّ ما يتّصل بذلك من أمور فكرية معقَّدة وكثيرة التشعُّب.

أ- الدلالة:

يبدو للدارس من خلال نظرات متعدِّدة أن هناك ميلاً إلى الاعتقاد بأنَّ مصدر اللغة والعلاقة بين ألفاظها ومعانيها هما أمران ناتجان عن الوحي الإلهي، أو العطاء (الأسطوري) غير الطبيعي[١].

(١) انظر إشارات إلى هذا الاعتقاد لدى الأكاديين، والمصريين القدماء، والهنود، واليهود، في: مونان، تاريخ علم اللغة، ص ٥٧، ٦٤، ٦٨، ٨٢ على التوالي.

لكنَّ الملاحظ هو أنَ درس هذه المسألة لم يتوقَّف عند ذلك الرأي وإن استند إلى أدلَّة دينية، إنَّما توسَّع لدى طوائف من العلماء والدارسين القدامى الذين لم يتحرَّجوا من الاعتقاد بأنَّ العلاقة بين اللفظ والمعنى أمر ناتج عن اصطلاح قام به البشر ابتداءً. وهذا ينفي أن يكون مصدر اللغة إلهاماً أو توقيفاً.

ولا بدَّ من أن يمرَّ الدارس بما انتهى إليه العرب في هذه المسألة التي دخلت ضمن مسائل الخلاف بين الفئات الدينية والفكرية، مما هو معروف في تاريخ الفكر العربي الإسلامي. ويستطيع المرء أن يلخِّص ما تداوله المفكرون - كما أورد السيوطي - في أربعة آراء هي:

١- تدلُّ الألفاظ على المعاني بذواتها. وصاحب هذا الرأي هو عبّاد بن سليمان الصيمري.

٢- أو بوضع الله إياها. والقائل به أبو الحسن الأشعري وتلاميذه، وعليه جمهرة كبرى من المسلمين.

٣- أو بوضع الناس. وهو رأي المعتزلة المستند إلى مفاهيمهم حول الذات الإلهية، ونفي الجارحة عن الرَّبّ عزَّ وجلَّ.

٤- أو بكون البعض بوضع الله، والباقي بوضع الناس. وعليه جماعة من الأصوليين الذين اختلفوا حول البداية، أهي من الله والتتمة من الناس أو العكس[١].

ويذكر في هذا الصدد أنَّ اللغوي العربي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقي حائراً بين التوقيف والاصطلاح، مع إقراره بأنَّ بعض اللغة يمكن ردّه إلى المحاكاة الصوتية. غير أنَّ القاضي عبد الجبار الأسد آبادي (ت ٤١٥هـ)، والإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ذهبا إلى أنَّ حقيقة الحروف

(١) انظر: السيوطي، المزهر، ١/٨ - ٣٠.

(الكلمات) لا تتعلق بالمسمّى لشيء يرجع إليه، بل لأمر آخر هو القصد والإرادة والتواضع الاجتماعي[١].

وبعد قرون طويلة صاغ اللساني الشهير فرديناند دوسوسير نظرية حول هذه العلاقة، ترى أن ما يربط الدال بالمدلول ليس سوى اصطلاح غير معلّل، أي اعتباطي، (L'arbitraire). ويقرُّ دوسوسير بأنه ليس المبدع الأول لهذه النظرية، بل لقد ألَحَّ وايتني (Whitney) كما يقول على طابع العلامات الاعتباطي، لكنَّه لم يكمل الشوط حتى النهاية، إذ لم يدرك أنَّ صفة الاعتباطية هذه تفصل جذرياً اللغة عن كلِّ المؤسسات البشرية الأخرى. ويضيف دوسوسير عارفاً بما توصَّل إليه: "إنَّ مبدأ اعتباطية العلامة لا يردُّ ولا يدحض، ولكن غالباً ما يكون اكتشاف حقيقة ما أكثر سهولة من أن نوليه المكانة اللائقة به. ثم إنّ المبدأ الذي أخذنا به آنفاً يستبدُّ بألسنية اللغة قاطبة، ونتائجه لا تعدُّ ولا تُحصى.. إننا بهذا الاكتشاف إنّما نكتشف خطورة هذا المبدأ"[٢].

ويفرّق دوسوسير بين اللغة والمؤسسات البشرية الأخرى استناداً إلى صفة الاعتباطية هذه، ويقول: "إنَّ المؤسسات البشرية الأخرى كالعادات والقوانين.. إلخ مبنية جميعاً على علاقات الأشياء الطبيعية وذلك بدرجات مختلفة، فهي تحتوي تناسباً ضرورياً بين الوسائل المستخدمة والغايات المتعمدة، حتى إنَّ النمط الذي يحدِّد ثيابنا وأزياءنا ليس اعتباطياً بشكل تام، إذ لا يمكننا الابتعاد إلى درجة أقصى من الشروط التي يمليها الجسم البشري. إنَّ اللغة على نقيض ذلك ليست محدَّدة بشيء في اختيار وسائلها، إذ لا ترى مانعاً من ربط فكرة ما بتتال صوتي ما آخر"[٣].

---

(١) انظر: كتابنا المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص ٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٨.

لقد تناول دوسوسير طبيعة الدلالة تحت عنوان: (العلامة اللغوية). وللعلامة عنده واجهتان: الأولى: ذهنية مجرَّدة تتألف من (تصوُّر) و (صورة سمعية). والثانية: حسية تتألف من شيء مقصود (المدلول)، ورمز، أي أصوات كلمة معينة (الدال).

ويوضِّح الرسم التالي ما قصده دوسوسير:

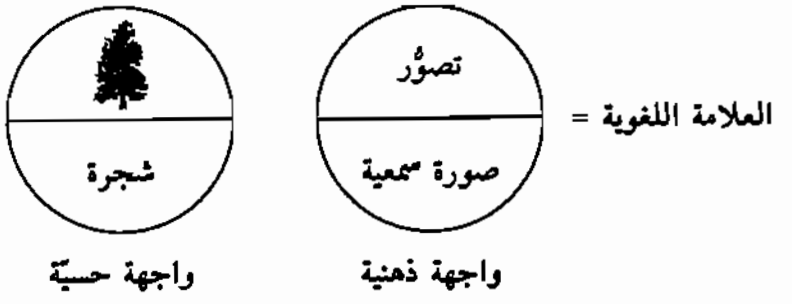

إنَّ التصوُّر على درجة عالية من التجريد، وهو الانطباع العقلي الناشئ من نطقنا لمجموعة من الأصوات. أما الصورة السمعية فليست الكلمة المنطوقة فعلاً، بل هي الأثر النفسي المتشكل نتيجة النطق الفيزيائي المتكرِّر. إذن فالصورة السمعية هي الجانب المجرَّد من الصوت، وليس الجانب المادي أو الفيزيائي. ويوضِّح دوسوسير المقصود من هذه الصورة حين يذكر أنَّ المرء ينشد أبياتاً من قصيدة شعرية دون أن يحرِّك شفتيه أو لسانه[1].

ولأجل الخروج من مجال الذهن المجرَّد إلى مجال الواقع اللغوي الذي يمثِّل الجانب المادي من الكلمة ومعناها جعل دوسوسير العلامة

(١) انظر: دوسوسير، المحاضرات، ص ٨٨، ويحيى أحمد (معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت، المجلد /٤/، العدد /١٦/ لعام ١٩٨٤م، ص ٥٥.

مؤلفة من اتحاد الواجهتين، إذ اتَّحد التصوُّر بالشيء المقصود ليكون (المدلول)، كما اتَّحدت الصورة السمعية الذهنية بأصوات الكلمة المنطوقة فعلاً، لتكون (الدال) وهكذا صار رسم العلامة عنده على هذا النحو:

العلامة اللغوية =

وينتهي دوسوسير إلى أنَّ العلامة اللغوية تتصف بالاعتباطية، إذ ليست هناك علاقة منطقية بين الدال والمدلول، لأنّ الأصوات ليست لها دلالة بحدِّ ذاتها، إذ لا تقترن بقيم ذاتية متأصِّلة بها[1]. فلا يستطيع المرء التعرُّف إلى المعنى الذي تشير إليه الأصوات عن طريق إيحائها، بل يستطيع ذلك عن طريق الاتفاق العرفي بين أفراد الجماعة اللغوية. ولا يعني هذا - كما أوضح دوسوسير - أنَّ هذه الاعتباطية تجعل أمر هذا الصوت ليشير إلى ذاك المعنى متروكاً للفرد كيفما يشاء، لأنَّ العلامة اللغوية حين تستعمل في المجتمع يتحقَّق لها الشيوع فتغدو مفروضة على أفراد الجماعة اللغوية عن طريق العرف والاتفاق الضمني.

وجاء أوجدن وريتشاردز في كتابهما (معنى المعنى) الصادر عام ١٩٢٣م، بمثلَّث حدَّدا به مقوِّمات العلامة اللغوية. وهذا الرسم يوضِّح ما قصداه[2].

---

(١) انظر: دوسوسير، المحاضرات، ص ٨٩ - ٩٠، ويحيى أحمد، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٦٢ - ٦٣، وبالمر، علم الدلالة، ص ٣١ - ٣٢، وغيرو، علم الدلالة، ص ٣٩ - ٤٠، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٥٤ - ٥٥، ومعجم اللسانيات:
Dictionnaire de Linguistique, Larousse, P. 414.

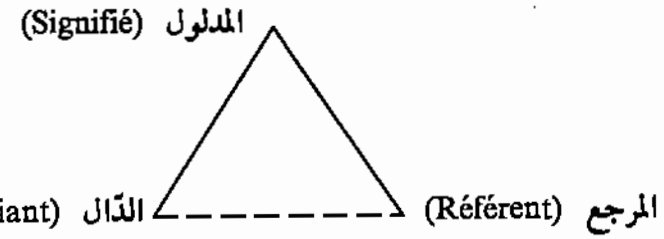

ويشير هذا الشكل إلى أنَّ الدلالة تنتج من علاقة مثلَّثة بين الدّالّ والمدلول والمرجع. كما يشير من خلال السطر المنقَّط في قاعدة المثلث أن لا علاقة تربط بين الدال والمرجع.

وعلى ضوء هذا التفسير فيما يبدو ذهب إميل بنفينيست (E. Benvenist) في مقالة له بعنوان (طبيعة الرمز اللغوي) ١٩٣٠م إلى أنَّ العلاقة بين الدَّال والمدلول ضرورية لتكوين الرمز[١]. فبنفينيست ينكر العلاقة الاعتباطية بين الدَّال والمدلول، إذ لا يقع بينهما الاعتباط، بل بين الومز (العلامة) بحدَّيه: الدّال والمدلول من جهة، وما يشير إليه من أشياء أو أفكار من جهة أخرى. وقد أوضح إيلوار (R. Eluerd) ما قصده بنفينيست على الشكل التالي:

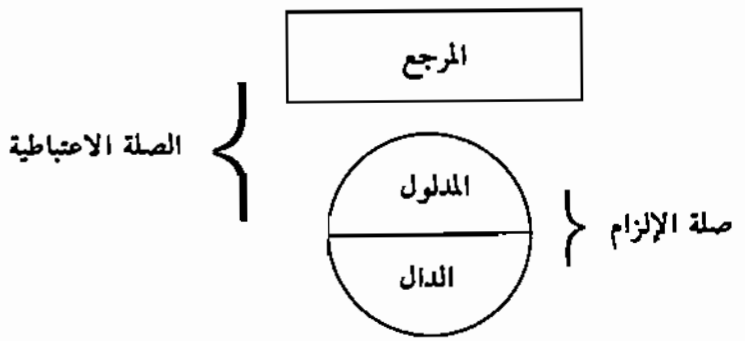

(١) انظر: مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٥٤.

ويعلّق إيلوار على ما ذكره بنفينيست قائلاً: "وواضح رغم هذا كلّه أنَّ الإشارة اللسانية اعتباطية، ولا يمكن تعليلها، وأنَّ اللفظة لا ترمز إلى الشيء ولا تصوِّره في حال من الأحوال. وهي ليست مطابقة له، كما أنَّ اللغة لا تطابق العالم الخارجي"[١].

واعتمد أولمان (Ulmann) على مثلث أوجدن وريتشاردز في تعريف المعنى وبيان طبيعة الدلالة. وقد اختار مصطلح (اللفظ) بدلاً من رمز أو دالّ (Signifiant). و (مدلول) بدلاً من فكرة أو ارتباط ذهني (Signifié). واللفظ عنده هو الصيغة الخارجية للكلمة، على حين أنَّ المدلول هو الفكرة التي يستدعيها اللفظ[٢]. ويرى أولمان أنَّ العلاقة بين اللفظ والمدلول علاقة متبادلة، إذ ليس اللفظ وحده هو الذي يستدعي المدلول، بل إنَّ المدلول أيضاً يمكن أن يستدعي اللفظ. فعندما أفكر في (منضدة) مثلاً سوف أنطق الكلمة التي تدلُّ عليها. كما أنَّ سماعي لهذه الكلمة يجعلني أفكّر في (المنضدة). وبناء على ما تقدَّم يعرِّف أولمان المعنى بقوله: إنه علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول: علاقة تمكّن كلّ واحد منهما من استدعاء آخر.

لقد انطلق تحلل أولمان السابق من استبعاد (الشيء)، أي المرجع وهو الركن الثالث في المثلث: (Référent)، لأنَّ دارس اللغة - كما يقول - إنما تهمّه الكلمات لا الأشياء. وقد اتَّضح من شكل المثلَّث أن لا علاقة بين الكلمات والأشياء. والعلاقة الوحيدة التي تربط الشيء بأي طرف آخر في المثلث هي التي تكون بينه وبين الفكرة: (المدلول)، وهذه العلاقة من اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف. أما اللغوي فلا يتعرَّض لهذه المسألة

(١) إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ٦٠.
(٢) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٦٤.

الجدلية، بل يركّز اهتمامه على الجانب الأيسر من المثلث فقط، أي على الخطّ الذي يربط (اللفظ): الدّال بـ (المدلول)(١).

أما بلومفيلد (L. Bloomfield) فقد رفض الآراء التي ترى وراء كلّ إنتاج للعلامة اللغوية عملية غير مادية (فكرة أو مفهوماً أو صورة أو إحساساً أو أيّ عمل إرادي). ورأى أنّ مثل هذه التعابير التي تشير إلى الفكر والوعي والمفاهيم لا تقدّم أي خير للدرس اللغوي، بل تؤثّر تأثيراً سيّئاً في علم اللغة. ويذهب بلومفيلد إلى أنّ المطلوب هو وصف الاتصال اللغوي انطلاقاً من القضايا التي يمكن ملاحظتها(٢).

والمعنى عند بومفيلد هو محصّلة الموقف الذي يحدث فيه الكلام المعيّن، من خلال عنصرين أساسيين هما: المثير، والاستجابة. وقد أوضح ما قصده في المثال التالي:

"جاك وجيل سائران في الطريق. ترى جيل تفاحة على شجرة. تحسّ بالجوع فتسأل جاك أن يحضرها لها. يتسلّق جاك الشجرة ويعطيها التفاحة. تأكل جيل التفاحة"(٣). وهكذا يمثّل جوع جيل ورؤيتها التفاحة المثير (م). أما الاستجابة فلم تكن عملية، أي لم تكن قطف التفاحة، بل كانت استجابة بديلة (س) تمثّلت في شكل من النطق المعيّن. وهذا النطق - أي طلب الفتاة من الفتى إحضار التفاحة - كان مثيراً بديلاً لجاك سبّب له استجابة عملية تماثل ما كان سيفعله لو شعر هو نفسه بالجوع حين يرى التفاحة(٤).

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص ٦٣، وقارن بتعليق كمال بشر في: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص ١٦٨ - ١٧٠.
(٢) انظر: مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ١١٥.
(٣) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٦٢.
(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٦٢ وما يليها.

ويتبيَّن ممّا سبق أنَّ بلومفيلد والسلوكيين من أنصار مدرسة (Behaviorisme) يعدّون اللغة مجموعة عادات صوتية يكيِّفها حافز البيئة. فمتكلِّم اللغة يسمع جملة معينة أو يشعر بشعور معيَّن فتحصل عنده استجابة كلامية من دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأيِّ شكل من أشكال التفكير[١].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذا التحليل قام على دراسات السلوكيين لأنماط الاتصال عند بعض الحيوانات. إذ تبين أنَّ هناك تشابهاً في السلوك بين هذه الحيوانات والإنسان. غير أنَّ ما ينطبق على الحيوانات الدنيا لا ينطبق على الإنسان. فالاختلافات بين الاستجابات الحيوانية والإنسانية أمام المثيرات اللغوية كثيرة. من ذلك أنَّ الحيوان الذي يتلقَّى مثيراً لا يستطيع الرَّد بالطريقة نفسها، أي باللغة، بل يكتفي بجواب سلوكي، أي بعمل فيزيائي كأنْ يهرب أو يندفع إلى الطعام. وأنَّ طبيعة هذا السلوك لا تحمل أي صفة تجريدية كما هي الحال عند الإنسان. كما لا تقبل التجزئة إلى عناصر، أو التغيّر وفق الحالات المماثلة، أو النقل إلى مجالات أخرى[٢]. كلّ ذلك يجعل القياس الذي أجراه بلومفيلد وأتباعه للسلوك البشري على السلوك الحيواني في هذه القضية غير دقيق، لأنه - كما قيل - يقف باللغة الإنسانية عند حظائر الحيوان.

إنَّ البحث في طبيعة (المعنى) وصلتها بالإدراك والتصوُّر والذاكرة والتجريد ونحوها من الوظائف النفسية الخاصة بالإنسان، لا يعني الخروج عن الدرس اللغوي الصحيح أو اصطناع مناهج أجنبية عن اللغة ما دام أساساً للتناول اللغوي المتخصِّص.

---

(١) انظر: ميشال زكريا، الألسنية، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢) انظر: بسام بركة (اللغة والفكر)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/ ١٩، ص ٦٨ - ٦٩.

وبناء على ما تقدم نرى أنَّ دراسة أركان المثلث الدلالي تصلح لأن تكون وسيلة مقبولة لتناول مشكلة (الدلالة) على الصعيد اللغوي مع ما لها من ارتباط بالمسائل النفسية والاجتماعية على حدٍّ سواء.

فالعلاقة التي تربط بين الدال والمدلول ليست اعتباطية إلا في حدّها الأدنى، أي في درجتها الأولى حين يتمّ الربط بين الدَّالّ (الأصوات) والمدلول (المعنى) ابتداءً. إذ لا صلة ذاتية بين هذه الأصوات وما تشير إليه من معنى. لكنَّ ذلك لا يتمُّ بسهولة، إذ لا بدَّ من تكرار الربط بين هذين الحدَّين: الدَّال والمدلول حتى تتولَّد المواضعة الاجتماعية التي تحلُّ محلَّ الصلة المفقودة في إحكام الربط بين الدَّال والمدلول، مما يزيل (الاعتباط) ويرسِّخ (العقد) العرفي الاجتماعي الذي تُفَسَّر في ضوئه جميع الدلالات اللغوية. وهذا ما يوضِّح في رأينا ما قصده بنفينست حين اعترض على وصف الصلة بين الدَّالّ والمدلول بالاعتباطية. إذ لا بدَّ لكي تتمّ الدلالة من صلة لازمة بين الدال والمدلول، لكنَّ ذلك لا يعني أن تكون هذه الصلة معلَّلة، بل قد تكون اعتباطية وهي كذلك فعلاً.

أما العلاقة بين المدلول والمرجع فليست على النحو الذي رأينا آنفاً، لأنَّها متولِّدة من عملية ذهنية تقوم على ملاحظة ملامح التشابه الحسية وتصوُّرِها. إنَّ أساس الدلالة ينبثق من الربط غير المعلَّل بين الأصوات والأشياء المحسوسة بداية، ثم يتمّ التجريد باصطناع صورة هي (المعنى) في الذهن، إذ تنطبق هذه الصورة على أفراد الشيء جميعاً وإن اختلفت زماناً ومكاناً. وحين تتولَّد هذه الصورة للشيء المحسوس يدخل عنصر جديد هو المدلول في تجريده وذهنيته، ثمَّ بانعكاسه وإحالته على الشيء في حالة من حالاته. وهكذا تغدو الأصوات مرتبطة بالمدلول الذي هو أصلاً صورة مجرَّدة للشيء، فيتجه الخطّ من الأصوات إلى المدلول ثم من المدلول إلى الشيء.

إنَّ أساس صلة (الاعتباط) هو في الربط بين الأصوات والأشياء، لا بين الأصوات والمدلولات. لكن المدلولات التي هي صورة مجردة للأشياء تحلُّ محلَّها فتتصف بصفتها أي بالاعتباط حين ترتبط بالأصوات. وفي ضوء هذا التفسير نرى أنَّ الصلة بين المدلول والمرجع ليست اعتباطية في الأصل بسبب الارتباط بين المرجع (الشيء المحسوس)، والمدلول (الصورة الذهنية المجردة).

وهكذا يتبين لنا أنَّ الصلة بين أركان المثلث عبر الخط المتصل موجودة ولازمة سواء أكانت اعتباطاً غير معلَّل أم انعكاساً لشكل محسوس أصلاً. ولا يمكن أن تتولَّد الدلالة من دون هذه الصلة. فالصلة عندي لازمة وواجبة أيّاً كان مبدؤها.

ب- السياق:

انطلق عدد من الباحثين المحدثين من تحديد للمعنى اللغوي يقوم على معطيات السياق الذي ترد فيه الكلمات. وقد سعى هؤلاء إلى تخليص دراسة المعنى من المناهج الخارجة عن اللغة من جهة، وجعل هذه الدراسة خاضعة للملاحظة والتحليل الموضوعي داخل اللغة من جهة أخرى. ويصرِّح أولمان بهذا حين يرى أنَّ البحث عن العلاقة بين مفهومنا عن الشيء، والشيء نفسه ليست مهمة من الناحية المعنوية، لأنَّ اللغوي يهمّه ما تعبّر عنه كلمات اللغة من مفاهيم، وليس الكلمات نفسها في علاقاتها بالموجودات في الواقع[1].

ويتبين مما تقدَّم أنَّ أصحاب نظرية السياق درسوا معنى الكلمة متجاوزين أصل الدلالة وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، إذ اهتمّوا

(١) انظر: موريس أبو ناضر، (مدخل إلى علم الدلالة الألسني)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٩/١٨، ص ٣٢ - ٣٣.

بالدور الذي تؤدِّيه الكلمات في السياق والطريقة التي تستعمل بها. وعلى ذلك عرَّفوا المعنى بأنه حصيلة استعمال الكلمة في اللغة من حيث وضعها في سياقات مختلفة. فالدارس المعجمي - كما يقول أولمان - يلاحظ كلَّ كلمة في سياقها كما ترد في الحديث أو النَّصّ المكتوب. ثم يستخلص من ذلك العامل المشترك العام ويسجِّله على أنه (المعنى) أو المعاني المرتبطة بالكلمة[(١)].

ويلاحظ أنَّ تركيز هؤلاء الباحثين على دور السياق الذي ترد فيه الكلمة جعلهم ينفون أن يكون الطريق إلى معنى الكلمة هو رؤية المشار إليه أو وصفه أو تعريفه[(٢)]. وقد بالغ بعضهم حقاً حين رأى أنّ الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم. ويرى أولمان أنَّ في هذا الرأي تبسيطاً للأمور ومبالغة ضخمة، لأنَّ للكلمات المفردة معاني يتواضع عليها المتكلمون والسامعون، ثم تدوّن في تضاعيف المعجم. ومع أنَّ بعض معاني الكلمات يعتريها الغموض الشديد، فإنه لا بدَّ من أن يكون لها معنى أو عدَّة معانٍ مركزية ثابتة[(٣)].

وهكذا تتطلَّب دراسة معاني الكلمات عند أصحاب نظرية السياق تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي. ولذلك اقترح بعضهم تقسيماً للسياق شمل كلَّ ما يتصل باستعمال الكلمة من علاقات لغوية وظروف اجتماعية وخصائص وسمات ثقافية ونفسية وغيرها. وعلى هذا يمكن أن يقسم السياق إلى أربعة أقسام هي:

١- السياق اللغوي.

٢- السياق العاطفي.

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٢.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ٦٩.

(٣) انظر: أولمان، ص ٥٥.

٣- سياق الموقف.

٤- السياق الثقافي.

فالسياق اللغوي هو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاورة وكلمات أخرى، ممّا يكسبها معنىً خاصّاً محدَّداً. ويشار في هذا الصدد إلى أنَّ السياق اللغوي يوضِّح كثيراً من العلاقات الدلالية عندما يستخدم مقياساً لبيان الترادف أو الاشتراك أو العموم أو الخصوص أو الفروق، ونحو ذلك.

فالمعنى الذي يقدِّمه المعجم عادةً هو معنى متعدِّد وعامّ ويتَّصف بالاحتمال، على حين أنّ المعنى الذي يقدِّمه السياق - ولا سيما السياق اللغوي - هو معنى معيَّن له حدود واضحة وسمات محدَّدة غير قابلة للتعدُّد أو الاشتراك أو التعميم.

فعندما ترد كلمة (عين) في العربية - وهي من المشترك - في سياقات لغوية متعدِّدة يتبين للدارس ما تحمله من معانٍ مختلفة باختلاف كلِّ سياق ترد فيه. إنَّ كل سياقٍ آتٍ ترد فيه كلمة (عين) يقدِّم معنىً واحداً تتجه إليه الأفهام وتترك ما سواه، فلا يقع أيّ اشتراك في السياق، فقولنا:

- عين الطفل تؤلمه: العين هنا هي الباصرة.
- في الجبل عين جارية: العين هي عين الماء.
- هذا عين للعدوّ: العين هنا الجاسوس.
- العين الساحرة وسيلة لمعرفة الطارق: العين تدلُّ على منظار حديث يركَّب في الباب[1].
- ذاك الرجل عين من الأعيان: العين هنا السيِّد في قومه.

(١) تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه التسمية محدثة إذ هي ترجمة حرفية للتركيب الفرنسي (œil Magique).

كذلك نجد أن كلمة (Good) الإنكليزية تقع في سياقات لغوية متنوعة. فإذا وردت وصفاً لأشخاص، نحو: رجل وولد وامرأة دلَّت على الناحية الخلقية. وإذا جاءت وصفاً لطبيب أو معلِّم أو مهني دلَّت على التفوُّق في العمل والأداء الممتاز. وإذا جُعِلَت وصفاً لمقادير ومحسوسات دلَّت على الصفاء والنقاء والخلوِّ من الغشّ.

وكلمة (Garçon) الفرنسية يتحدَّد معناها حين ترد في سياق لغوي خاصّ. فإذا وردت في سياق قولهم: هاتِ كأساً من الشاي في أمكنة الخدمة العامة كان المقصود أيُّها النادل صغيراً كان أو كبيراً. وإذا وردت في سياق الحديث عن مكتب العمل دلَّت على الساعي أو الآذن، لكنها إذا جاءت في سياق الحديث عن الأبناء دلَّت على الصبي أو الغلام.

ومن المؤكد أنَّ ما ذكر لا ينطبق على أمثلة محدودة وكلمات مُتَصَيَّدة من هنا وهناك، إنَّما ينطبق على جُلِّ المفردات حين ترد في السياق. ويرجع هذا إلى أنَّ طبيعة (المعنى) في المعجم تختلف عن طبيعته في السياق.

أما السياق العاطفي فهو الذي يحدِّد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها الموضوعية، ودلالتها العاطفية. ويتَّضح هذا - كما يقول أولمان - في مجموعة معينة من الكلمات نحو (حرِّيّة وعدل)، إذ تشحن عادة بمضمونات عاطفية. ويضرب أولمان مثالاً آخر هو كلمة (جدار) التي ترد على لسان المتكلِّم محمَّلة بما تفيض به نفسه من الانفعالات، فيرى الجدار حلواً تارة ولئيماً تارة أخرى. إنَّ هذا - كما هو واضح - يختلف عن دلالة (الجدار) الموضوعية المعروفة[١].

(١) انظر: أولمان، ص ٥٦. ويقول مايبه في هذا الصدد: "واللفظة بعد لا تحمل معنى عقلياً فحسب بل تحمل أيضاً في الغالب لوناً من الإحساس، فكلمة (Jardinet): جُنَيْنة ليست فقط حديقة صغيرة ولكنها حديقة صغيرة لها في النفس

ويحدِّد السياق العاطفي أيضاً درجة الانفعال قوةً وضعفاً، إذ تُنتقى الكلمات ذات الشحنة التعبيرية القوية حين الحديث عن أمر فيه غضب وشدّة انفعال. مثال ذلك أنّ المتكلِّم الذي يكون في حالة من الشعور الجامح يغلو في استعمال كلمات قد لا يقصد هو نفسه معناها الحقيقي، فتكون محمَّلة بما يعتوره من اندفاع. فالمتكلِّم الذي يكون في مثل هذه الحالة يستعمل كلمات من نحو: القتل والذبح والاحتقار والاستكراه الشديد، دون أن يقصد دلالتها الموضوعية، إذ لا يعدو ذلك كونه مبالغة في التعبير عن حالته العاطفية.

كما تكون طريقة الأداء الصوتية كافية لشحن المفردات بكثيرٍ من المعاني الانفعالية والعاطفية، كأن تُنْطَق وكأنها تمثِّل معناها تمثيلاً حقيقياً. ولا يخفى ما للإشارات المصاحبة للكلام في هذا الصدد من أهمية في إبراز المعاني الانفعالية.

ويدلُّ سياق الموقف على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام. وقد أشار اللغويون العرب القدامى إلى هذا السياق، كما عبَّر عنه البلاغيون بمصطلح (المقام)، وقد غدت كلمتهم (لكلٍّ مقام مقال) مثلاً مشهوراً. ويرى الدكتور تمام حسان أنّ ما صاغه مالينوفسكي تحت عنوان (Context situation) سبقه إليه العرب الذين عرفوا هذا المفهوم قبله بألف سنة أو ما فوقها. لكنَّ كتب هؤلاء لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده مصطلح مالينوفسكي من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كلِّ الاتجاهات[1].

ونضرب على الصلة الوثقى بين الكلام والمقام الذي قيل فيه مثلين،

= حنوّ. وكلمة (château): قصر ليست فقط منزلاً واسعاً بل يضاف إلى ذلك إحساس إعجاب نشعر به نحو مقرِّ الأمراء". انظر: مايه، علم اللسان، ص ٧١.

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٧٢.

الأول: ما ورد في قضية التحكيم المشهورة من قول الخوارج: "لا حكم إلا لله"، إذْ جاء جواب الإمام عليّ كرَّم الله وجهه بقوله: "كلمة حقّ يراد بها باطل"(١). لقد أراد الإمام بذلك أنَّ هتاف الخوارج كلام ديني صحيح؛ لكنَّ المقام هو إلزام سياسي عن طريق الدين. فالمقال هنا من الدين، والمقام من السياسة، وكان ينبغي للناس بعد أن ردَّ الإمام عليّ بكلمته المشهورة أن يفهموا المقال في ضوء المقام(٢). والثاني: ما ورد على لسان الأحنف بن قيس حين سأله معاوية بن أبي سفيان عن رأيه في أخذ البيعة بولاية العهد ليزيد ولده مع أنه لم يكن محمود السيرة في الناس، فقد قال الأحنف قولته الشهيرة: "أخاف الله إن كذبت، وأخافكم إن صدقت"(٣)، فكانت كنايته أبلغ من التصريح وأقدر على أداء المعنى من التوضيح.

إنَّ مراعاة المقام تجعل المتكلم يعدل عن استعمال الكلمات التي تنطبق على الحالة التي يصادفها خوفاً أو تأدباً. بل قد يضطر المتكلم إلى العدول عن الاستعمال الحقيقي للكلمات فيلجأ إلى التلميح دون التصريح. وكلما كان الكلام موافقاً ظروف المقام كان مقبولاً ومستحسناً في ظرفه وحينه. وليس مهماً أن يختار المتكلم لذلك الكلمات ذات الدلالة الموضوعية الدقيقة التي ربما تكون غير مقبولة، إنما المهم هو وجود المناسبة بين الكلام والموقف.

وإن ما يؤدِّيه المقام للمعنى من تحديد ومناسبة ظرفية، يتطلب من الباحث الإلمام بالمعطيات الاجتماعية التي يجري الكلام فيها. ولذلك يمهَّد عادة للآثار الأدبية بدراسة البيئة الزمانية والمكانية وللملابسات الشخصية، لِما لها من أهمية في معرفة المعنى المقصود في تلك الأثناء.

---

(١) انظر: نهج البلاغة، شرح محمد عبده، ١/١١٣.

(٢) انظر: حسان، اللغة العربية..، ص ٣٣٨.

(٣) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ٢/ ٥٠٠.

وينفرد السياق الثقافي بدور مستقل عن سياق الموقف الذي يقصد به عادة المقام من خلال المعطيات الاجتماعية. لكنّ هذا لا ينفي دخول السياق الثقافي ضمن معطيات المقام عموماً. ويظهر السياق الثقافي في استعمال كلمات معينة في مستوى لغوي محدَّد. فالمثقف العربي المعاصر يختار كلمة (زوجة) أو (مدام) للدلالة على امرأته، على حين يستخدم الرجل العادي كلمة (مَرَه) للدلالة على زوجته[1]. ويحدّد السياق الثقافي الدلالة المقصودة من الكلمة التي تستخدم استخداماً عاماً. فاستعمال كلمة (الصَّرف) لدى دارسي العربية وطلابها يعني مباشرة أن المقصود هو علم الصرف الذي تُعرف به أحوال الكلمة العربية من اشتقاق وتغيير وزيادة ونحو ذلك. على حين أن دارسي الهندسة وطلابها يحدِّدون دلالة (الصرف) عندهم بأنها مصطلح علمي يشير إلى عمليات التخلص من المياه بأيّ وسيلة، لذلك تراه يرتبط عندهم بمصطلح آخر هو (الرّي). وهكذا يتحدَّث هؤلاء عن (الرّي والصَّرف) دون أن يشعروا بأيّ التباس أمام استخدام دارسي العربية الذين يتحدّثون عن (النَّحو والصرف). أمَّا إذا استعملت كلمة (الصَّرف) في قطاع المال والتجارة، فإن لها دلالة أخرى تشير إلى تحويل العملة النقدية من الوجود والكمون - في الحساب المصرفي مثلاً - إلى التداول الفعلي، أو تحويل العملة من فئة إلى فئة، أو من نقد إلى آخر.

يضاف إلى ذلك كله أنَّ عديداً من الكلمات له ارتباط وثيق بالثقافة، إذ تحمل الكلمات هنا وضعيات ثقافية معينة، فتكون علامات على الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي. من ذلك أنَّ استخدام كلمة (فتح) للدلالة على الحرب وكسب الأرض، لا يساوي بحال من الأحوال

(١) للعرب في هذه الكلمة ثلاث لهجات، فيقال: هي امرأته، ومرأته، ومرته. ومرة بترك الهمزة من التخفيف القياسي المطرد. انظر: اللسان، ١/١٥٦، والقاموس، ص ٦٦.

استخدام كلمة (احتلال) أو (غزو مسلح)، لأنَّ كلمة (فتح) لها دلالة ثقافية تاريخية إيجابية. كما أنَّ استخدام كلمة (المجاهد) لا يتطابق دائماً مع كلمة (المناضل) أو (المقاتل) أو (الفدائي)، لأنَّ لكلٍّ كلمة من هذه الكلمات ظلالاً ثقافية ذات ارتباط بالتاريخ أو الدين أو السياسة.

وللسياق الثقافي أهمية بارزة في الترجمة، إذ تتطلَّب مقتضيات الفهم الصحيح والدِّقة العلمية أن يلمَّ المترجم بالسياق الثقافي للنَّص المترجم لكي ينقل مضمونه إلى اللغة الأخرى بكلمات موازية من حيث الارتباط بالسياق. ولا يمكن حين التَّصدِّي لترجمة الكلمات التي تعبّر عن عقائد أو مذاهب سياسية الاقتصار على الدلالة المعجمية التي ربما تكون مضلِّلة للمترجم الذي لم يتوسَّع في احتساب المعاني الهامشية المستمدة من السياق الثقافي.

❁

وهناك اتجاه معروف ضمن الدرس السياقي، اقتصر أصحابه على السياق اللغوي وحده. وقد دُعي بالرَّصف أو التساوق (Collocation). وقد طرح اللغوي هاليداي (Halliday) هذه الفكرة في منتصف الستينيّات، استناداً إلى أن معنى الكلمة يتحدَّد من خلال ورودها مع مجموعة من الكلمات. فلكي نتوصل إلى معنى الكلمة الدقيق علينا أن نتمعَّن في العناصر التي تقع معها في سياق لغوي يقبله أبناء اللغة(١).

من أمثلة ذلك أنَّ معنى (منصهر) يرتبط بمجموعة من الكلمات، نحو: الحديد والنحاس والذهب والفضة.. ولا يرتبط بكلمات نحو: التراب والخشب والجلد والملح.. وعلى هذا يتحدَّد معنى كلمة (منصهر)

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٤، ويحيى أحمد، (معنى الكلمة)، ص ٦٢، وقارن ببالمر، علم الدلالة، ص ٧٨ - ٩١.

من جهة، ويعرف أنها لا ترد في سياق لغوي مقبول مع المجموعة الثانية من الكلمات من جهة أخرى.

وترد كلمة (أطلق) في العربية في سياقات لغوية من مثل قولنا[١]:

- أطلق لحيته.
- أطلق يده في الأمر.
- أطلق عليه اسماً.
- أطلق ساقيه للريح.
- أطلق عليه الرصاص.
- أطلق صاروخاً.
- أطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة.
- أطلق سراحه.

لكن (أطلق) لا ترد في سياقات مثل: أطلق الأستاذ محاضرة، أو أطلق الرجل الملح على الطعام، أو أطلق العالم علمه على الناس. وبذلك يتبين عن طريق السياقات اللغوية التي يمكن أن ترد فيها كلمة (أطلق) معناها أو معانيها المتعدِّدة.

إنَّ دراسة معنى الكلمة من خلال السياق اللغوي - كما رأينا - تُوقف المرء على المعنى الدقيق الذي يُحدَّد تحديداً نابعاً من معطيات الاستعمال الفعلي البعيد عن الوصف التقريبي للمعنى. كما تعطي على نحو ما مرَّ بنا حين الحديث عن السياق في الفقرة السابقة معايير لتمييز الترادف والاشتراك وغير ذلك من العلاقات الدلالية.

---

(١) انظر: يحيى أحمد، المرجع السابق، ص ٦٤ - ٦٥.

ويكون الرصف أو التساوق مقبولاً في مستويين اثنين من الاستعمال اللغوي هما:

١- حين يكون متمشياً مع الاستعمال العادي الذي ارتضاه أبناء اللغة.

٢- حين يمكن تفسيره حسب الاستعمال المجازي المقبول.

ومن المعروف أن الاستعمال المجازي خروج على النمط السائد في الاستعمال الدلالي. لكنَّ هذا الخروج يدخل ضمن نظام دلالي له مواضعات معيَّنة تأخذ في الاعتبار نظرة المستعمل المبدع كالشاعر والكاتب، كما تأخذ في الاعتبار ارتباط الاستعمال المجازي - مهما كان من حيث الارتجال والبعد عن المألوف - بالدلالة المعجمية على أيِّ نحوٍ من الأنحاء. ويلاحظ أنَّ تكرار أمثلة الاستعمال المجازي في الآثار الأدبية عبر الزمن يجعل ملمح (الخروج) على النظام الدلالي سائغاً. ولذلك نجد كثيراً من هذا النحو فارق طبيعته المجازية، وانضمَّ إلى المعجم.

جـ- الحقول الدلالية:

تُعرَّف الحقول الدلالية (Les champs sémantiques) بأنَّها مجموعة من الكلمات التي ترتبط دلالاتها ضمن مفهوم محدَّد، من ذلك مثلاً: حقل الكلمات التي تدلُّ على الحيوانات الأليفة أو المتوحشة، وحقل الكلمات التي تدلُّ على السكن، أو التي تدلُّ على الألوان، أو القرابة.. أو أيّ قطاع من المادة اللغوية يعبِّر عن مجال معيَّن من الخبرة والاختصاص(١).

---

(١) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٧٩، وموريس أبو ناضر (مدخل إلى علم الدلالة)، ص ٣٥.

إنَّ دراسة معنى الكلمة كما يذهب أصحاب هذه النظرية يجب أن يكون من خلال الكلمات المتصلة بها دلالياً. فمعنى الكلمة إذن هو محصّلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي كما يقول ليونز (Lyons)[١].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ فرديناند دوسوسير لفت الانتباه إلى مثل هذا حين تحدَّث عن علاقات التداعي التي تنشأ بين الكلمات التالية: (ارتاب، وخشي، وخاف). وقد ذهب دوسوسير إلى أنَّ أيّ عبارة إنّما هي محدَّدة بمحيطها، حتى كلمة (شمس) لا تحدّد إلا إذا نظرنا إليها في محيطها[٢].

لقد تطوَّرت نظرية الحقول الدلالية حين بدأ عدد من اللسانيين السويسريين والألمان والفرنسيين وغيرهم بدراسة أنماط من الحقول الدلالية. فدُرِسَت الألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة، وألفاظ الأصوات والحركة، وكلمات القرابة، والألوان، والنبات، والأمراض، والأدوية، والأساطير، وغير ذلك. وقد قادت هذه الدراسات إلى التفكير في تأليف معجم كامل يضمّ الحقول الدلالية الموجودة في اللغة.

وثمّةَ اتجاهات متعدِّدة حول تصنيف المفاهيم الموجودة في اللغة، استند بعضها إلى افتراض وجود أُطر مشتركة بين لغات البشر، إذ تتقاسم اللغات جميعاً عدداً من التصوُّرات التي يصحُّ أن تُدعى (مفاهيم عالمية)، مثل: حيّ وغير حيّ، وحسيّ ومعنوي، وبشريّ وغير بشريّ.. وقد اقترح (Hallig) و (Warburg) تصنيفاً يقوم على ثلاثة أقسام هي[٣]:

---

(١) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٨٠.

(٢) انظر: دوسوسير، المحاضرات، ص ١٤١، وانظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٠٠.

(٣) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٨٧.

١- الكون.

٢- الإنسان.

٣- الإنسان والكون.

وهو تصنيف عامّ يصلح لكلّ اللغات. غير أنَّ أهمّ تصنيف في هذا الصدد ما يقوم على الأقسام التالية:

١- الموجودات.

٢- الأحداث.

٣- المجرَّدات.

٤- العلاقات.

وقد توسَّع الباحثون في هذه الأقسام وفرَّعوها حتى تستوفي المعاني التي تعبِّر عنها اللغة بكل جزئياتها. وسنضرب أمثلة من هذا التصنيف دون تفصيل.

فمن (الموجودات) تتفرع الأقسام فنجدُ: الحيّ وغير الحيّ، وللحيّ أجزاء تضمّ الحيوانات والطيور والحشرات.. كما تضمّ الإنسان وما يتّصل به كالقرابة والصفات والمجموعات البشرية.. أما غير الحيّ فمنه الطبيعي والمركَّب. والطبيعي يقسم إلى جغرافي ونباتي ومائي وغير ذلك. على حين أن المركَّب أو المصنَّع يقسم إلى موادّ معالجة كالأطعمة والأدوية، وإلى مواد ومنتجات مبنية كالسكن والحفريات ونحوها.. وإلى مواد ومنتجات غير مبنية كالأدوات الكتابية والآلات الموسيقية والصور والنقود والأثاث والأقمشة والأسلحة والملبوسات ونحوها.

ونجدُ من (الأحداث) الأحداث الطبيعية كالمناخ والنشاط الانفعالي كالحزن والخوف، والنشاط الفكري كالإدراك والذاكرة والتفكير، والإحساسي كالشَّمِّ والتَّذوُّق والإبصار ونحو ذلك.

ونقف من (المجرَّدات) على الوقت والمقدار والجاذبية والجودة والسرعة والطاقة وغير ذلك. (نحو العُمر والعدد والمركز والمسافة..).

كما نقف من (العلاقات) على أهمّ أقسامها: المكانية والزمانية والإشارية والعقلية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب نظرية الحقول الدلالية يهتمون ببيان أنواع العلاقات الدلالية داخل كل حقل من الحقول المدروسة. وقد انتهوا إلى أنَّ هذه العلاقات يمكن أن تحصر في الأنواع التالية:

١- الترادف.

٢- الاشتمال.

٣- علاقة الجزء بالكل.

٤- التَّضادّ.

٥- التنافر.

وليس من الضروري أن يتضمَّن كلّ حقل جميع هذه الأنواع، إذ يحوي بعض الحقول كثيراً من العلاقات، على حين أنّ حقولاً أخرى لا تحوي منها إلا القليل. وسنمرُّ بتحليل عامّ لهذه الأنواع تحت عنوان: (العلاقات الدلالية) في فقرة مستقلة من هذا الفصل.

ويلاحظ أنَّ مجال هذه النظرية لم يقتصر على التصنيف الدلالي للمفردات المعجمية، بل امتدَّ إلى تصنيف الأوزان الاشتقاقية وأجزاء الكلام والأدوات النحوية ونحو ذلك[٢].

---

(١) انظر: جدول الحقول الدلالية في المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٨٠ - ٨١.

ولا بدّ من أن يذكر الدارس في هذا الصدد جهود اللغويين العرب الذين كانوا سبّاقين إلى تصنيف المفردات بحسب المعاني أو الموضوعات. وقد تمثّلت الخطوط الأولى لهذا التصنيف في الرسائل الدلالية الصغيرة التي ظهرت مع بدايات التدوين. من ذلك رسائل متعدِّدة اختصت بموضوع واحد كالرسائل التي عنيت بالمفردات الدالة على خلق الإنسان، أو الخيل، أو الشاء، أو النخل، أو الكرم، أو المطر، أو البئر، أو اللبأ واللبن.. إضافة إلى رسائل عمدت إلى التصنيف الصرفي كرسائل الهمزة والأبنية كفعلت وأفعلت ونحوها. ويلاحظ أن التصنيف الدلالي توسَّع في اتجاه آخر، إذ وجد بعض اللغويين حاجة المتأدبين إلى انتقاء ألفاظ معيَّنة لِمعان محدَّدة تحديداً دقيقاً، فكان من ذلك كتب متعدِّدة كجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، وسحر البلاغة وسرّ البراعة للثعالبي وغير ذلك.

أما الاتجاه المعجمي فقد ورث مرحلة الرسائل الدلالية ذات الموضوعات المفردة، فقد سعى بعض اللغويين إلى ضمّ مجموعات من الرسائل مع الإبقاء على التصنيف الدلالي. وبذلك ولدت المعاجم التي عرفت بمعاجم المعاني أو الموضوعات كالغريب المصنَّف لأبي عبيد القاسم بن سلام، وفقه اللغة وسرّ العربية للثعالبي، والمخصَّص لابن سيده، ونظام الغريب في اللغة للربعي، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ لابن الأجدابي(١).

ولا شكَّ في أنَّ عمل أجدادنا اللغويين يختلف عن مثيله لدى الأوربيين في هذا العصر، لأسباب أهمها تطوّر الزمان وتوسّع آفاق الدرس وعمق تقنياته. وليس في هذا ضير يلحق بأجدادنا، إذ كانوا في عصرهم سبّاقين مبتكرين، وما زال في آثارهم كثير من الأفكار الرائدة

---

(١) انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٨٤ - ١٨٦.

التي تحتاج منا إلى دراسة ودعاية حتى تصل إلى حلقات الدرس اللساني المعاصر.

د- التحليل التجزيئي للمعنى:

ينطلق أصحاب التحليل التجزيئي للمعنى من نظرية ترى أن معنى الكلمة هو مجموعة من العناصر التكوينية أو النويّات المعنوية أو المكونات الدلالية. ومن المعروف أن هذا التحليل استخدم في مجالات لغوية متعدّدة. فقد قام كاتس وفودر (Katz and Fodor) بتطبيق مشهور قوامه البحث في معاني الكلمات بإرجاعها إلى المكوّنات أو المؤلّفات الأساسية، من خلال نقدهما لكتاب (البنى التركيبية) لشومسكي[1]. لقد وجد هذان الباحثان أن إقصاء (المعجم) عن البنية العميقة في القواعد التوليدية والتحويلية جمل إنتاج جمل غير صحيحة دلالياً وارداً، إذ ليس ما يمنع من صدور الجملة التالية:

يشربُ الحليبُ الطفلَ.

وقد سبقت الإشارة إلى هذا التحليل في الفصل السابق. إن كلمة (رجل) تحلّل بحسب هذه النظرية على النحو التالي:

اسم / محسوس / معدود / حيّ / بشريّ / ذكر / بالغ..

أما كلمة (امرأة) فتحلّل على النحو التالي:

اسم / محسوس / معدود / حيّ / بشريّ / أنثى / بالغ..

ويلاحظ أن كلمة (امرأة) تختلف عن كلمة (رجل) بمكوّن واحد هو مكوّن الجنس، على حين أن الكلمتين تشتركان في سائر المكونات.

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ١١٤، وموريس أبو ناضر (مدخل إلى علم الدلالة)، ص ٣٤.

ولم تكن القواعد التوليدية والتحويلية الميدان الوحيد لهذا التطبيق، فقد استخدم علماء كثر هذه التقنية في (الحقول الدلالية). إذ "يبدأ القيام بهذا التحليل بعد أن ينتهي تحديد الحقول الدلالية وحشد الكلمات داخل كلّ حقل. فلكي يُتبيَّن معنى كلّ كلمة وعلاقة كلّ منها بالأخرى يقوم الباحث باستخلاص أهمّ الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية وتميّز بين أفراده من ناحية أخرى. وقد اعتبر بعضهم التحليل إلى عناصر امتداداً لنظرية الحقول ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتاً. ومع ذلك فمن الممكن قبول نظرية الحقول دون التحليل العناصري والعكس"[1]. كما استخدم هذا التحليل للحكم على المفردات الداخلة في الترادف إثباتاً ونفياً، وللتمييز بين تعدُّد المعنى والمشترك اللفظي، وغير ذلك من العلاقات الدلالية.

ولهذا التحليل امتداد إلى المجاز والاستعارة. فجاكبسون (R. Jakobson) الذي كان من أوائل المهتمين بهذه النظرية يتوقّف عند مكوِّنات المفردات الداخلة في العلاقات المجازية. "فتشبيه الشجاع بالأسد والأبله بالحمار، أو اعتبار الحبّ ناراً، والرجل السياسي ثعلباً، إنما هو من قبيل التشابه بين مكونات المفردات اللغوية، فالحقل الدلالي للأسد يحتوي على الوحدة المعنوية الصغرى (شجاعة)، والحقل الدلالي للحمار على (بلاهة)، والنار على (كاوية)، والثعلب على (مكر). وقد تابع هذا النهج في دراسة المجاز ميشال لوغورن (M. le Guren) في كتابه (دلالة الاستعارة والمجاز المرسل)"[2]. كذلك اهتمّ يوجين نيدا (E. A. Nida) بالتحليل التجزيئي للمعنى وخصّه بواحد من كتبه. واقترح

---

(١) عمر، علم الدلالة، ص ١٢١، وانظر: أبو ناصر (مدخل إلى علم الدلالة)، ص ٣٥ - ٣٦.

(٢) انظر: بسام بركة، (اللغة بين الدراسات النفسية والدراسات اللسانية)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد / ٢٣/ ص ٥٠ - ٥١.

نيدا الاهتمام بتحليل الكلمات إلى عناصرها الأساسية حين نتناول المدلولات المجازية. إن طبيعة المجاز عند نيدا تقوم على انتقاء مكون دلالي من مجموعة المكونات التي تشكّل معنى الكلمة، أو تنتج عن التقاء واشتراك في عناصر معينة بين أطراف المجاز. وتُفسِّر الاستعارة بالنظر إلى المكونات الدلالية الصغرى المشتركة بين طرفيها، إذ كلّما كانت تلك المكونات أكثر عدداً وقابلية للاشتراك كانت الاستعارة قريبة المنال[١].

ويشير الدكتور تمام حسان إلى هذا النحو من التناول حين يعرض لمشكلات التحليل اللغوي للأدب. ويضرب على ذلك مثلاً كلمةَ (أمّ). ففي قوله تعالى: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٢]. يدور المجاز في ﴿أُمَّ﴾. على فارق السنّ، لأن مكة أقدم مما حولها من القرى. وفي عبارة (الخمر أمّ الكبائر) يدور المجاز على الولادة، لأن الكبائر تتولّد من معاقرة الخمرة. ويربط الدكتور حسان هذه الفكرة بشيوع المجاز، ويقول: "إن اختيار أحد مكونات المعنى لإنشاء المجاز يجعل المرء - بعد طول استعمال - ينسى ما عداه، فكأنه غير قائم. فإذا جعلت زيداً أسداً كان اختيار المعنى القائم على الشجاعة، وتختفي بعدئذ بقية المكونات المعنوية التي تختص بوصف الأسد وفصيلته"[٢].

٣- العلاقات الدلالية:

العلاقات الدلالية مصطلح حديث يدلّ على العلاقات بين الكلمات من نواح متعددة كالترادف والاشتراك والتضاد ونحو ذلك. وقد تولد هذا

---

(١) انظر: كتابنا، العربية الفصحى المعاصرة، دراسة في تطورها الدلالي من خلال شعر الأخطل الصغير، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) انظر: تمام حسان، (التحليل اللغوي للأدب)، مجلة الحصاد، العدد الأول، ص ١٧.

المصطلح من دراسة الحقول الدلالية، إذ تبيّن أن معنى الكلمة لا يتضح إلا من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى ضمن الحقل الذي تنتمي إليه. ويلاحظ أن اللغويين القدامى ولا سيما العرب منهم تنبّهوا على أهمّ ما ينضوي تحت هذا المصطلح: (العلاقات الدلالية) كالترادف والاشتراك والأضداد والفروق والعموم والخصوص وغير ذلك[١]. لكنّ الدرس الدلالي الحديث ينطلق من وجهة وصفية خالصة من أي أثر معياري، ويجعل هذه العلاقات في نسق واحد، ويسعى إلى أن تكون نتائجه منطبقة على كل اللغات.

وأهم ما يدرس في اللسانيات من هذه العلاقات ما يلي:

١- الدال ذو المدلول الواحد (Monosémie)، ويعرّف بأنه الدالّ الذي لا يقابله سوى مدلول واحد، إذ تكون العلاقة بينهما ثابتة. ويمثّل هذا النوع معظم اللغة. وتجدر الإشارة إلى أن اللغويين العرب دعوا هذه العلاقة بالتباين وسمّوا ما تنطبق عليه بالمتباين.

٢- الاشتمال أو التضمّن أو العموم (Hyponymie) - ويدلّ على الدالّ الذي يكون مدلوله عاماً. لأنه يضمّ دلالات متعدّدة تنضوي تحته. فكلمة (حيوان) مثلاً ذات دلالة عامة تشتمل على كلمات أخرى، نحو: نمر، وقطّ، وفرس، وكلب، وثعلب، وفيل.. ومن الممكن أن نجد في هذه الكلمات درجة ما من العموم، إذ يُدعى بعض هذه الحيوانات بأنه جنس أو فصيلة تضمّ أفراداً معيّنين. وبذلك يمكن ترتيب الكلمات في شكل هرم دلالي[٢].

٣- الترادف (Synonymie). هو تعدُّد الدوال التي تشير إلى مدلول واحد، وهو ما يعرف بالترادف الكامل. غير أن الرأي السائد لدى

---

(١) انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٩٦.

(٢) انظر: محمود حجازي، المعجمات الحديثة، ص ٥٨، وبالمر، علم الدلالة، ص ٩٩ - ١٠١.

اللغويين قديماً وحديثاً ينكر وجود الترادف الكامل، على حين أنه يميل إلى أن الترادف ليس إلا ضرباً من تقارب الدلالة بسبب وجود تشابه بين المدلولات، ويذكر أولمان في هذا الصدد أن الترادف التام نادر الوقوع لأن ذلك يفترض التماثل التام في جميع السياقات، وهو أمر غير وارد فعلاً. وإذا ما حدث هذا فإنه تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة تجعل كل لفظ يستقل بجانب من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد(١).

وتعمل أسباب كثيرة على إبراز هذه العلاقة الدلالية، أهمها: سبب معجمي، إذ يشرح معنى الكلمة في المعجم عادة بكلمة أخرى، وهذا يعني - كما يبدو - أن الكلمتين بمعنى واحد. كما تعمل الحالات التي يضطر فيها المتكلم أو المعلّم إلى تقريب كلامه إلى الفهم، على إبراز أمثلة كثيرة من المفردات المترادفة بسبب طرق الشرح والتفسير. وهناك سبب آخر يتعلّق بطبيعة النظر إلى المدلول، فقد يبدو أن للشيء المسمّى - كما يقول محمد المبارك - وجوهاً وصفات كثيرة، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته، وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجوه والصفات. من ذلك تسمية الدار منزلاً ومسكناً وبيتاً، فالدار سميت بذلك لأنها مستديرة في الأصل، وسمّيت منزلاً لأنها مكان النزول للمسافر البدوي، وسمّيت مسكناً لأنها موضع السكينة والاستقرار بعد طول عناء، وسمّيت بيتاً لأنها مكان البيتوتة. فكلّ لفظ من هذه الألفاظ يدلّ على المقصود نفسه بأحد هذه الاعتبارات التي قد يقصدها المتكلم أو يلاحظها أصلاً. ويرى المبارك أن هذا السبب هو أهم أسباب الترادف في اللغات جميعاً(٢).

ويبدو أن ما ذكره المبارك يستند إلى واحد من آراء اللغويين العرب

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٩٧.
(٢) انظر: محمد المبارك، فقه اللغة، ص ٢٠٠.

القدامى الذين أنكروا الترادف. فقد ذهب هؤلاء إلى أن ما يظنّ من المترادفات هو من المتباينات بالنظر إلى الصفات. وضربوا على ذلك قولهم: إنسان وبشر. فالأول وضع باعتبار النسيان، أو الإيناس، على حين أن الثاني وضع على اعتبار أنه بادي البشرة[١]. وعلى هذا فُسِّرت أمثلة الترادف الكثيرة، فالشيء له اسم واحد، أما سائر ما يطلق عليه فهو من الصفات. ويصطدم هذا التأويل الأخير بحقيقة لغوية عامة هي تحوّل الصفة بتناسي ملمحها الأصلي في الدلالة إلى اسم.

يضاف إلى ذلك أن عوامل لغوية متعدّدة تسهم في إبراز الترادف في كلّ اللغات. من ذلك في العربية أن التغيّر الصوتي يولّد صوراً عديدة لكلمة واحدة أصلاً، ككلمة (الصقر)، و (السقر)، (الزّقر). فهذه الدوالُّ لا بدّ من أن يكون أحدها أصلاً وما بقي فرعاً تولّد من العادات النطقية. كذلك نجد أن القلب المكاني يؤدي إلى مثل ما رأينا. ويؤدي التطور الدلالي أيضاً إلى أمثلة كثيرة من الترادف[٢].

ومن الأسباب التي تؤدي إلى الترادف المقبول عموماً ما يكون ناتجاً من الاقتراض، أو تداخل اللهجات، أو تعدُّد المستويات. فمن الملاحظ أن اللغويين قديماً وحديثاً أقرّوا بأثر الاقتراض في إبراز الترادف. ومن أمثلة هذا في العصر الحديث أن اللغة الإنكليزية فتحت الباب على مصراعيه - كما يقول أولمان - للاقتراض من اللغة اللاتينية وما تفرّع عنها من لغات. وقد عملت بذلك على إثراء مصادر الترادف فيها إثراء واسعاً واكتسب ألواناً من المعاني الدقيقة والدلالات المختلفة، كما ظفرت بتنوّع في التعبير إلى درجة لم تصل إليها أية لغة أوربية أخرى[٣]. ومن

(١) انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة، ص ٢٠٨.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢١١ - ٢١٢.
(٣) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ٩٩، وقارن بيالمر، علم الدلالة، ص١٠٣-١٠٤.

أمثلة الاقتراض الحديث في العربية دخول كلمة (تليفون) الأوربية وشيوعها قبل أن يُوضع لكلمة (الهاتف) العربية معناها الجديد فصارت الكلمتان مترادفتين. أما ما يتصل باللهجات فهو في العربية أوضح من غيره في سائر اللغات، لأن العربية الفصحى جمعت من لهجات قبائل متعددة. وهذا هو سبب كثرة المترادفات في العربية أساساً. كذلك نجد تعدّد المستويات اللغوية ذا أثر في هذا الصدد، إذ يختلف ما يشيع لدى هذا المستوى من الألفاظ عن غيره في مستويات أخرى. من أمثلة ذلك المجموعات التالية من الكلمات المترادفة بسبب انتمائها إلى عدة مستويات:

١- حامل، وحبلى.

٢- مرحاض، وتواليت، ودورة مياه.

٣- عقيلة الرجل، وامرأته، وزوجته، ومرته، وحرمته.

٤- قابلة، وداية، ومولِّدة.

٥- لحّام، وجزّار، وقصّاب.

٦- محلّ، ودكّان، ومخزن، و (سوبر ماركت).

ويميل بعض الباحثين المحدثين إلى تضييق دائرة الترادف، إذ يشترطون لتحقّقه أن يكون قابلاً للورود في السياقات المتعدّدة دون فروق تذكر، وأن يكون منتمياً لمستوى واحد، وأن يوصف من خلال فترة زمنية واحدة، وفي بيئة اجتماعية واحدة أيضاً[1]. والحقّ أن في هذا تضييقاً لا يقلّ في تطرّفه عن مبالغة الذين قبلوا المترادفات دونما احتساب لدور السياق وأثر الفروق الدلالية. ويبدو أن الإقرار بوجود هذه الظاهرة أمر حتمي، على أن يُفهم من ذلك أن الترادف لا يعني دائماً التطابق، وأن السياق هو الفيصل في الحكم الصحيح على الترادف وبيان ما ينتج منه من

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

فروق، وأن الأخذ بمفهوم (المشاكلة) الذي ذكره أجدادنا هو أقرب إلى حقائق اللغة من التشدّد في الإنكار أو القبول على حدٍّ سواء.

٤- تعدُّد المعنى (Polysemie). ويطلق على الدالّ الذي يكون له أكثر من مدلول. ومن المعروف أن هذا النوع دُرِس تحت مصطلح (المشترك)، غير أنّ المحدثين مالوا إلى التفريق بين شكلين من أشكال المشترك هما: تعدّد المعنى، والمشترك اللفظي. ويلاحظ الدارس أن هناك اتفاقاً عاماً على الإقرار بوجود (تعدُّد المعنى)، لأن المعاني غير متناهية، على حين أن الألفاظ متناهية، ولأن وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء التي نتناولها في الحياة أمر صعب. إنّ هذا الأمر - أي إيجاد كلمة مستقلة لكل شيء ومعنى - من شأنه أن يفرض عبئاً ثقيلاً على الذاكرة الإنسانية[١].

فتعدُّد المعنى إذن يلبّي الحاجة المتجدّدة للدلالة على معانٍ وأشياء تتوالد باستمرار عبر تطوُّر الزمان وتعدُّد المكان واختلاف شروط الحضارة. ولا شكّ في أن استعمال الكلمات التي تدلُّ على معانٍ متعدِّدة يعبِّر عن اقتصاد لغوي يسعى إليه أبناء اللغة.

والحقّ أن تعدُّد المعنى ليس مقتصراً على مجموعة من الكلمات التي تَبيّن اللغويون فيها هذه العلاقة، إنما يتعدّى ذلك إلى كونه ظاهرة لغوية عامة ولا سيّما على صعيد المعجم[٢]. فمن النادر أن يجد المرء مادة معجمية تستقلّ بمعنى واحد لا اختلاف أو تعدّد في بعض أجزائه. وليس في هذا - كما يبدو - خطر على الوظيفة الإبلاغية، لأنّ السياق له أثر حاسم في دفع الغموض الذي قد ينشأ من تعدُّد المعنى المعجمي، لأنّ

(١) انظر: أولمان، ودور الكلمة، ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) من الطريف أن الزّبيدي ذكر في التاج أن لكلمة (الغَرْب) أربعة وثلاثين معنى. انظر مادة (غرب)، ٣/ ٤٦٥ ط. الكويت.

للسياق من القرائن ما يجعل المعنى المقصود هو البارز، على حين تغيب المعاني الأخرى فيُؤمَن اللبس بذلك.

إنَّ النظر في آثار التغيّر الدلالي والمجازي يدفع بالدارس إلى اعتبار تعدُّد المعنى نتيجة لهذا التغيُّر من خلال تعدُّد الاستعمال، وتنوُّع السياقات. ويرى أولمان في هذا الصدد أنّ هناك طريقين تتبعهما الكلمات لاكتساب معانيها المتعدّدة:

١- طريق الاستعمال المتعدّد. ويضرب على ذلك مثالاً مشهوراً في الإنكليزية هو كلمة (Operation) التي تدل على عملية. إذ تستخدمها في سياق الحديث وأنت في المشفى أو السوق أو المعمل أو الجيش سن دون حاجة إلى وصفها دائماً بأنها عملية جراحية، أو تجارية، أو علمية أو عسكرية. وبذلك ترد كلمة (عملية) للدلالة على ذلك اختصاراً يعتمد على السياق. ويلاحظ أن استخدام هذه الكلمة أي (عملية) في الإنكليزية يتطابق واستعمالها في الفرنسية والعربية. ولعله يتطابق واستخدامها في لغات أخرى. ويبدو أن معنى حدوث الفعل (Action) المتضمَّن في كلمة (عملية) هو الذي سوّغ هذا الاستعمال المتعدّد الصور.

٢- النقل المجازي: وهو سبيل واضح المعالم في هذا الشأن، فقد يعمد المتكلم إلى ملاحظة علاقة المشابهة بين المدلولين ليحقّق نقلاً مجازياً. ومن ذلك إطلاق كلمة (Crane) الإنكليزية التي تعني طائر الكركي على الرافعة وهي آلة حديثة اعتماداً على شيء من المشابهة في الارتفاع والامتداد[١]. ومن ذلك إطلاق كلمة (عين) على الجهاز المعروف بالعين الساحرة في الفرنسية (oeil magique) اعتماداً على المشابهة في الشكل والوظيفة[٢].

---

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١١٥ - ١١٦، وعمر، علم الدلالة، ص ١٦٦.
(٢) انظر: المصطلحات العلمية والفنية، ٢/ ١٨٨.

ويلاحظ أن هذا النقل المجازي الذي ذكره أولمان نقل إرادي غير تصويري، أي أنّ أبناء اللغة لم يهدفوا منه إلى تحقيق تأثير معين أو ابتكار أدبي. ويطلق اللغوي الفرنسي المعاصر بيير غيرو (P. Guiraud) على هذا النوع مصطلح (التسمية الإدراكية) (La nomination cognitive)(١) ويقول في هذا الصدد: "نحن نعطي لشيء اسماً كان فيما مضى اسماً لشيء آخر ونشركه معه: مشترك تماثلي للأشياء في التشبيه، ومشترك تجاوري في المجاز المرسل والكناية. والتشبيه واحد من الطرق الشعبية الدائمة للتسمية.."(٢).. ومن أمثلة التسمية المولّدة لتعدّد المعنى قولنا في العربية (الخرطوم) دلالة على الأنبوب المطاطي المستعمل في نقل المياه. والخرطوم أصلاً هو الأنف، أو أنف الفيل خاصة، ثم استعير عن طريق المشابهة(٣).

ولا بدّ من أن نشير إلى أنّ عدداً من اللغويين المحدثين أخرجوا كل ما يفسَّر عن طريق المشابهة من تعدُّد المعنى، وأبقوه تحت مصطلح (المجاز)، لأنّ شرط هذا النوع من الدلالة - كما يرون - هو انتفاء العلاقة بين المعنيين، نحو (الخال): الشامة في الوجه، و (الخال) أخو الأم(٤). أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجاز له فلا يصحّ أن يعدّ هذا من تعدّد المعنى في حقيقة أمره، نحو (العين): الباصرة، و (العين): الجاسوس، لأنّ «العين» الثانية مجاز مرسل من إطلاق الجزء وإرادة الكلّ. ومن المؤكد أن تطبيق هذا الشرط سيجعل أمثلة تعدّد المعنى قليلة، إذ يغلب عليها وجود العلاقة الرابطة بين هذا المعنى وذاك. وتبقى معايير الفصل بين ما يدخل ضمن تعدّد المعنى، وما لا يدخل أمراً غير

---

(١) انظر: غيرو، علم الدلالة، ص ١٠٠، وقارن بالأصل الفرنسي la semantique, p. 57
(٢) غيرو: ص ١٠١.
(٣) انظر: كتابنا، العربية الفصحى المعاصرة، ص ١٨٧.
(٤) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ١٦٨، و ص ١٧٧ - ١٧٨.

مقطوع فيه برأي حاسم بسبب تعدّد المناهج وتباين التصنيفات، وعدم خضوع هذه المسائل الدلالية عامة لسبل مقعدة وقوانين صارمة.

٥- المشترك اللفظي (Homonymie): هو نوع من المشترك بوجه عام، غير أن الفرق بين هذا النوع وسابقه: تعدّد المعنى، هو أنّ تعدّد المعنى يشير إلى كلمة واحدة لها أكثر من مدلول، نحو كلمة (عملية) أو (عين)، كما مرّ بنا آنفاً، على حين أنّ هذا النوع: المشترك اللفظي يدلّ على اتفاق في اللفظ مشافهة، أو في الكتابة خطّاً، أو في كليهما معاً. إنّ الاتفاق الملحوظ في نطق الكلمة أو في كتابتها أمر عارض جاء نتيجة تطوّر صوتي أو تطابق عن طريق المصادفة بين كلمة أصيلة وأخرى دخيلة. ففي الفرنسية مثلاً تلفظ الكلمات التالية لفظاً واحداً: (verre): كأس، و (vers): نحو، (vert): خضرة، و (ver): دودة. وفي الإنكليزية من هذا النحو في الاتفاق نطق الكلمات التالية: (sea): بحر، و (To see): يرى، و (see): مقرّ الأسقف أو ما يدعى بالأبرشية[1]. أما الاتفاق في الصيغة مع تعدُّد الأصول التي تلاقت، فيمثل له أولمان بكلمة (Sound) الإنكليزية التي هي في الحقيقة أربع كلمات اتّحدت في صيغة واحدة. فـ (sound) التي تعني: صحيح البدن هي كلمة جرمانية قديمة، أما (sound) التي تعني: الصوت فإنها ترجع إلى الكلمة الفرنسية (son)، و (sound) بمعنى: سبر الغور هي امتداد للفعل الفرنسي (sonder)، و (sound) التي تعني: مضيق الماء، هي الكلمة الرابعة التي ربما أخذتها اللغات الجرمانية عن الكلمة الفرنسية السابقة[2].

وفي العربية من هذا النحو كلمة (الغُروب) التي تدلّ على: غروب الشمس وهي هنا مصدر لفعل غَرَب، وتدلّ على: الدِّلاء العظيمة وهي جمع

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٧.
(٢) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٢٥.

لكلمة غَرْب بمعنى دَلْو، وتدلُّ على الماء الذي يجري على الأسنان، وهي جمع أيضاً، مفرده: غَرْب وهو ماء الفم، وتدلّ على الوهاد المنخفضة. ومن الاتفاق العارض في الصيغة كلمة (النَّوى) التي تدلُّ على البعد وهي هنا مصدر، كما تدلُّ على أنَّ التمر صار له نوىً، وهي مصدر أيضاً. وتدلُّ على بذر الزبيب وعجم التمر وهي هنا جمع مفرده (نواة). ومن أمثلة هذا المشترك ما يكون ناشئاً من تطوُّر صوتي لا صلة له بالاشتراك في صيغة صرفية واحدة، نحو كلمة (حَنَكَ) التي وردت للدلالة على السواد بمعنى (حَلَكَ) لأنّها جاءت منها أصلاً بإبدال اللام نوناً، كما وردت بمعنى ما يتعلق بذقن الإنسان أو غيره، أي (الحنك) وهي الكلمة الأصلية. فهنا صار عندنا كلمتان متفقتان حروفاً عن طريق التطوُّر الصوتي.

وقد ينشأ المشترك اللفظي كما رأينا في مثال أولمان عن طريق تلاقي أصول عدد من الكلمات بعضها أصيل وبعضها دخيل. وفي العربية من هذا النحو كلمة (السُّور) التي تدلُّ على الحائط، والكلمة هنا عربية الأصل، وتدلُّ على الضيافة بتقديم الطعام، والكلمة ههنا فارسية دخيلة اتفقت لفظاً وخطاً والكلمة العربية الأولى. ومن ذلك أيضاً كلمة (الحُبّ) التي تدلُّ على الوداد، وهي عربية هنا، وتدلّ على الجرّة، وهي فارسية الأصل. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتفاق العَرَضي بين الأصيل والدخيل لا يلغي كون المعرَّب معرَّباً. وقد أشار إلى ذلك الخفاجي في كتابه (شفاء الغليل) حين تعرَّض لكلمة (سَكَّرَ)، فقال: «لا يضرُّ المعرَّب كونه موافقاً للفظ عربي كسكَّر، فإنه معرَّب، وإن كان عربيّ المادة، بمعنى: أغلق»[(١)] فالسَّكْر كلمة عربية بمعنى نقيض الصحو، غير أنَّ سكَّرَ بمعنى أغلق كلمة معرَّبة عن الآرامية وإن وافقت أصلاً عربياً (الاشتراك في س، ك، ر)[(٢)].

---

(١) الخفاجي، شفاء الغليل، ص ٨.

(٢) انظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص ٣٣١.

وهكذا يتبيَّن لنا أن الفرق بين تعدد المعنى (Polysémie) والمشترك اللفظي (Homonymie) هو بين وجود كلمة واحدة - في تعدُّد المعنى - تطوّر معناها عن طريق الاستعمال أو المجاز حتى صار لها معنيان أو أكثر من جهة، ووجود كلمتين أو أكثر من أصول مختلفة تلاقت في النطق أو الكتابة أو في كليهما معاً فظهر من ذلك اتفاق ظاهري في الصيغة من جهة أخرى. ولهذا الفرق أهمية خاصة لدى مؤلّفي المعاجم الأوربية لأنهم دأبوا على الفصل بين النوعين بوضع ما يدخل تحت تعدُّد المعنى في مدخل معجمي واحد، لأنه مفردة معجمية واحدة أصلاً، ووضع ما يدخل ضمن المشترك اللفظي في مداخل متعدِّدة، لأنه مفردات مختلفة[١].

٦- التضادّ (Antonymie): هو أن يكون للدال الواحد معنيان متضادان، لذلك عدَّه اللغويون نوعاً من المشترك بوجه عام. وبالنظر إلى التفرقة التي أوضحناها بين تعدُّد المعنى، والمشترك اللفظي، يكون التضادّ ناشئاً إما من تطوُّر في المعنى، وإما من تطوُّر في اللفظ.

وهناك أسباب كثيرة تبرز الأضداد في اللغات جميعاً، منها ما يتّصل باللهجات، وقد نبَّه اللغويون العرب على هذا السبب. فكلمة (السُّدفة) عند بني تميم تدلُّ على الظلمة، على حين أنّها عند قيس تشير إلى الضوء[٢]. كذلك يعمل الاقتراض عمله في إيجاد الأضداد على نحو ما مرَّ بنا في حديثنا عن الترادف والاشتراك. فكلمة (جَلَل) - كما يرى أحد الباحثين - أخذتها العربية من اللغة العبرية، وأعطتها معنيين متضادين هما: عظيم وحقير. وكلمة (الجَون) التي نقلت إلى العربية من بعض أخواتها اللغات السامية استخدمت للون الأبيض والأسود[٣].

---

(١) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ١٦٨، الحاشية رقم (١)، و ص ٦٩ وما يليها.
(٢) انظر: ابن الأنباري، كتاب الأضداد، ص ١١٤.
(٣) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٢٠٥، ٢٠٧ - ٢٠٨.

غير أنّ دور العوامل النفسية في إبراز هذه الظاهرة هو أكبر مما تقدّم، لأنّ معظم أمثلة الأضداد ينشأ من هذه العوامل، كالتشاؤم والتفاؤل والتلطّف والتهكّم والمبالغة في التعبير عن الانفعال، واللا مساس (Tabou)، ونحو ذلك.

فالعرب يطلقون كلمة (السليم) على السليم فعلاً وعلى الملدوغ تفاؤلاً بسلامته، كما يطلقون على الجماعة الراجعة من السفر كلمة (قافلة) لأنها قفلت، أي رجعت، كما يطلقونها على الجماعة الناهضة للسفر تفاؤلاً بأن تيسّر لها سبل الرجوع سالمة[1].

ويطلقون على سبيل التهكم كلمة (التبشير) وهي مختصّة بالخير على أمر فيه شرّ وعذاب[2]. وقد ذكر ابن الأنباري في كتابه (الأضداد) أنّ مما يشبه الأضداد قولهم في الاستهزاء: (مرحباً) بفلان، إذا أحبّوا قربه، ومرحباً به إذا لم يريدوا قربه، فمعناه على التأويل: لا مرحباً به[3]. وذكر في موضع آخر أن: "ممّا يشبه الأضداد أيضاً قولهم للعاقل: يا عاقل، وللجاهل إذا استهزؤوا به: يا عاقل.."[4].

كما يطلقون من التأدب كلمة (البصير) على الأعمى، وهي للمبصر كما هو معروف. ويطلقون كلمة (المولى) على العبد، وهي للسيّد أصلاً. ومن اللا مساس خوف الإنسان من الحسد، أو نفوره من الحرج. فيكون من ذلك استعمال لكثير من الكلمات في معان متضادة. فالرجل الحديد

(١) انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ٢٠٥.

(٢) من هذا النحو ما ذكره الكفوي في الكليات، ١/١٥١، من أن الاستعارة استعارة اسم أحد الضدين للآخر بواسطة تنزيل التضاد منزلة التناسب بطريق التهكم والتلميح، كما إذا قلت: (تواترت على فلان البشارات بعزله ونهب أمواله وقتل أولاده).

(٣) ابن الأنباري، الأضداد، ص ٢٥٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٥٨، وانظر: عمر، علم الدلالة، ص ٢٠٦.

البصر يدعى عند العرب بالأعور، خوفاً من الحسد، والأعور هو من ذهبت إحدى عينيه. كذلك تُدعى المرأة الكاملة العقل بالبلهاء[١]، كما تدعى المرأة الجميلة بالقبيحة[٢].

ومن المبالغة في التعبير عن الانفعال أو المشاعر العاطفية إطلاق كلمة (شيطان) على الحاذق الماهر، وهي في الأصل كلمة غير مستحبّة لدلالتها على الشرّ والخبث والدهاء والمكر. وإطلاق كلمة (فظيع) في مجال الاستحسان، وهي أصلاً لا تشير إلا إلى الشناعة والهول. وفي اللغة الفرنسية من هذا النحو إطلاق كلمة (فاجر) (Polisson) على الطفل، وكلمة (المعتوه الطيب) (bon bougre) على الصديق[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن علماء الدلالة المحدثين باتوا يفرّقون بين التضادّ بالمفهوم الذي أشرنا إليه؛ وهو الذي يدلّ على لفظ أو دالّ واحد له مدلولان متضادّان من جهة، والتخالف أو التعاكس من جهة أخرى. والتخالف عند هؤلاء هو وجود كلمتين مختلفتين لفظاً متضادتين معنى. نحو: واسع / ضيق، وشاب / مسنّ، وكبير / صغير، وحيّ / ميّت، وذكر / أنثى، ومتزوج / عزب[٤]...

ويلاحظ أن اهتمام اللغويين المحدثين بهذه الظاهرة عامة - التضادّ - كان ضئيلاً، مع أن علاقة التضادّ موجودة في جميع اللغات[٥]. في حين أنّ اللغويين العرب القدامى اهتمّوا بالأضداد اهتماماً كبيراً، ولهم في هذا المجال مؤلفات كاملة تناولوا فيها مئات الأمثلة، مع مناقشات ضافية

(١) انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة، ص ٢٠٦.

(٢) من هذا ما روته كتب الأدب من أن المتوكل سمّى جاريته وزوجته الرومية قبيحة مع أنها كانت بارعة الحسن.

(٣) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٢٠٩.

(٤) انظر: بالمر، علم الدلالة، ص ١٠٩ - ١١٢.

(٥) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ١٩١.

للأسباب التي تؤدي إلى الأضداد، وما دار حول ذلك من آراء متباينة. إن نظرة فاحصة إلى ما درسه العرب القدامى من الظواهر الدلالية التي تنضوي تحت مصطلح (العلاقات الدلالية) الآن تُوقفنا على مبلغ الاتساع والتعمُّق اللذين برزا في ذلك الدرس. ولعل هذه النظرة المستندة إلى أسس علمية هي التي تبرر لبعض الدارسين العرب المحدثين وصفهم لهذه الظواهر في العربية الفصحى بأنها من خصائص العربية التي تدلّ على ثرائها واتّساعها في التعبير.

٤- التغيّر الدلالي:

التغيّر الدلالي محور رئيس من محاور الدرس الدلالي الحديث، إذ تركزت جهود الباحثين فيه ضمن ما دعي بعلم الدلالة التاريخي (sémasiologie). "فقد كان أهمّ ما شغل علماء اللغة موضوع تغيّر المعنى، وصور هذا التغيّر، وأسباب حدوثه، والعوامل التي تتدخّل في حياة الألفاظ أو موتها"[1].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مسألة البحث عن قوانين لعلم اللغة في البحوث الغربية ارتبطت بفكرة (التطوّر) بوصفها مبدأ من مبادئ العلم والثقافة. وعلى الرغم من أنّ هذه الفكرة ظهرت في بيئة المفكرين في عصر التنوير، فهي لم تلق الاهتمام الواسع في الدراسات الإنسانية إلا بعد أن نفذت إلى العلوم الطبيعية، ولا سيما حين ارتبطت بكتاب داروين (Darwin)(ت ١٨٨٨م) المعروف بأصل الأنواع.

ويلاحظ هولتكرانس (Hultkrantz) أنّ مفهوم (التطوّر) غدا من خلال مؤلَّف داروين سمة لجميع البحوث الفكرية، مع ملاحظة المبالغة الكبيرة

(١) عمر، علم الدلالة، ص ٢٣٥، وانظر: Dictionnare de linguistique, p. 432

لدى بعض الباحثين حين يتحدَّثون عن أهمية هذا الكتاب بالنسبة إلى نموّ نظرية التطوّر وسيادتها[١].

وعلى هذا النحو من المبالغة طبَّق كثير من الدارسين نظرية داروين على اللغة لبحث التطوُّر الملحوظ في قطاعاتها كافة. وزعم هؤلاء أن الأنواع في الطبيعة، واللغات في التاريخ تتغيّر تبعاً لنواميس متشابهة. فالعاملان الجوهريان في اللغات هما كما في الأنواع: التغيّر والانتخاب الطبيعي. وقد قادت المبالغة كثيرين منهم إلى الزعم بأن اللغة كائن حي له طبيعته الذاتية، وأن تطوّر اللغة محكوم بقوانين ثابتة كالقوانين التي تحكم مظاهر التطوّر الأخرى في الطبيعة[٢].

ويبدو أن هذا التعسُّف ولّد معارضة شديدة دعت إلى التهوين من أثر داروين وعلوم الطبيعة في إبراز الأفكار التطورية، لأن فكرة التطور الثقافي لم تكن مجرّد تقليد تافه أو نقل للفكرة من التطوُّر البيولوجي، فقد كانت العلوم كلّها تتحرك نحو هذه الفكرة، لأنّ المبدأ كامن في طبيعة الحقائق[٣]. وظهرت نتيجة لذلك فكرة ترى أن نظرية التطور البيولوجي لا يمكن أن تنطبق على الوقائع الثقافية، بل إن عدداً من الباحثين رفض التسليم بوجود أيّ مشابهة بين التطور البيولوجي والتطور الثقافي بما فيه اللغة والمجتمع[٤]. ويلاحظ أن هذا الاتجاه المقاوم لإيجاد صلة بين قوانين العلوم الطبيعية وقوانين اللغة اشتدّ وتوضحت معالمه على يد عالم

(١) انظر: هولتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ص ١٠٣ - ١٠٤، وميتشيل، معجم علم الاجتماع، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) انظر: عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، ص ٣٧ - ٣٩، و ص ٥٧ - ٥٨، وانظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ص ١٢٥.

(٣) انظر: هولتكرانس، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٤) انظر: ماريوباي، لغات البشر، ص ٤٠ - ٤١، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص ٥٧.

الاجتماع المعروف دروكهايم (Durkheim) ت ١٩١٧م الذي أكّد العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبيّن أثر المجتمع وحضارته ونظمه وتاريخه في مختلف الظواهر اللغوية. وقد شنَّ دوركهايم وأعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية (Ecoles sociologique francais) هجوماً شديداً على الطبيعيين ومصطلحاتهم الدخيلة على البحث اللغوي، كالحياة والموت والوراثة والنشوء والارتقاء.

وهكذا غدت فكرة (التطوّر) الطبيعي غير مقبولة لدى معظم اللغويين المحدثين، ولا سيما بعد رفض دوسوسير اتخاذ معايير مستعارة من خارج اللغة، وإقراره أن اللغة لا تنتمي إلا إلى المجتمع، لأنها مؤسسة اجتماعية أساساً.

واستناداً إلى هذا التوجُّه نرى أن التغيّر اللغوي ينبغي أن يدرس ضمن أنظمة اللغة من خلال اتصالها بإطاري الزمان والمكان، وليس من الضروري القصد إلى استخلاص قوانين تحاكي في اطّرادها ودقتها القوانين العلمية.

ويلاحظ أن سيطرة المنهج الوصفي على البحوث اللغوية في الغرب، ولا سيما بعد دوسوسير، جعل الدارسين يبتعدون عن استخدام مصطلح (التطور) لارتباطه بمعنى التقييم، أي الانتقال من حال إلى حال ترقّياً نحو الأفضل. ولذلك غدا مصطلح (ehange) الذي يدلّ على التغيّر أكثر استعمالاً من مصطلحي (التطور) المعروفين في اللغة الفرنسية وبعض اللغات الأوربية الحديثة، وهما (Evolution) و (Developpement). وإذا ما حدث استخدام لأحد هذين المصطلحين فالغالب أن المقصود هو التغيّر دون أيّ حكم معياري.

ويعبّر أندريه مارتينيه عن هذا الفهم للتغيّر اللغوي حين يرى أن عالم اللغة يهتم بتسجيل التغيّر على أنه وقائع تسجّل وتشرح ضمن إطار

العادات اللغوية التي تنتمي إليها. ويرى أنه ليس من حقّ عالم اللغة أن يصدر حكمه لها أو عليها[١]. فكلّ ما يعنيه الباحثون من (التغيّر) هو أنّ هناك شيئاً ما حدث للغة، أو أنّ هناك ظواهر لحقت بها في فترة زمنية، وعلى هذا المستوى من مستويات الدرس اللغوي أو ذاك.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم اللغويين القدامى ولا سيما العرب منهم وقفوا من مظاهر التغيّر اللغوي عامة موقفاً متشدّداً، إذ دأبوا على عدّ كلّ انحراف عن أنظمة اللغة أو دلالات ألفاظها خطأ يجب أن يقاوم. وحجّتهم في ذلك هي أنّ المظاهر الجديدة تخالف القواعد والنصوص التي سُجّلت في كتب اللغة والتي ارتضاها العلماء الموثوق بهم. ولهؤلاء اللغويين معايير خاصة يجدر بالدارس المحدث أن يلمّ بها وأن يراعي ظروف تشكّلها قبل أن يصدر بشأنها أحكاماً صارمة[٢].

وبالنظر إلى قطاعات الدرس اللساني نرى أن التغيّر اللغوي يمكن أن يلاحظ في الأصوات أو الصرف أو التركيب أو الدلالة. وقد سعت بحوث ودراسات كثيرة إلى تبين ملامح التغيّر الخاصة بهذا القطاع من اللغة أو ذاك، وصولاً إلى سمات عامة أو قوانين مشتركة تتقاسمها اللغات جميعاً.

ومع أن ما أنجزته اللسانيات في دراسة التغيّر الصوتي والصرفي والتركيبي ليس بالأمر الهيّن، فإنّ التغيّر الدلالي يبقى المجال الكبير الذي يتّسع لبحوث كثيرة يمكن أن يتناولها الباحثون من أكثر من جانب. وسبب ذلك أنّ المفردات عناصر لغوية تنافي مبدأ الاستقرار، لأنها قابلة للتأثر بالزمن وظروف المجتمع وتطوّر الثقافة والعلوم. فالأصوات والصرف والتركيب تمثل أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها. وإذا

(١) انظر: مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٠.

(٢) للمقارنة بين هذا الدرس للتغيّر والتطوّر الدلالي انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ٢١٨ - ٢٢٤.

ما حدث تغيّر مسّ هذه الأنظمة كان من الممكن تقعيده في قاعدة أو قانون مطّرد. على حين أن المفردات لا تخضع أصلاً لشروط النظام الذي تتسم به القطاعات السابقة، لأن المفردات (قائمة) عددية يضمّها المعجم دون أن تتخذ شكل منظومة. ويؤكد اللغوي الفرنسي فندريس (Vendryes) وجود فرق في تغيّر اللغة بين الأصوات والصرف والنحو من جهة، والمفردات من جهة أخرى. وهو يرى في هذا الصدد: "أنّ الحياة تشجّع على تغيّر المفردات، لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثّر في الكلمات. فالعلاقات الاجتماعية والصناعات والعدد المتنوعة تعمل على تغيّر المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة أو تحوّر معناها وتتطلّب خلق كلمات جديدة. ونشاط الذهن يُستدعى دائماً للعمل في المفردات. وبالاختصار فإن الأسباب التي تؤدي إلى تغير الظواهر ليست في أي مادة أكثر تعقيداً ولا عدداً ولا تنوعاً منها هنا"[1]. فالمفردات على العكس من أنظمة اللغة الأخرى لا تستقرّ على حال لأنها تتبع الظروف.

إن تشعُّب هذا البحث وما يتطلبه من استقصاء وتفصيل يضيق عنهما هذا العرض الموجز؛ يجعلنا نقتصر على أهمّ ما يرد عادة تحت عنوان (تغيرات المعنى) (Les changements des sens) من الأسباب والأشكال والمجالات.

أ- أسباب التغيّر الدلالي:

عرف علم الدلالة الحديث نظريات مختلفة توضّح أسباب تغيّر المعنى. من ذلك ما عرض له ماييه (Meillet) ونيروب (Nyrop)، وأولمان (Ullmann)، وغيرو (Guiraud) وغيرهم. ويبدو أن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب خارجية، وأخرى داخلية يلقى تأييد معظم الباحثين في هذا

(١) فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصّاص، ص ٢٤٧.

المجال، مع ملاحظة مهمّة هي أن ما تبيّنه الباحثون من أسباب تغيّر الدلالة، ليس إلا نوعاً من الاتجاهات العامة التي لا ترقى إلى مستوى (القوانين)[١].

وتشير الأسباب الداخلية إلى كلّ ما يتّصل باللغة، كالأسباب الصوتية والاشتقاقية والنحوية والسياقية التي تظهر في مدار الاستعمال. ويلاحظ أنّ بداية التغيّر تكون على شكل انحراف أو خروج عن المألوف. لكنّ هذا التغيّر يغدو بعد كثرة الاستعمال عُرفاً متواضعاً عليه، ولا سيما إذا كان يلبّي حاجة ماسّة. إن التقارب بين صوتين من كلمتين مختلفتين قد يؤدي إلى جعلهما كلمة واحدة ذات معنيين، وهذا ما يحدث عادة في الكلمات التي تتّحد صيغة أو نطقاً في المشترك اللفظي. كما قد يؤدي الانحراف في نطق بعض الأصوات إلى اتجاه عكسي، إذ تغدو للكلمة صورتان لفظيتان أو أكثر مما يفضي إلى الترادف. مثال ذلك في العربية: (الصقر) و (السقر) و (الزقر) التي تدلّ مع اختلاف الصور اللفظية الناشئة من الإبدال على مسمّى واحد. وقد يكون التغيّر الصوتي موحياً بوجود فرق دلالي لم يكن وارداً حين كانت صورة الكلمة واحدة. من ذلك في العربية أيضاً كلمة (الغلط) التي تنطق بإبدال الطاء تاء على صورة أخرى هي (الغَلَت). فالغلط كما هو معروف اسم عام للخطأ، على حين أنّ (الغَلَت) اسم خاص بالخطأ في الحساب كما ذكر بعض اللغويين[٢]. ومن هذا النحو الذي يُفسَّر على أنه سبب صوتي للتغير الدلالي، ما ذكره بعض اللغويين العرب من أن (العضّ) عامّ، و (العظّ) للدهر خاصّ، ففرقوا بين معنى عام وآخر خاصّ مقتصرٍ على هذا المعنى المجازي[٣].

(١) انظر: غيرو، علم الدلالة، ص ١٢٥.

(٢) انظر: اللسان، ٢/ ٦٤، والقاموس المحيط، ص ٨٧٨، وتاج العروس، ١٩/ ٥١٧.

(٣) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص ٩٣، وقارن باللسان، ٧/ ٤٤٧، والقاموس، ص ٨٩٩، والتاج، ٢٠/ ٢٣٥.

وتسهم الأسباب الاشتقاقية التي تنتج عن مجانسة في الأصول في إبراز أمثلة من تغيّر الدلالة، إن الخلط بين أصلين من أصول الاشتقاق يقود إلى تقريب معنى أحدهما من الآخر توهُّماً. من ذلك أن معنى قولهم (ضَرَبه فأشْوَاه): ضربه فأصاب شَوَاه، والشَّوى: أطراف الجسد كاليدين والرجلين، وقحف الرأس، وظاهر الجلد، واحدته: شَوَاة. لكنّ ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) ينقل عن أهل عصره أنّهم يعنون بذلك: ضَرَبه فأحرقه، كما يُشْوَى اللحم في النار[١]. والسبب في هذا هو تقارب الكلمتين: (شَوَى)، بمعنى أحرق، و (شَوَى) جمع شَوَاة، بمعنى الجِلْد أو أطراف الجَسَد.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغوي المعاصر بيير غيرو لاحظ هذا النوع من الجناس الاشتقاقي ودعاه بالاشتقاق الشعبي (L'etymologie populaire)، وهو - كما يقول - اختلاط يحصل في ذهن أناس من ذوي الثقافة الضحلة، فينسبون إلى الكلمة بسبب هذا أصلاً أو تشكيلاً تخيلياً، فتتغيّر قيمتها تبعاً لهذا، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيّر فعلي للمعنى. من ذلك كلمة (souffreteux) التي جاءت الفرنسية من مصدر لاتيني (souffrancta) بمعنى مقطوع، لكنها ربطت من غير مسوّغ بكلمة (souffrir) بمعنى تألم[٢].

وتؤدي الأسباب النحوية والموقعية في السياق اللغوي إلى كثير من التغيّر الناشئ من كثرة استعمال كلمة في موضع معيّن. من ذلك في العربية كلمة (الفشل) التي تدلّ على الضعف. غير أنّ كثرة استشهاد الناس بورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ﴾ [الأنفال: ٨/٤٦]، وذلك في مواطن التنازع المؤدي إلى الإخفاق عادة جعلهم يظنون

(١) انظر: ابن مكي، المصدر السابق، ص ٣٠٠، وقارن باللسان، ١٤/ ٤٤٥-٤٤٩.
(٢) انظر: غيرو، علم الدلالة، ص ١٢٠ - ١٢١.

أن معنى الفشل هو الإخفاق[١]. وقد مرَّ بنا حين الحديث عن السياق أنّ استعمال الكلمة ضمن مجموعة من الكلمات المتراصفة يؤثر تأثيراً كبيراً في معناها، وأمثلة ذلك كثيرة.

أما الأسباب الخارجية فتشير إلى العوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية والنفسية التي تؤدي إلى تغيّر المعنى. وأهمّ هذه العوامل ما يرجع إلى الظواهر الاجتماعية التي تضمّ طرق الحياة وأنماط السلوك والعادات، وما يتّصل بكلّ فئة من فئات المجتمع من ملامح. إن معنى (السفر) كان مرتبطاً في المجتمع البدوي الصغير بالسفور أي البروز والجلاء من ناحية، وبالركوب، أي امتطاء ظهر من ظهور الدواب من جهة أخرى. على حين أنّ معنى (السفر) أقربُ في أذهان الناس الآن إلى (النقل) منه إلى ركوب ظهر أو امتطاء دابة، وما ذلك إلا لتغيّر طبيعة المجتمع بين البداوة والحضارة. وقُلْ مثل ذلك عن كلمات أخرى كالدار والمنزل والأثاث والفرش التي تغيّرت معانيها بسبب التطوّر الحضاري المشهود.

وتنضوي العوامل التاريخية والثقافية تحت الأسباب الاجتماعية عند عدد من الباحثين، لأن التاريخ والثقافة والسلوك وطرق العيش تأتلف لتشكّل ملامح المجتمع البشريّ. فمن العوامل التاريخية ما يدلّ على (تطوّر) الأشياء، مع بقاء الأسماء دونما تغيير. وهذا ما يُنتج صوراً متعدّدة من التغيُّر الدلالي. فكلمة (ريشة) مثلاً، كانت تدلّ في العربية على ريشة الطائر، ثم على أداة الكتابة، ثم على الفرشاة في الرسم، ثم على وسيلة الخلق والتكوين الفني، كما في قولنا: ريشة الشاعر[٢]. ولأنّ سبب هذا التغيّر في الدلالة راجع إلى عامل تاريخي فإن كلمة (plume) أي الريشة في الفرنسية تعرَّضت لمثل ذاك التغيّر في كلمة ريشة العربية. ولعلّ لتغيّر

(١) انظر: محمد المبارك، فقه اللغة، ص ٢١٣.

(٢) انظر: كتابنا، العربية الفصحى المعاصرة، ص ١٢٣ - ١٢٨، و ص ١٩٧.

معنى كلمة الريشة في الفرنسية أثراً في تغيّر معنى الريشة في العربية الفصحى المعاصرة، بسبب إشراب بعض المفردات العربية معاني أجنبية عن طريق الاتصال الثقافي والحضاري. وفي العربية من هذا النحو تغيُّر دلالات الكلمات التالية بسبب تطور الزمان واختلاف الظروف الحضارية: القطار والبريد والجريدة والمجلة والسكة والقافلة والنادي والقرية.

ومن العوامل الثقافية المتصلة بالمجتمع اتصالاً وثيقاً ما يتعلّق بالدين والشعائر والعادات التي تتولّد من ذلك. فالدين الإسلامي حين ظهر في حياة العرب بالبعثة النبوية أثّر في عدد كبير من المفردات، فأمات كلماتٍ متعدّدة لنفور الدين الجديد منها أو لإبطاله ما تدلّ عليه، وأحدثَ مفرداتٍ جديدة لفظاً ومعنى، وغيّر معاني كثير من المفردات التي كانت تستعمل عصرئذ. وأمثلة هذا الجانب أوضح للدارس العربي من أن تحتاج إلى شرح. فكلمات: الخليفة وأمير المؤمنين وبيت المال وأهل الذمّة، جاءت مع الدين، وكلمات: الحجّ والصلاة والزكاة والصوم غيّرت معانيها إذ خُصّصت بعد تعميم. وكلمات أخرى أُخرجت من الاستعمال لدلالتها على آلهة الجاهلية وعادات أهلها الدينية التي غلب عليها الشرك الذي نبذه الدين الجديد. ومن العوامل الثقافية المعروفة في هذا المجال ما تحدثه التيارات الفكرية والمدارس الأدبية والمراكز العلمية والتربوية من أثر في تغيّر الدلالة في مختلف اللغات.

وتنفرد العوامل النفسية بدور مهمّ في إحداث التغيّر الدلالي. وقد سبقت الإشارة إلى أهمية هذه العوامل حين الحديث عن الأضداد. ونورد هنا أمثلة من التغيّر الدلالي الناتج من (التابو)، وهو اسم للمحظور والممنوع ذِكْره[1].

ويلاحظ أن أهم ميدان تكثر فيه أمثلة هذا السلوك النفسي هو ما تعلّق

(١) انظر: فرويد، الطوطم والتابو، ص ٤١ - ٤٩.

بالألفاظ (الجنسية) وما يقاربها ممّا تحسن الكناية عنه ويقبح التصريح به[١]. من ذلك أنّ القرآن الكريم كنّى عن العلاقة الجنسية بألفاظ متعددة، كالحَرْث، والملامسة والمباشرة، والإفضاء.. ومن هذا النحو دفعُ الحرج بالإعراض عن التصريح بما يتّصل بقضاء الحاجة وأمكنتها، إذ يمجّ الذوق أيّ كلمة ذات دلالة صريحة، وينحو إلى استعمال كلمات غامضة أو غير مباشرة في الدلالة على المسمّى. نحو الكنيف والخلاء والغائط والمرحاض ودورة المياه، و (التواليت) والحمّام[٢].. ويتّضح من الأمثلة السابقة أن هذا النوع من العوامل النفسية يؤدي إلى تغيّر الدلالة حين يُبرز صوراً من الترادف، إضافة إلى ما سبق تبيُّنه من إبرازه صوراً من الأضداد.

ب- أشكال التغيُّر الدلالي:

تسلك الدلالة في تغيُّرها سُبلاً معروفة في معظم اللغات، وهي التي تعرف بقوانين المعنى أو أشكاله ومظاهره. وقد شاع في الدراسات الدلالية الحديثة تقسيم منطقي اعتمده بريال (Breal) وغيره من علماء الدلالة. ويظهر هذا التقسيم حين يقارن المعنى الجديد بالقديم:

- فإذا كان المعنى الجديد أضيق من القديم ظهر ما يُدعى بالتخصيص أو تضييق المعنى.
- وإذا كان المعنى الجديد أوسع من القديم ظهر ما يُدعى بالتعميم أو توسع المعنى.

---

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٧٤، وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٤٠، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٢٦٥.

(٢) انظر: عبد القادر أبو شريفة وحسين لافي وداود غطاشة، علم الدلالة والمعجم العربي، ص ٦٧ - ٦٨.

- أما إذا كان المعنى الجديد مساوياً للقديم، فيظهر شكل آخر يُدعى بنقل المعنى من مجال إلى آخر[١].

وعلى الرغم من إحكام هذا التقسيم، إذ ليست هناك إمكانية لإيجاد قسم رابع، فإنّ هذه الأشكال أو القوانين كما يدعوها بعض الباحثين ما تزال بحاجة إلى المزيد من البراهين كي تصبح في مستوى (القوانين) العلمية إذا أُريد لها ذلك. ولذلك يتوجّب على الدارس أن يبتعد عن إصدار أحكام شاملة في هذا الشأن، وأن يأخذ الأمور بمنتهى الحيطة والنظرة الواقعية[٢].

فالتخصيص يدلُّ على تضييق المعنى، وذلك بقصر العامّ على بعض أفراده. ويمكن تفسيره على أساس أن انقراض بعض الأشياء أو العادات أو مظاهر السلوك المعبّر عنها دلالياً يؤدي إلى انحصار الدلالة بما بقي من ذلك متداولاً دون أن تلغى المرحلة التي كانت الدلالة فيها عامّة. كما يمكن أن يكون أمن اللبس سبباً في هذا التغيّر، لأن الدلالات العامة قد توقع في سوء الفهم، بسبب جواز انطباقها على أشياء كثيرة، فيكون التخصيص تحديداً للمقصود وإهمالاً لما عداه. كذلك يبدو أن شيوع نوع مما تصحّ عليه الدلالة من المدلولات يقود إلى هذا التخصيص، لأنه إبراز للشائع وإعراض عن غيره. يضاف إلى ذلك، ولا سيما على صعيد العلوم ومصطلحاتها، أنّ إضافة ملامح تمييزية جديدة للكلمة يجعل ما تنطبق عليه قليلاً، لأنه كلما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفراده[٣]. ومن أمثلة التخصيص في العربية (الحج) إذ اقتصرت دلالته على زيارة البيت الحرام في أيام معدودة من أشهر معلومة، وكان الحج عند الناس هو القصد

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٦١ - ١٦٣.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٨٦ - ٨٧.
(٣) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٢٤٦.

عامة. كذلك (الصلاة) التي خُصَّت بها الشعيرة المعروفة من شعائر الإسلام، وكانت (الصلاة) عند العرب الدعاء على غير نظام معلوم[١]. ومنها أيضاً (الرَّثّ) التي ترد صفة لكلّ خسيس، ثم غَدَت تخصّ اللباس البالي. وهناك من هذا النحو أمثلة كثيرة دوّنها اللغويون في مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي، وقد ظهر بعضها بعد عصر الاحتجاج، منها:

١- (الصَّقْر) التي تدلّ على كلّ ما صاد من سباع الطير كالشواهين والعقبان والبزاة، ثم خصّها الناس كما يقول الزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ) بضرب واحد منها.

٢- (الرَّيْحان) التي تدلُّ على كلّ نبت طيّب الريح، لكنّ الناس كما يذكر الزُّبيدي وابن مكي (ت ٥٠١هـ) يقولون: رَيْحان للآس خاصة دون سائر الرياحين.

٣- (الخَيْزُران) وهو كلّ عود ليّن ينثني، غير أن الناس خصّوا به نوعاً تُصنع منه الأطباق خاصة.

٤- (الذُّباب) وهو اسم واقع عند العرب على صنوف شتّى كذُباب العسل وذباب الرياض.. لكنّ الناس لا تُوقع الذباب إلا على الجنس الذي يألف البيوت.

٥- (الإسكاف) وهو اسم لكلّ صانع عند العرب، غير أن الناس خصّوا به (صانع الخفاف).

٦- (البهيم) وهي صفة لكلّ لون خالص لا يخالطه غيره، لكنّ الناس خصّوا بها الأسود دون غيره من الألوان فقالوا: أسود بهيم.

---

(١) من أمثلة هذا النحو الكثير من المفردات التي كانت عامة المدلول ثم شاع استعمالها في الإسلام في معانٍ خاصة، كالصوم والزكاة والجهاد والكفر والإيمان والنفاق والركوع والسجود..

ومن أمثلة التخصيص في الفرنسية كلمة (Poison) التي تدلُّ على الجرعة من أي سائل، ثم تخصَّصت بالدلالة على (السّمّ) أو الجرعة السامة. يقول أولمان في هذا الصدد: "إنّ الجرعات السامة دون غيرها هي التي استرعت الانتباه واستأثرت به لسبب أو لآخر، وبهذا تحدّد المدلول وأصبح مقصوراً على أشياء تقلّ في عددها عمّا كانت عليه الكلمة في الأصل إلى حدّ ملحوظ"[1]. وفي الإنكليزية من هذا النحو كلمة (Meat) التي كانت تدلُّ على الطعام مطلقاً، ثم غدت تدلّ على اللحم خاصة.

أما التعميم فيكون بتوسيع معنى الكلمة وما تشير إليه من مفاهيم. ويُفسَّر التعميم على أساس أن الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقلّ قدْر من دقّة الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهمها بالقدر التقريبي الذي يحقّق هدفهم من الكلام والتخاطب. فالحرص على إيقاع الألفاظ في مواقعها المحدّدة ومراعاة الفروق لا يشيع إلا لدى الفئات المثقفة من المجتمع.

ويكون التعميم عن طريق إسقاط بعض الملامح التمييزية، فيزداد عدد ما تنطبق عليه الدلالة. كما يكون عن طريق إهمال (الفروق) التي نصَّ عليها اللغويون، وتجاوز شروط تقييد الدلالة، إضافة إلى دور أساليب الاختصار والتقريب والاقتصاد في إبراز هذا التغيّر الذي تتّسع فيه الدلالة أو يتعدد ما تنطبق عليه.

ومن أمثلة التعميم في العربية - وهي كثيرة - كلمات (البأس) و (الوِرْد) و (الرائد) و (الهدف) و (الغرض). فالبأس في الأصل: الحرب ثم كثر استخدامه فاكتسب عموم المعنى، فغدا (البأس) يدلّ على الشدة

---

(١) أولمان، دور الكلمة، ص ١٦٢.

في كل شأن. والوِرْد أصله إتيان الماء ثم استعمل لإتيان كلّ شيء. والرائد هو الرجل الذي يطلب لأهله الكلأ أصلاً، ثم توسّع المعنى فغدا (الرائد) الذي يطلب شيئاً مع التقدّم والسبق في أي مجال. ومنه في العربية الفصحى المعاصرة: الرائد الذي يقود مركبة الفضاء، والرائد الذي يتقدّم شعبه في مسيره نحو أهدافه. والهدف أصلاً المشرف من الأرض، ثم غدا يدلّ على كلّ شيء مرتفع من بناء أو رمل أو جبل. ولم تقتصر الدلالة على ذلك بل غدت تشير إلى أيّ غرض مقصود مادياً كان أو معنوياً. والغرض في الأصل: الهدف الذي يُنْصَب لِيُرْمَى عليه، ثم غدا كلّ حاجة وبغية وقصد غرضاً[1].

ومن أمثلة التعميم التي سجّلها اللغويون في مصنّفات اللحن والتثقيف اللغوي بعد عصر الاحتجاج:

١- (الراكب)، وهي لِراكب البعير خاصة، لكنّ الناس جعلت (الراكب) لكلّ من يمتطي ظهراً من الدوّاب.

٢- (الاستحمام)، وهو الاغتسال بالماء الحارّ، غير أن الناس جعلت (الاستحمام) دالًّا على الاغتسال عامة دون التقيّد بكون الماء حاراً. وهكذا صار كلّ اغتسال استحماماً بأيّ ماء كان.

٣- (السُّرى)، وهو سير الليل خاصة، غير أنّ الناس ذهبوا إلى أن (السُّرى) هو السير أي وقت كان.

٤- (الرَّحل)، وهو سرج البعير خاصة، ثم غدا في استعمال الناس دالاً على الأثاث والمتاع وجميع الأغراض، والمسكن أيضاً.

---

(١) انظر: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص ٢٥ - ٢٦، ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢١٨ - ٢١٩، وكتابنا، العربية الفصحى المعاصرة، ص ٥٨ - ٦٠.

٥- (الحشيش)، وهو اليابس من العشب، غير أن الناس جعلت (الحشيش) عاماً لكلّ عشب يابساً كان أو رطباً، مع أنّ (العشب) هو الأخضر.

٦- (الكأس)، وهي الإناء المخصوص الذي فيه شراب، لكنّ الناس استعملت (الكأس) للدلالة على الإناء الذي يشرب فيه وإن كان فارغاً. مع أن الإناء الفارغ يُدعى (قدحاً)[١].

وفي الفرنسية من هذا النحو كلمات (Arriver) و (Aborder) و (salaire) و (Chauffeur) و (panier). فكلمة (Arriver) كانت تدلّ على الوصول إلى الشاطئ، ثم شاع استعمالها في كل وصول. وكلمة (Aborder) تدل أصلاً على بلوغ الشاطئ أو الرسوّ عليه، ثم صارت تستعمل في كلّ اقتراب أو دنوّ أو وصول. وكلمة (salaire) كان معناها في الأصل حصّة الجندي من الملح، ثم غدت تدل على راتب الجندي، وشاعت بعد ذلك للدلالة على كلّ أجرة. وكلمة (chauffeur) كانت تدل على وقّاد النار في القطار الذي يعمل على البخار، ثم توسّع استعمالها للدلالة على كل سائق آلية. وكلمة (panier) كانت تدل على سلّة الخبز، ثم غدت تدلّ على كلّ سلّة.

وينفرد الانتقال من مجال إلى آخر بجانب مهمّ في تغيّر الدلالة، وذلك لتنوّعه واشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيّلات[٢]. ويقوم هذا الانتقال على تغيّر مجال الاستعمال. فالمعنى الجديد هنا ليس أخصّ من المعنى القديم ولا أعمّ، إنما هو مساوٍ له، ولذلك يتّخذ

---

(١) انظر: أحمد محمد قدور، التطور الدلالي في مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري (أطروحة دكتوراه) ص ٢٦٨ - ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٧ - ٢٧٨، ٢٧٥ - ٢٧٦، ٢٥٧ - ٢٥٨، ١٠٧ - ١٠٩، على التوالي.

(٢) انظر: عمر، علم الدلالة، ص ٢٤٩.

الانتقالُ المجازَ سبيلاً له، لِما يملكه المجاز من قوّة التصرّف في المعاني عبر مجموعة متعدّدة من العلاقات والأشكال. وتجدر الإشارة إلى أن اللغويين القدامى والمحدثين اهتموا على حدّ سواء بالاستعارة والمجاز المرسل، لأنهما قطبا المجاز الذي تعبره الدلالات من مجال إلى آخر.

ففي الاستعارة فرّق المحدثون بين نوعين: أحدهما يدلّ على تبديل لغوي أو نقل غير تصويري. والآخر يشير إلى الابتكار في التصوير لإثارة المتلقي. فالنوع الأول هو في الأصل طريقة للتسمية دون قصد إلى أي غرض فنّي. وقد أطلق غيرو (Guriaud) على هذا النوع مصطلح التسمية الإدراكية كما مرّ بنا حين الحديث عن تعدُّد المعنى. من ذلك أمثلة كثيرة في العربية والفرنسية وغيرهما من سائر اللغات، نحو (رِجْل الكرسي) و (عَين الباب) و (عُنق الزجاجة) و (رأس الجسر) و (أسنان المنشار والمشط والدولاب)، و (ذراع الآلة)[1]. وقد أنكر بعض المحدثين إطلاق مصطلح «استعارة» على هذا النمط من الاستعمال اللغوي، لأنه لا يهدف إلى تحقيق تأثير معيّن - كما هي الحال في ضروب المجاز الفني - أو ابتكار أدبي. أما النوع الثاني فهو في الأصل استعارة فنية مقصودة، لكنّها لِطول الاستعمال الذي يولّد الاعتياد ويُزيل الإثارة والإدهاش الفني تغدو استعارة ذاوية أو ميتة سرعان ما تتحوّل إلى رصيد اللغة المعجمي. وقد اهتمّ أولمان وغيره من اللغويين والنقاد بهذا الموضوع الذي دَعَوه ببلى المجاز[2]. ومن أمثلة هذا النحو ما أورده الزمخشري (٥٣٨هـ) صاحب

(١) انظر: غيرو، علم الدلالة، ص ١٠٠ - ١٠٢، ودراستنا (في الدلالة والتطوّر الدلالي)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٦ لعام ١٩٨٩م، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٢) انظر: دراستنا (مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث)، في مجلة عالم الفكر، العدد /٤/ المجلد /١٦/ لعام ١٩٨٦م، ص ٣٧ - ٤٠.

(أساس البلاغة) من ضروب التحوّل من المجاز إلى اللغة. ففي مادة (الشبل) نجد أنه يُقال: أَشْبَلَت فلانة على أولادها: صَبرت على أولادها بعد فقد زوجها. وهذا - كما هو ظاهر - مبنيّ على تشبيه المرأة التي تعطف على أولادها باللبؤة التي ترعى أشبالها وتدافع عنهم، وبذلك تمّ نقل المعنى من مجال عطف اللبؤة على أشبالها، إلى مجال عطف المرأة على أولادها للمشابهة بين المدلولين. غير أن هذا المجاز فقَدَ الإثارة وغدا أسلوباً لغوياً ضمن المعجم. وفي مادة (ذأب) نجد أنه يقال: تَذَأَّبت الريحُ الرجلَ: أتته من كلّ جانب فِعْل الذئب. وهذا القول مبنيّ على استعارة فِعل الذئب الذي يدور حول فريسته ويهاجمها من كلّ جهة، للريح التي تتّصف بالهبوب والإحاطة من كلّ ناحية. غير أن هذه الاستعارة - كما هو واضح - تحوّلت إلى رصيد اللغة وفقدت طبيعتها الفنية. ويبدو لنا أن ما فعله الزمخشري ذروة لِما يمكن أن يكون عليه المعجم الدلالي في ذلك العصر[١].

أما المجاز المرسل فيضمّ صوراً أخرى يظهر فيها انتقال الدلالة من مجال إلى آخر، فاللفظ الذي ينقل من معنى إلى آخر يتوسّل بإحدى طريقتين هما الاستعارة التي تقوم على المشابهة بين المدلولين، وقد رأينا لها بعض الأمثلة فيما مرّ بنا آنفاً، والمجاز المرسل الذي يعتمد مجموعة من العلاقات بين المدلولين كالمجاورة والسببية والجزئية والكلية ونحو ذلك.

ومن أمثلة ذلك ما درسه أولمان تحت عنوان (العلاقة بين المدلولين) من صور متعدّدة، بدأها بمثال على المجاورة هو كلمة (مكتب) (Bureau) التي يماثل تطوّرها الذي ذكره أولمان ما نعرفه الآن عنها في العربية الفصحى المعاصرة. فالمكتب: منضدة الكتابة، ثم غدا دالًا على الحجرة

---

(١) انظر: دراستنا (في الدلالة والتطور الدلالي)، ص ١٣٥.

التي تُوضع فيها المنضدة المقصودة بسبب المجاورة. ثم غدت دلالته أوسع إذ تشير إلى (هيئة) حكومية أو شعبية تُدار منها أعمال متنوّعة، كمكتب المحامي والمهندس، ومكتب محو الأمية، والمكتب المركزي للإحصاء، والمكتب الصحفي.. ومن إطلاق الجزء على الكلّ كلمة (الشراع) التي تدلّ على جزء من المركب، ثم أطلقت على المركب كله[١]. ومنه أيضاً كلمة (الضاد) الدالة على حرف من حروف العربية جرى ذكره قديماً لتمييز العربية من غيرها، فقيل: لغة الضاد، اعتقاداً بأنّ العربية تنفرد بهذا الحرف. وهكذا غدت كلمة (الضاد) تدل على العربية من باب إطلاق الجزء على الكلّ. ومن هذا النحو أيضاً كلمتا (الهلال) و (الصليب) اللتان غدتا تشيران إلى الديانتين الإسلامية والمسيحية، لأنهما جزءان بارزان أو شعاران لهاتين الديانتين[٢].

وهناك صور أخرى أشار إليها أولمان، منها إطلاق اسم الأداة والآلة على وظيفتها، وإطلاق اسم العمل على آثاره ونتائجه، وتسمية الشيء باسم مخترعه أو مؤلّفه أو مكانه الأصلي، ويكون من ذلك تحويل أسماء الأعلام إلى أو صفات غير عَلَميّة[٣]. وفي العربية وغيرها أمثلة كثيرة على هذه العلاقات. فكلمة (القَلَم) تدلّ على أداة الكتابة، ثم تطوّرت إلى الدلالة على صناعة الكتابة. وعن طريق الارتباط بالأثر والوظيفة أُطلقت على قسم من أقسام الدواوين، فقيل: قلم المحضرين، ورئيس القلم، بمعنى رئيس الديوان. غدت تطلق الآن على الأدباء، كما في قول الناس: أقلام ناشئة أو واعدة دلالة على الأدباء الجدد. أما إطلاق اسم المخترع على اختراعه والمكان على إنتاجه المرتبط به فباب واسع من أبواب

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٦٩ - ١٧٠، وكتابنا: العربية الفصحى المعاصرة، ص ١٩٣ - ١٩٥.

(٢) انظر: العربية الفصحى المعاصرة، ، ١٩٥ - ١٩٦

(٣) انظر: أولمان، ص ١٧٠

التسمية قديماً وحديثاً. من ذلك في العربية كلمتا (الصيني) و (الصينية) اللتان تدلان على الآنية التي تصنع في الصين. وكلمة (البرتقال) التي تدلّ على شجر مثمر مشهور وعلى ثمرته، جاءت من أنّ البرتغاليين هم أول من نقلوه من الصين، فنسب إليهم، ولم يعرفه أجدادنا العرب القدماء[١]. ومنه في الفرنسية كلمات (الموسلين) (Mousseline) المعروفة عندنا أيضاً، وهي كلمة منسوبة إلى مدينة الموصل، وتدلُّ على نسيج شفاف عُرفت به هذه المدينة. و (الدَّمْشَقة) (Damasquiner) التي تدلّ على ترصيع الفولاذ أو الحديد أو توشية النسيج وتشجيره، على طريقة الدمشقيين في ذلك. وفي الإنكليزية من هذا النحو كلمات: (سندويش) و (بلهارسيا) و (ماكنتش)[٢].

جـ- مجالات التغيّر الدلالي:

ثمة مجالات ثلاثة تظهر فيها التغيّرات الدلالية، وهي:

١- المجال الأساسي الذي يمثّل الأصل الحسي الأول للدلالة.

٢- المجال الحسي الذي يشهد التغيّر بين المحسوسات عن طريق التخصيص والتعميم والنقل.

٣- المجال الذهني الذي ترقى إليه الدلالة الحسية من خلال أشكال متنوعة أهمّها المجاز.

---

(١) انظر: المصطلحات العلمية والفنية، ١/ ٥٢ - ٥٣.

(٢) الساندويتش: اسم لأحد نبلاء الإنكليز، وكانوا قد أحضروا له طعاماً على هيئة الشطائر حتى يتابع ألعابه، فأخذ هذا النوع من الطعام اسمه لاشتهاره به. والبلهارسيا: اسم مرض أخذ من الدكتور بلهارز الذي اكتشفه. أما ماكنتش فهو المعطف المصنوع من قماش اخترعه رجل يدعى تشارلز ماكنتش، فسمي باسمه. انظر: أولمان، ص ٦٨.

وتعبّر هذه المجالات عن التسلسل المتدرّج لتغيّر الدلالة بدءاً من المعنى الأساسي الذي يكون حسيّاً مرتبطاً بالبيئة والإنسان؛ حيث استقرّت أصول اللغة وجرى التواضع على دلالاتها في المرحلة التي دوّنتها كتب اللغة والمعاجم، وهذا ما يطلق عليه عادة كلمة (الأصل)[1]. ثم نقلاً لهذا المعنى الحسي إلى محسوسات أخرى نتيجة للحاجة المتولّدة من تطوّر الحياة والثقافة. ثمَّ استخراجاً للدلالات المجرّدة من تلك الأصول الحسية.

فالبحث في المجال الأول يكون إذن في الأصل الحسي الذي يُفترض أن يكون أقدم المعاني، وأقربها إلى ظروف المكان والزمان التي عايشها أهل اللغة. ودلالة هذا الأصل دلالة عرفية (حقيقية) لا تحتاج إلى قرائن، بل تستغني في الدلالة على المراد منها بنفسها عن سائر ما تحتاج إليه المعاني في المجالين الآخرين. وليس المقصود هنا بالأصل الحقيقي للدلالة هو الأصل الأول لوضع اللغة في طور نشأتها، لأن ذلك مما يخرج هذا البحث عن حدوده، إنما هو المعنى الذي جرى به الاستعمال مستقراً قبل أن يشهد شيئاً من التغيّر في أي اتجاه، وذلك بحسب ما يظهر لنا عادة من دراسة التغيّر الدلالي.

وفي المجال الثاني نجد انتقالاً للمعنى الأساسي إلى دلالات حسية أخرى، فيجتاز حدوده عن طريق أشكال متعدّدة للتغيّر الدلالي الذي يلبّي الحاجة الماسة إلى التعبير عن معانٍ كثيرة. ويكون من خلال هذا الانتقال خروج لِلّغة من السكون والاستقرار النسبي إلى الحركة والتغيّر بفعل ما يجري في المجتمع من تطوّرات تنعكس على اللغة. وبذلك تغدو المعاني الحسية الأساسية محدودة وقاصرة عن الوفاء بمتطلبات التعبير اللغوي، فيكون انتقالها ضمن مجموعة من المحسوسات ملبّياً لبعض الحاجة ضمن حدود معيّنة.

---

(١) وهذا ما قصده السيوطي في رسالة له بعنوان (رسالة في أصول الكلمات).

أما المجال الثالث فنجد فيه اتجاهاً نحو المعاني الذهنية المجردة. وذلك نتيجة لرقي العقل الإنساني وتطوّر الخبرة والعلم. فالمجرَّدات لا تتناول المفردات أو الأعمال الحركية أو المتصلة بالحواس الظاهرة، بل تعبّر عن الحالات النفسية أو العقلية[١]. ويمثّل الانتقال من المعاني الحسية إلى المعاني المجردة الاتجاه الظاهر في تغيّر الدلالة. لأنّ هذا الاتجاه أكثر شيوعاً من الانتقال في الاتجاه المضادّ، أي من المجال الذهني إلى الحسي[٢]. فبحث التغيّر الدلالي يبدأ إذن بالمعنى الحسي الأول، ثم يتناول التغيّر في المجالات الحسية، ثم يرقى صُعُداً إلى المجرَّد الذهني.

ومن الأمثلة التطبيقية على تبيّن هذه المجالات التي يظهر فيها التغيّر الدلالي كلمة (تقليد) التي ترجع إلى مادة (قلد). فأصل الدلالة - كما ذكر معظم اللغويين - هو قَلْدُ الحبل، أي فتله قوّةً على قوةً. ومنه القِلادة التي تُقْلَد - تفتل - من خيط وفضّة وغيرهما، وبها شُبِّه كلّ طوق. أما المجال الحسي الذي انتقلت إليه دلالة الأصل، فهو مجموعة من المعاني الحسية نحو: قَلْد الماء واللبن والسمن أي جمعها وضمّها. وبذلك صار: كلّ ما لوي على شَيء، أو فُتِل أو جُمِعَ قد قُلِد. ويبدو أنّ معنى (القِلادة) - وهي فرع من الأصل - اتجه إلى معانٍ ذهنية اعتماداً على المشابهة بين تقلّد القلادة أي وضعها في العنق من جهة، واتّباع الإنسان غيره بلا حجّة ولا دليل من جهة أخرى. وبذلك ظهر المعنى الذهني المتمثل في التقليد: وهو قَبول قول الغير، أو اتّباعه فيما يقول أو يفعل معتقداً للحقيقة فيه من غير نظر وتأمل، كأنّ هذا المتّبِع جعل قول الغير أو فِعْلَه قلادةً في عنقه.

---

(١) انظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص ٢٨٩.

(٢) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٨٦، وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٦١، ومحمد المبارك، فقه اللغة، ص ٢٢٢.

وفي العربية الفصحى المعاصرة غدا (التقليد) مذهباً يشير إلى المحافظة (Tradition)، أي الاعتقاد بأن الأوضاع السائدة والمتعارف عليها هي النظم الصالحة للبقاء، لأنها تعبّر عن شرعية المجتمع[١].

ولا بدّ من أن نشير في ختام هذا البحث إلى أنّ المنهج المعياري الذي سيطر على درس العربية لم يَحُلْ دون التنبه إلى تغيّر الدلالة من حيث الأسباب والأشكال والمجالات. وهذا ما رأينا له أمثلة كثيرة من خلال ما تقدّم. وإذا ما شقَّ على الدارس المحدث البحث عن ذلك في بطون المعاجم وكتب اللغة وغيرها من ضروب التأليف التي شهدت مثل هذا الدرس، فإن أمامه جانباً واضح المعالم، هو خير دليل على تعمُّق العرب في الدرس اللغوي التطوّري. ونعني بذلك كتب اللحن والتثقيف اللغوي التي توصّل معظم مصنّفيها إلى نتائج مهمة على هذا الصعيد. ومع أن معظم ما أورده هؤلاء المصنّفون حُكِمَ عليه بالخطأ، فإن فيه ما يستحقّ الدرس من جوانب متعدّدة. فاللغويون العرب فطنوا إلى تغيّر الدلالة ولا سيما بعد ظهور الإسلام، كما تبيّنوا أمثلة من ذلك بعد تطوّر العلوم في العصر العباسي. كما أشاروا إلى كثير من أسباب التغيّر الدلالي التي عرضنا بعضها سابقاً. أما أشكال التغيّر فقد نصّوا عليها في كتب اللحن صراحة، فذكروا أبواباً للتخصيص والتعميم والنقل والمجاز والمثل ونحو ذلك. وإذا ما تفهَّم الدارس طبيعة العربية الفصحى القائمة على المعيارية عَظُمَ في عينه ما توصّل إليه اللغويون العرب من نتائج وإن حكموا على ما صادفوه بالخطأ، لأنهم ينطلقون في كل ذلك من نظرة حدّدتها لهم لغتهم وظروف حياتهم وما لحق بذلك من أهداف راسخة.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: كتابنا العربية الفصحى المعاصرة، ص ٨١ – ٨٣.

فهرس المصادر و المراجع

أ) الكتب العربية والمعرَّبة

ابن الأنباري
(أبو بكر ت ٣٢٧هـ) كتاب الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م

ابن الأنباري
(أبو البركات ت ٥٧٧هـ) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د. ت. (جزءان).

ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) **النشر في القراءات العشر**، تصحيح علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر (جزءان).

ابن جني (ت ٣٩٢هـ) **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، د. ت. (ثلاثة أجزاء).
سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم بدمشق، ١٩٨٥م.
المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م.

ابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ) **بحر العوام فيما أصاب فيه العوام**، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق.

ابن خلكان (٦٨١هـ) وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت، ١٩٦٨ - ١٩٧٢م.

ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى ميرعلم، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣م.

ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠م (جزءان).

ابن مكي (ت ٥٠١هـ) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٦٦م.

ابن منظور (ت ٧١١هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت، (خمسة عشر جزءاً).

ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)
رسالة المباحث المرضية، تحقيق مازن المبارك، دمشق وبيروت، ١٩٨٧م.
شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط. التاسعة، ١٩٦٣م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤م (جزءان).

أبو شريفة، عبد القادر وحسين لافي وداود عطاشة
علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٩م.

ألتونجي، محمد — اللغة الفارسية وقواعدها، دار الأنوار، بيروت، ط. ثانية، ١٩٦٧م.

الأنصاري (زكريا بن محمد ت ٩٢٦هـ) — الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق نسيب نشاوي، دار المكتبي، دمشق ١٩٩٥م.

الأنطاكي، محمد — الوجيز في فقه اللغة، مكتبة داو الشرق، بيروت، ط. ثالثة د. ت.

أنيس، إبراهيم — الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧١م.

دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٦٣م.

أولمان، ستيفن — دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.

أونج، والتر. ج — الشفاهية والكتابية، ترجمة حسن البنا عز الدين، مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، شباط ١٩٩٤م.

إيلوار، رونالد — مدخل إلى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠م.

أيوب، عبد الرحمن — أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٦٨م.

اللغة والتطور، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٩م.

بالمر، أف. آر — علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥م.

باي، ماريو — لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٩٧٠م.

برجشتراسر — التطور النحوي للغة العربية، نشر رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.

بشر، كمال محمد — دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف بمصر، ١٩٨٠م.

ثابت بن أبي ثابت — كتاب خلق الإنسان، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، ط. ثانية، ١٩٨٥م.

الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) — فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٧٤م.

الجرجاني (عبد القاهر ت ٤٧١هـ) — دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار قتيبة بدمشق، ١٩٨٣م.

الجرجاني (الشريف ت ٨١٦هـ) — كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

جطل، مصطفى — فصول من النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٨١ - ١٩٨٢م.

الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) — المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠م.

حجازي، محمود فهمي — علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، المكتبة الثقافية، العدد (٢٤٩)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م.
علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م.
مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٧٨م.
المعجمات الحديثة، دراسات في اتجاهات تأليفها وأسسها اللغوية، أملية مستنسخة في كلية الآداب بجامعة القاهرة، ١٩٧٨م.

حسّان تمام — الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.
اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة بالدار البيضاء، ١٩٨٠م.
اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. ثانية، ١٩٧٩م
مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة بالدار البيضاء ١٩٧٩م.

الحصري، محمود — أحكام قراءة القرآن الكريم، مطابع شركة الشمرلي بالقاهرة، ١٩٧٠م.

الحمد، غانم قدّوري — الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٦م.

الحمصي، محمد طاهر — مباحث في علم المعاني، جامعة البعث بحمص، ١٩٩١ - ١٩٩٢م.

الحملاوي، أحمد (ت ١٩٣٢م) — شذا العرف في فن الصرف، البابي الحلبي بمصر. ط. ١٦، ١٩٧٥م.

الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تصحيح محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة الحرم الحسيني بمصر، ١٩٥٢م.

الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.

الخوارزمي الكاتب (ت ٣٨٧هـ) مفاتيح العلوم، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ١٣٤٢هـ.

الخولي، محمد علي معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيرت، ١٩٨٢م.

خياط، يوسف، ونديم المرعشلي المصطلحات العلمية والفنية (جزء ملحق بطبعة لسان العرب المحيط)، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٧٠م.

خياطة، محمد نجيب كفاية المريد من أحكام التجويد، مطبعة الأصيل، حلب، ١٩٧٣م.

الداية، فايز علم الدلالة العربي، دار الفكر، بدمشق، ١٩٨٥م.

دنيس، بيتر، وإليوت بنشن المنظومة الكلامية، ترجمة محيي الدين حميدي، مراجعة أحمد أبو حاقة، معهد الإنماء العربي، بيروت، والهيئة العامة للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩١م.

الرازي (ت ٦٤٢هـ تقريباً) الحروف (ضمن ثلاثة كتب في الحروف للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي)، تحقيق رمضان عبد

التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.

الرماني (ت ٣٨٦هـ) رسالة النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط. ثالثة، ١٩٧٦م.

الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الأنباء بالكويت، (ابتدأ صدوره عام ١٩٦٥م).

الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط. رابعة، ١٩٨٢م.

زكريا، ميشال الألسنية (علم اللغة الحديث): المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٣م.

الساقي، فاضل مصطفى أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٧م.

السامرائي، إبراهيم الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦م.

السطل، وجيهة التأليف في خلق الإنسان من خلال معاجم المعاني، دار الحكمة، دمشق، د. ت.

السعران، محمود علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، تصوير جامعة حلب، ١٩٩٤م.

اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، المطبعة الأهلية، بنغازي، ١٩٥٨م.

سوسير، فرديناند محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف

غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، جونية، لبنان، ١٩٨٤م.

سيبويه (ت ١٨٠هـ) **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ت (خمسة أجزاء).

السيوطي (ت ٩١١هـ) **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٩٧٦م.

المتوكلي مع رسالة في أصول الكلمات، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٤٨هـ.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي بمصر، د. ت. (جزءان).

شاهين، عبد الصبور **في علم اللغة العام**، جامعة حلب، ١٩٨١ - ١٩٨٢م.

الشريف الرضي **نهج البلاغة**، شرح محمد عبده، مكتبة الأندلس، بيروت ١٩٥٤م.

ضيف، شوقي **المدارس النحوية**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

الطيان، محمد حسان **المعجم العربي**، دراسة إحصائية صوتية مخبرية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٤م.

ظاظا، حسن **اللسان والإنسان**، مدخل إلى معرفة اللغة، ١٩٧١م.

عبد التواب، رمضان **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط. ثانية، ١٩٨٣م.

المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. ثانية، ١٩٨٥م.

عمر، أحمد مختار
دراسة الصوت اللغوي، توزيع عالم الكتب بالقاهرة، ١٩٧٦م.
علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

غازي، يوسف
مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ١٩٨٥م.

الغلاييني، مصطفى
جامع الدروس العربية، المطبعة العصرية، صيدا، ط. عاشرة، ١٩٦٨م (ثلاثة أجزاء).

غيرو، بيير
السيمياء، ترجمة أنطون أبي زيد، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٤م.
علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

فاخوري، عادل
اللسانية التوليدية والتحويلية، منشورات لبنان الجديد، بيروت، ١٩٨٠م.

الفارابي، أبو نصر (ت ٣٣٩هـ)
كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٢م.

الفراء (ت ٢٠٧هـ)
معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٠م (ثلاثة أجزاء).

فرويد، سيغموند
الطوطم والتابو، ترجمة بو علي ياسين، دار الحوار، اللاذقية ١٩٨٣م.

فك، يوهان
العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.

فليش، هنري
العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٣م.

فندريس، جوزيف اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، ١٩٥٠م.

الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٣ - ١٩٧٣م.
القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت/ ١٩٨٦م (مجلد واحد).

الفيومي (ت ٧٧٠هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت. (جزءان في مجلد واحد).

قدّور، أحمد محمد التطور الدلالي في مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٨٨م.
العربية الفصحى المعاصرة، دراسة في تطورها الدلالي من خلال شعر الأخطل الصغير، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٩١م.
المدخل إلى فقه اللغة العربية، جامعة حلب، ١٩٩١م.

كاتفورد، ج، س نظرية لغوية في الترجمة، ترجمة خليفة العزابي ومحيي الدين حميدي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩١م.

كانتينو، جان دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ط. ثانية ١٩٨١ - ١٩٨٢م (خمسة أجزاء).

ليونز، جون — نظرية شومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

مارتينيه، أندريه — مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٥م.

مايه، أنطوان — علم اللسان، ترجمة محمد مندور (ضمن منهج البحث في الأدب واللغة)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٦م.

المبارك، محمد — فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط. سابعة، ١٩٨١م.

المرادي (ت ٧٤٩هـ) — الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٣م.

مراياتي، محمد
ومحمد حسان الطيان
ويحيى مير علم — علم التعمية واستخراج المعمّى عند العرب، مجمع اللغة العربية، بدمشق، د. ت.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة — المعجم الوسيط، دار الفكر، ط. ثانية، د. ت.

المسدّي، عبد السلام — التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبية - تونس، ١٩٨١م.
قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م.

المطرزي (ت ٦١٠هـ) — المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٩٧٩م، (جزءان).

مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق أحمد حسن فرحات، توزيع دار الكتب العربية، دمشق، ١٩٧٣م.

مونان، جورج **تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين**، ترجمة بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، ط. جامعة حلب، ١٩٨١م.

علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٢م.

ميتشيل، دينكن **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١م.

مير علم، يحيى **المعجم العربي، دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية**، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٤م.

نداء، طه وعبد الله الخالدي **الموجز في اللغة الفارسية**، مكتب كريدية إخوان، بيروت، ١٩٩٤م.

نصّار، حسين **المعجم العربي، نشأته وتطوّره**، مكتبة مصر، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٦٨م (جزءان).

هولتكرانس، إيكه **قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور**، ترجمة حسن الشامي ومحمد الجوهري، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.

وافي، علي عبد الواحد **علم اللغة**، دار نهضة مصر، ط. سابعة، د. ت.

فقه اللغة، دار نهضة مصر، د. ت.

الوعر، مازن **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس بدمشق، ١٩٨٧م.

ب) الدوريات:

ابن عمر، محمد صالح (دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج)، مجلة المعجمية، العدد الأول، تونس، ١٩٨٥م.

أحمد، يحيى (الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة)، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٩م.

(معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، الكويت ١٩٨٤م.

أبو ناضر، موريس (مدخل إلى علم الدلالة الألسني)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/ ١٩، بيروت، ١٩٨٢م.

بركة، بسام (اللغة بين الدراسات النفسية والدراسات اللسانية)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد الثالث والعشرون، بيروت، ١٩٨٣م.

(اللغة والفكر) مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/ ١٩، بيروت، ١٩٨٢م.

حجازي، محمود فهمي (أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الإثنولوجية)، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث، العدد الأول، الكويت، ١٩٧٢م.

حسان، تمام (التحليل اللغوي للأدب)، مجلة الحصاد، العدد الأول، الكويت، ١٩٨١م.

زكريا، ميشال (التطور الذاتي في الألسنية التوليدية والتحويلية)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد الخامس والعشرون، بيروت، ١٩٨٣م.
(المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/ ١٩، بيروت، ١٩٨٢م.

الزليطني، محمد لطفي (ظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدماء)، مجلة المعجمية، العدد الثاني، تونس، ١٩٨٦م.

ستيتية، سمير (نحو معجم لساني شامل موحد، مشكلات وحلول)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد العاشر، العدد الثاني، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٢م.
(ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٨٨م.

صفاء، فيصل إبراهيم (في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية)، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الثاني بجامعة اليرموك، تموز، ١٩٨٨م.

عمر، أحمد مختار (المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية)، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٩م.

عياشي، منذر (النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد الأربعون، بيروت، ١٩٨٦م.

قدّور، أحمد محمد (في الدلالة والتطور الدلالي)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السادس والثلاثون، عمان، ١٩٨٩م.

(مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث)، مجلة عالم الفكر، المجلد السادس، العدد الرابع، الكويت، ١٩٨٦م.

(مناقشة لكتاب محاضرات في الألسنية العامة لفرديناند دوسوسير)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، الكويت، ١٩٨٤م.

مانيس، دانييل (علم اللغة)، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرازق الأصغر، مجلة الموقف الأدبي، العدد ١٣٥ / ١٣٦، دمشق، ١٩٨٢م.

المطلبي، مالك (الزمن النحوي)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد الأربعون، بيروت، ١٩٨٦م.

جـ) الكتب الأجنبية:

Le Bescherelle, 1: L'art de conjuger, Hatier, Paris, 1980.

Callamand (M): Grammaire vivante du Français, Larousse, Paris, 1987.

De saussure (F): Cours de Linguistique générale, Payot, Paris, 1969.

Duhois (J), Giacomo (M), Guespin (L), Marcellesi (J. B), Mevel (J. B.): Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris, 1973.

Eckersley (C. B), (Eckersley) (J. M.): Comprehensive english grammar, Longman, London, 1960.

Forrest (R): Revision english, Longman, London, 1968.

Guiraud (P): La sémantique, Que sais - je? Presses universitaires de France, 8 eme édition, Paris, 1975.

Huddleston (R): Introduction to the grammar english, Cambridge university press, 1984.

Malmberg (B): La phonétique, Que sais - je? Presses universitaires de France, 16 eme édition corrigee, Paris, 1993.

فهرس الأشكال

الشكل (١) أعضاء النطق عند الإنسان ٨١

الشكل (٢) الفك العلوي مع الأسنان العليا والسفلى ٨٢

الشكل (٣) رسم توضيحي لأعضاء النُّطق ٨٣

الشكل (٤) الأبجديَّة الصَّوتيَّة ١٠٩

الشكل (٥) التَّصنيف الحديث للصوامت العربيَّة ١١١

الشكل (٦) الصوامت الإنكليزية والصوامت الفرنسية ١١٢

الشكل (٧) رسم توضيحي لمخارج الأصوات العالمية ١١٣

مستخلص

كتاب في الدراسات اللغوية التي صارت تدعى باللسانيات اعتمد منهجاً حديثاً في التحليل اللغوي، مع محاولة لتقديم الإطار اللساني الأجنبي ساعياً لتكييفه ووصفه ضمن الدرس اللغوي العربي غير منبت ولا مستنكر.

الكتاب في خمسة فصول؛ عرف في الفصل الأول اللسانيات وتاريخها ومناهجها وفروعها ومصطلحاتها ومشكلاتها. وكان الفصل الثاني للدراسة الصوتية من خلال فرعيها الأساسيين الفونوتيك والفونولوجيا بحث فيه علم الأصوات النطقي، فوصف جهاز النطق، وتحدث عن الأصوات الصامتة والصائتة ومقاييسها وصفاتها وعن المخارج الصوتية، وعن درجات الانفتاح، وعن صفات النطق، كما بحث في علم الأصوات التشكيلي وما فيه من الوحدات الصوتية والمقاطع والنبر والتنغيم وقواعد التشكيل الصوتي. وخصص الفصل الثالث للدرس الصرفي الذي يعبر عنه بمصطلح المورفولوجيا، فأشار إلى الوحدات الصرفية وأقسام الكلام والمقولات الصرفية والتصريف والزمن. ووقف الفصل الرابع على الدرس النحوي الخاص بالتركب المسمى سانتكس، وتحليل المعنى الإسنادي، فبحث في أنواع الجمل، وفي المعنى النحوي بقرائنه المعنوية واللفظية، وفي التركيب الإسنادي في اتجاهه الوظيفي واتجاهه التوزيعي واتجاهه التوليدي والتحويلي. وقصر الفصل الخامس الأخير على الدرس الدلالي، فبحث في الدلالة ومناهج دراسة المعنى من خلال السياق والحقول الدلالية والتحليل التجزيئي للمعنى. ثم أشار إلى العلاقات الدلالية، ودرس التغيير الدلالي بأسبابه وأشكاله ومجالاته.

وختم الكتاب بفهرس المصادر والمراجع وفهرس الأشكال.

Abstract

This book deals with the language studies that are nowadays called "Linguistics". It follows a modern method of linguistic analysis and attempts to introduce the foreign linguistic frame endeavoring to adapt it and set it within the language lesson of Arabic while it is neither alien nor denied.

The book consists of five chapters. Chapter One defines linguistics, its history, branches, terms and problems. Chapter Two is dedicated to audio study through its two basic branches, phonetics and phonology. It discusses the science of uttered voices so that it describes the utterance system and talks about the standards and qualities of consonants and vowels, their degrees of opening and the qualities of utterance. It also discusses the formative science of voices along with the voice units, syllables, tunes, tones and the rules of voice formation. Chapter three is dedicated to the morphological study expressed by "morphology". Accordingly, he indicates the morphological units, the parts of speech, the morphological quotations, the conjugation and the tense. Chapter Four is dedicated particularly to the specific grammatical study which is related exclusively to the structure called "syntax" and analyzing the referential sense, and so it discusses the types of sentences, the grammatical meaning with its moral and verbal contexts, the referential structure as regards its functional aspect, the distributing aspect and its reproductive and altering aspect.

The last, fifth, chapter is dedicated to semantic study so that it discusses semantics, the methods of studying the meaning within the context, the semantic spheres and the partial analyses of the meaning. Then it refers to the semantic relations and studies the causes, forms and spheres of the semantic alteration.

Finally, indexes of the sources, references and figures conclude the book.

000476